كتاب الأهالي رقم ٦٠

مصر وقضايا المستقبل

د. اسماعيل صبري عبدالله • د. ابراهيم سعد الدين • د. ابراهيم العيسوي
احمد بهاء شعبان • أمينة شفيق • د. جودة عبدالخالق
حسين عبدالرازق • د. زهدي الشامي • عمرو كمال حموده
د. على نويجي • عبدالغفار شكر • عريان نصيف
فريدة النقاش • محمد فرج • مصطفى عاصي
مصطفى مجدي الجمال

الأعمال التحضيرية للجنة البرنامج بحزب التجمع

كتاب الأهالى

رقم ٦٠/ سبتمبر ١٩٩٧

رئيس الحزب : خالد محيى الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير: د.إبراهيم سعد الدين/ أبو سيف يوسف/حسين عبد الرازق/ د.عبد العظيم أنيس/ عبد الغفار شكر/ د.محمد أحمد خلف الله

الإدارة والتحرير: ٢٣شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج.م.ع

ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات: يتفق بشأنها مع الإدارة

الأعداد السابقة: توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة أو خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على أساس أن الجنيه يعادل (دولار) أمريكياً ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف (دولار) واحد خارجها إلى الثمن وتحول أثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الأهالى.

كتاب الأهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الأهالى- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى-مصر.

كتاب الأهالي

رئيس التحرير: أمينة شفيق

الآراء الواردة في كتب السلسلة لاتعبر بالضرورة عن رأى التجمع

يقبل كتاب الأهالى نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التى يرغب أصحابها فى نشرها مادام تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التى يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون فى تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن.

كتاب الأهالى

مصر وقضايا المستقبل

سكرتير التحرير: عادل بكر

أعمال الصف والتوضيب الفنى:
بوحدة أجهزة الماكينتوش بمؤسسة الأهالى/ ٢٣ شارع
عبد الخالق ثروت- القاهرة /ت:٣٩٢٢٣٠٦-٣٩٢٢٤٠٨

ووحدة أجهزة الماكنتوش بمجلة اليسار
١ش: كريم الدولة

مصر
وقضايا المستقبل

تقديم

خالد محيى الدين



تقديم

هذا الكتاب ثمرة جهد جماعى شارك فيه عدد من المفكرين التقدميين البارزين والباحثين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، يقدمون من خلاله رؤيتهم لواقع المجتمع المصرى ومشكلاته الراهنة ، ويستشرفون آفاق المستقبل فى محاولة جادة لصياغة ملامح الطريق الذى يتعين أن تنتهجه مصر فى سعيها لتجاوز مأزقها الراهن . وقد تم هذا الجهد فى إطار الأعمال التحضيرية للجنة البرنامج بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى التى كلفت منذ مايو ١٩٩٦ بصياغة برنامج سياسى جديد للحزب يواكب المتغيرات المصرية والعربية والدولية التى استجدت خلال العشرين سنة الأخيرة ، ويلبى احتياجات تطور المجتمع المصرى خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين.

قررت اللجنة ألا تشرع فى صياغة مشروع البرنامج السياسى الجديد للحزب إلا بعد أن تتفهم الواقع الجديد الذى يصدر هذا البرنامج للتعامل معه ، واستغرقت عشرة شهور فى مناقشات متصلة عقدت خلالها عددا من الندوات الفكرية المغلقة واستعرضت عددا من الدراسات وأوراق العمل التى شارك فيها مفكرون وباحثون من داخل الحزب وخارجه ينتمون عموما إلى الدائرة الوطنية والتقدمية ، وتجمعت لدى اللجنة من خلال هذه المناقشات والندوات والدراسات حصيلة هامة من المعلومات والمعارف حول قضايا هامة مثل اشتراكية المستقبل ، ومستقبل التنمية الوطنية فى ظل التدويل الاقتصادى والعولمة

الرأسمالية ، والخيارات الاقليمية المطروحة على مصر ، وأداء الاقتصاد المصري ومشاكله الأساسية ، والتكوين الاجتماعى الراهن لمصر ، وقضايا الديمقراطية والثقافة والدين وعروبة مصر ودورها الاقليمى . وهكذا استطاعت اللجنة استنادا إلى هذه المعرفة بالواقع الجديد مصرياً وعربيا ودوليا أن تصيغ مشروع البرنامج السياسى الجديد لحزب التجمع والذى سوف يسترشد به فى نضاله السياسى مع بداية القرن الحادى والعشرين ، والذى سيكون الموضوع الأساسى لأعمال المؤتمر العام الرابع للحزب الذى سيعقد فى أوائل عام ١٩٩٨ .

ونحن إذ نتقدم للقارئ العربى بما توفر لدى هذه اللجنة من دراسات وأوراق عمل حول الأوضاع الجديدة فى مصر والوطن العربى والعالم ، نأمل أن نساهم بذلك فى توفير مزيد من الوضوح حول هذه الأوضاع ، وأن يتفاعل مع الرؤية التى تتضمنها هذه الأوراق والدراسات التى تمثل اجتهادا شخصيا لمعديها ، بما يؤدى إلى إثراء المناقشات الجارية حاليا حول مستقبل مصر ، وحسمها بما يتناسب مع المصالح الأساسية للشعب المصرى والأمة العربية .

إننا نقدم أيضا من خلال هذه الأعمال التحضيرية للجنة البرنامج بحزب التجمع نموذجا للعمل الحزبى الجاد الذى ينشد الحقيقة وحدها وينطلق منها فى صياغة رؤيته المستقبلية.

خالد محى الدين

رئيس حزب التجمع

سبتمبر ١٩٩٧

القسم الأول

قضايا سياسية وثقافية

نهاية العقائدية

د. اسماعيل صبرى عبد الله

صك هذه الكلمة القادة المؤسسون لحزب البعث، وهى اشتقاق غير سليم من الناحية اللغوية ، فالأصل العام فى لغتنا أن النسبة تكون إلى المفرد لا إلى الجمع . وبالتالى يكون الصحيح أن نقول عقيديا حيث أننا بصدد العقيدة ، ونعرف أن هذا النهج قاد إلى شعارات تفقد أحيانا كل دلالة معقولة مثل "أمة واحدة ذات رسالة خالدة" .

وواقع الأمر أن مقاربة البعثيين والقوميين بصفة عامة كانت تحاول تكرار تجربة توحيد ألمانيا وإيطاليا فى القرن التاسع عشر وما تضمنه من شحنة قوية من التعصب القومي. ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا يواجهون الشيوعيين العرب المنسوبين لمفهوم "الأممية" وتوحيد الكادحين المستغلين على مستوى العالم كله.

فتعين لذلك على التيارات القومية أن تسلح نفسها بأسلحة رأوها سبب قوة التيار المنتسب إلى ماركس. .

وفي حقيقة التاريخ كنا نحن الماركسيين قد سلكنا فى مجموعنا وبغض النظر عن أى استثناء محدود، أكسبنا الماركسية طابعاً دينياً . فلها نصوصها المقدسة وهى ما كتبه كارل ماركس ، وذلك مع ثبوت أن من قرأ أعمال ماركس الكاملة (ولاسيما المراسلات ، ونقد الاقتصاد السياسي) قلة قليلة بين ملايين الماركسيين . كذلك كان للماركسية أئمة مفسرون ومكملون (لينين ، ستالين) ، وكذلك الخوارج المنبوذون. روزا لوكسمبورج ، بوخارين ، تروتسكي.. إلخ .

وحاولنا أن نعمم تحليل ماركس لتاريخ أوروبا الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى كله مدعين أن تلك هى المادية التاريخية . وذهب بعضنا إلى

الادعاء بأنه يمثل "البروليتاريا" في مجتمع لم يعرف شيئاً يذكر من التصنيع وليس به بالتالي طبقة عاملة صناعية مثل تلك التي كتب فيها ماركس.

ذلك كله مع أن المفكر العظيم نفى أن يكون ماركسيا ، وأكد أنه لا يعرف شيئاً عن نمط الإنتاج الأسيوى مثلا . بل وكتب صراحة في إحدى رسائله أنه لم يقدم نظرية عامة لتطور البشرية وأن أى كاتب أو محلل يزعم تقديم تفسير شامل لذلك التطور يكون أحمق مغروراً . وكان أخطر ما تبناهالشيوعيون مفهوم النموذج الواحد لبناء الاشتراكية وهو النموذج السوفيتي، ففكرة النموذج المتكرر عبر الزمان والمكان أبعد شيء عن فكر ماركس الذى جوهره أن كل شيء في الكون فى حالة تغير مستمرة وتفنيد مقولة "التاريخ يعيد نفسه".

وأقول كل هذا من موقعى كباحث ماركسى . فالماركسية قبل كل شيء منهج جبار لتحليل وفهم كل مكونات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، والكشف فى كل حالة عن القوى الفاعلة فى حركة المجتمع وتحديد مصالحها المادية وتوجهاتها السياسية والثقافية وإلقاء الضوء على ما بين تلك القوى من تناقض وتنافر وصراع أو من تقارب وتضامن وتحالف". وأرتب على ما سبق تأكيد أن القوى التقدمية فى العالم العربى دعت الناس للاختيار بين نموذجين : النموذج الألمانى (البيسماركي) والنموذج السوفيتى (الستاليني) وكان العمل الرائد فى وطننا قبل عشرين عاماً إعلان أن التجمع حزب سياسى (ليس عقائديا) يحاول جمع المواطنين من أجل الوطن والتقدم ووحدة الأمة العربية بغض النظر عن عقائدهم، يجمعهم برنامج سياسى محدد. ومن هنا تكتسب قضية برنامج "الحزب أهمية عظمى لأنه الأساس فى تحديد هوية الحزب . إن العقيدة قضية عقل وروح ووجدان وهى أساسا صفة للدين ولا يجوز فى أمور السياسة والاقتصاد والمجتمع أن نصنف الناس إلى مؤمن بالعقيدة وخارج عليها . وبقدر ما نقول لا تزجوا بالدين فى أمور السياسة المتقلبة المتحولة يجب أن نقول لا تحولوا السياسة إلى عقيدة.

اليسار والتقدم

ولما كان التجمع حزبا سياسيا فلابد أن نحدد مكانه فى ساحة العمل السياسى. وهذا التحديد لا يحسم بخطاب سياسي، أى بكلام . فمن طبيعة العمل السياسى أن يجمل كل حزب نفسه بشيء من معسول الكلام. كما أن التحليل العلمى الذى يمكن الحزب من تحديد واضح لطبيعة القوى الاجتماعية التى يدافع عنها ليس متاحا لكل من يقيم حزبا وبصفة خاصة عند بداية التعددية السياسية المقيدة فى عدد من بلدان العالم الثالث. ومن وجهة نظر الاجتماع السياسى يمكن فى أى لحظة وفى أى مجتمع أن يجد ثلاثة توجهات أساسية .فثم من هم راضون جوهريا بالأوضاع السائدة فى الحكم والمجتمع وإن طالب بعضهم بتحسينات فى الأداء. وهؤلاء هم المحافظون . وهناك الرافضون لاستمرار الأوضاع على حالتها . وهؤلاء يمثلون توجهين متناقضين. فهناك من يرون أن تحسين الأوضاع الظالمة أو الفاسدة أو العاجزة تكون بعودة المجتمع إلى مرحلة سابقة من تاريخه يرضون عنها ويؤكدون أنها كانت "العصر الذهبى" وهؤلاء هم الرجعيون أو السلفيون. وهم من انتماءات مختلفة ويدخل فى جملتهم الماركسيون الذين يحنون إلى أيام ستالين ، والناصريون الذين يتصورون أن الخلاص يكون بعودة مصر إلى ما كانت عليه فى الستينيات، وبالمقابل يرى فريق آخر أن التغيير يجب أن يكون إلى ما هو أفضل من الحاضر والماضى جميعا. وهؤلاء هم التقدميون الذين يرون أن المستقبل مازال فى مرحلة الصنع وليس قدراً مفروضا وإن بإمكان العمل السياسى أن يحقق الأفضل والأكثر تقدما فى كل مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. والأفضل يقاس عندهم بالحجم الأكبر من المستفيدين منه ، أى الغالبية العظمى من الناس.

وغنى عن الذكر أن إعداد الأحزاب فى أى بلد يريد التعددية لا حدود عليه وبالتالى من الوارد أن نجد كلا من الرجعية والمحافظة والتقدمية ممثلة فى عدة أحزاب عن وعى وإدراك أو بالمسالك والمواقف العلمية والأفكار المدعو إليها والقضايا المتبناه . بل أن الحياة تعلمنا أن الخلط من طبيعة الأمور وأن المنتمين إلى حزب واحد يحملون أفكارا رجعية أو محافظة أو تقدمية. وكذلك أن يأخذ الحزب الواحد مواقف متوالية يناقض بعضها البعض.

بل إننا نجد كثرة من المواطنين تزاوج بين رؤى تقدمية وأخرى رجعية . وتتسع

الخيــــار الاشتراكـــى لماذا ؟

د. إبراهيم سعد الدين

إن نهاية العقائدية لا تعنى الامتناع عن الاختيار المسبق لتوجهات الحزب، ولا تستبعد الالتزام بالدفاع عن طبقات وفئات اجتماعية معينة فى المجتمع ولا عن ضرورة السعى لتصفية الاستغلال.

وينبع اختيار حزبنا للاشتراكية كهدف لنضاله من قناعة الحزب بأن السعى لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطى فى مصر هو أفضل السبل لمواجهة ووقف التدهور المستمر فى مجمل أوضاع المجتمع المصرى . كما ينبع من اقتناع بعجز الرأسمالية المصرية عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تخرج المجتمع من ازماته . كما ينبع هذا الاختيار من التزام الحزب بالسعى لتحقيق مجتمع يحقق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ويحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى نفس الوقت.

إن تحليل الأوضاع السائدة فى مجتمعنا تبرز أن مصر مجتمع متخلف يعانى من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتى تبرز فى التالى:

أ - انخفاض معدلات النمو الاقتصادى وخاصة فى القطاعات الإنتاجية.

ب - زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان كنتيجة لتزايد العجز الغذائى واستمرار القصور فى مجال التصنيع . مما يؤدى إلى تزايد العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

جـ - انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار . والزيادة المستمرة فى معدلات البطالة فى المجتمع.

د - الانتشار الواسع للفقر وزيادة حدة الفقر النسبى والمطلق والزيادة الحادة في الفروق بين الدخول ، وفى الفروق فى الاستهلاك.

هـ - بروز الإرهاب وانتشاره نتيجة لفقد الأمل فى المستقبل مع انتشار الفساد.
و - انتشار عدم المبالاة . وانحدار الإنتاجية.
ز - الاعتماد على القهر لمواجهة الإرهاب ولمواجهة احتمالات القلاقل الاجتماعية.
ح - إهدار القيم الوطنية والقومية والأخلاقية وتفكك العلاقات الاجتماعية.
ط - تراجع المستوى الثقافى وانتشار السلوك اللاعقلاني.

إن هذه الأزمات تفاقمت فى مصر خلال فترة السنوات العشرين الأخيرة التى شهدت ما سمى الانفتاح الاقتصادي والعودة إلى نظام السوق. ورغم إغداق المزايا على المستثمرين بأمل تشجيعهم على الاستثمار المؤدى لزيادة قدرات مصر الإنتاجية وتحسين إمكاناتها التنافسية . فقد فشلت هذه السياسات فى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تخرج المجتمع من ازماته . بل على العكس فإن السياسات المتبعة زادت الأزمات حدة . ويعود ذلك بصفة خاصة إلى:

أ - الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التي نمت فى عهد الانفتاح الاقتصادى . أن القوى الرأسمالية الجديدة هى قوى تابعة تسعد بالارتباط بالرأسمالية العالمية ولا تسعى للاستقلال بالسوق الوطني. وتفضل العمل كوكيل للشركات الأجنبية فى السوق المحلي. أو تقتصر على إنتاج منتجات خارجية تحت الاسم التجارى للشركات الدولية وهى لذلك تعتمد كلية على التكنولوجيا الخارجية التى لا تشارك بأى شكل من الأشكال فى تطويرها.

ب - إن الرأسمالية المصرية الجديدة لم تزل تسعى للربح السريع . وهى تفضل لذلك الاستثمار فى مجالات الخدمات والتجارة والسياحة . وتستبعد الاستثمارات الكبيرة ذات العائد فى الأجل الطويل فى القطاعات السلعية . كما أنها تستبعد الاستثمار فى التنمية البشرية أو فى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية.

جـ - ولم تزل الرأسمالية المصرية المعاصرة تحتفظ بالطابع العائلي. وتحرص على بناء المشروعات فى الاطار الفردى أو العائلى . ويؤدى هذا إلى اعتمادها على الاقتراض حتى لتمويل استثماراتها بدلا من اللجوء إلى سوق المال لفتح المجال لمشاركة ومساهمة جمهور المدخرين والمستثمرين.

د - كما لم تزل الرأسمالية المصرية الحديثة أكثر اهتماما بالتوظيف المالى منها بالاستثمار فى رأسمال ثابت فى المجتمع المصرى ذاته . وقد أدى ذلك إلى توجيه الرأسمالية المحلية لجزء من ادخاراتها وادخارات المجتمع للتوظف المالى فى الأسواق الخارجية (أكثر من مائة وعشرين مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية). وقد وصل حجم ما حول للخارج من ادخارات المصريين فى السنوات العشرين الأخيرة إلى ما يتجاوز حجم مجموع المساعدات والمعونات والقروض التى حصلت عليها مصر من العالم الخارجي.

هـ - ويتم فى نفس الوقت تبديد جزء مهم من ادخارات الرأسمالية المحلية فى استثمارات عقارية ترفيه لا ترفع من القدرات الإنتاجية للمجتمع المصرى.

و - إن الرأسمالية المصرية فضلا عن هذا كله تفتقر إلى التقاليد الليبرالية والديمقراطية . وهى من أكثر الطبقات الاجتماعية استدعاء لتدخل الدولة للوقوف إلى جانبها ولحسم أى صراع اجتماعى لصالحها. وتميل الرأسمالية لذلك إلى الاستناد إلى سلطة الدولة كأداة للضبط والقهر . ولا يعنيها فى هذا أن تتولى السلطة القوات المسلحة أو الجماعات الدينية.

طالما أن هذه السلطة لا تستخدم للحد من فرصها فى تحقيق أكبر الأرباح الممكنة وبأيسر الطرق.

وإذا كانت الرأسمالية المصرية عاجزة عن حل المشاكل المتفاقمة التى يواجهها المجتمع المصري، فإن حل هذه المشاكل لا يمكن أن يستند أيضاً إلى مجرد فتح الباب واسعاً للاستثمارات الخارجية ولا إلى تقديم مزيد من الاغراءات الضريبية وغيرها للمستثمرين.

إن رأس المال الخارجى لا يتدفق إلى موطن معين لمجرد الاستفادة من بعض المزايا الضريبية التى قد تستمر أو تزول . إن رأس المال الخارجى يتدفق مشاركا فى النشاط الإنتاجى فى تلك المواطن التى يمكن أن يحقق فيها أفضل الفرص لتحقيق أرباح مستقرة ومطردة أى إلى المواطن التى تتوفر فيها مزايا للمستثمرين إما نتيجة لتوفير موارد غنية ومهمة يمكن استغلالها، أو لارتباط المواطن بأسواق متسعة تزداد فرص الوصول إليها لو تم الإنتاج فى داخلها . أو لوجود قدرات بشرية عالية الكفاءة يمكن الاستفادة منها فى الإنتاج وخلق قيم مضافة جديدة.

وتبرز تحركات رأس المال الدولى وتدفقاته أن الجزء الأكبر من التدفقات الخارجية التى تخلق طاقات إنتاجية جديدة تتم بين الدول المتقدمة ذاتها . أما ما يذهب للدول النامية فيتركز فى عدد محدود من الدول التى استطاعت بالفعل أن تكسر حلقة التخلف وأن تسير خطوات مهمة فى طريق التنمية. وبمعنى آخر ، فإن رأس المال الخارجى لا يعدو أن يكون عاملا مساعدا للدول التى هيأت الظروف بالفعل لتنمية مطردة فيها.

إن التنمية لا يمكن أن تتم فى مصر فى اطار سياسة تدعو إلى انسحاب الدولة وتعتمد على السوق بصفة أساسية لإحداث التراكم الرأسمالى ولتطوير الإنتاج . إن الدولة مطالبة لذلك بالقيام بدور فعال وأساسى فى التنمية يتجاوز مجرد تحديد الإطار القانونى للعمل الاقتصادى ووضع السياسات العامة والاستثمار فى بناء المرافق العامة وبناء القاعدة الأساسية. إن الدولة سيكون عليها بالإضافة إلى ذلك القيام باستثمارات مباشرة فى المجالات التى تنأى الرأسمالية عن الاستثمار فيها . ويشمل الدور التنموى للدولة القيام بالوظائف التالية بشكل خاص:

– تحقيق تنمية بشرية عن طريق الحفاظ على صحة الإنسان، وتوفير شروط تعليمية وتدريبية وتطوير مهاراته وقدراته الإنتاجية.

– بناء قاعدة علمية وتكنولوجية قادرة على المشاركة فى التطور العلمى والتكنولوجى الجارى فى العالم والإستفادة منه على أساس من الأخذ والعطاء فى نفس الوقت.

– القيام بدور أساسى فى تنمية المدخرات القومية وزيادة حجم الادخار القومى والتشجيع على الاستثمار فى رأس المال الثابت كبديل عن السعى للربح عن طريق المضاربة وعن طريق التوظيف المالى للمدخرات.

– قيام الدولة بدور فعال فى توجيه الاستثمارات إلى الصناعات المتقدمة تكنولوجيا والتى تملك امكانيات للنمو ولعب دور أساسى فى تحديث المجتمع ، وقيام الدولة بدور مباشر فى الإستثمار فى الصناعات الجديدة والكبيرة الحجم التى تنأى الرأسمالية المحلية عن الاستثمار فيها.

– قيام الدولة بدور فعال فى توفير القاعدة التحتية المادية والمعنوية الضرورية

لتنشيط الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

– قيام الدولة بدور أساسى فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط على المستوى القومى وعلى مستوى المشروعات.

– قيام الدولة بوضع السياسات اللازمة لإخراج مصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

– قيام الدولة بدور فعال فى إعادة توزيع الدخل وفى توفير الخدمات الأساسية لمختلف فئات الشعب.

– القيام بدور فعال فى توجيه النشاط الزراعى والصناعى وفى تنمية الصادرات وتحقيق توازن حقيقى فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

إن قيام الدولة بدور فعال فى التنمية فى الإطار الرأسمالى ، يمكن أن يؤدى بالفعل إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي. كما حدث فى أكثر من مكان فى الدول الصناعية الجديثة فى أمريكا اللاتينية أو فى شرق آسيا، على أن هذا النمو كما تبرز الأمثلة التاريخية كثيرا ما يصاحب بعدد من الآثار السلبية التي تؤدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعي وإلى زيادة حدة الصراعات الطبقية داخل هذه المجتمعات . وتبرز فى الإطار الرأسمالى بصفة خاصة السلبيات التالية:

١ – استمرار سيطرة الاحتكارات الخاصة فى العديد من الأنشطة وخاصة حيث لا يتسع السوق لأكثر من مشروع من الحجم الاقتصادى الأمثل أو لعدد محدود فقط من مثل هذه المشروعات.

٢ – زيادة حدة الفروق الداخلية وتركز الثروة فى إيدى جماعات مالية محدودة فى الوقت الذى تتسع فيه ظاهرة الفقر وتستشري.

٣ – استمرار اتساع ظاهرة البطالة وتهميش أجزاء مهمة من القوى البشرية فى المجتمع.

٤ – سيادة انماط استهلاكية ترفيه فى نفس الوقت الذى تعجز فيه الطبقات الشعبية عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

إن الحد من هذه السلبيات من ناحية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة توفر الاحتياجات الأساسية للجماهير وتطور نوعية الحياة وتحقق العدل الاجتماعى

والديمقراطية فى نفس الوقت يتطلب أكثر من مجرد النمو السريع للإنتاج. أنه يتطلب فى الحقيقة تغييرا شاملا فى كيفية تنظيم عملية الإنتاج وفى طابع الملكية وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم . وفى القيم السائدة فى المجتمع. إن الطريق لتحقيق ذلك هو إقامة مجتمع اشتراكى يتجنب السلبيات التى ظهرت فى التجارب السابقة ويستفيد من الإيجابيات ويكون على درجة عالية من المرونة مع السماح بالنقد المستمر لما هو قائم.واكتشاف الصعوبات الرئيسية والتناقضات الجديدة التى تبرز والسعى الدائم للتغلب عليها.

اشتراكيـة المستقبـل فـى مصـر وسماتهـا العامـة

د. إبراهيم سعد الدين

إن الاشتراكية المبتغاة لا يجوز أن تكون تطبيقا لنموذج نظرى مسبق ، بل سيتشكل نموذجها على أساس المعطيات الخاصة بالمجتمع المصري. وعلى أساس من نوعية المشاكل التى تواجهه ودراسة ومناقشة شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأقدر على تحقيق التقدم والكفاءة والعدل والديمقراطية فى مصر. وكذلك الاستثمار الجيد للقيم الحضارية التى تشكل الهوية المتميزة لمصر.

وتوضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية . وأن تحقيق مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب أولا النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس.

وتعتمد التنمية المستقلة على تحالف طبقى واسع يشمل الرأسمالية المصرية وخاصة فى قطاعات الإنتاج . ويفتح الطريق لنمو كل من القطاعين العام والخاص ويعبىء كل القدرات والامكانات المصرية لتحقيق التنمية.

إن النجاح في تحقيق هذا النوع من التنمية المستقلة والمطردة شرط ضروري لتوفير ظروف الانتقال للاشتراكية ولكنها فى ذاتها ليست شرطا كافيا، إذ أن التنمية المستقلة يمكن أن تؤدى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعي.

ففى حالة نجاح التنمية المستقلة فإن طبيعة التنظيم الاقتصادى الاجتماعى المستقبلى تعتمد على طبيعة التوازن الذى سينشأ بين الطبقات وعلى نتائج الصراع بينها. كما يعتمد أيضا على وضوح الرؤية لدى القوى الاشتراكية حول

نموذج الاشتراكية المبتغاة ومدى قدرة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها من أجل بناء تنظيم اقتصادى اجتماعى بديل للرأسمالية يكون أقدر على تحقيق آمال الجماهير فى التقدم والعدل والديمقراطية.

إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه اليسار فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة، سواء على المستوى العالمى أو المحلي.

الاختيار الديمقراطى

إن اليسار يسعى لذلك لأن يتم بناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى . وليس على الفرض والقهر. لقد بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى، مهما حسنت النيات، إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها . ويؤدى ذلك فى النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإرادة باسم مصلحة الجماهير بما يلغى ركنا أساسيا من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها.

وقد أثبتت التجربة أيضاً أن نوع التنظيم المجتمعى الذى قد يبدو ناجحاً أو صالحاً فى فترة تاريخية معينة قد يفتقد الصلاحية فيما بعد لأسباب تتعلق بالتطورات التى تمر بالمجتمع ذاته أو نتيجة لتطورات الظروف الدولية أو المحلية أو نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا أو لغير ذلك من الأسباب.

إن الاختيار الاشتراكى لابد وأن يكون لذلك اختيارا يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس ما يحققه النظام الاشتراكى من إنجازات فعلية فى إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتبادل السلطة سلميا.

وقد بينت التجربة أيضاً أن إحدى نواحى القصور فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة هى حدها لكل حريات المبادرة والمبادأة فى ميادين البحث العلمى والإنتاج . فضلا عن استبعاد دور السوق فى قياس الكفاءة باستبعاد المنافسة. وقد ظهر أثر ذلك بصفة خاصة فى قصور المجتمع عن ملاحقة التطوير

العلمى والتكنولوجى وبصفة خاصة القصور فى ترجمة التقدم العلمى إلى تقدم فى ميادين الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية.

إن الاشتراكية التى يتبناها اليسار فى مصر لابد لذلك أن تتيح درجة واسعة من حرية المبادرة والمبادأة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد فى كافة الميادين بما فى ذلك ميادين الإنتاج والخدمات. إن الوحدات المملوكة ملكية مجتمعية مثلها مثل غيرها من وحدات الإنتاج مطالبة فى مثل هذا المجتمع بأن تثبت كفاءتها بالاستناد إلى قواعد السوق والتنافس بما فى ذلك التنافس فى الأسواق الدولية ، دون حماية مبالغ فيها يدفع المستهلك ودون امتيازات أو دعم خاص تمنحه الدولة لهذا النوع من الوحدات فى مواجهة الوحدات المنافسة محلية كانت أو دولية.

وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية الشديدة ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الإنتاجى والاجتماعى والثقافى . كما عانت من استخدام الأوامر الإدارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعاً لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسلطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة.

ويدرك الاشتراكيون لذلك، الأهمية الخاصة للحد من البيروقراطية ومن تسلطها فى أى محاولات جديدة للبناء الاشتراكى . كما يدركون ضرورة البعد عن المركزية وضرورة خلق آليات فعالة فى إطار المجتمع توسع من سلطات المحليات والحكم المحلي. وتخضع السلطات المسئولة للتحاسب والمساءلة وتفتح مجالا واسعاً للمشاركة الحقيقية للشعب المنظم فى اتخاذ القرارات ذات التأثير فى حياة الناس وتقدمهم.

وفى هذا الإطار ، فإن النظام الاشتراكى الذى يناضل اليسار المصرى من أجل إقامته لابد وأن يتيح أوسع الحريات لعمال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعالة فى تسيير المجتمع وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فى مختلف المجالات التى تهتم بها مثل هذه التنظيمات.

الحد من البيروقرلطية

إن مجتمع الاشتراكية المقبل مجتمع يتيح أوسع مشاركة لتنظيمات العاملين فى

مشروعات إنتاج السلع والخدمات فى اتخاذ القرارات الخاصة بوحداتهم، كما يتيح فرصا واسعة للمستهلكين فى التعبير عن تفضيلاتهم وفى الاختيار الحر بين بدائل مختلفة من السلع والخدمات التى يمكن الاختيار فيما بينها، لإشباع حاجات وطلبات المستهلكين.

وكما يتيح المجتمع الاشتراكى المقبل أوسع الحريات السياسية، فإنه يتيح أيضاً أوسع قدر من الحرية الثقافية ويتبنى التعدد الثقافى والفكرى ويشجع الحوار الحر بين المفكرين ومختلف الجماعات الثقافية.

وتتسع فى المجتمع الاشتراكى فى المستقبل سلطات الحكم المحلى المنتخبة ديمقراطيا وتنقل لمسئولية الحكم المحلى كل الأنشطة التى يمكن إدارتها بكفاءة على هذا المستوي.

ويفرق الاشتراكيون فى المستقبل بين الدور الذى يمكن أن يتنامى للدولة وبين دور البيروقراطية الحكومية الذى يجب أن تسعى القوى الاشتراكية للحد منه من ناحية ولاخضاعه للمساءلة والمحاسبة الشعبية على كل المستويات من جهة أخري.

إن الحد من البيروقراطية يتطلب الحد من دور القرار الإدارى والسلطوى فى تحديد ما يجب عمله أو القيام به من أنشطة . ويشجع لذلك إحلال التعاقد بين الجماعات والتنظيمات ووحدات الإنتاج والخدمات وبين المنتجين والمستخدمين لمنتجاتهم محل الأوامر الإدارية والقرارات السلطوية كلما كان ذلك ممكنا.

ويعطى المجتمع الاشتراكى فى المستقبل اهتماما خاصا لاستمرار تحقيق كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع فى نفس الوقت.

ويستبعد المجتمع الاشتراكى لذلك إعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية باعتبارها الشكل الأرقى للملكية.

إن عمليات الإنتاج تتم فى سائر المجتمعات فى مشروعات مختلفة ذات أحجام متفاوتة تستخدم أنواعا متباينة من التكنولوجيا وتعتمد على قوى عاملة متباينة فى درجة تعليمها وكفاءتها وتخصصها ، بما يتطلب وجود أشكال مختلفة من التنظيمات لإدارة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات.

إن ضمان الكفاءة وتوفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات فى ميادين الإنتاج يتطلب لذلك أن يتسع المجتمع الاشتراكى فى المستقبل لأشكال مختلفة

من ملكية المشروعات تشمل:

(١) المشروعات العامة التى تملكها كليا أو جزئيا الدولة. والتى تدار بواسطة إدارة محترفة تحت إشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

(٢) المشروعات المملوكة للمحليات والتى تدار بواسطتها أو تحت إشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

(٣) المشروعات التى يملكها ويديرها مجموع العاملين والتى يمكن أن تتخذ شكل مشروعات تعاونية أو أى شكل آخر من أشكال الملكية.

(٤) المشروعات الخاصة المملوكة لأفراد أو شركات أشخاص أو أموال والتى تدار بواسطتهم أو بواسطة إدارة محترفة خاضعة لإشرافهم بمشاركة من العاملين أو ممثليهم.

(٥) صغار المنتجين والحرفيين وغيرهم من المهنيين الذين يبيعون خدماتهم أو منتجاتهم.

وفى إطار تعدد أشكال الملكية يسمح لكافة أنواع الوحدات بالتنافس فيما بينها دون إعطاء أى ميزات لشكل من أشكال الوحدات على حساب شكل آخر.

ويبقى دور أساسى للسوق فى تحفيز وضبط الإنتاج، وفى تطوير وزيادة الإنتاجية وفى ضمان جودة المنتجات من السلع والخدمات وفى السعى للحد من التكلفة والهدر.

ويبقى للوحدات الإنتاجية استقلالها المالى والإدارى ، حتى بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة/ وبغض النظر عن وجود أشكال تنظيمية أعلى فإن اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع يكون من مسئولية الوحدات المنتجة التى تدخل فى علاقات تعاقدية مع بعضها البعض وفى علاقات جماعية مع ممثلى العاملين.

سياسات الاستقرار

وبالإضافة للدور الأساسى للأسواق ، يلعب التخطيط المركزى دوراً مهماً فى

معالجة قصور الأسواق وفى السعى للحد من الازدواجية ولضمان قدر من التنسيق الفعال بين الأنشطة ولتسريع تنمية المناطق الأكثر تخلفا ، ولضمان أخذ المصالح المستقبلية الخاصة بالأجيال القادمة فى الحسبان.

ويكون التخطيط بقدر الإمكان ديمقراطيا وتأشيريا ويعتمد فى تحقيق أهدافه على استخدام الروافع الاقتصادية دون استناد إلى سلطة الدولة وأوامرها أو نواهيها.

ويسعى المجتمع بصفة مستمرة إلى تحقيق توازن بين سلطات المركز وسلطات المحليات وسلطة الإدارة فى المشروعات العامة والخاصة والمدارة ذاتيا. ويختص المركز وأجهزة التخطيط بصفة خاصة بالوظائف التالية:

■ التخطيط الطويل الأجل والذى يتضمن التخطيط للتنمية البشرية وللحفاظ على البيئة ولتطوير التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة.

■ اقرار وتمويل الاستثمارات الكبرى الرئيسية سواء فى قطاعات البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية.

■ السعى عن طريق الجهاز المصرفى إلى متابعة حركة الاستثمارات التى تتم بواسطة المشروعات المستقلة الخاصة أو المحلية أو المدارة ذاتيا.

■ السعى بوسائل اقتصادية لتشجيع الاستثمارات فى القطاعات ذات الأولوية والسعى لتوفير المعلومات والشروط لتحفيز الاستثمار المجدى وللحد من الاستثمارات ذات الجدوى المنخفضة وتشكل السياسة الضريبية الرشيدة أداة فعالة فى هذا الصدد.

■ وضع القواعد القانونية الأساسية لحسن عمل القطاعات المدارة ذاتيا والقطاعات الخاصة والحرة النشاط، مع الاحتفاظ بحق التدخل بواسطة الدولة لمعالجة نواحى القصور أو عدم التوازن عند الضرورة.

■ وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتوازن والتقدم فى المجتمع وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار عملية التنمية واطرادها . وتشمل السياسات الاقتصادية بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، والسياسات المالية، والسياسات النقدية وسياسات تطوير الزراعة والصناعة وغيرها.

إن النظام الاشتراكى إذ يزاوج فى المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط فإنه يسعى إلى استخدام كلتا الآليتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإنتاج ومن عدالة التوزيع ، وحماية البيئة ، واطراد التنمية دون إرهاق للجيل المعاصر ودون افتئات على حقوق الأجيال القادمة.

ولضمان حسن إدارة الموارد يتجه المجتمع الاشتراكى فى المستقبل إلى أن يسمح بتحديد الأثمان بصفة أساسية عن طريق الأسواق . بما يسمح بتعبير الأثمان عن العلاقة بين العرض والطلب ، وبين التكلفة والقيمة الاستعمالية للسلع والخدمات.

ويستبعد التدخل فى تحديد الأثمان إلا فى الحالات النادرة التى تكون للمنتج أو لبائع السلعة احتكاراً . ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا فى الحالات القليلة التى يكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك. وتوفر بعض الخدمات مجانا نظرا لأهميتها بالنسبة للمجتمع وضرورتها لكل الأفراد بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكلفتها ، ويأتى فى مقدمة تلك الخدمات المجانية الخدمات التعليمية والخدمات الصحية (بالمعنى الواسع الذى يشمل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحى ومقاومة التلوث).

وتتحدد الأجور أيضاً عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعى بين النقابات المستقلة وبين الإدارات فى المشروعات بما فى ذلك المشروعات العامة المملوكة للدولة أو للمحليات أو حتى تلك المدارة ذاتيا بواسطة ممثلى العاملين. ومن الطبيعى أن تختلف الأجور باختلاف المهارات والتخصصات وأن يعكس الأجر مدى إنتاجية العمل ومدى ندرة المهارات المطلوبة . وتعتبر الفروق الأجرية بين الأعمال المختلفة أحد أهم حوافز اكتساب مهارات أعلى يشتد الطلب عليها اجتماعيا.

وتساعد الدولة الاشتراكية على اكتساب كل من تؤهلهم ملكاتهم اكتساب مهارات أعلى عن طريق إتاحة فرص واسعة لتدريب العاملين واكتسابهم مهارات أعلى أو تخصصات جديدة يشتد الطلب عليها.

إن تبنى الخيار الاشتراكى فى مصر مستقبلا لا يعنى الاتجاه إلى محاولة الاكتفاء الذاتى ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدولية التى تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد . لقد أصبح من المستحيل أن تنعزل أى دولة

تسعى لبناء الاشتراكية عن الطوق العالمي. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير.

إن مصر الفقيرة بمواردها الطبيعية فيما عدا البشر لن تجد بدا فى المستقبل من الاعتماد على قواها العاملة الماهرة في خلق قيم مضافة عالية فى شكل سلع وخدمات قابلة للتصدير للأسواق الإقليمية أو الدولية.

على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لا يمنع مصر من السعى المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولى ليصبح أكثر عدلا. وفى هذا الإطار، فإن تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول النامية يمكن أن يلعب دورا إيجابيا.

ويتطلب السعى للتكافؤ فى التعامل الدولى أن تنشط مصر مع غيرها من الدول العربية لتحقيق تعاون وتكامل اقتصادى عربى بهدف خلق سوق عربية مشتركة.

دعوة لمزيد من الحوار

وعلى عكس ما كان يفترض فى النماذج النظرية للاشتراكية من أن تحقيق التقدم فى اطار الاشتراكية سيقود إلى انتفاء الحاجة لوجود الإدارة المحترفة والمتخصصة ، ونمو قدرة كل العاملين على تولى العمل الإداري، فإن تعقد العمليات الإنتاجية وتقسيمها رأسيا وأفقيا واكتساب عمليات الإنتاج والتوزيع طابعا كوكبيا يعنى أن الوحدات الإنتاجية فى المجتمع الاشتراكي، مهما اختلفت أشكال ملكيتها ، ستبقى تضم قيادات إدارية محترفة ومتخصصة وسيتواجد فى داخلها مديرون ومدارون ومشرفون ومشرف عليهم.

ومن الطبيعى أن تتمتع الإدارة بسلطة على الأفراد والأشياء بقدر مسئوليتها عن الإنتاج والانجاز ، فالقاعدة المتعارف عليها قانونيا هى "لا مسئولية بدون سلطة".

على أن السلطة تتيح دائماً إمكانية سوء استخدامها واستغلالها مما يستوجب

إخضاع الإدارة للمحاسبة والرقابة دون أن يؤدي ذلك إلى شلها أو التدخل فى وظائفها الحيوية.

ويمارس عملية الاشراف والرقابة فى المجتمع الاشتراكى ممثلو المالكين ومجموع العاملين أو ممثلوهم فضلا عن ممثلى المستهلكين أو المستخدمين الأساسيين للخدمة أو السلعة الذين يتم اختيارهم بوسائل ديمقراطية.

ويتم فى المجتمع الاشتراكى الربط بين دخول الإدارة وبين إنجازاتها عن طريق نظام فعال للحوافز المادية وغير المادية.

إن السمات العامة للنظام الاشتراكى الذى يدعو حزبنا القوى الاشتراكية والتقدمية لبنائه مستقبلاً ، لا يتضمن أكثر من أفكار عامة حول طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يمكن أن يحقق لمصر تطورا مطردا فى نوعية الحياة فيها فى إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى.

إن هذه الأفكار تتطلب مزيدا من المناقشة والحوار والتفصيل . كما يتطلب النضال ترجمتها إلى برامج عمل سياسى وتنظيمى مرحلية تعالج الواقع ومشكلاته وتحدياته فى كل فترة من فترات النضال.

ومن المهم فى هذا المجال التأكيد على أمرين على درجة قصوى من الأهمية:

- إن بناء مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب نضالات ديمقراطية شاقة على كافة الجبهات لوقف التدهور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحادث. والناتج عن مجمل السياسات التى يتبعها النظام الحاكم فى مصر.

كما سيتطلب النضال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومطردة بالاعتماد على الذات فى إطار من سياسة الاعتماد الجماعى العربى على النفس وتحقيق نهضة عربية شاملة.

إن بناء الاشتراكية يأتى تتويجاً للنجاح فى النضالات المشار إليها فيما سبق ويتم كنتيجة للاقتناع الديمقراطى لفئات أوسع وأوسع من شعب مصر.

- إن أى نظام اشتراكى فى المستقبل ليس محطة وصول نهائية . إن مجرد تبنى الاشتراكية لا يعنى فى حد ذاته النجاح فى مواجهة كل المشاكل والتناقضات المحتملة مستقبلا . إن الحياة سوف تطرح باستمرار تناقضات جديدة ومشاكل وتحديات جديدة. ولا مجال لمجابهة المشاكل والتحديات إلا بالتأكيد على الحريات

الديمقراطيـة والتعددية السـياسية وإتاحة الحرية لكل القوى الاجتماعـية والسياسنية لطرح مـا تراه من حلول لمشـاكل المجـتـمع فى المسـتـقـبل وإتاحـة الحـرية للشـعب للاختيار بين الحلول المطروحة ديمقراطيا.

ملاحظـات حـول اشتراكيـة المستقبل

د. إبراهيم العيسوى

يذكر المقال أن هناك صعوبة فى الانتقال الفورى إلى الاشتراكية، وأن تحقيق الاشتراكية سوف يتطلب النضال من أجل التنمية المستقلة أولاً، ومع ذلك فليس هناك ضمان لأن تؤدى التنمية المستقلة إلى الاشتراكية، حيث إن التنمية المستقلة يمكن أن تؤدى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى، أى أن التنمية المستقلة شرط ضرورى، ولكنه غير كاف للانتقال إلى الاشتراكية ويمكن هنا طرح الأسئلة التالية:

ماهى الأسباب التى تجعل من الصعب الانتقال فوراً إلى الاشتراكية فى مصر؟ هل هى أسباب خاصة بتطور قوى الإنتاج والحاجة إلى الارتفاع بمستواها كعامل مساعد للانتقال إلى الاشتراكية؟ أو هى أسباب متعلقة بالوعى الاجتماعى والسياسى وعدم توافر الاقتناع الشعبى بالاشتراكية؟

لماذا يعتبر النجاح فى تحقيق التنمية المستقلة شرطاً ضرورياً للانتقال إلى الاشتراكية؟ هل لأنه يوفر مستوى أعلى من تطور قوى الإنتاج؟ وإذا كانت التنمية المستقلة يمكن أن تؤدى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعى والاقتصادى قد لاتؤدى كلها إلى الاشتراكية، يصبح من الضرورى بيان الشروط الإضافية التى تجعل التحول من التنمية المستقلة إلى الاشتراكية أمراً ممكناً. فى تقديرى أن التحول إلى الاشتراكية مرهون بأمرين:

أ- مدى قدرة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها من أجل بناء الاشتراكية. وهذا هو الشرط الإضافى المذكور فى المقال.

ب- مدى توافر عناصر معينة فى مسار التنمية المستقلة تؤهل المجتمع موضوعياً للتحول إلى الاشتراكية. مثلاً الوزن النسبى الأكبر لأشكال الملكية المجتمعية لوسائل الإنتاج، ومدى سيطرة الدولة على القطاعات والمرافق التى تمثل

مفاتيح رئيسية للاقتصاد القومي، والوزن النسبي الأكبر لكل من الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة في التحالف الطبقي الذي يدعم التنمية المستقلة، وهذه هي الأمور الواجب أن تركز عليها القوى الداعية إلى الاشتراكية خلال مرحلة الانتقال حتى لاتفاجأ فيما بعد بأن الرياح قد أتت بما لاتشتهي السفن.

السمات العامة للاشتراكية

السمات العامة للاشتراكية التي وضعها المقال تبدو غير كافية للحكم على مجتمع ما بأنه اشتراكي، لقد درجنا على تعريف المجتمع الاشتراكي بأنه المجتمع الذي تتم فيه تصفية استغلال الإنسان للإنسان، وهذا أمر مرتبط باستبعاد نمط الإنتاج الرأسمالي، وبتعديل نظام إدارة الإنتاج والتوزيع على النحو التالي:

أ- يستغل المجتمع الاشتراكي موارده بهدف اشباع الحاجات الإنسانية، لابهدف تحقيق أقصى ربح كما في الرأسمالية.

ب- يعتمد المجتمع على آلية التخطيط في توزيع الموارد على الاستعمالات المختلفة بكفاءة ورشادة، لا على آلية السوق التي تؤدي إلى كثير من الهدر وفوضى الإنتاج في الرأسمالية.

جـ- يتحول النمط السائد لملكية وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية أو المجتمعية.

د- يوزع ناتج عمل المجتمع حسب مبدأ «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله».

ومن الملاحظ أن المقال لم يتناول النقطة (أ) صراحة.

كما أنه في تناوله للنقطة (ب) أعطى السوق دوراً أساسياً في تحفيز وضبط الإنتاج، كما ذكر في موضع آخر أنه «بالإضافة للدور الأساسي للأسواق، يلعب التخطيط دوراً مهماً في معالجة قصور الأسواق وفي السعي للحد من الإزدواجية..» ومن جهة أخرى يذكر المقال «إن النظام الاشتراكي إذ يزاوج في المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط، فأنه يسعى إلى استخدام

كلتا الآليتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإنتاج ومن عدالة التوزيع...»
كما ذكر: «ويستبعد التدخل فى تحديد الأثمان إلا فى الحالات النادرة التى تكون للمنتج أو لبائع السلعة احتكار. ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا فى الحالات القليلة التى تكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك». و«يكون التخطيط بقدر الإمكان ديموقراطياً وتأشيرياً ويعتمد فى تحقيق أهدافه على استخدام الروافع الاقتصادية».

ومن الواضح أن الدور الرئيسى فى تخصيص الموارد وفى تحديد الأثمان -بما فى ذلك الأجور- هو للسوق، وليس للتخطيط ومادور التخطيط إلا دور مكمل أو ثانوى لمواجهة فشل السوق. وهذه هى السمة المميزة للاقتصاد الرأسمالى، لا للاقتصاد الاشتراكى.

وإذا كان من المنطقى أن نسعى إلى تجنب «كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة»، فإن ذلك ينبغى ألا يكون على حساب إحدى السمات الرئيسية للاشتراكية، ألا وهى العقلانية والرشادة المفترض أن يترتبا على الأخذ بالتخطيط. ومع التسليم بكل العيوب التى رافقت التخطيط فى الدول الاشتراكية، إلا أن علاج هذه العيوب لايكون بجعل الدور الأساسى للسوق، وإنما يكون بـ:

أ- توسيع مجال عمل الأسواق نسبياً، وذلك بالقياس إلى الحالات السابقة التى جرى فيها تهميش دور السوق إلى أبعد حد.

ب- اشاعة الديموقراطية فى كل أرجاء المجتمع، وتخفيف حدة المركزية، وإتاحة أوسع الفرص أمام الناس للمشاركة فى إدارة شئون حياتهم، وكفالة حق الشعب فى مساءلة ومحاسبة كل من يعهد إليه بإدارة أى شأن من الشئون العامة أو شئون الإنتاج والتوزيع وما إلى ذلك. وهذه من الأمور التى يركز عليها المقال، وإن كان فيما يظهر لايعتبرها كافية لإصلاح أوجه القصور فى التخطيط، الأمر الذى دعاه لإضفاء دور رئيسى على آلية السوق.

وفيما يتعلق بالنقطة (ج)، فالظاهر من المقال هو الميل إلى تنويع أشكال ملكية وسائل الإنتاج، ولا بأس فى ذلك بالطبع. ولابأس أيضاً فى أن يسمح بالمنافسة بين الوحدات ذات الأنواع المختلفة من الملكية. لكن تعددية أشكال الملكية

لاتكفى كسمة عامة للاشتراكية، حيث إن الرأسمالية تعرف أيضاً هذه التعددية. والشيء الذى يمكن أن يميز بين النظامين من هذه الزاوية هو سيادة نوع أو آخر من أنواع الملكية. ففى النظام الرأسمالى تكون السيادة للملكية الخاصة. وفى النظام الاشتراكى تكون السيادة للملكية الجماعية أو المجتمعية، والتى لاتقتصر بطبيعة الحال على الملكية العامة أو ملكية الدولة.

وأخيراً، لم يتناول المقال النقطة (د) المتعلقة بقضية التوزيع من حيث المبدأ، وإن كان قد مسها عندما تحدث عن تحديد الأجور عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعى، وكذلك عندما تحدث عن ربط دخول الإدارة بإنجازاتها عن طريق نظام فعال للحوافز المادية وغير المادية. وهنا يثور التساؤل حول ما إذا كانت هذه الإشارات إلى قضية التوزيع تنطوى على تعديل فى المبدأ القديم:

(لكل حسب عمله). كما يثور تساؤل حول ما إذا كان تحديد الأجور عن طريق السوق يوفر مقياساً صادقاً للجهد أو العمل؟.

حيوية الخيار الاشتراكى

د. زهدى الشامى

تعكس ورقة الدكتور إبراهيم سعد الدين (الأهالى، العدد ٨٠٠في ١٥ يناير ٩٧) حول الخيار الاشتراكى واشتراكية المستقبل، حقيقة حيوية الخيار الاشتراكى على الرغم من أزمة النماذج الاشتراكية السابقة، باعتبار ذلك الخيار تعبيرا عن تناقضات النظام الرأسمالى القائم ونابعا منها ، وهو الذى يفسر حيوية النقاش حول الاشتراكية فى كثير من بلاد العالم بما فى ذلك البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ويمكن إجمال ملاحظاتنا حول رؤية د. إبراهيم سعد الدين فيما يلى:

أولا: تنطلق الورقة من تشخيص المأزق الراهن للنمو الرأسمالى فى مصر للانتقال إلى طرح بديل تنموى أكثر رشدا لا يخرج فى حد ذاته عن الإطار الرأسمالى، لكنه يمكن أن يفضى فى تصوره إلى الاشتراكية.

ثانيا: المضمون الأساسى للورقة مرتبط بتصور للإدارة الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى مستندا إلى خبرة التجارب الاشتراكية السابقة وبالأخص التجربة السوفيتية. وعلى الرغم من الأهمية العملية والملحة لذلك التصور فمطلوب أيضا أن يتكامل مع هذا المدخل اهتمام بالمشاكل النظرية الخاصة بتحديد ماهية المجتمع الاشتراكى فى حد ذاته. ونود هنا أن نذكر أنه حتى الإشارة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج - بوصفها السمة الأساسية للاقتصاد الاشتراكى - تبدو غير كافية. فمن المعتقد أن الملكية العامة هى مجرد شرط لمنظومة علاقات الإنتاج. ومن الممكن بالمقابل أن يسود الشكل الحكومى للملكية بدون أية علاقات إنتاج

اشتراكية. وقد أبرز النقاش الذى دار حول تلك القضية مسألة العلاقة الأساسية لأسلوب الإنتاج تكمن فى طريقته الخاصة فى الجمع بين قوة العمل ووسائل الإنتاج. وبالنسبة للاشتراكية نذكر هنا إشارة ماركس للمجتمع الاشتراكى بوصفه «اتحادا للمنتجين الأحرار».

ثالثا: إذا كان تقييم التجربة السوفيتية يكمن فى أساس تلك الورقة، مثلما يشكل الخلفية الرئيسية للنقاش الدائر حول الاشتراكية فى العالم كله، فالمطلوب هنا هو الحذر فى الاستخلاصات والخروج بالتعميمات. ومن المهم فى التقييم وقبل تعميم الاستنتاجات أن نأخذ فى الاعتبار ما يلى:

** شكلت التجربة الروسية منذ البداية مجرد نموذج للاشتراكية، وقد أشار لينين مبكرا إلى أن هذا النموذج سيفقد دلالته العالمية فى حالة تحقق الثورة الاشتراكية فى أحد البلدان الأكثر تقدما.

** رغم التشوه البيروقراطى الجسيم الذى لحق النموذج السوفيتى، وما تضمنه من أشكال للهدم وعدم الرشادة، فقد عمل رغم ذلك لفترة طويلة تصل إلى ٥٠ سنة بقدر من الكفاءة يزيد على الاقتصاديات الرأسمالية، وحقق باستمرار معدلات أعلى للنمو، قبل أن يصل إلى المرحلة الحاسمة فى أزمته منذ منتصف السبعينيات.

* إن جزءا أساسيا من أسباب الأزمة لا يرجع إلى الآليات الاقتصادية الأساسية للنموذج فى حد ذاته، بل إلى عوامل أخرى غير اقتصادية (المبالغ الفلكية غير المبررة للإنفاق العسكرى).

رابعا: الفكرة المحورية للورقة هى المزاوجة بين الخطة والسوق. وفى حد ذاتها ظلت إشكالية الخطة ـ السوق، والعلاقات السلعية والنقدية ودور قانون القيمة فى ظل الاشتراكية ـ محور النقاش المتجدد فى مراحل مختلفة حول قضايا بناء الاشتراكية. وفى تقديرنا أن التصورات المقدمة فى الورقة والتى يبدو معها دور التخطيط بمثابة دور مصحح لاختلالات السوق، كان من الممكن أن تثير اعتراضات أقل فى ظل بعض الشروط، أهمها:

* الارتباط بفكرة المراحل فى تطور المجتمع الاشتراكى. فمن المعروف أن مؤسسى الاشتراكية العلمية تصوروا الاقتصاد الاشتراكى كنقيض لاقتصاد

السوق، وفهموه على أنه اقتصاد غير سلعى ولا يستند إلى العلاقات النقدية. ويرتبط ذلك بفهم للعمل ومنتج العمل فى المجتمع الاشتراكى المتطور على أنهما ذو طبيعة اجتماعية مباشرة. غير أن الواقع أثبت مع ذلك عدم نضج التصورات المتعلقة بالتخلى السريع والكامل عن العلاقات السلعية والنقدية فى المراحل المبكرة لبناء الاشتراكية.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت فكرة تعدد أشكال الملكية مقبولة بشكل عام بما فى ذلك الملكية الشخصية، فإن شكل الملكية الخاصة المستندة إلى استغلال العمل المأجور لا يستقيم مع الفكر الاشتراكى إلا فى إطار المرحلة الانتقالية للاشتراكية.

* البعد الآخر مرتبط بقبول فكرة تعدد النماذج الاشتراكية. ومن الواضح أن الورقة تنحاز إلى نموذج «اشتراكية السوق». وفى الواقع يجب أن نذكر هنا أن هذا النموذج تمت تجربته فعلا لسنوات طويلة فى كل من المجر ويوغوسافيا. كما أن هذا النموذج كان وراء «البريسترويكا» والحركات التى صاحبتها فى أوروبا الوسطى. وقد انتهت هذه الحركات جميعا إلى تخطى «اشتراكية السوق» وتبنى «الليبرالية الجديدة» التى انتهت سياستها سريعا إلى إخفاق كامل.

ومن المعتقد أن العودة مجددا إلى نوع من اشتراكية السوق أصبحت مطروحة على هذه المجتمعات، وتكمن فى أساس البرامج السياسية للعديد من أحزابها الاشتراكية. إن السنوات القادمة وحدها هى التى ستحكم على مدى واقعية تلك البرامج. وبعيدا عن المستقبل فإن الصين تكاد تمثل النموذج المعاصر الناجح الوحيد حتى الآن لاشتراكية السوق. أما نموذج التخطيط المركزى السوفيتى السابق فقد أشار الاقتصادى اليابانى «ماكاتو أوتو» فى كتابه الحديث القيم «الاقتصاد السياسى للاشتراكية» إلى أنه بدوره مازال من حيث الأساس قابلا للتطبيق خاصة للدول الراغبة فى التصنيع، وقد برهن على أنه حتى نظام الأسعار الثابتة فى التخطيط المركزى لا يتناقش مع أسس الحساب الاقتصادى السليم.

خامسا: إذا كانت الورقة قد عددت المظاهر والمستويات المختلفة لتوسيع الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى، فإن ذلك لا يتوافق مع الصياغة التى مازالت تحتفظ بها حول «تنامى دور الدولة».

وفى الواقع فإنه يلزمنا الوضوح فى تلك المسألة والتى سارت فى الممارسة العملية على النقيض تماما من المبادئ الاشتراكية الواضحة، والتى أدان مؤسسوها صراحة فى زمنهم ما يسمى «اشتراكية الدولة». ذلك أن قيام الدولة بوظائف اقتصادية بما فى ذلك ملكية الدولة بوصفها مدخلا لملكية المجتمع، ينبغى تمييزه عن الوظيفة السياسية للدولة التى ينبغى البدء بتقليصها بالضرورة مع الاشتراكية بحكم التوسع غير المسبوق للديمقراطية إلى حد زوال تلك الوظيفة بوصفها ذلك فى النهاية.

وإذ يعتبر ذلك شرطا لقيام علاقات الإنتاج الاشتراكية الحقيقية، سيترافق معه كذلك قيام المجتمع نفسه بشكل مباشر وبطريقة واعية باتخاذ قرارات اقتصادية أساسية كان يتم حلها عن طريق السوق. وعن أهمها كم سيذهب من الناتج الاجتماعى للتراكم وكم سيذهب للاستهلاك؟ وبالنسبة لرصيد الاستهلاك ماذا سيذهب منه للخدمات الاجتماعية المجانية أو المخفضة السعر، ذلك أن كل زيادة فيها ستعنى قرارا بتقليص تلك النسبة التى توزع وفق مبدأ «لكل حسب عمله».

توضيحات حول اشتراكية المستقبل فى مصر

د. إبراهيم سعد الدين

طرحت قضية «اشتراكية المستقبل» فى مصر فى مقالين بجريدة "الأهالى" بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠، ١٩٩٦/١١/٢٧ وقد تم هذا الطرح فى إطار محاولة لتحديد هوية حزب التجمع الوطنى الوحدوى الذى ننتمى إليه. وحاولت فى هذا الإطار الإجابة عن سؤالين هامين، لماذا يبقى حزب التجمع متمسكا بالدعوة إلى الاشتراكية؟، وماهى طبيعة المجتمع الاشتراكى الذى يسعى حزب التجمع والقوى الاشتراكية الأخرى لبنائه فى مصر فى المستقبل؟ وقدمت للإجابة عن السؤال الأخير تصورا أوليا يمكن أن يتم اغناؤه وصقله وتطويره عن طريق النقاش العلمى الجاد. وعن طريق مساهمات كل المهتمين بقضية الاشتراكية وبمستقبل مصر.

وكان أول الغيث فى هذا النقاش المقالان الهامان لكل من الدكتور إبراهيم العيسوى والذى نشر بجريدة الأهالى بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٦ تحت عنوان "ملاحظات حول اشتراكية المستقبل" وللدكتور زهدى الشامى «حيوية الخيار الاشتراكى» الذى نشر كذلك بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٢.

وإننى إذ أشكر للزميلين مساهمتهما القيمة، أدعو لتوسيع دائرة النقاش داخل التجمع وخارجه لتطوير الفكر الاشتراكى وتحديد نوعية المجتمع الذى تسعى قوى اليسار والتقدم لبنائه فى مصر مستقبلا.

وقد يكون من المفيد فى هذه المرحلة المبكرة من النقاش أن أقدم بعض التوضيحات حول الموضوع استجابة لمساهمات الزميلين الفاضلين. وهى توضيحات لا تستهدف الرد على ملاحظات الزميلين بقدر ماتستهدف إلقاء مزيد من الضوء على الموضوع استدعاء لمزيد من النقاش والتعميق والتطوير للفكر

الاشتراكي في مصر.

وبداية أبين أنني تعمدت في مقالي أن أبتعد عن إعطاء أي تعريف جامع شامل لماهية الاشتراكية وأن ابتعد كلية عن معالجة قضية التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي. وينبعث ذلك من تقديري بأن المهمة الأساسية لقوى الاشتراكية والتقدم في بلد في حجم مصر هي النضال لتطوير مجتمعها وتحقيق تقدمه بما يضمن القدرة على التحسين المطرد لنوعية الحياة للمصريين جميعا في إطار من الاستقلال والديمقراطية والعدل الاجتماعي وأن قوى الاشتراكية في مصر كغيرها في الأقطار المختلفة لا تسعى لتحقيق نموذج نظري معين سبق طرحه بواسطة مؤسسي الاشتراكية أو اتباعهم في مرحلة معينة من مراحل تطور النظام العالمي.

من ناحية ثانية فإن ما قدمته لا يعدو أن يكون سمات عامة لما اتصور عن طبيعة التنظيم الاقتصادي الاجتماعي التي تناضل لتحقيقه القوى الاشتراكية في مصر. وقد ركزت عند تحديد هذه السمات العامة على أمرين أثنين دون غيرهما. أولهما هو كيفية تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع في المجتمع الاشتراكي المقبل الذي نناضل من أجل بنائه . والأمر الثاني هو الطبيعة الديمقراطية للنظام والسلطة. وقد نبع التركيز على هذين الأمرين من إدراك أن أي تكوين اقتصادي اجتماعي يرتكز في الأساس على شكل معين من أشكال تنظيم الإنتاج وتوزيع عوائده . وإن نظاما اشتراكيا في أي قطر من الأقطار وعلى النطاق العالمي لا يمكن أن يستقر ويتطور ويطرد تقدمه مالم يتفوق إنتاجيا على النظم البديلة «النظام الرأسمالي» حتى وإن حقق النظام الاشتراكي عدالة أوسع في توزيع عوائد الإنتاج أو طور ونشر ثقافة وقيما أكثر إنسانية، وأدعى لتحقيق سعادة الإنسان.

وتبين مراجعة تجارب الشعوب لبناء الاشتراكية ودراسة أزمة النماذج المختلفة للبناء الاشتراكي أن غياب الديمقراطية من ناحية وجمود الطابع التنظيمي للعملية الإنتاجية من ناحية أخرى كانا السببين الأساسيين للتعمق المطرد للأزمة التي انتهت إلى الانهيار الكامل للنظام السوفيتي وللأنظمة الشبيهة في شرق أوروبا. ورغم النجاح المبدئي للنموذج السوفيتي وللأنظمة الشبيهة في شرق أوروبا في تطوير اقتصادات هذه الدول وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو في مراحلها

الأولى، فإن جمود علاقات الإنتاج والمركزية الشديدة للنظام، وإبعاد دور السوق والمنافسة وإهدار حقوق المستهلك في الاختيار، والحد من حرية المبادأة والمبادرة في ميادين البحث العلمي والإنتاج قد أدت إلى قصور هذه المجتمعات عن ملاحقة التطوير والتقدم.

وقد استند النموذج السوفييتي على فرضين نظريين تبين بالتطبيق أهمية مراجعتهما. ونشير هنا بوجه خاص إلى موقف لينين من الملكية الرأسمالية الصغيرة، ومن استمرار العلاقات الرأسمالية في إطار المجتمع الاشتراكي. إن النظرة اللينينية للملكية الرأسمالية الصغيرة في الاقتصاد الروسي كانت نظرة معادية. وقد انطلق ذلك من أن الرأسمالية الصغيرة هي المصدر الأول للتحول إلى الرأسمالية وإن استمرارها سيؤدي في الأجل الطويل إلى عودة سيادة العلاقات الرأسمالية في المجتمع الروسي. من ناحية ثانية فإن الاقتصاديين الماركسيين قد نظروا إلى المنافسة الرأسمالية باعتبارها مصدرا لهدر الموارد، وتصوروا العلاقة بين وحدات الإنتاج المختلفة في الوطن الواحد كما لو كانت علاقات بين أجزاء أو أقسام نفس الوحدة الإنتاجية التي يتم التنسيق بينها بواسطة الإدارة المسئولة عن المصنع أو المشروع، وإن التخطيط المركزي يمكنه أن يؤدي نفس مهام الإدارة في المشروعات على مستوى الاقتصاد في مجموعة. وخلاصة هذه النظرة أن العلاقة بين وحدات الإنتاج المختلفة هي علاقة بين أشياء وتدفقات يمكن ضبطها إذ توفرت المعلومات والمعرفة الكافية. إن هذه النظرة المبسطة للعلاقات الاقتصادية بين الوحدات وتلك النظرة السلبية للمنافسة، والنظرة المناهضة لاستمرار علاقات الإنتاج الرأسمالي في إطار المجتمع الاشتراكي حتى ولو كان في شكل جنيني، هي التي دفعت في اتجاه اختيار أسلوب التخطيط المركزي المعتمد على الأوامر الإدارية الذي ساد في المجتمع السوفيتي وفي المجتمعات المشابهة.

وقد بينت التجربة أن الغياب الكامل للمنافسة، والسيادة الكاملة للتخطيط المركزي لم يمنعا حدوث هدر كبير في الموارد . وإن فقدان حرية المبادرة والمبادأة التي تسود في إطار نظام التخطيط تنتهي إلى الحد من قدرة المجتمع على التقدم والتحسين المطرد لنوعية الحياة فيه.

ومن هذا المنطلق كان الحرص على استمرار دور فعال للسوق في المجتمع

الاشتراكى فى المستقبل . ومن هذا المنطلق أيضاً كان الحرص على تعدد أشكال الملكية وإتاحة الفرص الحقيقية للمبادرة والمبادأة فى المجتمع.

وإذا كان نموذج اشتراكية السوق لم يحقق نجاحا يذكر في الحالة اليوغسلافية، فإن ذلك لا ينفى الدور الهام للسوق مستقبلا. ومن المهم هنا أن نتذكر امرين، اولهما أن السوق فى اطار التجربة اليوغسلافية اقتصر على أن تكون سوقا للسلع. ولم يتسع السوق ابدا ليشمل رأس المال أو العمل. أما الأمر الثانى الأشد أهمية فهو أن غياب دور للسوق فى الاشتراكية كما يشتق احيانا من القليل الذى طرحه ماركس حول الاشتراكية والشيوعية يعود لافتراض أن الاشتراكية كما افترض ماركس تتحقق بعد أن يكون المجتمع الرأسمالى قدد حقق بالفعل وفرة فى الإنتاج تنفى الحاجة لدور الثمن كمحدد أساسى للقرارات الاقتصادية. وهو امر لم يتوفر قط فى كل التجارب الاشتراكية ولا يبدو أن هناك احتمالا حقيقيا لتوافره فى المستقبل المنظور وخاصة فى الدول النامية مثل مصر. أخيراً أشير إلى أن السمات العامة التى تحدثت فيها عن اشتراكية المستقبل قد أغفلت العديد من الأمور التى تحتاج إلى مساهمات جديدة فى ميادين مختلفة وهو ما أرجو أن يقدمه مزيد من مساهمات الزملاء حول هذا الموضوع الحيوى.

ويصعب القول بأن السوق ظاهرة رأسمالية. فقد وجدت الأسواق قبل نشوء النظام الرأسمالى . وستستمر الأسواق حتى فى غياب الرأسمالية.

الديمقراطية

حسين عبدالرازق

لم يعد ممكنا فى الوقت الحاضر الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر دون الاستناد إلى نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية والسياسية وحق المواطنين فى اختيار حكامهم واستبدالهم سلميا.فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التى تنوب عن الجماهير فى تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى،

وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب، والديمقراطية الموجهة.. إلخ.

وأثبتت التجارب
التاريخية أيضا
استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية.

فى التجربة السوفيتية التى استمرت ٧٠ أو ٧٣ عاما، وحولت روسيا والجمهوريات الأخرى التى كونت «اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية» إلى دولة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية، تواجه وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة العظمى الأخرى، وأدخلت تغييرا هائلا اقتصاديا واجتماعيا على حياة شعوب الاتحاد السوفيتى.. سرعان ما لحق بها الانهيار بصورة مأساوية نتيجة لمجموعة من الأسباب، فى القلب منها نشوء نظام معاد للديمقراطية فى المجتمع وداخل الحزب الشيوعى السوفيتى، بدأ مع السنوات الأولى للثورة، وتعمق إثر سنوات الحرب العالمية والحرب الأهلية وحروب التدخل، وخلال مقاومة الطبقات الاستغلالية، وعملية التصنيع وتعميم نظام الكولخوزات وتحول النظام

فى النهاية إلى نظام قمعى يقوم على دكتاتورية البيروقراطية والسلطة غير المقيدة وفساد السلطة والحزب الواحد، وادعاء امتلاك قيادة الحزب وحدها للحقيقة الكاملة، بحيث لا يشكل وجود أغلبية مخالفة لها أى مغزى أو ضرورة لإعادة النظر فيما تقرره القيادة، وسقط الحزب فى هاوية عبادة الفرد وانتهاك الشرعية، والتنكيل بالمخالفين فى الرأى وتجريم النقد، وحذف روح المناقشة الحرة والفكر المبدع من النظرية والعلوم الاجتماعية.

وعانت تجارب التحول الاشتراكى والتقدم الاجتماعى والتحرر الوطنى فى العالم الثالث «آسيا - أفريقيا - أمريكا الجنوبية والوسطى» من نفس الظاهرة، ظاهرة تغييب الديمقراطية، وفرض أوضاع ديكتاتورية وحكم الحزب الواحد والتنظيم الواحد، بحجة تحقيق (أو فرض) الوحدة الوطنية لمواجهة الامبريالية والاستعمار وعدوانهما المتصاعد، وتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وكانت تجربة النظام الوطنى التقدمى المعادى للاستعمار والمتطلع إلى الاشتراكية والعدل الاجتماعى تحت قيادة جمال عبدالناصر، وما آلت إليه الإنجازات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية عقب رحيل عبدالناصر وانقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ الساداتى، درسا لكل القوى التقدمية بأنه بدون الديمقراطية لا يمكن تحقيق أى تقدم حقيقى فى المجتمع، حتى ولو بدت الصورة واعدة ومشرقة خلال فترة زمنية محددة، ومهما طالت هذه الفترة.

لقد أثبتت تجارب التاريخ أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية، هى إنجاز للبشرية جمعاء، وميراث إنسانى يحتاج إليه أى نظام اجتماعى، وليست نظاما لصيقا بالمجتمع البورجوازى والنظام الرأسمالى والقطاع العام.

قد يكون صحيحا أن الديمقراطية بصورتها الحالية بدأت ونمت فى المجتمعات الرأسمالية فى أوروبا الغربية، لكن الصحيح أيضا أن البورجوازية ولعقود طويلة تمسكت بالجانب الاقتصادى لليبرالية، ووقفت بقوة ضد أى حق للآخرين يمس حريتها فى تعظيم أرباحها وثرواتها واحتكارها للسلطة، وبالتالى فالليبرالية السياسية بما فيها التعددية الفكرية والسياسية وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى، والحق فى تداول السلطة وحق التصويت والترشيح لكل

المواطنين، لم تكن دائما الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية أو الرأسمالية. واحتاج الأمر إلى معارك ضارية وتضحيات كبيرة دامية فى بعض الأحيان عبر عشرات السنين لكى ترضخ الرأسمالية للمطالب الديمقراطية من جانب القاعدة الشعبية. ولعبت مجموعة من العوامل دورا أساسيا فى تبلور الديمقراطية فى صورتها الحالية.

- قوة ونضال الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية.
- دور الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا الغربية.

- التحدى الذى مثله قيام الاتحاد السوفيتى أيديولوجيا واجتماعيا، وكذلك دول شرق أوروبا المتحالفة معه.

ومع ذلك فالرأسمالية كانت سرعان ما تضحى بالديمقراطية إذا ما تعارضت مع مصالحها كما حدث فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، أو فى ظل المكارثية فى الولايات المتحدة.

فى ضوء هذه الحقائق لا يمكن لأى حزب اشتراكى عصرى ألا يقوم برنامجه العام ومنطلقاته الأساسية، على اعتبار الديمقراطية جوهرا أصيلا فى رؤيته، ومدخلا ضروريا لإنجاز التطور الاقتصادى والاجتماعى والفكرى.

مفهوم الديمقراطية

وبدون الدخول فى تعريفات معقدة واصطلاحات عديدة ، فيمكن القول إن مفهوم الديمقراطية قد تبلور فى مجموعة من المبادئ والحقوق الإساسية.

١ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

وتتمثل فى المساواة بين المصريين فى كافة الحقوق دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأى سياسياً أو غير سياسى أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو النسب أو غيز ذلك من الأسباب.. وكفالة حق العمل وأجراً منصفا ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أى تمييز، والحق فى

الضمان الاجتماعي والتأمينات ، والحق في نصيب عادل من الثروة القومية ومستوى معيشة كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى وكفالة حق كل فرد في التربية والتعليم ، والعلاج والتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه ، والسكن.

٢ - الحقوق المدنية والسياسية

وتشمل الحق في الحياة وحماية هذا الحق بحيث لا يحرم منه أحد تعسفا، وضمان الأمن الشخصي للإنسان وحرمة مسكنه وحياته الخاصة بعدم التنصت عليه أو اختراق أسراره الشخصية ، وعدم إيذائه بدنيا أو معنويا ، أو إخضاعه للتعذيب أو للمعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (ويقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عناء شديد جسديا كان أو عقليا، يتم الحاقه بشخص ما بفعل أحد الموظفين العموميين ، أو بتحريض منه ، لأغراض مثل الحصول من هذا الشخص أو من شخص آخر على معلومات أو اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، أو تخويفه أو تخويف أشخاص آخرين، ولا يشمل التعذيب الألم أو العناء الناشيء عن جزاءات مشروعة أو ملازما لها أو مترتبا عليها في حدود تمشى ذلك مع القواعد الإنسانية لمعاملة السجناء).

كما تشمل أيضاً حرية كل فرد في التنقل واختيار مكان إقامته أو مغادرة الوطن، والعودة إليه. وعدم جواز حبس أحد أو اعتقاله تعسفا، وحق من يحبس أو يعتقل تعسفا في تعويض كاف، وحقه في معاملة إنسانية.

وتشمل الحقوق السياسية حق كل إنسان في حرية الفكر والاعتقاد والوجدان والدين، بما في ذلك الحق في اعتناق آراء دون مضايقة ، وحقه في التعبير عن هذه الآراء وحريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين والدعوة لها دون قيود أو اعتبار للحدود.

وحق المواطنين في التجمع السلمي والتظاهر والإضراب دون قيود، والحق في حرية تكوين الجميعات مع آخرين وإنشاء النقابات والانضمام إليها. بما في ذلك الحق في تعدد الأحزاب والنقابات وإطلاق حق إصدار الصحف للأفراد والجماعات،

وحق الحصول على المعلومات من مصادرها بلا قيود. وحق الأفراد فى المشاركة على قدم المساواة فى إدارة الشئون العامة أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون فى حرية، وبالتالى حق المواطن فى أن ينتخب وينتخب فى انتخابات نزيهة دوريا وبالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى بما يضمن فى النهاية إمكانية تداول السلطة سلمياً ، وأن يتاح لكل مواطن على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد الوظائف العامة فى بلده.

مصر.. مجتمع غير ديمقراطى

رغم أن هناك تجارب ديمقراطية عديدة فى مصر، تبدأ مع "مجلس شورى النواب" الذى افتتح أول جلساته فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ واستمر ما يقرب من ١٣ عاما وكانت آخر جلساته فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ جلسة تاريخية عندما رفض المجلس قرار الحكومة بحله، مرورا بصدور أول دستور فى مصر (٧ فبراير ١٨٨٢)، وتكوين أول حزب سياسى فى ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩ (الحزب الوطنى العرابى)، وقيام ثورة ١٩١٩ وصدر دستور ١٩٢٣ وإجراء أول انتخابات برلمانية نزيهة فى ١٢ يناير ١٩٢٤.. فقد اصطدمت الديمقراطية والليبرالية السياسية بثلاثة عوائق مهمة هى .. القصر - الاحتلال البريطانى - وعدم ديمقراطية الرأسمالية المصرية وعجزها.

ولم تنجح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى حل مشكلة الديمقراطية، رغم انجازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، ورغم أن الثورة قامت بدور مهم فى تسييس المجتمع ودفع الملايين للانشغال بهموم الوطن والمواطن والمشاركة فى الحياة السياسية، وفتحت الباب أمام بروز قيادات سياسية تنتمى للطبقات الشعبية والوسطى، وتدريب آلاف من الكوادر السياسية فى منظمة الشباب والمعهد الاشتراكى.

حاول الحكم القائم منذ الانقلاب على ثورة ٢٣ يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ أن يبرر قيامه ووجوده، واستمراره بالعمل على تحقيق الديمقراطية بما فى ذلك

التعددية الفكرية والسياسية. وقدم على هذا الطريق فى فترات معينة بعض الخطوات المهمة ولكن المحصلة فى النهاية نظام غير ديمقراطى يعيشه المجتمع المصرى اليوم ويتمثل
فى مجموعة مهمة من الظواهر:

١- الدستور

هناك نصوص ديمقراطية عديدة فى الدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، خاصة حرية الرأى والصحافة، وتؤكد على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

** ومع ذلك فجوهر الدستور لا يقر التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وإنما يقوم على دولة يحكمها فرد وزعيم وقائد، لا يخضع للمساءلة، وإنما هو فوق كل السلطات والمؤسسات الدستورية.

فرئيس الجمهورية طبقا لنصوص الدستور هو:

- رئيس السلطة التنفيذية.. يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها، ويعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم. وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ورئاستها وله حق طلب تقارير من الوزراء.

ويسجل فقهاء القانون الدستورى.. أن الدستور لم يوضح الحدود الفاصلة بين دور رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فى اتخاذ القرار. والمسئولية البرلمانية تنحصر فى مجلس الوزراء وحده، بمعنى أن ما يتخذه رئيس الجمهورية من قرارات وما يرسمه من سياسات، إنما يكون بعيدا عن رقابة سائر السلطات فى الدولة.

- يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم.
- يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط.
- له حق إصدار قرارات لها قوة القانون فى غيبة مجلس الشعب.
- يعلن حالة الطوارئ.

- يبرم المعاهدات.
- له أن يستفتي الشعب فى المسائل المهمة، وحق العفو عن العقوبة أو تخفيفها.
- لرئيس الجمهورية طبقا للمادة ٧٤ الشهيرة «إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى، أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بيانا إلى الشعب».
- رئيس الجمهورية هو الذى يدعو مجلس الشعب للانعقاد، ويفض دور الانعقاد العادى وغير العادى.. وله إصدار القوانين التى يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها، وله حق حل مجلس الشعب بعد استفتاء الشعب.
- وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والمجلس الأعلى للشرطة.. و.. و..

** يمنع الدستور مجلس الشعب من إجراء أى تعديل فى الموازنة العامة إلا بموافقة الحكومة

٢ - القوانين المقيدة للحريات

ويتساند مع سلطات رئيس الجمهورية المطلقة الواردة فى الدستور والتى تتضاعف فى الممارسة العملية، سلسلة من القوانين الاستثنائية والمواد القانونية التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وبعضها يعتدى على مبادئ الدستور ذاته.

ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤، الذى يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام، إذا أمرتهم السلطات بأن يتفرقوا ولم يفعلوا.
- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ الذى فرض العقاب على اتفاق شخصين أو أكثر حتى ولو كان اتفاقهم لغاية مشروعة «إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التى لوحظت فى الوصول إليه..».
- قانون الطوارئ الذى صدر تحت اسم «قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٦» فى أغسطس ١٩٣٩، ثم حول إلى قانون الطوارئ عام ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ (المسمى بقانون الحريات).

- القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والذى يجرّم حقا أساسيا من حقوق الإنسان وهو حق الإضراب السلمى.

- مواد عديدة من قانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧) والتعديلات العديدة التى أدخلت عليه، مثل المواد ٩٨أ، ب، ب مكرر، ج، د، هـ. والمنقولة من قوانين فاشية صدرت فى إيطاليا فى عهد موسولينى، والمواد ١٠٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- قانون الأحكام العسكرية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٦ والذى يبيح فى مادته السادسة محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية فى أية قضية يرى رئيس الجمهورية إحالتها للمحاكم العسكرية.

- قانون مباشرة الحقوق السياسية (٧٣ لسنة ١٩٥٦) الذى يسهل للحكم تزوير الانتخابات والاستفتاءات.

- قانون الحراسات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذى يبيح لجهة سياسية هى المدعى الاشتراكى التحفظ على الأشخاص فى مكان أمين (السجون) من سنة إلى خمس سنوات.

- قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتكوين الجمعيات الأهلية، والذى يمثل عقبة حقيقية أمام حرية تكوين الجمعيات واستمرارها واستقلالها.

- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية، والذى يُخضع قيام الأحزاب واستمرارها وصحفها ونشاطها للجنة حكومية، ويجعل الطعن فى قراراتها أمام محكمة مشكلة من عدد مساو من القضاء والشخصيات العامة.

- قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة.

- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ (المعروف بقانون مكافحة الإرهاب) بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة.

- تعديلات عديدة أدخلت على قانون الإجراءات من أخطرها إلغاء المواد الخاصة بقاضى التحقيق وإعطاء النيابة العامة سلطة قاضى التحقيق لتجمع بين سلطة التحقيق والاتهام، وإلغاء حق المواطنين فى رفع جنحة مباشرة ضد الموظف العام وقصر حق تحريك الدعوى على النيابة العامة.

٣ – القوات المسلحة والشرطة

منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبحت القوات المسلحة هى المؤسسة الأساسية للحكم، وهى مصدر الشرعية الفعلية. ورغم صدور دستور ١٩٧١، فمازالت القوات المسلحة هى القوة الرئيسية فى الدولة والحكم. فرؤساء الجمهوريات منذ الثورة وحتى الآن عسكريون خرجوا من صفوف القوات المسلحة. والجمع بين منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة يؤكد الموقع الخاص لهذه المؤسسة وعدم خضوعها لأية مؤسسة أخرى من مؤسسات الحكم، عدا رئاسة الجمهورية التى تخرج دائما من صفوفها. وهناك مواقف ومناصب أساسية فى الدولة لا يتولاها إلا ضباط من القوات المسلحة مثل المخابرات العامة وهيئة الأمن القومى، ومحافظى المحافظات الحدودية (سيناء الشمالية - سيناء الجنوبية - البحر الأحمر - بورسعيد - مرسى مطروح - أسوان...). وعنصر الحماية الرئيسية للحكم هو القوات المسلحة التى تتدخل فى اللحظة المناسبة لحمايته، كما حدث فى انتفاضة ١٨ و١٩ يناير وخلال تمرد الأمن المركزى عام ١٩٨٦.والقوة الثانية التى يستند إليها الحكم هى قوات الشرطة، خاصة مباحث أمن الدولة، وقوات الأمن المركزى وقوات الأمن السياسى، التى تلعب دورا حاكما فى الحياة السياسية المصرية - خاصة فى ظل حالة الطوارئ - وتؤثر فى اتخاذ القرار السياسى وفى تشكيل مؤسسات الحكم «الحكومة - مجلس الشعب - المحليات - المحافظين - كبار الموظفين - هيئة تدريس الجامعات - السلك الدبلوماسى - النيابة العامة..».

ودور القوات المسلحة والشرطة فى البناء السياسى المصرى يقدم صورة نموذجية للدولة البوليسية كما وردت فى كتب العلوم السياسية وأنظمة الحكم.

٤ – السيطرة الإعلامية

يحتكر الحكم أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة، ويسخرها لخدمة سياساته والدفاع عن مصالح الحكام والطبقات السائدة، ومحاولة إعادة صياغة أفكار الناس وقيمهم وتحويل الحكم إلى أسطورة وفرض زعامته، ومنع الآراء المعارضة.

بحق من الاقتراب من الإذاعة والتليفزيون، وقد أصبح دورهما الإعلامى فى العقد الحالى طاغيا، خاصة فى ظل الأمية الأبجدية التى تصل إلى ما يقرب من ٥٠٪.وحتى الصحافة، والتى سمح للأحزاب بإصدارها، فمازالت سوق الصحافة شبه محتكرة للحكم. فالمؤسسات الصحفية التى تملك المطابع وشركات التوزيع والإعلان وتحتكر ٩٥٪ من المطبوعات فى سوق الصحافة، مملوكة للدولة ملكية خاصة، وتعبّر أساسا عن سياسات الحكم. مما يحرم الأحزاب والقوى السياسية التى تتبنى سياسات أخرى من أداة إعلامية مؤثرة، تنقل وجهات نظرها وتدافع عنها.

٥- حكم الطوارئ

تعيش مصر منذ عام ١٩٣٩ تقريبا فى ظل إعلان حالة الطوارئ التى لم ترفع إلا سنوات قليلة خلال النصف الأخير من هذا القرن. وتعيش مصر تحديدا منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ولمدة تقترب من ١٥ عاما فى ظل حالة الطوارئ.ويعطى القانون لرئيس الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ الحق فى وضع قيود على حرية الأشخاص فى الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور فى أماكن وأوقات معينة أو القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم، والترخيص فى تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية، والأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها، ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها، وتعطيل وإغلاق أماكن طبعها، وتحديد مواعيد فتح المحلات العامة وإغلاقها، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها وبعضها، وتكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال أو الاستيلاء على أى منقول أو عقار، وسحب التراخيص بالأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها، وإغلاق بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها. ولرئيس الجمهورية توسيع هذه السلطات إذا أراد ولمن يعتقل أو يقبض عليه أن يتظلم أمام محكمة أمن الدولة العليا..

فإذا أفرجت المحكمة عنه لرئيس الجمهورية (وزير الداخلية حاليا) حق الاعتراض.

٦ – التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان

وفي ظل حالة الطوارئ واعتبارا من مساء ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن، مارست أجهزة الأمن التعذيب بصورة منهجية في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي، بما يجعلها سياسة ثابتة ومعتمدة من الحكم وأجهزة الأمن التابعة له.

وقد أثبتت تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية ـ بما فيها منظمة العفو الدولية ـ هذه الجريمة البشعة. وأدانت قرارات لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة الحكومة المصرية، وعبرت عما يساورها من «قلق إزاء ما تتلقاه من منظمات غير حكومية موثوق بها، ومن المقرر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة، تؤكد استمرار التعذيب في مصر». وأصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي في أول فبراير ١٩٩٥، وقد أفردت مساحة واسعة لانتهاك حقوق الإنسان في مصر، وأكدت أن «الحكومة المصرية باستخدامها قانون الطوارئ تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحتجزين على ذمة قضايا أمنية (سياسية) وواصلت إخفاقها في معاقبة المسئولين عن ممارسة التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز بدون محكمة، واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون، والتحرش بالصحفيين والمحامين وعمال غزل كفر الدوار في أكتوبر الماضي، وقتلت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ ممن يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ونجمت بعض الوفيات عن الاستخدام الزائد للقوة.. إلخ».

وتوالت الأحكام القضائية التي تثبت وقوع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الحكم في قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) ـ الحكم في قضية الحركة الشعبية (٨٧ لسنة ١٩٨٣) ـ الحكم في قضايا الجماعات الإسلامية في عين شمس (٢٧٣٠ ـ ٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) ـ الحكم في قضية التنظيم الناصري (١٩٩٠) ـ الحكم في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب (١٤ أغسطس ١٩٩٣).. وصولا إلى واقعة قتل المحامي «عبدالحارث مدني» عقب القبض عليه بيوم واحد،

وذلك غير تحقيقات عديدة لنيابة أمن الدولة أثبتت فيها تعرض المتهمين للتعذيب.

وخلال هذا العام صدرت تقارير جديدة تدين التعذيب.

- التقرير السنوى حول «حقوق الإنسان فى الوطن العربى» الصادر عن المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

- تقرير منظمة العفو الدولية (الأمنستى) بتاريخ ٣٠ يوليو ويحمل عنوان «مصر.. الضحايا المنسيون اعتقالات بلا نهاية وتعذيب منهجى».

- تقرير «لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب» فى ٣ مايو ١٩٩٦، والذى قال نصا: «تمارس قوات الأمن التعذيب بصورة منهجية مستمرة فى مصر، وخاصة بواسطة مباحث أمن الدولة. لقد أصبح التعذيب أمرا عاديا ومنتشرا وبشكل عام، على الأقل في مواقع عديدة فى مصر، ولم يجر أى تحقيق أو يتخذ أى إجراء قانونى ضد أفراد جهاز مباحث أمن الدولة، رغم تصديق مصر على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (١٩٨٦). ولم يبذل أى جهد لمنع قوات الأمن من التصرف كدولة داخل الدولة. ويبدو أن سلطات عليا توفر لهم الحماية اللازمة للهروب من أية مساءلة.

ولا يقف انتهاك حقوق الانسان في مصر عند حدود التعذيب . فقد اصبح العقاب الجماعي للمواطنين دون تمييز وسيلة مألوفة لتأديب المصريين من خلال الحملات التى تشنها قوات الأمن المركزى على بعضض القرى والأحياء السكنية ، من خلال التصدى لأي تحرك عمالي سلمى للمطالبة بحقوق اقتصادية أو اجتماعية ، عن طريق محاصرة القلاع الصناعية ، واقتحامها بالقوة ، والقاء القبض على من يتواجد فيها من العمال .

وتوسع الحكم فى اعتقال المواطنين دون تمييز ويقدر عدد من اعتقل خلال الفترة من ٨١ حتى الآن بعشرات الآلاف .. من بينهم مناضلون سياسيون ونقابيون تصدوا للدفاع عن حقوق الوطن والمواطنين ، وعمال استخدموا حقهم المشروع في الاضراب والاعتصام السلمي في محاولة لتحسين احوالهم المعيشية امام تزايد راحتدام الازمة الاقتصادية والاجتماعية .وامتد الاعتقال ليصبح سلاحا في يد المفسدين من رجال السلطة يستخدمونه لحماية مصالحهم وتصفية حسابات

ونزاعات وخلافات اقليمية او عائلية ار شخصية

٧- تزوير الانتخابات

فمنذ بدأت التعددية السياسية مارست أجهزة وزارة الداخلية والحكم المحلى التزوير في كافة الانتخابات العامة سواء انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو الانتخابات المحلية، وكذلك فى الاستفتاءات العامة. وكان الخلاف الوحيد بين انتخابات وأخرى هو فى حجم التزوير، واستخدمت فى هذا التزوير القانون (سواء قانون مباشرة الحقوق السياسية، أو قوانين الانتخابات بالقائمة النسبية الحزبية المشروطة والقائمة الحزبية المطلقة)، واستخدام العنف والتدخل المباشر لأجهزة الأمن، والتلاعب فى النتائج.. إلخ.. بحيث أصبح الحديث عن تداول السلطة سلميا عن طريق صندوق الانتخابات أمرا مستحيلا فى ظل الأوضاع القائمة.

٨- القوى المعادية للمجتمع المدنى والديمقراطية

فقد تصاعدت فى السنوات الأخيرة ظاهرة الجماعات «الإسلامية» التى ترفض المجتمع القائم وتكفره وتسعى لتغييره بالعنف والقوة. ومارست هذه الجماعات (خاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد) العديد من عمليات القتل والاغتيال الفردى والجماعى التى استهدفت رجال الأمن (خاصة صغار رجال الشرطة من الجنود والخفراء والمخبرين السريين)، والسياح، والمواطنين العاديين، والكتاب والمفكرين، وبعض رموز الحكم. وامتدت أنشطتها إلى عمليات إجرامية فى الخارج (أديس أبابا - إسلام أباد..)، ولجأ بعض القريبين من هذه الجماعات أو المعبرين عن فكرها لملاحقة المفكرين والكتاب والمبدعين بقضايا حسبة لتكفيرهم واتهامهم بالردة ومصادرة إبداعاتهم.وحاولت الدولة مواجهتهم بأساليب عديدة كان منها التنافس معهم على أرضيتهم مما أوقعها فى مواقف وإجراءات وقوانين، تصب فى تحويل الدولة إلى دولة دينية.

٩- موقف النخبة

بدا واضحا من خلال الممارسة أن هناك قطاعا ليس صغيرا داخل النخبة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يفتقر إلى أية قناعة حقيقية بالديمقراطية. إنه قطاع معاد موضوعيا للديمقراطية، وينتشر في صفوف الليبراليين والماركسيين والقوميين والناصريين وتيار الإسلام السياسي.. وحديثهم عن الديمقراطية مشروط بأن تحقق لهم النفوذ والفوز والسيطرة والقيادة، وإلا فلا داعي لها. ووصل موقفهم العملي إلى حد الصمت - وأحيانا التبرير - لانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة والنقابية بحجة وجود خطر قفز تيار أو قوة معادية للديمقراطية للسلطة أو النفوذ.

برنامج للإصلاح السياسي والديمقراطي

في هذه المرحلة بالذات فإن جوهر الإصلاح السياسي والديمقراطي هو فتح الباب - عمليا - أمام إمكانية تداول السلطة سلميا، وإلا فإننا نغامر بتعريض المجتمع للعنف. فإغلاق باب التغيير الديمقراطي السلمي، هو دفع لقوى التغيير لاستعمال العنف، وإفساح الطريق أمام الجماعات الانقلابية والإرهابية.والإصلاح السياسي والديمقراطي بهذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة، وليس بمجرد إجراءات جزئية هنا وهناك، ويتطلب كحد أدنى خمس خطوات متكاملة:

أولا: العمل على تحقيق إرادة الشعب في انتخابات حرة نزيهة، تعيد له الحق في التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات، وذلك عبر توفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن:

١ - تولي «مجلس القضاء الأعلى» الإشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب، أو الاستفتاء، وتخضع له كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التي تتصل أعمالها بالانتخابات بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وحتى إعلان النتائج.

٢ - إلغاء جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأية صورة من الصور عن الشعب المصري، وإعداد الجداول طبقا للسجل المدني (والرقم القومي عند تطبيقه).

٣ - توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية، بدءا من المجالس المحلية وصولا إلى مجلس الشعب.. على أساس إلغاء نظم الانتخابات بالقائمة

المطلقة أو القائمة النسبية الحزبية المشروطة.

٤ ـ إدلاء الناخبين بأصواتهم بموجب البطاقة الشخصية أو العائلية، مع توقيع الناخب فى كشف الانتخابات أمام اسمه بإمضائه أو بصمته.

٥ ـ وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالى فى الانتخابات تحظر على المرشح تقديم أو تلقى تبرعات أثناء العملية الانتخابية، لما تمثله من مشقة عل المرشحين وتأكيدا لمبدأ تكافؤ الفرص.

٦ ـ فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل فى الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام.

٧ ـ إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تحت إشراف اللجنة القضائية.

٨ ـ تحويل الإدارة المحلية إلى حكم محلى شعبى حقيقى، يقوم أساسا على انتخاب كافة هيئات الحكم المحلى بالانتخاب العام المباشر، والانتخاب المباشر للمحافظين، ورؤساء المراكز والمدن والقرى والعمد، وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها، وإلغاء الحق الممنوح لرئيس الوزراء والوزير المختص فى الاعتراض على قرارات المجالس المحلية وحلها، وأن تكون قراراتها ملزمة للأجهزة التنفيذية، ورصد ميزانية مستقلة لها، وتأكيد علنية جلساتها.

ثانيا: حرية التنظيم السياسى والنقابى والديمقراطى، وذلك عن طريق:

١ ـ إجراء تعديلات بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، وإلغاء لجنة الأحزاب، وإلغاء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب بمجرد الإخطار على الأسس التالية:

ـ ألا يقوم الحزب على أساس دينى.

ـ أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

ـ أن يلتزم بحقوق متكافئة لجميع المصريين بغض النظر عن دياناتهم.

ـ أن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطى فى إطار دستور مدنى وقبول مبدأ تداول

السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفى المستقبل.
- الالتزام بمبدأ مدنية جهاز الدولة واحترام القانون الوطني .
- وألا ينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.
- وأن تتفق ممارسات الأحزاب جميعا مع هذه المبادئ.

٢ - إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وبين تنظيمات الحزب الحاكم بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد، وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبى لكافة المواطنين، وضمان عدم تعرضهم للاضطهاد أو التمييز بسبب نشاطهم الحزبي أو النقابى.

٣ - إلغاء الحظر القائم حاليا على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع.

٤ - إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس إداراتها دون تدخل من الأجهزة الإدارية، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية.

٥ - إلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية، بما يضمن رفع أيدى الأجهزة الأمنية والإدارية عن هذه الجمعيات، وقصر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، دور الإدارة على المراقبة المالية من خلال الجهاز المركزى للمحاسبات.

ثالثا: إلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى، بما يضمن الحقوق الأساسية للإنسان، مثل حق الاجتماع والتنظيم والتظاهر والإضراب السلميين، وحمايته من الاعتداء المعنوى أو المادى عليه، وذلك من خلال:

(أ) ضمان الحريات الأساسية للمواطنين وفى مقدمتها حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو شروط مانعة، وذلك:
- بإلغاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤.

الذى يفرض العقاب على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص فى الطريق العام والصادر فى ظل الحماية البريطانية.

- والمادة ٢٤ من قانون العقوبات، والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩، وكافة المواد التى تجرم حق الإضراب، تمشيا مع تصديق الحكومة المصرية على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى تبيح حق الإضراب السلمي كأحد الحقوق الأساسية للإنسان.

- إلغاء المواد التى تغلظ العقوبة على حرية الصحافة والنشر والتنظيم الواردة فى قانون العقوبات (٥٨ وما أدخل عليه من تعديلات)، مثل المواد ٩٨أ، ب، ب مكرر، ج، د. هـ .. والمنقولة من قوانين فاشية صدرت فى إيطاليا فى عهد موسولينى، والمواد ١٠٢ مكرر و١٧١ و١٧٤.

- حق الأحزاب فى عقد اجتماعات عامة خارج مقارها بمجرد إخطار الجهة الإدارية دون إذن مسبق.

(ب) إلغاء وتعديل ترسانة القوانين المقيدة للحريات، وبصفة خاصة:

- تعديل قانون الطوارئ بحيث يقتصر إعلان حالة الطوارئ على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ويقلل من سلطات الحاكم العسكرى فى ظل حالة الطوارئ، وإلغاء حق وزير الداخلية فى الاعتراض على قرارات وأحكام المحاكم.

- إلغاء قانون الحراسات رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ والذى يعطى المدعى العام (الاشتراكى) الحق فى التحفظ على الأشخاص فى مكان أمين (السجن) مدة تصل إلى ٥ سنوات.

- إلغاء قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠.

- قانون محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

(جـ) توفير مزيد من ضمانات العدالة القضائية للمواطنين وتيسير إجراءات التقاضى وإلغاء كافة صور القاضىء الاستثنائى، وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية.

(د) تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب وضمان عدم تكراره، وذلك عن طريق:

- إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية وتنفيذ توصية قضاة مصر فى المؤتمر الأول للعدالة بتبعية السجون للهيئة القضائية.

- إلغاء القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يحول بين المواطنين وتحريك الدعوى

الجنائيـة بالطريق المبـاشـر ضـد الموظف العـام إلا بواسطة النيـابة. وتعـديل قـانون الإجراءات الجنائية لتحويل المجنى عليهم فى جناية التعذيب - استثناء من القواعد العامة - حق تحريك الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنايات.

- إلغاء نيابة أمن الدولة.

- إلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بأنشاء محاكم الثورة، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ والذى يعطى وزير الداخلية الحق فى تحديد أماكن (غير السجون العامة) يجوز احتجاز كل من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها، وبقرار منه.

- الأخذ بنظام قاضى التحقيقات كضمانة عملية لحق كل مواطن يقبض عليه فى العرض على قاضى يقرر بعد سماع أقواله الإفراج عنه أو استمرار حبسه.

- تحسين الأوضاع فى السجون وكل أماكن الحجز وضمان الحقوق وحسن المعاملة، وأن ينظم الأوضاع فيها القانون فقط.

رابعا: حق كل القوى السياسية فى استخدام أجهزة الإعلام القومية، وذلك عن طريق:

- تحرير الإذاعة والتليفزيون عمليا من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم، وتعديل قانونها لتصبح جهازا إعلاميا مستقلا تمثل فيه التيارات الفكرية والحزبية، وتحصل من خلالها الأحزاب على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب.

- إلغاء الرقابة على الإذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة، وبصفة خاصة إلغاء الرقابة السياسية التى امتدت إلى الدراما وبرامج الرأى والتحقيقات والإعلان وجلسات مجلس الشعب.

- تعديل قانون الصحافة، وبصفة خاصة تقييده لحرية إصدار الصحف، وطبيعة الملكية الغائبة لمجلس الشورى، وتكوين الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية ومجالس إداراتها.. بما يحقق إطلاق حرية إصدار الصحف مع توفير الضمانات والضوابط القانونية وتحديدا تحريم التمويل الأجنبى لها ومراقبة ميزانياتها عن طريق الجهاز المركزى للمحاسبات، ونشر ميزانيات المؤسسات الصحفية، وضمان حق الصحفى فى الحصول على المعلومات.

خامسا: المواجهة الشاملة للإرهاب وحماية الوحدة الوطنية، فبدون القضاء على

الإرهاب وأسبابه لا يمكن الحديث عن تداول حقيقى للسلطة، ويتطلب ذلك:
- الإلحاح على معالجة مسببات التوتر والعنف فى المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية.
- دعم المواجهة الأمنية الصحيحة للنشاط الإرهابى الإجرامى المتصاعد فى المرحلة الأخيرة، مع الحرص على التزام أجهزة الأمن بالقانون والدستور وعدم التخلى عن دورها كهيئة نظامية تسهر على أمن المجتمع.
- إجراء تعديلات جذرية فى مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية فى المدرسة والجامعة، والعقلية النقدية الجدلية والقدرة على المناقشة والاختيار، وتعديل أساليب تدريس الدين الإسلامى والمسيحى بما يحفظ الوحدة الوطنية ويعمق المفاهيم الصحيحة للأديان السماوية.
- تنظيم أجهزة الإعلام والصحافة على أسس ديمقراطية وفتح أبوابها أمام كل التيارات والاتجاهات، وتنقيتها من كل ما يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية أو إشاعة منهج التكفير.
- إلغاء كل ما يسىء أو يقيد حرية الأقباط مثلهم فى ذلك مثل المسلمين.
- تأكيد رفض الدولة الدينية والتمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى الدستور المدنى والقانون المدنى ويؤكد حقوق المواطنة لجميع المواطنين والمساواة بينهم، بصرف النظر عن الجنس والدين والعقيدة واللون، ورفض تقسيم المصريين على أسس دينية والإلحاح على شعار «الدين لله والوطن للجميع».
إن هذه الجوانب الخمسة التى تشكل الطريق لقيام تداول ديمقراطى حقيقى للسلطة، هى المدخل الطبيعى للنظر بعد ذلك فى تعديل الدستور والذى نراه ضروريا فى مرحلة تالية ليصبح دستورنا دستورا ديمقراطيا يجعل الأمة مصدرا حقيقيا للسلطة، ويركز السلطة التنفيذية فى مجلس وزراء يكون مسئولا أمام المجلس النيابى المنتخب انتخابا حرا نزيها.
ويجب أن يتضمن الدستور فى جميع الأحوال المبادئ الأساسية التالية:
١ - انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح.
٢ - تخلى رئيس الجمهورية (ونوابه) عن انتمائهم الحزبى طوال فترة توليهم

لمناصبهم.

٣ ـ إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درء الإساءة استخدام السلطات الخطيرة الواردة فيها.

٤ ـ تقرير مبدأ المسئولية الوزارية السياسية الكاملة والتضامنية أمام المجلس النيابي، ليمارس المجلس اختصاصه دون معوقات.

٥ ـ تقرير الحق الكامل للمجلس النيابي في تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية. وكذا حقه في نشر تقارير الأجهزة الرقابية.

٦ ـ إلغاء نظام المدعي الاشتراكي الوارد في المادة ١٧٩ من الدستور.

٧ ـ تحديد السلطات المطلقة الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة في الدستور.

٨ ـ إنشاء لجنة قضائية مستقلة وغير قابلة للعزل للإشراف على العملية الانتخابية بالكامل.

ديمقراطية المشاركة

عبد الغفار شكر

يتزايد الاتفاق فى صفوف الاشتراكيين المصريين على أن الديمقراطية هى الاطار الأمثل ليس فقط للوصول إلى الاشتراكية بل ولبناء المجتمع الاشتراكى نفسه ، وتكتسب قضية الموقف من الديمقراطية أهمية خاص لدى الاشتراكيين المصريين في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة منها الدروس المستفادة من انهيار البناء الاشتركى فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وفشل عملية التنمية المستقلة فى مصر وبلدان العالم الثالث نتيجة افتقاد الديمقراطية وماتكفله من دور مؤثر للجماهير فى العمل الوطنى والبناء الاقتصادى ، ومنها نظرتنا إلي الاشتراكية كحركة من أجل بناء مجتمع يستطيع الناس فيه تنظيم أمورهم بصور ديمقراطية وبطريقة عقلانية ، وضرورة أن تقتنع الجماهير أن المجتمع الذى ندعوها للنضال من أجله سيحقق لها حياة أفضل ، ومنها أن الديمقراطية هى فى حقيقتها اطار لتنظيم الصراع الطبقى بوسائل سلمية يوفر للطبقات الكادحة هامشا أوسع للحركة والتأثير والمناورة . وحرصا على المشاركة فى الحوار داخل حزب التجمع حول برنامجه العام الجديد فاننى أتقدم بهذه المساهمة حول الموقف من الديمقراطية ، وقد طرحتها من قبل فى ورقة بعنوان (الديمقراطية والطريق العربى إلى الإشتراكية) فى ندوة (اليسار العربى وقضايا المستقبل التى نظمها مركز البحوث العربية بالقاهرة).

عن أى ديمقراطية نتحدث

بالرغم من الاتفاق المتزايد فى صفوف الاشتراكيين حول العلاقة بين

الاشتراكية والديمقراطية إلا أن المناقشات لم تتوقف حول قضية خلافية وهى الموقف من الديمقراطية الليبرالية وهناك فى هذا الصدد موقفان أساسيان:

يرى **الأول** أن الانطلاق من الديمقراطية الليبرالية والقبول بها هو جنوح إلى النهج الاصلاحى على حساب الموقف الثورى، ولايحقق المصالح الأساسية للطبقة العاملة وحلفائها، وأنه موقف غير علمى يتجاهل الطبيعة الطبقية للدولة ، ولايسمح بحماية الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التى ستتم خلال المراحل الأولى للبناء الاشتراكى إذا سمح بالتعددية وتداول السلطة بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية، اشتراكية كانت أو بورجوازية.

بينما يرى الثانى أن الاشتراكية لايمكن أن تتحقق بدون تمتع الشعوب بحرياتها الأساسية واحترام التعددية وحق الشعب فى اختيار من يتولى السلطة . وأن الديمقراطية الليبرالية ليست فقط نتاجا للنظام الرأسمالى بل هى أيضا ثمرة لنضالات الطبقة العاملة وحلفائها التى أوصلتها إلى ماهى عليه الآن وماتقوم عليه من مبادئ أساسية ، ومن ثم فهى نتاج للتطور الانسانى ككل يجب الاستفادة منه والاضافة إليه بما يعوض قصوره ويستكمل النقص فيه ويضمن المصالح الأساسية للطبقات الكادحة.

وفى اعتقادى أن الأسباب الحقيقية للخلاف بين الموقفين ليست فيما يطرحه كل طرف من حجج ومبررات فقط، بل هى أعمق من ذلك بكثير وتدور أساساً حول رؤيتها الفكرية لعملية الانتقال إلى الاشتراكية وماتطرحه من اشكاليات مثل:

– هل هى عملية تاريخية طويلة المدى تتضمن العديد من المراحل الانتقالية أم أنها تتم بضربة خاطفة مرة واحدة وللأبد هى لحظة

الاستيلاء على السلطة.

- الخلط بين الثورة وأسلوب الوصول للسلطة ، فهناك من يرى أن الثورة لاتتحقق بدون اللجوء للعنف لاسقاط النظام القائم ، وهناك من يرى امكانية الوصول إلى السلطة بغير أساليب عنيفة إذا توفرت فى المجتمع امكانية التدول السلمى للسلطة وأن الثورة هى مايتحقق بعد ذلك من تغيير فى علاقات الانتاج والقدرة على اقامة نظام اقتصادى اجتماعى سياسى أكثر كفاءة وأكثر عدالة وأكثر ديمقراطية من النظام الرأسمالى ، ومن ثم فهى عملية ممتدة لفترة زمنية طويلة.

- اختلاف النظرة لأهمية احترام الظروف الملموسة للمجتمع فى كل مرحلة والانطلاق منها فى تحديد الأهداف النضالية والتحالفات الاجتماعية والسياسية وكيفية الوصول إلى السلطة ، حيث يغيب عن البعض أنه لاتوجد نماذج محددة سلفا لهذه المسائل صالحة لكل المجتمعات فى كل الأزمنة ، بل يتم تحديدها من واقع المعرفة بأوضاع المجتمع فى لحظة معينة ، وبالتالى فانه لاتوجد أشكال للنضال لها صلاحية مطلقة على ماعداها من أشكال أخرى ، بل إن صلاحيتها رهن بعلاقات القوى فى المجتمع المعنى فى مرحلة معينة من تطوره.

- اختلاف النظرة إلى دور كل من الطليعة والجماهير فى النضال من أجل الاشتراكية وهل يمكن بناء الاشتراكية بالنيابة عن الجماهير أم بواسطة قوة الجماهير المنظمة؟

من هنا فان المعالجة السليمة للموقف من الديمقراطية الليبرالية تتطلب الاجابة أولا على عدد من الأسئلة فى مقدمتها : ماهى السمات الأساسية المميزة للواقع الراهن للمجتمع المصرى؟ وماهى صورة اشتراكية المستقبل التى نسعى لاقامتها ؟ وهل تلبى الديمقراطية الليبرالية احتياجات تجاوز هذا الواقع الراهن والسير بنجاح على طريق

بناء هذه الاشتراكية؟ وكيف يمكن تطوير الديمقراطية الليبرالية لتفى باحتياجات النضال من أجل الانتقال إلى الاشتركية؟

التعددية الاجتماعية والدينية والثقافية

السمة الأساسية المميزة للمجتمع المصرى الراهن هى أنه مجتمع تعددى فى الجوانب الاجتماعية والدينية والثقافية . فنحن نلاحظ تنوعا كبيرا فى التكوين الطبقي والاجتماعى مابين فلاحين وعمال وبورجوازية صغيرة وفئات وسطى وبورجوازية كبيرة ، وتتعدد نتيجة لذلك مصالح هذه القوى التى تصل إلى حد التعارض الكامل ، خاصة وأن الفئات الحاكمة تستأثر لنفسها بالجزء الأكبر من الثروة والدخل القومي تاركة أغلبية الشعب تعانى من مصاعب الحياة . وقد ترتب على الأخذ بسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى اتساع نطاق الفئات التى تعانى من الحرمان والفقر وتنشط خارج الاقتصاد الرسمى التى تعيش فى تجمعات سكانية على هامش المدن الكبيرة مشكلة بذلك ماعرف بالفئات المهمشة التى تهدد الاستقرار الاجتماعى وتضم أيضا بالاضافة إلى المهاجرين من الريف أعدادا كبيرة من الشباب المتعطل الذين تتعارض مصالحهم كلية مع مصالح الفئات الحاكمة وامتيازاتها . ولاتقتصر التعددية على انقسام المجتمع الى طبقات وشرائح وفئات اجتماعية واتساع نطاق الفئات المهمشة ، بل هناك أيضا تعدذية دينية حيث يضم المجتمع المصرى نحو سبعة ملايين مواطن قبطى يشعرون بعدم الرضى إزاء بعض مظاهر التمييز ضدهم ، سواء بالنسبة لتمثيلهم فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية والنقابات المهنية والعمالية أو فى تولى المناصب الكبرى أو فى بناء دور العبادة فضلا عما يسود المجتمع من روح التعصب الدينى . وهناك أيضا تعددية ثقافية حيث تتعايش فى المجتمع ثقافتان احداهما تقليدية

موروثة من العصور الوسطى وأخرى عصرية تقوم على قيم الحضارة الغربية ومثلها العليا ، ويعزز هذا الانقسام الثقافى وجود نظامين للتعليم أحدهما دينى والآخر مدنى وعدم النجاح حتى الآن فى تطوير ثقافة وطنية تستلهم أفضل مافى ثقافتنا الموروثة من قيم وأفضل ماأبدعته الثقافة الانسانية المعاصرة . ويترتب على هذه الأوضاع تفاوت فى مستويات الوعى لمختلف الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية ، بل يحدث هذا التفاوت فى الوعى داخل الطبقة الواحدة أو الشريحة الاجتماعية الواحدة نتيجة لاختلاف حظ افرادها من التعليم والمعرفة والقدرة على فهم أوضاع المجتمع ويترتب على ذلك اختلاف الرؤى السياسية و البرامج السياسية لحل مشكلات المجتمع ، وينشأ بذلك الأساس الموضوعى لتعدد القوى والأحزاب السياسية ليس فقط بين الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة بل وأيضا داخل الطبقة الواحدة.

وهكذا فاننا نلاحظ أن التعددية سمة أساسية مميزة للمجتمع المصرى الراهن وأنها تأخذ أشكالا مختلفة:

- تمايز فى المصالح الاجتماعية.
- تفاوت فى الوعى.
- أقليات دينية.
- ثقافات متعددة (تقليدية وعصرية)
- تعددية سياسية.

ومن الواضح أن المجتمع يتجه إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار نتيجة للمعالجات الخاطئة للفئات الحاكمة التى تجاهلت هذه التعددية وحاولت طمسها أو القفز عليها ، ولهذا فانه لامفر لمعالجة هذه الأوضاع بحكمة من الاعتراف بهذه التعددية واحترامها والانطلاق منها باعتبار

ذلك أساس النجاح فى الحد من آثارها السلبية ، وذلك من خلال جهد متكامل يقوم على انهاء كافة صور التمييز بين هذه الفئات وتحقيق المساواة بينها فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وادماجها فى المجتمع على أساس من الاختيار الحر ولاسبيل لذلك إلا بانتهاج الديمقراطية كأساس للعمل الوطنى. أن هذه التعددية وهذا التفاوت سوف يستمر طويلا وسوف تستغرق مواجهته مرحلة تاريخية طويلة ، إلى أن يتم القضاء على كافة أشكال التمييز بينها وإنهاء صور القهر التى تعانى منها ، وسوف تستمر ظاهرة التعددية إلى مابعد البناء الاشتراكى ، يعزز ذلك أيضا أن اشتراكية المستقبل سوف تقوم فى البداية - وسيستمر ذلك لفترة طويلة على التعددية . كيف؟

اشتراكية المستقبل

بالرغم من أن المناقشات الجارية حاليا حول صورة المجتمع الاشتراكى فى المستقبل لم تنته بعد إلى تصورات واضحة ومحددة ، إلا أنه بامكاننا الاستفادة من الذى حدث فى النموذج السوفيتى ومالنتهى اليه من فشل أن نحدد بعض الأسس إلهامة التى ستقوم عليها اشتراكية المستقبل فى الأقطار العربية التى لم تنجح بعد فى استكمال تحولها إلى الرأسمالية ، ومازالت تتعايش داخلها أنماط انتاجية مختلفة ، ومن أهم هذه الأسس :

- أن اشتراكية المستقبل لاتقوم فقط على الملكية العامة لكل وسائل الانتاج منذ البداية بل سيكون هناك مكان للملكية الخاصة والملكية التعاونية وملكية الجماعات الاجتماعية.
- أن اشتراكية المستقبل لن تقوم على التخطيط المركزى على النحو

الذى عرفته التجربة السوفيتية بل سوف تتم من خلال المزج بين مبادئ التخطيط وآليات السوق وقوعد العدالة الاجتماعية.

- أن اشتراكية المستقبل لاتقوم على إحتكار الدولة بل سيشاركها مجتمع مدنى قوى يمارس مهاما كانت تدخل تقليديا ضمن مهام الدولة الاشتراكية .

- إن اشتراكية المستقبل سوف تشهد جبهة شديدة الاتساع للقوى الاجتماعية المستفيدة من التحول إلى الاشتراكية وليس فقط الطبقة العاملة أو فقراء الفلاحين.

معنى هذا أن المجتمع الاشتراكي سيقوم أساسا على التعددية ليس فقط فى ملكية وسائل الانتاج بل أيضا فى أسس إدارة الاقتصاد الوطنى والأساس الاجتماعى لسلطة الدولة . وسوف يتطلب ذلك أن تبنى هذه الاشتراكية على الاقتناع والاختيار الديمقراطى وليس الفرض ، وأن يتجدد الالتزام بها على أساس انجازاتها الفعلية وليس كحق تاريخى مفترض نظريا . وأن يتم ذلك فى اطار من التعددية السياسية التى تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتداول السلطة سلميا . وأن تتيح هذه الاشتراكية حرية المبادأة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد ، وتثبت كفاءتها بالاستناد الى قواعد السوق والتنافس والاختيار الحر دون فرض من سلطة بيروقراطية الدولة أو الحزب، وتتيح قدراً كبيرا من التعدد الثقافى والفكرى وتشجع الحوار الحر بين الأفكار والأفراد والجماعات.

هكذا تصبح الديمقراطية الاطار الأمثل لبناء الاشتراكية ومعالجة مشاكل التعددية سواء فى الوضع الراهن أو بعد بدء البناء الاشتراكى . وتقدم الديمقراطية الليبرالية الحد الأدنى من الأسس والقواعد والأطر

التى تكفى لبناء دولة شرعية تحظى بقبول عام فى المجتمع ، ذلك أنه لاطريق للشرعية إلا من خلال المشاركة الواسعة فى صنع القرار العام واتاحة الفرصة أمام كل قوى المجتمع ومدارسه الفكرية للتفاعل فى حرية وفق قواعد مقبولة لهم جميعا ، وفى طرح بدائل بما يحقق صالح الجميع . ولكننا مطالبون فى نفس الوقت باستكمال النقص وأوجه القصور فى الديمقراطية الليبرالية التى لاتزيد الآن فى حقيقتها عن كونها نظام تتنافس فيه النخب للحصول على حق الحكم من خلال الانتخابات ، ولم توفر فرصا متكافئة للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين بسبب انتفاء المساواة فى المجتمع الرأسمالى فى الثروة . وإذا كانت الطبقة العاملة قد نجحت فى مرحلة تاريخية سابقة فى تطوير الليبرالية السياسية فاننا قادرون الآن على استكمال هذا التطوير ، بل أنه يمكننا أن نطرح مفهوم أرقى للديمقراطية يتجاوز الديمقراطية الليبرالية ولكنه لايتجاهل مابلورته من أسس وأطر ، مفهوم جديد للديمقراطية يبنى على ماتحقق ويضيف إليه.

الديمقراطية الليبرالية لاتكفى

تعتبر الديمقراطية الليبرالية بالمعنى الذى تحدثنا عنه من قبل " **صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقا لقوعد متفق عليها من كل الأطراف**" وهى من هنا مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، وهى لم تكن كذلك فى بدايتها حيث تطورت من كونها مجموعة من الأفكار والقيم التى تدور حول الفرد وحريته إلى نظام يقوم على توسيع الحقوق والحريات السياسية لتشمل المواطنين جميعا وقد تحقق هذا التطور نتيجة نضال فعال قادته الطبقة العاملة

فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وتبلورت نتيجة لذلك مجموعة المقومات الأساسية التى تكفل تحقيق مبدأ تداول السلطة السياسية سلميا بين مختلف الطبقات وهى :

- الاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية.

- تعميم مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات ليحل محل السلطة المطلقة للحاكم ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، واحترام السلطة القضائية واستقلالها.

- الاعتراف بمجموعة الحريات العامة وحقوق الانسان وفى مقدمتها حرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وحرية الرأى والاجتماع.

ونحن نلاحظ أن الأنظمة الرأسمالية الغربية قد ركزت على مفهوم الحرية فى تحديد الديمقراطية وممارستها ، كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان ، كما ربطت بين مفهومى الديمقراطية والرأسمالية وتصوير الأمر وكأن الأولى نتيجة للثانية ، فتم اهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة مايتعلق بمحاربة الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقية والفئوية والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتأمين تكافؤ الفرص ، فالطبقات والجماعات الفقيرة المغلوبة على أمرها لاتستطيع أن تمارس حريتها فى غياب العدالة الاجتماعية وبذلك لم تستكمل الديمقراطية الليبرالية شروط ممارسة الحرية نفسها ، والتحدى الحقيقى الآن أمام القوى الاشتراكية هو بلورة وتطبيق مفهوم للديمقراطية يستفيد مما أنجزته الديمقراطية الليبرالية وتراثها ويضيف إليه ، مايمكن من ممارسة الحرية بالفعل لكافة المواطنين بدون تمييز .

وفى هذا الصدد فانه من المهم أن نضع المسائل التالية فى الاعتبار عند بحث كيفية بلورة مفهوم جديد للديمقراطية :

- أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية إلى صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية لمختلف الجماعات الاجتماعية.

- لامعنى للديمقراطية السياسية - بل أنها لاتتحقق - مالم تتحقق الديمقراطية فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى أولا ، ذلك أن الحقوق السياسية المتساوية لايمكن أن تؤدى إلى تمتع الأفراد بقوى سياسية متساوية طالما أن هؤلاء الأفراد غير متمتعين بحقوق وقوى اقتصادية متكافئة .

- أن غياب أي تعبير مستقل من جانب القوى الاجتماعية إزاء سلطة الدولة يجعل أى حديث عن الديمقراطية بدون معنى لأن الديمقراطية تصبح مستحيلة فى هذه الظروف.

- لايمكن السير بنجاح على طريق التطور الديمقراطى بدون النجاح فى تحقيق ثورة ثقافية تدعو إلى قيم تخدم هذ التطور الديمقراطى وبصفة خاصة قيم التسامح والحوار والتعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلمى.

ديمقراطية المشاركة

من هذا العرض لمقومات الديمقراطية الليبرالية والانتقادات الموجهة اليها يصبح بالإمكان أن نطرح مفهوما جديدا للديمقراطية هو ديمقراطية المشاركة التى تؤمن الحقوق المتساوية للمواطنين وضمان مشاركتهم المباشرة فى شئون الإدارة والرقابة العامة باعتباره نظام للحياة يشمل مختلف جوانب المجتمع ، وباعتبارها اطار سياسى لنضال القوى الإشتراكية له مضمون اقتصادى اجتماعى يوفر لكافة المواطنين القدرة الاقتصادية التى تكفل لهم قدرا من المساواة فى الصراع السياسى .

ويتحقق ذلك من خلال العمل من أجل توافر المقومات الأساسية التالية للديمقراطية التى ننشدها ديمقراطية المشاركة :

١- احترام التعددية الاجتماعية الناجمة عن تعدد أشكال ملكية وسائل الانتاج.

٢- احترام التعددية السياسية والنقابية والثقافية.

٣- انهاء كافة القيود التى تحول دون تواجد مجتمع مدنى قوى يتكون من منظمات مستقلة لمختلف فئات المجتمع : تنظيمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

٤- توافر الحد الأدنى من الدخل يضمن المستويات الغذائية والصحية والتعليمية والسكنية اللائقة بحياة كريمة.

٥- توافر حد أدنى من الحقوق المدنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبصفة خاصة:

- الحقوق المدنية المتمثلة فى ضمان الأمن الشخصى وحرمه المسكن والحياة الخاصة بعدم التصنت أو اختراق الأسرار الشخصية وعدم الإيذاء البدنى أو المعنوى.

- الحقوق الاجتماعية المتمثلة أساسا فى المساوة بين المواطنين فى كافة الحقوق وفى كفالة حق التعليم والعمل والعلاج والسكن.

- الحقوق السياسية وخاصة اعتناق الرأى والدعوة له ، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.

٦- ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار واحترم الرأى الآخر ورأى الأغلبية والتسامح.

٧- إعلام ديمقراطى حر يكفل حرية تدفق المعلومات والآراء دون قيود.

٨- حكم محلى شعبى حقيقى.
٩- التوسع فى الادارة الذاتية لمنشآت الانتاج والخدمات من خلال مجالس شعبية منتخبة بواسطة العاملين والمستفيدين من الخدمة.

هكذا نقدم نحن الاشتراكيين المصريين مفهوما أرقى للديمقراطية ينتقل بمصر من ديمقراطية تمثيلية محدودة تبشر بها الرأسمالية الى ديمقراطية المشاركة التى تكفل للجميع قوة سياسية متساوية وتأثيرا حقيقيا على السلطة السياسية والسياسات العامة بما توفره من حقوق اقتصادية واجتماعية وماتبدعه من أشكال للمشاركة الشعبية المباشرة فى مجالات الانتاج والخدمات وماتنتجه من ثقافة ديمقراطية . وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية التى تكفل ديمقراطية المشاركة حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل ، هذه البنية التحتية للديمقراطية هى فى الحقيقة ضمان استمرار التراكم فى اتجاه بناء المجتمع الاشتراكى مستقبلا دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية ، لأن الجماهير المنظمة (والطليعة جزء عضوى منها)ستكون هى السند الأساسى لبناء الاشتراكية وليس الطليعة الثورية فقط ، أى أن بناء الاشتراكية سيتم بواسطة الجماهير وليس بالنيابة عنها ، وأن تبنى الاشتراكية على الوعى والاقتناع والاختيار الديمقراطى وليس الفرض ، وهذه هى الميزة الأساسية والدرس المستفاد من تجربتنا الوطنية ومن التجارب الاشتراكية السابقة . أن الارتباط بين الاشتراكية والديمقراطية هو الكفيل بتحقيقها للهدف النهائى لها وهو التحرر الانسانى الشامل الذى لايمكن أن يتحقق دون تحرر الانسان الفرد .

الحقيقة والوهم فى حديث الليبرالية

د. إسماعيل صبرى عبدالله

هذه كلمة غير واضحة الدلالة، وهى فى بعض الأحوال مضللة. وليس ذلك لأنها كلمة غير عربية فحسب، بل إنها كذلك فى لغات بلاد أصلها. ففى فرنسا مثلا الليبرالية فكريمينى يدعو للحد المطرد لنشاط الدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وإطلاق الحرية كاملة للرأسمالية (أو لرجال الأعمال). وهى فى الولايات المتحدة الأمريكية تفيد عكس ذلك كاملا، لأنها تعنى عندهم رفض فكر اليمين المحافظ واستدعاء تدخل الدولة لتصحح شيئا من أضرار السوق وتساعد ضحاياها من الفقراء والمتعطلين والأقليات. أما فى مصر فقد تسرب إلى ذهن كثيرين أنها مرادفة للديمقراطية أو على الأقل مرتبطة بها ارتباطا وثيقا. وهذا وهم كبير.

وحقيقة الأمر أن الليبرالية كانت تعبيرا عن فكر ومصالح الرأسمالية في أوروبا الغربية حين اشتد عودها وأرادت تصفية «الملكية المطلقة المستندة إلى حق إلهى» وبقايا الإقطاع. وكان جوهرها ضمان سلامة وحرية رأس المال والرأسماليين. كانت تعنى - كما جاء فى الكتب المعتمدة فى تاريخ الفكر السياسى والعلوم السياسية - حماية الملكية الفردية وضمان حرية المالك من تدخل الدولة أو الكنيسة أو غيرها. فقد كان الملوك يفرضون الإتاوات على الرأسماليين (البورجوازية)، فطالب هؤلاء بضرورة أخذ رأيهم فى المبالغ المطلوبة منهم ووجوه إنفاقها. ونشأ مجلس العموم البريطانى تنفيذا لمطلب «لا ضريبة بغير تمثيل نيابى». وكانت وظيفته الأساسية إقرار الميزانية إيرادا ومصروفا وكان ذلك أهم نصوص «قانون الحقوق» الذى صدر فى انجلترا فى ١٦٨٩. وبعد ذلك بقرن حين أعلنت الثورة الفرنسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن جاء فى رأسها «الملكية الخاصة مقدسة». ثم تلاها القانون المدنى الصادر فى عهد نابليون فأوضح أن للمالك حق الاستخدام، والانتفاع،

المستوى السياسي استبعدت الطبقات الشعبية. فحق الانتخاب كان مشروطا بحد أدنى من الملكية أو بقدر أدنى من الضرائب. أما من لا يملكون فهم مستبعدون تماما من الانتخاب، وبالتالي من الترشيح، ومن الحياة السياسية عموما. وعلينا أن نتذكر ونحن نرى الأوضاع الديمقراطية الآن، واقع أن حق الاقتراع العام (أي صوت لكل مواطن على قدم المساواة) لم يستقر في غربي أوروبا إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ولم يكتمل تماما في بريطانيا إلا في عام ١٩٤٨، كما أن المرأة في فرنسا مثلا لم تحصل على حق الانتخاب إلا في ١٩٤٥، أي قبل المرأة المصرية بأحد عشر عاما فقط. كما علينا أن نتذكر حظر النشاط النقابي العمالي في فرنسا حتى ما بعد ثورة ١٨٧١. أما في بريطانيا فقد بدأ التساهل مع العمال في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، وتزايد بعد ذلك بسبب خوف الرأسمالية البريطانية من حدوث ثورات تماثل تلك التي تفجرت في فرنسا. ومع ظهور التعددية الحزبية البورجوزية ظل الحظر قائما على الأحزاب الاشتراكية والحركات العمالية. وأخيرا، وليس ذلك أقل الأمور دلالة على ما نقول، احتفظت الليبرالية الأمريكية باسترقاق المختطفين أصلا من أوطانهم منذ الاستقلال (١٧٧٤) إلى نهاية الحرب الأهلية (١٨٦٥). وحرم السود من كثير من حقوق المواطنة ومورس ضدهم تمييز عنصري مثل نظام «الفصل العنصري» الذي كان في جنوب أفريقيا، حتى أواخر الستينيات. ومازالت نسبة البطالة بينهم أضعاف نسبتها بين البيض.

أما الديمقراطية في جوهرها فهي إعلاء حرية المواطن وحقه في اختيار من يتولون أموره في كل المستويات. وهي أيضا الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الاقتصادية (توفير فرص العمل والوفاء بالحاجات الأساسية) والاجتماعية (توفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وثقافة.. إلخ). ولم تحصل الشعوب الغربية على الديمقراطية منحة من السلطة الرأسمالية. وإنما كافحت عقودا عدة من أجل كل حق انتزعته. فقد مرت فرنسا بثلاث ثورات (١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧١) قبل أن تفرض حرية الحركة النقابية ونظام الاقتراع العام حرية تكوين الأحزاب الاشتراكية. وفي الولايات المتحدة لم يلغ نظام الرق إلا بحرب أهلية استمرت حوالي أربع سنوات. وفي كل البلدان الغربية انتزع العمال

بالنضال المتجدد (الإضراب، التظاهر، الضغط على المرشحين بالبرلمان، الصحافة والنشر...) تخفيض أسبوع العمل من ٦٠ ساعة إلى ٤٠ ساعة. وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهور وانتشار نظم التأمينات الاجتماعية والصحية لتغطي معظم المواطنين. وبإيجاز نالت الشعوب كل حق من حقوق الإنسان بثمن - كبير أحيانا - من النضال المثابر والتضحيات المتوالية. ويجهل كثير ممن ينتسبون إلى فكر كارل ماركس أن الرجل كان فى قلب كل المعارك الديمقراطية فى عصره وفى مقدمتها الاقتراع العام وحرية النشاط النقابى والعمل السياسى. بل إنه كان يؤمل أن تستطيع الطبقة العاملة الوصول إلى الحكم بالانتخاب الحر المباشر، وأن تحسن أوضاع العمال وبقية الفئات المستغلة. وقد صرح فى مؤتمر اشتراكى فى هولندا بأنه من المتصور أن تتحقق الثورة الاشتراكية عن طريق الانتخاب فى دول مثل بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة. وما كان يقلقه هو ترجيحه أن الطبقات المزاحة من السلطة ومن ملكية رأس المال لابد أن تستخدم القوة لتحول دون تحقق الاشتراكية سلميا. ومن ثم كان تركيزه على العنف الثورى الذى ستفرضه الظروف على الطبقات الشعبية دون أن تكون فى الأصل ساعية إليه.

الليبرالية هى إذن حكم الرأسمالية، والديمقراطية حكم الشعب. وعندئذ يرد السؤال كيف نجحت الرأسمالية فى الاحتفاظ بنمط إنتاجها المتميز ودعم مكانتها الاجتماعية فى كل المجالات رغم اضطرارها لتقديم تنازلات خطيرة للجماهير الشعبية؟ والإجابة عليه تكمن فى أمور ثلاثة: أولها بلاشك التطوير التكنولوجى الذى يمكن الرأسمالية من زيادة إنتاجية العمل (وبالتالى زيادة فائض القيمة أو الربح) بما يتجاوز تكلفة الإصلاح الاجتماعى. ولم يكن ذلك غائبا عن ماركس. فقد أوضح المفكر الكبير أن الرأسمالية تختلف عن كل أنماط الإنتاج السابقة بارتكازها على الصناعة الحديثة التى تقوى بالتطور التكنولوجى بالضرورة. وأضاف أن الصناعة نشاط اقتصادى ثورى بطبيعته. وكرر أن أزمة الرأسمالية تكمن فى قدرتها على زيادة الإنتاج على نحو مطرد وعجز الأسواق عن استيعاب فائض الإنتاج. ومن هنا كانت الحرب أمرا ملاصقا لنمط الإنتاج الرأسمالى لأنها وسيلة تدمير فائض الإنتاج والخروج من الأزمات الدورية التى عبرت دائما عن كساد فى الأسواق وهبوط فى الأسعار وتكدس للمنتجات. وكان

تاريخ أوروبا الحديث بالفعل سلسلة من الحروب. ونجحت الرأسمالية الغربية لأول مرة فى التاريخ فى إشعال حربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون عاما فقط. والأمر الثانى الذى لم يتعمقه ماركس هو استغلال الرأسمالية الغربية لشعوب العالم الثالث ومصادرتها لجزء مهم من الفائض الاقتصادى المتحقق فى كل مستعمرة أو شبه مستعمرة. وتتحقق تلك المصادرة من خلال التبادل غير المتكافئ الذى مازال صفة أساسية فى كل المبادلات الدولية بين الشمال والجنوب. أما الأمر الثالث، وهو أيضا جديد لم ينل نصيبه من التحليل إلا مؤخرا، فهو اكتشاف الوسيلة لتغيير الحكام سلميا مع بقاء السلطة الجوهرية بيد الرأسمالية الكبيرة، أى نظام الديمقراطية النيابية. فالتعددية الحزبية وحق الانتخاب لجميع المواطنين عبر الصراع بين الأحزاب والاتجاهات السياسية يؤدى إلى إمكان تغيير الحكومة أو الأحزاب الحاكمة بصفة دورية (مابين ٤ سنوات إلى خمس، وأحيانا ست سنوات). وتتفاوت الأحزاب السياسية فى موقفها من مطالب الشعب ما بين الرجعية، والمحافظة، والتقدم، أو بعبارة أخرى اليمين والوسط واليسار. ومن ثم فأمام الناخبين فرص اختيار حقيقية لحكامهم. ولكن أيا كانت النتائج فإن كل الأحزاب تسلم عن اقتناع أو لأسباب تكتيكية بالامتناع عن إسقاط النظام الرأسمالى، وكل ما أتيح فعلا لأحزاب اليسار كان إجراءات إصلاحية بعضها بالغ الأهمية، ولكنها لا تهدر جوهر العلاقة الاستغلالية بين الرأسمالية والطبقة العاملة وحلفائها الشعبيين.

وأخيرا لابد أن نتأمل الخطاب الرسمى الأمريكى أو الغربى بصفة عامة عن «الديمقراطية الليبرالية» التى يدافع عنها الغرب. وهو هنا يربط ربطا لا فكاك منه بين الحياة النيابية والحريات العامة وبين اقتصاد السوق. وأحسب أن نجاح الغرب الكبير فى العالم الثالث هو اقتناع كثير من أبناء الجنوب بأن «الديمقراطية والاقتصاد الحر» وجهان لعملة واحدة. وساعد على ذلك بلاشك سقوط الاتحاد السوفيتى واقتران الاشتراكية السوفيتية بالقهر والبيروقراطية والإخلال بحقوق الإنسان: ونحن نرفض الأمرين: الربط بين الرأسمالية والديمقراطية وبين الاشتراكية والدكتاتورية. ونؤكد أن الديمقراطية ضرورة لبناء اشتراكية تصفى الاستغلال والقهر معا. ونوقن أننا راغبون فى توسيع الديمقراطية إلى ما وراء ما حققته

الشعوب الغربية بتدبير وسائل المشاركة الشعبية الفاعلة فى كل مستويات القرار وكل أنشطة المجتمع. وقد ذكر الزميل العزيز عبدالغفار شكر فى مقاله عن الديمقراطية فى «الأهالى» أمثلة ووسائل مختلفة لتحويل المشاركة من مفهوم نظرى إلى إجراءات عملية.

ومن ثم فإن حزبنا يجب أن يكون دائما حزبا للديمقراطية، يمارسها فى داخله وفى علاقاته بالأحزاب والقوى السياسية، وكذلك فى موقفه إزاء المنظمات الجماهيرية والنقابية والجمعيات الأهلية. ويطالب بها فى الحكم المحلى وفى إدارة الشركات، وتنظيم النقابات والجمعيات، يلح عليها فى تطوير التعليم، ويصر عليها فى قطاع الصحة وغيرها من الخدمات. ونحن نريد مقرطة المجتمع كله وليس فقط توفير ديمقراطية الحكم. ونرى أن الليبرالية الرأسمالية طريق مسدود أمام شعوب العالم الثالث، لأن الظروف التاريخية التى توافرت لنشأة وتطور الرأسمالية الغربية (السبق التكنولوجى، استغلال المستعمرات، طرد الفقراء إلى الأمريكتين واستراليا ونيوزيلندا.. إلخ) لا يمكن تكرارها فى عالم اليوم. فالتاريخ لا يكرر نفسه أبدا.

النقابات والديمقراطية فى عصر عولمة رأس المال

أمينة شفيق

منذ بدايات العقد الثمانينى، عادت قضية الديمقراطية تطرح نفسها كقضية دائمة على جدول أعمال البحث الإنسانى فى كافة المواقع السياسية والأيديولوجية. فمع بدايات هذا العقد وقعت عدة أحداث فى مواقع ثلاثة مهمة، الموقع الأول كان فى بولندا البلد الاشتراكى الذى كان يحكمه تحالف العمال والفلاحين بأداته الطليعية، الحزب الماركسى اللينينى. وكان الموقع الثانى فى المملكة المتحدة إبان الدورة الأولى لرئاسة مارجريت تاتشر وحزب المحافظين للوزارة فى ١٠ داونتج ستريت. وكان الموقع الثالث فى الولايات المتحدة الأمريكية إبان الدورة الأولى لرئاسة رونالد ريجان والحزب الجمهورى فى البيت الأبيض الأمريكى. كانت المواقع الثلاثة تختلف فى توجهها تجاه قضية الديمقراطية بناء على أساس اختلافها لمفهوم دور الدولة فى المجتمع. فى بولندا ساد مفهوم قيادة حزب تحالف العمال والفلاحين، وبالتالى لإدارة الدولة ولكل أنشطة المجتمع. وفى الثانية وهى المملكة المتحدة كانت أسس إدارة المجتمع تقوم على أساس الفكر الاشتراكى الديمقراطى الذى أسسه الفابيون ووضعه فى الممارسة حزب العمال البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية، فللدولة دورها القيادى فى إدارة المجتمع وفى الحفاظ على الحقوق الأساسية للإنسان، ولكن، بما لا يخل بدور الرأسمال الخاص وبالدور الليبرالى السياسى لعمل الأحزاب والنقابات. أما الثالثة وهى الولايات المتحدة الأمريكية فقد بنت أسس إدارتها للمجتمع على أساس عدم تدخل الدولة فى أى من الأنشطة وعلى أساس حرية الفرد سواء فى الاقتصاد أو السياسة أو النقابات.

المهم أن هذه الأحداث وقعت فى المواقع الثلاثة المهمة.

في بولندا، هبت شريحة من الطبقة العاملة البولندية فى ميناء جادنسك، حيث تتمركز استثمارات هندسية كبيرة لصناعة السفن، ضد سياسات الحكومة المركزية فى وارسو وضد سيطرة حزب الطبقة العاملة على النقابات. وطالبت بحرية التنظيم النقابى وتعدد مراكزه. ثم سارت فى طريق الرفض العام للنظام النقابى ثم للنظام السياسى إلى أن وصلت ببولندا إلى ما وصلت إليه الآن مع شقيقاتها الدول الاشتراكية الأخرى (سابقا)، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى. والآن وبعد مرور خمسة عشر عاما على أحداث عمال السفن في جادنسك يشعر الإنسان السياسى بأن هذه الأحداث كانت وكأنها الشرارة الأولى التى سبقت الحريق الهائل. أو كأنها أولى إشارات عصا المايسترو لفريقه الأوركسترالى. وقد فسرت هذه الأحداث على أنها تمرد الطبقة العاملة البولندية على النموذج الديمقراطى الماركسى اللينينى. لأن هذا النموذج لم يستجب لمتطلبات العصر وللتطور الحادث فى بولندا والعالم.

فى المملكة المتحدة وقفت مرجريت تاتشر على قمة حكومة المحافظين تحطم فى التقاليد التى أرستها الطبقة العاملة الإنجليزية وحافظت عليها مبادئ الاشتراكيين الديمقراطيين المتمثلين فى حزب العمال. فلم تنحن حكومتها لأى من مطالب عمال المناجم الذين استمروا فى إضرابهم لتسعة شهور كاملة، حجبت عنهم محاولات تضامن العمال البريطانيين معهم ثم عدلت من قوانين النقابات بحيث تحد من حرية العمال وتنظيمهم النقابى فى ممارسة حقهم فى إعلان الإضراب عن العمل أو ممارسته، ثم صفت كل مناجم الفحم المملوكة للدولة والتابعة لإدارتها المباشرة من خلال بيعها للرأسمال الأمريكى. وبذلك فتحت صفحة جديدة ليس فقط فى مسيرة النقابات فى المملكة المتحدة ولكن فى سياسة خصخصة الملكية العامة فى البلاد.. وقيل في ذلك الوقت إن حزب المحافظين برئاسة تاتشر ينقع عناصر الديمقراطية البريطانية التى تتيح للعمال التلاعب بالصناعة وبالاقتصاد البريطانى.

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تصدى رونالد ريجان لإضراب عمال الموانى والمطارات بأسلوب، بدا حينذاك غريبا على بلد يدعي الديمقراطية. فقد استعان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بسلاح الطيران الأمريكى لكسر الإضراب وإجبار العمال إلى العودة إلى أعمالهم دون الاستجابة إلى أى من

مطالبهم التى تقدموا بها. بما يعنى أنه استخدم القوات المسلحة لضرب حركة العمال. وحدث له ما أراد. وكانت هزيمة كبرى للحركة النقابية الأمريكية. كما كانت نكسة لفكر وممارسة الليبرالية ومثالياتها الغربية.

وإذا كانت هذه الأحداث قد وقعت فى بدايات هذا العقد الذى شاهدت نهاياته التصفية الكاملة للمنظومة الاشتراكية، فإننا نلاحظ تغييرات أخرى كبيرة مصاحبة لتلك التى وقعت والتى قد لا تقل عنها أهمية. تأتى ضمن هذه التغييرات تلك السياسات الدافعة لعمليات التحول والعودة السريعتين إلى المشروع الخاص وهى التى ترمى إلى تصفية ما نسميه بالقطاع العام أى ذلك الجانب من الثروة القومية الذى كان ملكية عامة لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما نلاحظ نشوء تكتلات اقتصادية كبيرة تنظم فى داخلها تسهيلات وتدفقات مالية ومؤثرات دعائية ومالية كبيرة بالمقارنة بمواقع الفقر المنتشرة فى مناطق كثيرة فى بقاع العالم. بجانب هذا المتغير، فإننا نلاحظ تفاقم الصراعات الدينية والاثنية والقبلية والتى إن استمرت فإنها ستلتهم أعدادا من البشر قد يفوق عددهم عدد الذين التهمتهم الحرب العالمية الثانية. وهى صراعات يقع بعضها اليوم فى عدد من تلك البلدان التى سارت، ولو نظريا فى فلك التطور الاشتراكى مثل يوغوسلافيا القديمة، أفغانستان، الصومال ووسط آسيا «الصراع بين أذربيجان وأرمينيا ثم الصراع بين الاتحاد الروسى والشيشان». فهل يمكننا اعتبار ما حدث، من أوله إلى آخره، مجرد تغييرات نتجت عن تآمر قوى على قوى أخرى أو مجرد انتصار أيديولوجية على أيديولوجية أخرى؟ أو أن نعتبر أن هذه التغييرات جاءت نتيجة لأخطاء وقعت هنا أو هناك؟

تراكمات وتغييرات

لاشك أن هذه التغيرات كان لها أساسها المادى فى كل مجتمع على حدة، وفى العالم ككل. كما لاشك أن هذا الأساس المادى كان فى حالة تشكل وتبلور منذ فترة ليست قصيرة، وأن الإرهاصات الأولى لنتائجه وتأثيراته المباشرة، بدأت مع

تلك الأحداث التى ذكرنا أنها وقعت فى بدايات العقد الثمانينى. فالتغييرات لا تأتى فجأة وإنما لابد أن تستند على تراكمات كمية. وإذا كنا نبحث اليوم عن هذا الأساس المادى لهذه التغييرات فلماذا نربطها بقضية الديمقراطية التى نحن بصدد مناقشتها اليوم؟

السبب الأساسى لهذا البحث ولذلك الربط هو أن التطور الاقتصادى فى كل مجتمع يشكل التطور الاجتماعى لهذا المجتمع. كما أنه يشكل ليس فقط هياكل ومؤسسات هذا التطور الاجتماعى، وإنما يشكل فى الوقت ذاته وبالقدر ذاته آليات عمل وتفاعل هذه الهياكل وتلك المؤسسات. ونقدم أحد الأمثلة على ذلك.

نما المصنع من رحم الورشة الحرفية. كانت الورشة موجودة فى البداية ويعمل فيها العمال الصناعيون ويملكها أصحاب العمل من الرأسماليين الصغار. فى البداية شكل هؤلاء العمال النقابة لتوحيد نضالهم الجماعى فى مواجهة سطوة رأس المال. كانت الحرفة وعمالها أساس هذه النقابة. ثم تطورت الورشة أو نظام الورش ونشأ المصنع الذى ضم فى الأساس مجموعة حرف. فتغير بالتالى شكل العمل وطبيعة عمل العمال المشكلين لعضوية النقابة، وبالتالى تحولت هذه النقابة من نقابة حرفة إلى نقابة صناعة. هذا التغير فى الأساس المادى للعمل ولرأس المال أعقبه تغير فى الهيكل، الذى تلاه تغير فى آليات عمل هذا الهيكل. فصناعة السيارات التى بناها هنرى فورد بدأت بالتقسيم الحرفى لعمل السيارات، ثم تطورت إلى مستوى صناعة السيارات. بمعنى تحول العمل الإنتاجى هذا من مجموعات حرفية منفصلة إلى خط إنتاج متصل يوفر الوقت والمال والفاقد ويحقق النمطية والتخصص والوفرة. وبذلك تم التوسع المتصاعد فى الاستثمار والإنتاج والتوظيف. وبذلك أصبح خط الإنتاج هذا هو أساس تشكيل النقابة. وتواجد تبعا لذلك التنظيم الصناعى للنقابات الذى كان يعنى أن يؤسس التنظيم النقابى على وحدة عمال الوحدة الواحدة ثم وحدة عمال الصناعة الواحدة ومعها الصناعات المشابهة أو المغذية لها، ثم وحدة العمال كلهم فى تنظيم نقابى وطنى واحد. فالتحول إلى خط الإنتاج كان يعنى التحول إلى هذا الهيكل الحديث وآلياته.

هذا الأساس المادى للعملية الاستثمارية الإنتاجية استمر العنصر الحاكم للعمل النقابى بهياكله وآلياته. فمادا وجد المصنع الحديث باستثماراته الكبيرة وبخط

إنتاجه هذا استمرت النقابات على شكليتها هذه.

وإذا تغير هذا الأساس المادى؟ سنلاحظ أن النقابات ستتغير كهياكل وكآليات تبعا لهذا التغيير. ويأتى أوضح نموذج لذلك من الحدث الذى بدأ فى المملكة المتحدة فى بدايات العقد الثمانيني وفتح الباب للمتغيرات الكثيرة الحادثة فى هذا البلد. مع الأخذ فى الاعتبار أن الطبقة العاملة الإنجليزية، وهى جزء من الطبقة العاملة فى المملكة المتحدة، هى الطبقة التى وضعت بدايات الصياغة لنشأة التنظيم النقابي، حيث إنها الطبقة التى تنتمى إلى البلد الذى نشأت فيه الرأسمالية الصناعية وتطورت قبل مثيلاتها فى بلدان أوروبا.

فى عام ١٩٨٠ كان المؤتمر النقابى فى المملكة المتحدة «الاسم الرسمى للتنظيم النقابى فى البلاد» يضم فى عضويته ١٢.٥ مليون عامل وعاملة. فى عام ١٩٩٢ أصبحت عضويته لا تتجاوز ٧.٥ مليون عامل وعاملة. فأين ذهب هذا الفارق وهو ٥ ملايين عامل وعاملة فى فترة ١٢ عاما لا أكثر؟ هل أحيل كل هذا العدد إلى المعاش؟ أو أنهم توفوا ولم يعين عمال بدلا منهم؟ أو أنهم فصلوا وتحولوا إلى متعطلين؟ إذا كانت الظروف تسير بشكل طبيعى ودون وجود متغيرات حادة أو حتى غير عادية، كان المفروض ألا يخرج السبب عن الأسباب الثلاثة المذكورة. لكن الحقيقة أن الاقتصاد فى المملكة المتحدة مر بتغيرات أساسية أدت إلى هذا الانكماش غير الطبيعى فى العضوية النقابية.

خمس جولات

فى المقام الأول استمرت الاستثمارات الجديدة تعتمد على آخر منتج للتقدم التقنى فى كل الأنشطة الصناعية والتجارية، مما أدى إلى قيام الأنشطة الصناعية والتجارية والتى كانت فى القديم القريب أنشطة كثيفة العمالة على أساس قاعدة كثيفة رأس المال وقليلة العمالة. إذن لقد انكمش أو صغر خط الإنتاج فى الاستثمارات الجديدة، وبذلك فقد التنظيم النقابى درجة من الكثافة العمالية كانت تضاف سابقا إلى عضويته.

ثم بدأت الاستثمارات القديمة فى تطوير آلاتها ومعداتها لتدخل عليها هذه التقنية الحديثة حتى تستطيع الوقوف فى ساحة المنافسة الرأسمالية، فاستغنت عن عمالها القدامى تحديدا وقدمت لهم مغريات مالية وشجعتهم على القيام باستثمار مدخراتهم فى المشروعات الصغيرة. وبذلك أصبحوا أصحاب عمل صغارا وانفصلوا عن التنظيم النقابى الذى كان يضمهم أيام كانوا من الأجراء. وبذلك انكمش وصغر خط الإنتاج فى الاستثمارات القديمة وفقد التنظيم النقابى فى جولة ثانية عضوية قديمة كانت لديه.

ثم انتقلت شريحة من الرأسمالية البريطانية المحلية إلى الاستثمار فى بلدان شرق آسيا أو شرق أوروبا فأغلقت وحداتها أو أجزاء منها وأنهت خدمة عمالها الذين استثمروا مدخراتهم فى تلك المشروعات الصغيرة التى أصبحت منتشرة وتستوعب يدا عاملة كثيرة. ففقد التنظيم النقابى للمرة الثانية عضوية قديمة كانت لديه.

والجدير بالذكر أنه فى الجولتين الثانية والثالثة كان التنظيم النقابى فى المملكة المتحدة يفقد عمالا صناعيين يملكون تراثا من النضال الجماعى، بمعنى أن التنظيم النقابى هذا كان يفقد كماً ثم كيفا من قدامى العمال الصناعيين.

ثم نأتى للجولة الرابعة. إذا عدنا للاستثمارات الجديدة فى المملكة المتحدة فسوف نجد أن نسبة عالية منها تتجه فى الأساس إلى الاستثمار الخدمى أو التجارى. ذلك لأن المال البريطانى المستثمر فى الصناعة يتجه فى الأساس إلى تلك البلدان التى تقدم فرص الربح الأعلى من خلال تدنى ظروف وشروط العمل ورخص اليد العاملة والتسهيلات الضريبية التى تحصل عليها تلك الاستثمارات فى حكومات الدول التى تتجه إليها. معنى ذلك أن نسبة عالية من العضوية الجديدة للتنظيم النقابى البريطانى تأتى من التجارة والخدمات، بينما تأتى النسبة الأقل من النشاط الصناعى. ويؤثر ذلك بالقطع على تبعثر العضوية ثم على صعوبة تنظيمها ثم، وهو المهم جدا، على درجة وعيها ونضالها النقابيين.

أما الجولة الخامسة التى تواجه التنظيم النقابى فى المملكة المتحدة فهى تلك المتعلقة بنشأة هذا النوع الجديد من الأجراء فى البلاد، والذين، من المفروض، أن ينضموا إلى التنظيم النقابى. ففى إطار الثورة التقنية الحادثة الآن والتى لا يمكن

تجاهلها فى أى نشاط اقتصادى، تم إلغاء الكثير من الفروق والحواجز التى كانت فى السابق تفصل بين العملين الذهنى والعضلى. فالتقنية الحديثة ألغت تلك الفروق الفاصلة بين أصحاب الياقات البيضاء والأخرى الزرقاء، فى كثير من مواقع العمل وفى كثير من الأنشطة الصناعية بالتحديد. وظهرت فى الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية على السواء أعمال من نوع جديد، كانت قديما أعمالا يدوية فحسب، وأخرى كانت هى الأخرى قديما أعمالا ذهنية فحسب، لكنها الآن تجمع بين الاثنين معا وتنشئ معها عمالة جديدة هى مزيج من القطاعين معا. ففى كثير من المواقع الصناعية خاصة فى الصناعات الألكترونية أو فى الأجزاء من الصناعات الأخرى التى استعانت بالتقنية الحديثة، نشأت هذه العمالة التى هى فى حقيقة الأمر من الأجراء الجدد يشكلون إشكالية للتنظيم النقابى الذى بنى خبراته السابقة على أساس تقسيمات العمل القديمة وعلى أساس فكرة أن العمال الصناعيين هم القوة الضاربة فى الخبرات والنضالات الجماعية للطبقة العاملة أو لكل شرائح الأجراء.

كانت هذه هى العوامل التى أثرت على حجم العضوية النقابية فى المملكة المتحدة، وبالتالى على القدرات العامة لمؤتمر النقابات فى بريطانيا وتأثيراتها فى المجتمع. وقد رصدت قيادة التنظيم هذه المتغيرات على أساس أنها تشكل الأساس المادى الجديد للتنظيم وآلياته. وهى قضية لاتزال محل بحث على ساحة الفكر العام داخل التنظيم وخارجه، خاصة بعد التغييرات الجديدة التى لحقت بحزب العمال البريطانى وإجرائه للتعديلات الجوهرية فى برنامجه. وهى التعديلات التى أدت إلى حذف المادة الرابعة فيه والتى كانت تضع الملكية ا لعامة كهدف من أهداف الحزب. وهى قضية مهمة لأن البناء الديمقراطى فى المملكة المتحدة كان يستند قديما على حركة الأحزاب السياسية الأفقية، ثم على حركة التنظيم النقابى الرأسية. فهذا التنظيم يحمل اسما رسميا، وهو مؤتمر النقابات، إلا أنه حمل إلى عهد قريب لقبا آخر وهو «الديناصور»، وذلك لقدراته الهائلة فى التأثير فى حركة المجتمع العامة. والآن ينكمش الديناصور لدرجة أن يقف تونى بلير زعيم حز ب العمال ليعلن «نحن لسنا بحاجة لهذه العلاقات بالنقابات»، متناسيا أن قيادات التنظيم النقابى هذا هى التى أسست حزب العمال قديما. إذ

تتواجد تغييرات ومستجدات تعيد بذاتها ترتيب الهياكل الديمقراطية التقليدية وآلياتها. وهى تغييرات ومستجدات لابد أن ترصد جيدا حتى يمكننا تأهيل الهياكل والآليات التى نملكها لمواجهتها.

مصر والمستجدات

ثم ننتقل إلى مصر.. وإذا حدث ذلك فى بلد كالمملكة المتحدة، البلد الذى كان يحكم امبراطورية استعمارية كبيرة، واستكمل تطوره الصناعى ويعد الآن من مجموعة البلدان المتقدمة صناعيا، أى أنه مجتمع يمتلك درجة نمو أعلى من تلك الدرجة التى تحققت للمجتمع المصرى على سبيل المثال، فكيف سيكون الحال فى بلادنا التى هي إحدى الدول النامية التى تبحث عن «الاستثمارات» كمحاولة «لاستكمال نموها الصناعى» وزيادة دخلها القومى. وهى كمثيلاتها من الغالبية فى الدول النامية، تملك هياكل نقابية ضعيفة تعمل بآليات غير مستقرة، كما أنها تملك حياة سياسية غير ناضجة ولا حتى شبه مكتملة. هل تتعرض مصر أو ستتعرض لذات المتغيرات والمستجدات التى بدلت من الأساس المادى للممارسة الديمقراطية للمجتمع فى المملكة المتحدة؟ وإذا حدث أن كانت تتعرض أو ستتعرض فما هى عناصر ذلك التبدل؟ وكيف السبيل إلى إحداث المواءمة أو التصدى أو المواجهة؟

فى رأيى أن مصر تتعرض لهذه المستجدات، بل ربما كانت أولى الدول النامية التى تعرض لها، لكن بخطوات «محسوبة» وبأسلوب «التسلل» وبلا انفعالات كبيرة. وقد بدأت التغييرات مع بدايات حقبة النفط التى احتضنت فى كنفها بوادر الانفتاح الاقتصادى. وهى بدايات كنا نتصورها مجرد ردة سلطوية مصرية يمكن التصدى لها ووقفها بمجرد استخدام آليات العمل العام التقليدية. واستمرت هذه التغييرات ولاتزال. لكن المتغير بالنسبة لنا الآن، أننا نأخذها وندرسها فى سياق مجراها العام وعلى أساس من إطارها العالمى المتسارع الخطوات. ولكن سوف يستمر الفارق بين آثار هذه التأثيرات على مجتمع كالمجتمع البريطانى وبين آثارها على مجتمع كالمجتمع المصرى، لسبب أساسى جوهرى وهو الجزء الصانع

والمحرك للنظام العالمى الجديد، أما الاقتصاد المصرى فهو الجزء النامى أو التابع أو الذى يتحرك فى ذيل.. أو أى من تلك المسميات المعروفة. فى تقديرى أنه سيكون الاختلاف فى نوعية آثار التغيير فى الأساس المادى للتحرك الديمقراطى وليس فى أصل التغيير من عدمه.

ويعود السبب فى ذلك إلى أن مصر كبلد نام يسعى إلى جذب «الاستثمارات» لكى «يستكمل نموه الاقتصادى» سيلعب دور المتلقى الذى يقدم كافة المغريات من أجل تجميل هذا الوجه للاستثمار الأجنبى. وبالتالى سيوفر لهذه الاستثمارات كل احتياجاتها بدءا من الدرجة المتدنية لشروط وظروف العمل إلى سن القوانين التى تمنع العمل النقابى فى وحدات هذه الاستثمارات حتى إلى التغاضى عن مكاسب كثيرة كان العمال المصريون يستظلون بها خلال مرحلة زمنية سابقة مثل الإشراف على الأمن الصناعى أو السلامة المهنية أو الالتزام بالقوانين التأمينية أو تطوير نظمها. حقوق كثيرة قد تتوه عن الرقابة أو المتابعة. وهو شىء لم يحدث فى بلد كالمملكة المتحدة لأنها لم تقدم مثل هذه المغريات للمستثمر الأجنبى. فمن رحمها ومن رحم رأسماليتها يخرج أحد هؤلاء المستثمرين المتجهين إلى مصر. كما أنها لم تدخل - أى المملكة المتحدة - فى مباراة مع دول أخرى من أجل خطف أو شد هذه الاستثمارات إلى داخل أرضها، من الشعوب الأخرى.

الرأسماليات الجديدة

خلاصة القول إن القاعدة الاقتصادية الاجتماعية - أى الأساس المادى لعلاقات المجتمع - تتغير تبعا لنظام جديد. هذا النظام الجديد هو الذى نطلق عليه مسمى النظام العالمى الجديد الذى لا يمارس سلطته الاستثمارية من مقار إدارات الشركات الاحتكارية القديمة، ولكنه يمارسها من مراكز مالية كبيرة ذات فروع كثيرة وأنشطة متعددة ومتنوعة ومنتشرة فى عدد من البلدان والقارات. أداة هذا النظام هى الشركات متعددة القومية أو العابرة للقارات التى تمتلك نسبة عالية من السيولة المالية العالمية، كما تمتلك مفاتيح التقنية الحديثة وتطورها المستقبلى القريب

والبعيد. وهى الشركات التى باتت ذات قدرات اقتصادية تفوق فى حجمها قدرات بلدان كثيرة أو عدة بلدان مجتمعة. هذه الشركات هى التى تحدث الأساس المادى الجديد من خلال حركة انتقال أو استقرار استثماراتها من بعض الدول إلى البعض الآخر بشروط وبظروف العمل النقابية التى تتوا م مع متطلباتها الربحية الكبيرة المتعاظمة.

فالتنظيمات النقابية فى مصر ـ كما فى غالبية الدول النامية ـ تواجه نشاطا اقتصاديا لشركات رأسمالية اكتسبت بالفعل طابعا دوليا وتمتلك إمكانيات مالية متعاظمة وتحقق من خلال التقنية الحديثة التى تمتلك مفاتيحها أضعاف أضعاف فائض القيمة الذى كانت تحققه رأسماليات ما قبل عقدين من الزمان. هذه الرأسماليات الجديدة ليست صناعية فحسب وإنما تعمل كل منها فى كل الأنشطة بدءا من صناعة السلاح إلى العقارات. فهى لا تجنح للتخصص، كما أنها لا تحمل جنسية واحدة وإنما تلتحم الجنسيات فى بوتقتها لتتجاوز فروقها العرقية وتعلى من قيمة الربح والمال على قيمة الدين أو العرق أو الجنس. بالإضافة إلى امتلاكها للتقنية الحديثة المتوافرة والتى تسمح لها بالتوسع فى الاستثمارات الكثيفة العمالة. ولهذه الرأسمالية قيمها العامة التى تسيدها الآن، ومنها على سبيل المثال أن «العالم أصبح قرية صغيرة» بمعنى تكسير تلك الحدود الوطنية التقليدية التى تمسكت به الرأسمالية القديمة من أجل خلق سوق قومية خالصة لها ثم حمايتها. وبالتالى توجد لنفسها ما يسمى الآن بالحدود السامية للأوطان وللأسواق، سواء كانت أسواقا للعمل أو للمال أو للسلع. بالنسبة لهذه الرأسمالية الجديدة يصبح العالم سوقا واحدة. وفى مثال آخر تعلو بتقنيتها فى الفضاء فتصبح كل الأوطان وكل الشعوب فى متناول إعلامها وثقافتها وفنها، وبالقطع نسقها القيمى، هكذا بلا حدود وبلا رقيب.

فى إطار هذا التطور العالمى فإننا نجد نموذجين جديدين سائدين لوحدات الإنتاج التى ستضم الأجراء الجدد.

النموذج الأول: هو نموذج الوحدات متقدمة التقنية كثيفة رأس المال.

النموذج الثانى: نموذج الوحدات الصغيرة الحرفية أو الخدمية «مثال لها ما ينفذه الآن الصندوق الاجتماعى فى مصر».

بجانب النموذجين ستتواجد تلك الوحدات الكبيرة نسبيا والكثيفة العمالة، لكنها قد تكون قليلة العدد، وبالتالى لا تكون النموذج السائد فى المجتمع.

بجانب ذلك، من المتصور «بناء على ما يرد من تجربة النمور الآسيوية» أن هذا الأساس المادى المجتمعى الجديد لعمل النقابات، لن يقدم نظاما قوميا للأجور والرواتب، وإنما سَيُفْعِل آليات السوق فيما يخصهما. وذلك من منطلق أن أية سوق قومية ماهى بالنسبة لهذه الشركات إلا مواقع إنتاج وفروع لنشاطها الاقتصادى الكبير.

كانت هذه محاولة لرصد التغييرات التى تطرأ اليوم على المجتمعات وعلى المجتمع المصرى. وهى محاولة قد تكون عاجزة عن رصد كل الواقع المتغير، لكنها تجرى فى حدود ما هو متاح من معلومات. وإنى أراها مهمة لأنها تعنى وجوب وأهمية مناقشة كل أشكال العمل الجماعى النقابى بدءا من الهياكل إلى المهام إلى أشكال وأساليب النضال والعمل فى صفوف وحدات تحمل الجديد فى تركيبها الإنتاجى وفى صفوف عمال ومهنيين هم فى واقع الأمر أجراء من نوع جديد.

الثقافة والتغيير الشامل

فريـــدة النقـــاش

يستحيل أن ينهض حزب من الأحزاب بالمهمات التى يطرحها على نفسه ، ويدافع عن المبادئ التى إختارها ، ويجذب أعضاء جددا إليه **دون برنامج ثقافى واضح المعالم يقوم على منظومة من الأفكار متسقة من حيث المبدأ مع برنامجه السياسى ولاتتطابق معه بالضرورة .**

ولايمكن أن تكون هناك سياسة جادة دون ثقافة جادة ، فما بالنا بالسياسة التقدمية . كذلك لايمكن أن يتبلور مشروع للتغيير إلى الأفضل دون أساس ثقافى متكامل وعميق وبرنامج يستهدف الارتقاء بمعارف الانسان وقدراته، خاصة قدرته على تكوين رأى مستقل والفحص الحر لكل شئ ، وبناء عقل فعال وناقد لمواطن إيجابى يشارك فى الحياة الديمقراطية على كل مستوياتها .

تزداد أهمية الثقافة بالنسبة لحزب تقدمى لايتطلع فحسب للوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامجه السياسى ، بل ربما لايكون الوصول إلى السلطة هدفا من أهدافه العاجلة ، فضلا عن أن هذه هى الحالة الواقعية لكل الأحزاب خارج السلطة بلا استثناء.. إنما يتطلع الحزب أيضا لاشاعة العقلانية والإستنارة والحوار والتسامح وشحذ روح الكفاح لتغيير الواقع الاقتصادى الاجتماعى إلى الأفضل عبر التطور الديمقراطى السلمى ، ليشمل هذا التطور كل مناحى الحياة من الأسرة للمدرسة لمؤسسة العمل لأجهزة الإعلام.

والأفضل يعنى هنا إعادة توزيع الثروة – بعد تعظيمها – مادية وثقافية لصالح الطبقات الكادحة والمنتجة لهذه الثروة ، ومايقتضيه هذا التوزيع

الجديد من إشتراكها الفعلى لا الصورى فى السلطة ، وما يترتب على هذا الإشتراك الفعلى من تغيير جذرى للقيم السائدة ، والإحلال التدريجى لرؤية جديدة للعالم مكان الرؤية التقليدية المحافظة إبنه التقسيم الاجتماعى والتراتبية الطبقية ومخلفات المجتمعات القديمة وأشكال الانتاج ماقبل الرأسمالية التى لاتزال موجودة فى بلادنا. وتنهض هذه الرؤية الجديدة - والتى محورها الانسان - على مبدأ المساواة بين البشر ، وقدرة العقل الانسانى غير المحدودة ، وفعالية الانسان الحر التواق للسيطرة على مصيره الذى ترتقى به الثقافة الجديدة إلى ذرى التضامن الأخوى والكفاح المشترك لصنع عالم جديد بالانسان خال من أشكال الاستغلال والتميز كافة.

وإذا بدأنا بتحليل اسم الحزب " **التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**" سوف نكتشف ترابط كل مكوناته وشروط تفاعلها والقدرة الابداعية التى صاغتها وعمقها الثقافى وأساسه الفكرى ، هذا الأساس الذى لابد أن يسعى الحزب فى كل مستويات عمله لإستلهامه والوفاء بشروطه ، خاصة وأن الحزب يقف على عتبة مرحلة جديدة ، إما أن ينطلق منها إلى آفاق القرن الواحد والعشرين حزبا تقدميا متماسكا ذا أفق ، قادرا على التعامل الفاعل مع الواقع بمعطياته الجديدة ، معبرا عن وجدان الطبقات والفئات الاجتماعية التى يتوجه لها برنامجه وخطابه ، أو أن يقف فى مكانه عاجزا عن النمو كما هو حاله الآن حيث مالاينمو يتراجع.

وفكرة التجمع التى ربما توحى للوهلة الأولى أنها عملية "**لم الشامى على المغربى**" كما يقول المثل والتى يعود إليها تعريف الحزب لنفسه بأنه جزب سياسى لاعقائدى ، هى فكرة مشروطة بصفاتها الثلاث أى **الوطنية والتقدمية والوحدوية** على التوالى . وبهذه المشروطية يتحدد البرنامج السياسى بدوره ، فيكون ممتنعا بداية على النزعة الليبرالية الاقتصادية الفضفاضة حمالة الأوجه التى يمكن أن تشده إليها فئات هى بطبيعتها

الطبقية يمكن أن تميل أحيانا إلى جانب الطبقات المالكة المهيمنة أو أن تميل أحيانا أخرى إلى الشعب حسب قوة كل طرف فى الصراع الدائر على أشده فى البلاد.

وحدّت الجغرافيا والتاريخ المصريين: كما لم يحدث إلا مع شعوب أخرى قليلة على امتداد عدة آلاف من السنين، حيث صاغوا ذاكرتهم المشتركة من الآلام والرؤى والصراعات والإبداع وهم يكافحون لترويض النهر وبناء وطنهم وتشكيل هويتهم.

وللوطنية المصرية تاريخ طويل لانبالغ أن قلنا أنه يضرب بجذور عميقة فى الحضارة المصرية القديمة ، وحين توصل المصريون القدماء إلى منظومتهم الفنية والفكرية والأخلاقية فى العمارة والفنون والفلسفة والآداب والأخلاق حتى عصر **أختاتون** أول الموحدين ، دافعوا عن استقلال بلادهم وحفظوا وحدة أراضيهم وقاوموا كل أشكال النفوذ الأجنبى ،حتى وهم يغيرون لغتهم وديانتهم كانوا يطبعون كل من اللغة والديانة الجديدة بطابعهم شأن الشعوب التى إستقرت على ضفاف الأنهار الكبيرة ، وهكذا حفظوا لأنفسهم ذاكرة مشتركة بما فيها من حلو ومر وصولا إلى العصر الحديث.

وفى العصر الحديث اتخذ الاستعمار فى مرحلته الأخيرة شكلا جديداً يتأسس على الهيمنة الاقتصادية .فكانت **الوطنية فى اسم الحزب تعنى الخلاص من التبعية** ولذا كان شعار المؤتمر الثانى " **إلتحرر من التبعية والطفيلية والفساد**".

وأصبح مفهوم الاستقلال السياسى أعمق وأعمق . وإذا قرنا بين الوطنية والخصوصية القومية أو الهوية التى هى الحصاد التاريخى لتفاعل كل العناصر المكونة للذاكرة المشتركة ، فسوف نجد أنها تتجلى فى قدرة الوطن على الإسهام بشكل حر فى مسيرة الحضارة الانسانية وتطورها ، فلا يعيش على هامش التقدم الانسانى عبئا على التاريخ وقد حدث ذلك مرتين فى

العصر الحديث فى كل من تجربة محمد على وجمال عبد الناصر .

والوطنية بهذا المعنى هى صيرورة ، أى تطور دائم حيث كل شئ يتغير ماعدا قانون التغيرنفسه . وأكثر الأشكال إيجابية لظهور الوطنية تعبيرا عن الهوية القومية هو إنخراط كل أبناء الوطن الواحد بكامل طاقاتهم فى صنع هذه الملامح المميزة لها ، وهم يتصارعون من أجل تعظيم ثرواته وإقتسامها وتشكيل صورة الوطن الذى يحلمون به ، حيث ينعكس الوعى الطبقى وطنيا والعكس بالعكس لتتشكل الملامح الرئيسية للثقافة الوطنية بكل روافدها وتجلياتها .وقد اتخذت هذه الثقافة شكلها الحديث منذ نهايات القرن الثامن عشر مع النمو الجنينى لعلاقات الانتاج الرأسمالية فى أحشاء المجتمع المصرى ، والتى إختلف الباحثون والمؤرخون حول دور الحملة الفرنسية على مصر فى إنضاجها ، وما إذا كانت قد عجلت ببلورة هذه العلاقات ، أم أدت إلى بترها وتشويهها بهدف إخضاع التطور فى البلد المستعمر بفتح الميم لإحتياجات النمو الرأسمالى الفرنسى ثم الأوروبى بعد ذلك.

ولأن الوطنية فى نظر التجمع هى صيرورة نضال وليست معطى ثابتا فكان لابد أن ترتبط بالتقدم .ولكل حزب آخر مفهوم للوطنية ، ولايعترف البعض بضرورة ارتباطها بالاستقلال الوطنى.فقد نشأت فى الماضى القريب حركات فكرية وسياسية تدعو للإستفادة من الإستعمار ، وترى حركات أخرى الآن وفى زمن العولمة أن الخلاص من الهيمنة الاقتصادية للاحتكارات العالمية ورأسمالية المراكز وإمكانية التعامل معها من موقع الإستقلال والمصلحة الوطنية هى موضة قديمة ، وأنه لابديل لنا عن الخضوع للشروط كما هو حالنا الآن مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ويرفض الاقتصاديون التقدميون هذه المقولة ، ويبنون فكرتهم عن إمكانية هذا الإستقلال - النسبى طبعا - على مدى تمكين الطبقات الشعبية

وتحريرها من كل مايعوق تقدمها ، وتوفير الفرص لها للمشاركة فى اتخاذ القرار وبناء الوطن على أساس من المساواة والعدالة ، أى طبقا لخيارات سياسية جديدة ووطنية بهذا المعنى.

ولهذا فان لمفهوم **التقدم** معنى أشمل وأعمق من التقدم العلمى والتكنولوجى أنه فى فلسفة التجمع **التقدم الاجتماعى على كل المستويات الذى لابد أن ينتج بالضرورة تقدما يل إبداعا علميا أصيلا.**

ويتأسس هذا التقدم أولا على الإرتفاع المتواصل لمستوى معيشة الطبقات الشعبية ليصل إلى قدرة الوطن على الإسهام فى انتاج العلم وتحريره بانتظام من سطوة الأيديولوجيا ، دينية كانت أو غير دينية ، وخلق قاعدة تتسع باستمرار لهذا العلم وتطبيقاته التكنولوجية .

وهو مالايمكن توفيره إلا بالقضاء العام على **الأمية الأبجدية** ، والاستيعاب الكامل للأطفال في المدارس ، والحيلولة دون تسربهم، وتطوير المدرسة فى كل مراحلها أبنية ومناهج ، وتكوين مدرسين عصريين قادرين على العيش بكرامة ومبدعين ، وصيانة حرية البحث العلمى والاعتقاد والتعبير والضمير ، فالفكر الحر مشايع للفحص الحر لكل شئ كما سبق القول.

أما **الوحدة العربية** التى يأتى الشعار الخاص بها - أى الوحدوى - فى نهاية المنظومة الثلاثية لاسم الحزب ويتعمد، فهى لاتتأسس فى فكر الحزب فقط على حقيقة أن التيار القومى التقدمى هو أحد التيارات الرئيسية المكونة له، ولكن أيضا لأن تلك هى خبرة تاريخ المنطقة التى تتجاذبها قوى استعمارية متباينة منذ ولادة الشعور القومي فيها، تأسيسا على **الثقافة العربية الإسلامية بكل روافدها الأخرى من قبطية ويهودية وفرعونية وبابلية وسومرية** ، وتفاعلت اللغة الواحدة مع التاريخ المشترك والجغرافيا لتصنع الوطن العربى الذى تتطلع شعوبه للتكامل فيما بينها لتواصل الإسهام فى

صنع الحضارة الإنسانية ، وتواجه المشروع العنصرى الإستيطانى الاستعمارى الصهيونى الذى كانت **الشرق أوسطية هى آخر الصيغ التى يطرحها للهيمنة على المنطقة.**

وكان عجز الوطن العربى حتى الآن عن خلق نظام تكاملى بين أجزائه قد أدى من ضمن النتائج المأساوية إلى إلتحاق بعض الطبقات الحاكمة وكبار الرأسماليين بنظام آخر سعيا لحماية النفس من اثار العولمة الزاحفة مع معرفتهم اليقينية أن إسرائيل هى نواة هذا النظام الآخر الشرق أوسطى . وهو إلتحاق سماه أحد الباحثين بالانتحار التاريخى لأنه خروج على السياق والتطور الطبيعى للمنطقة التى توحّد بينها مجموعة من العناصر قل أن تتوفر لأمة واحدة، وكما يضع الناقد جمال باروت المسألة.. « وليست الشرق أوسطية على الصعيد الثقافى سوى محاولة لإعادة تعريف هوية المنطقة ، وإستبدال عصبها " العربى - الإسلامى" بهوية شرق أوسطية مزعومة ، أو بهوية متوسطية بالنسبة لبلدان الشمال الأفريقى العربى .. »

ويأتى شعار الوحدوى بعد التقدمى لأن التجمع يرى أن تكون الوحدة إختيارا حرا طوعيا لشعوب تحررت سياسيا وإقتصاديا وثقافيا ، تصل إليه بكامل إرادتها تعبيرا عن ماهو مشترك بينها والذى يتجاوز كثيرا المصالح المادية وحدها لأن له عمقا ثقافيا أصيلا يطبع المنطقة بطابعه ويلعب دوره فى الدعوة لوحدتها.

ولذلك ظل التقدم هو المفهوم المحورى فى أدبيات حزب التجمع أفكاره وفى برنامجه وغاياته وهو يتلازم مع الثقافة ويرتبط عضويا بها ويتجذر فيها.

فقد استوى الانسان إنسانا بتميزه عن الأشياء والحيوان والنبات حين خلق الثقافة وانفصل بها عن الدين وطورها.

لذا ليس يوسعنا أن نتصور أى تقدم شامل للمملكة الانسانية دون

ثقافة. وفى الفكر التقدمى الثورى لاتنفصل الثقافة عن الواقع الفعلى للجماهير الكادحة ، ووضع الثقافة فى إطار نحبوى متعال ومُنغلق كما كان الحال فى أزمته غابرة يصيب تطورها وتطور المجتمع المعنى بأضرار بالغة ، ويساعد الظالمين على تثبيت أركان عالمهم.

فمنذ أن التحمت النظرية بالثورة ، لم تعد الثقافة حكرا على نخبة من الكهنة ، فلقد عمت ضرورتها حتى بات على **العامل** ، كى يكون عاملا ، أن يكون بأدوات إنتاجه المادى مثقفا . وعلى **المثقف** ، كى يكون كذلك ، أن يكون بأدوات إنتاجه الفكرى كادحا . والإنتاجان واحد فى سيرورة التاريخ الثورى هذا الذى يؤسس لحرية اليد المبدعة ليست الثقافة كتابة ، وإن كانت الكتابة من أركانها ، إنها تملك للعالم فى عملية من التحويل تروض العناصر ، تفتح الأفق ، وتبتدع الجديد . والثقافة إنتاج للعالم فى حلم أو حقل أو مصنع. أما المثقفون فهم المنتجون بأيديهم وأدمغتهم ضد أنظمة القمع والاستغلال والجهالة فكرا و فنا وجمالا. هو حب للحياة" كما يقول المفكر اللبنانى الشهيد **مهدى عامل** .

فالمعرفة والثقافة والفكر أدوات جبارة إذا ماإمتلكتها الجماهير الشعبية وأثرت تأثيرا عميقا فى ذهنيتها ،بما للثقافة النقدية من قدرة على التحرير وخلق المواطن الإيجابى.

تعيش مصر مرحلة هزيمة المشروع الوطنى التحررى التقدمى للرأسمالية المستقلة الذى قادته الفئات الوسطى لتفتح آفاق التقدم النسبى أمام الطبقات الشعبية . وقد هزم هذا المشروع تحت وطأة تناقضاته الداخلية والعنف الاستعمارى لهيمنة مشروع آخر امبريالى صهيونى رجعى مثلته الرأسمالية الطفيلية التابعة .

وفى ظل هيمنة المشروع المضاد بقيت جزر صغيرة تقاوم هنا وهناك يلهمها عقل ناقد وفعال يتطلع للتغيير ويستند على الامكانات الكامنة

للقوة الشعبية.

وكانت لكل مشروع من هذين المشروعين ثقافته ومنظومة مفاهيمه وغاياته، أى رؤيته للعالم التى تتحدد طبقا لها أهدافه البعيدة.

فالثقافة ترتبط وثيقا بالقاعدة المادية لمجتمع ما باعتبارها منظومة من الأفكار والقيم وأشكال السلوك والإبداع الأدبى والعلمى والفنى والنمط الأخلاقى والنشاط الروحى وطريقة الحياة ورؤية العالم .. وهى منظومة تنتجها فى عملية تفاعل طويلة ومعقدة هذه القاعدة المادية نفسها حيث تدور عملية إفناء وخلق متصلة فى خلاياها وأنسجتها.وإذ يتواصل الصراع بين القديم والجديد .

وقد نشأ تاريخيا نوع من الإستقلال النسبى للثقافة عن قاعدتها لأسباب كثيرة ، وأخذت ثقافة تشكيلة اجتماعية - اقتصادية تعيش طويلا بعد فناء هذه التشكيلة . فنجد أن موسسات ورموز ثقافية ودينية ولدت تاريخيا مع الاقطاع في أوروبا ومارست نفوذا كبيرا على رسم صورة العالم وأثرت حتى فى السياسات اليومية مثل الكنيسة عاشت وطورت نفسها وأخذت تمارس نفوذا على جماهير واسعة فى ظل التشكيلة الجديدة الرأسمالية التى قضت فى ميدان الاقتصاد وعلاقات الانتاج على الإقطاع.

وقد أغرى هذا النفس الطويل للثقافة ، وهى الشجرة التى تضرب بجذور عميقة فى الأرض والوجدان الجماعى والذاكرة المشتركة - أغرى بعض الباحثين بالفصل الكامل بينها - أى الثقافة وبين القاعدة المادية ومستوى ودرجة تطورها.

ولكن التقدم الهائل فى الثورة العلمية والتكنولوجية أخذ يعمل فى إتجاهين متناقضين ، **فهو من جهة يضيّق الفجوة موضوعيا بين الأساس المادى الاقتصادى وبين الثقافة خاصة في عصرنا الذى يسمى عصر الشاشة والصورة ، ومن جهة أخرى يدفع قطاعات لايستهان بها من الجماهير ضحايا**

الإستغلال الرأسمالي والمهمشين للجرى حلفا للتشبث بالثقافة القديمة وأساسها الغيبي بحثا عن ملاذ.

وقد أحسنت القوى المحافظة إستغلال هذا الاستقلال النسبي للثقافة ، ولاذت بالقديم الحي كسلاح أيديولوجي لتقدم نفسها للمجتمع وللجماهيز على غير حقيقتها ، بينما تخفي هذه الحقيقة الاجتماعية المحافظة وراء القناع الثقافي الذي تجيد إستخدامه وتطويع مادته خدمة لأهدافها ورؤيتها للعالم.

كما تسعى القوى التقدمية لكشف العلاقة بين الثقافي وأساسه" المادي" الاقتصادي - السياسي "وإضاءتها من كل جوانبها في إنفصالها وإتصالها ، خاصة وأن الصراع الطبقي في الميدان الثقافي يلوح في بعض الأحيان أكثر ضراوة منه في الميدان العملي والسياسي المباشر، مثلما هو الحال في مجتمعنا الآن حيث يدور صراع بين قوى الإستنارة والعقلانية من جهة ، وقوى الجمود والسلفية من جهة أخرى ، وهو ماكان واضحا أشد الوضوح ، بل ودمويا في مقتل الدكتور " **فرج فوده**" المفكر العلماني ، ومحاولة إغتيال الأديب الكبير " **نجيب محفوظ**" ، وتكفير الباحث والأستاذ الجامعي الدكتور **نصر حامد أبو زيد**، وشراسة رؤوس الأموال في صراعها من أجل إستصدار قانون الجامعات الإستثمارية ، وإنشاء المدارس الخاصة والتحايل على مجانية التعليم.

فكيف ترتبط الثقافة وتنفصل في الوقت ذاته عن نمط الانتاج أو التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي تنتجها وتتحدد في ظلها المفاهيم ثم السياسات التي تخدم مصالح التحالف الاجتماعي القائد في هذه التشكيلة ، وكيف يمكن أن يحدث العكس .

لو ربطنا إجابتنا بالتجربة الواقعية في مصر سوف يتبين لنا أن الطابع الرئيسي للثقافة المهيمنة في ظل المشروع المهزوم أي مشروع التحرر الوطني

والتقدم الاجتماعى كان طابعا وطنيا معاديا للاستعمار والصهيونية والرجعية ، عقلانيا تحديثيا يساند تحرير المرأة ويسعى لإشاعة مجانية التعليم والوصول إلى التشغيل الكامل رافعا شعارات إلغاء استغلال الانسان للانسان وبناء الإشتراكية .وسرعان مانشأت - لأسباب كثيرة - فجوة بين شعاراته وممارساته ، بين الأقوال والأفعال ، بين المبدأ والتطبيق.

ولكن هذه الثقافة الجديدة وبسبب من الاستقلال النسبى السابق الإشارة له والطبيعة الاجتماعية للبورجوازية لصغيرة العسكرية لم تشكل قطعا حقيقيا مع الثقافة السابقة عليها بما فيها من عناصر غير عقلانية معادية للعلم ، وإتجاهات وضعية ترى الظواهر كما هى على السطح دون عمقها التاريخى وحركتها الداخلية وعوامل تغيرها ، وإنتقائية تدعو لتعايش الغيبى والخرافى مع العقلانى والعلمى ، دون أن توفر - بسبب نزعتها الشمولية ورفضها للتعددية وإحتكارها للإعلام وحق الكلام - مناخا للصراع الحر بين الأفكار والتيارات ، وهو الصراع الذى يغلى به الواقع ويؤسس لبناء الوعى النقدى رالنزعة العقلانية ولغة الحوار.

وهكذا عاشت عناصر الثقافة القديمة الرجعية فى كنف النظام الجديد ، بل وحظيت برعاية بعض أطرافه التى قمعت القوى الجديدة بأفكارها ومنظماتها.

وكان عليها لتملأ الفراغ الناشئ عن إزاحة هذه القوى ومصادرتها أن تفتح الباب للتيارات المحافظة دينيا لكى تنمو بتعمد وتنتشر سرطانيا فيما بعد حين أصبح المناخ العام مواتيا .

وحين إنكسر المشروع التحررى تحت وطأة تناقضاته الداخلية والعنف الامبريالى الصهيونى الرجعى معا ، وجد المشروع المضاد أرضا ممهدة لثقافته ، وماكان على السادات إلا أن يفتح الباب الموارب أصلا منذ هزيمة ١٩٦٧ لترجح كفة الثقافة التجارية الاستهلاكية بتعميمها للخرافة،

وفصلها مناهج العلم عن مفرداته ، والعلم عن التقنية ، وتنمية النزعة الإنتقائية الوضعية باسم الواقعية ، وتسفيه كل طموحات التجاوز للرأسمالية تحت رايات الاشتراكية التى وصفوها - أى الاشتراكية - بأنها التوزيع للفقر ، وصولا إلى نقطة الذروة بالتصالح مع الامبريالية والصهيونية والتحالف موضوعيا معهما ، وتقريب الجماعات الدينية وتسليحها بهدف الحاق هزيمة كاملة بالاشتراكيين بكل ظلالهم ماركسية كانت أو ناصرية . وانسحب الناصريون إلى مواقع المعارضة فى ظل التحالف الطبقى الجديد للرأسمالية الكبيرة التابعة ، لأن فالماركسيين كانوا دائما ملاحقين وفى صفوف المعارضة. هكذا وقع انفصال الثقافة وإرتباطها بواقعها المادى فى آن واحد فى تجربة المشروع التحررى الوطنى فى مصر .

لابد أن يحدث القطع إذن فى التشكيلة " الاجتماعية - الاقتصادية " ذاتها ، أى الانتقال إلى تشكيلة جديدة تماما لكى يمكن أن يحدث قطع فى مفهوم الثقافة ،وفاعليتها بعد أن تبين لنا أنها قادرة على العيش أطول كثيرا من بنيتها المادية حيث يجثم الأموات على صدور الأحياء.

وهنا نأتى لمفهوم التقدم فى الثقافة .إن المعيار الأساسى والعلمى الذى يستخدمه الحزب التقدمى للحكم على مجتمع ما فى عصرنا بأنه متقدم هو المعيار" الاجتماعى - التاريخى ". إذ لايكفى التقدم العلمى التكنولوجى وحده لوصف مجتمع ما بأنه متقدم ، فالتقدم يعنى الإنتقال من تشكيله " إجتماعية - إقتصادية " قائمة على الإستغلال إلى تشكيلة أخرى أرقى تتجه لنفى الإستغلال ، وتتدرج كل المعايير الأخرى فى هذا الإطار الأشمل سواء كانت مستوى التقدم العلمى التكنولوجى ، أو حجم الفائض الاقتصادى أو القدرة الإستهلاكية ، أو شيوع النزعة العقلانية وانتشار العلم والإزدهار الحضارى . وهى تندرج جميعا باعتبارها عناصر أولية ولاغنى عنها للمنظومة الشاملة للتقدم الذى سينهض فى هذه الحالة معتمدا

على الطاقات الخلاقة للجماهير ، وقد تخلصت من كل مايعطلها .. من الخوف والحرمان والحاجة وعدم الأمن والقهر ، وباتت قادرة على التطلع إلى مستقبل آخر حيث يذهب كل فرد إلى آخر المدى الذى تحمله إليه ملكاته وإمكانياته ليصبح قادرا على السيطرة كلية على مصيره ، بعد أن يتحرر المجتمع كله من أسر الهيمنة الامبريالية ويطيح بانفراد تحالف طبقى يمتلك وسائل الانتاج ويتولى تقرير مصير المجتمع كله.

ويكون التقدم التكنولوجى محصلة للتقدم العلمى، **إذ يتحول العلم فى ظل الحلقة الثالثة من الثورة العلمية الى قوة إنتاجية مباشرة،** لتتحقق الوفرة التى حلم بها البشر وتنبأ بها المفكرون الاشتراكيون العظام حين يصبح الفقر والحرمان ذكرى مؤلمة . وتنطلق حرية التعبير والبحث والفكر إلى مالاحد . ويجرى تعميم التعليم الذى سيتحول إلى عملية مستمرة مدى الحياة . ويتوزع الدخل القومى توزيعا عادلا قائما على المساواة ، **ويكون الإقتراب المتواصل من حلم المساواة هو الأساس الذى تنهض عليه القوة المتزايدة للجماهير** ، وهى تكافح لإحداث التحول الثورى الضرورى فى علاقات الانتاج لا للقضاء على الرأسمالية وإنما لتجاوزها فى إتجاه بناء الاشتراكية ، **مسلحة بالثقافة الجديدة الثورية العقلانية الديموقراطية** التى يصبح بناؤها عملية صراعية يتشكل فى أتونها الإنسان الجديد سيد مملكة الحرية.

بنـاء الانســان

تتحدث كل النظم الاجتماعية عن بناء الانسان ويقوم كل نظام من نظم القهر والاستغلال ببناء الانسان على شاكلته . وفى كل النظم بلا استثناء ، وفى كل الحالات تقوم الجماهير الكادحة بيديها وعقولها بانتاج الثروة للمجتمع كله . وسوف تبقى هذه الحقيقة قائمة حتى فى ظل التطور الهائل للثورة العلمية التكنولوجية وتحول العلم لقوة انتاجية مباشرة ، فسوف يبقى

الانسان فى حاجة لأن يزرع ليأكل ، ولبناء المساكن ليسكن فيها والمدارس ليتعلم ، والمصانع لتنتج له سلع الاستهلاك.

وحتى تنتج هذه الجماهير الثروة متقبله بصورة أو بأخرى الانقسام والتفاوت فى توزيعها ، تلعب الثقافة الطبقية التى تتغلغل فى مسام المجتمع كله دورا مركزيا . هنا يبرز دور منظرى ومثقفى السلطات والطبقات المالكة، من كتاب وصحفيين ومفكرين ونخب بيروقراطية ورجال دين ، ليسوغوا ويبرروا هذا التفاوت والإنقسام حتى تتقبله الجماهير التى يقع عليها الاستغلال باعتباره الوضع الطبيعى . وتستخدم النتائج الجزئية وغير العلمية بالضرورة للبيولوجيا والأنثروبولوجيا لتؤكد الفروق الخلقية بين الناس الذين تتوزع عليهم الأرزاق بسببها أو لأسباب أخرى . ويؤدى التأويل المحافظ للدين إلى إشاعة الروح القدرية الإتكالية على نطاق واسع لتصبح عائقا ضد هذا التحديث البّرانى الهش. وينشأ فى هذا المجتمع المنقسم جهاز ضخم للمفاهيم فى ميادين الفلسفة والفن والأخلاق.

وتتسم المؤسسات الأيديولوجية للدولة بطابع متناقض . فهى من جهة مؤسسات للحداثة لأنها تعبر عن حالة مجتمع انتقل - ولو جزئيا - من القديم إلى الجديد . وهى أحد أدوات هذا الانتقال على الصعيدين الفكرى والروحى . وهى فى الوقت نفسه - ولأنها مؤسسات يخلقها تحالف اجتماعى لأقلية طبقية تسيطر على الأغلبية بحكم هيمنتها على الثروة - تصبح مؤسسات للقهر الروحى.

صناعة الأحلام

وتزداد هيمنة هذه المؤسسات على الروح فى عصر صناعة الأحلام الضخمة فى زمن الصورة والشاشة والتى تحتكر إنتاجها الكبير الرأسمالية المركزية فى العالم ممثلة لآخر وأقوى نظم الإستغلال التى عرفتها البشرية وأكثرها قدرة على الاستمرار والتجدد.

وهى تصنع الأبطال وفق رؤيتها للعالم والتى تخطط لها عقول مركزية مدربة ، وتمدها بالأفكار والأخيلة والرؤى ترسانات فكرية ضخمة للرأسمالية ، فيها آلاف الباحثين والفنيين والفنانين الذين يصنعون الأنماط والأفكار والقدوة ، ويعرفون كيف يدفعون بها بسلاسة خلابة لوعى المشاهدين- خاصة من المراهقين والشباب - الذين يسقطون فى عبادة النجوم من نجوم كرة القدم إلى الفنانين ، وكثيرا ماينصرفون عن واقعهم بسبب قسوته واستعصاء مشكلاته على الحل من جهة ، وبسبب إغراء الصور الجاهزة والعالم الخيالى من جهة أخرى . وتستعبدهم الأشياء والبضائع الاستهلاكية التى تتفنن الشركات عابرة القارات فى الإعلان عنها ، والإلحاح على ضرورة تملكها ، حتى يقع غير القادر على الاستهلاك فى دائرة الهامش ماديا ومعنويا و يسعى بطريقة محمومة للوصول إلى الاستهلاك الذى يغذيه الحرمان منه حيث ينشأ اغتراب مزيف . وتؤدى هذه المادة الإعلامية والإعلانية بسطحيتها وإلحاحها الكثيف إلى خلق مشاهدين فقيرى الحساسية عاجزين عن التأمل والنقد ، عرضه لما يمكن أن نسميه بالعقم الروحى والخواء الوجدانى ، حيث يهيمن السوق بطابعه السلعى الرخيص وفجاجته وقسوته . ويسقط الانسان فى أسر " **الهمجية الفظة للحاجات**" على حد قول **ماركس** ، حيث تسود ثقافة الإستهلاك حتى ولو كانت هذه الثقافة تتناقض تماما مع حقيقة العجز المتزايد لقطاعات واسعة من الجمهور - خاصة فى بلادنا - وهى قطاعات تفشل فى توفير الموارد للاستهلاك الدائم المتزايد حتى فى مجتمعات الرأسمالية الكبيرة حيث الوفرة الهائلة والتعاظم المستمر للثروة .

وعلينا أن نستعيد مشاهد إنتفاضة الفقراء فى **لوس أنجلوس** عام ١٩٩١ وهى المدينة التى تقع فى قلبها هوليود مستعمرة السينما وصناعة الأحلام والأوهام ومركز الحلم الأمريكى المسيطر على العالم ، وهى نفسها

إحدى مدن ولاية كاليفورنيا أغنى ولايات أمريكا كافة.

إن مشهد انتقام الجماهير المحرومة من الإستهلاك ، هو مشهد ذو بعد ثقافى عميق ودال ، فقد زحف المهمشون إلى فترينات البضائع الفاخرة التى طالما عجزوا عن إستهلاكها أو تملكها ، وهو العجز المضاف لعجزهم الأصلى عن تلبية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن . وقد كان الجمهور الأساسى للانتفاضة من المشردين الذين لامأوى لهم .

ولنا أن نستعيد صور جنود الأمن المركزى الفقراء البائسين سيىئ التغذية ، الذين إندفعوا فى هبتهم ١٩٨٦ إلى محلات شارع الهرم منتقمين من حرمانهم الطويل ، ففى خروجهم الجماعى للشوارع دلالة ثقافية عميقة.

وفيما بين كل انتفاضة وأخرى تجرى على قدم وساق عملية تعتيم على وعى الكادحين وتشويهه والتلاعب به بهدف بناء انسان مطيع ومتلق سلبى مبرمج عاجز عن التحليل والانتقاد ، ببذل طاقة هائلة من أجل الحصول على بضائع وبما لا تكون ضرورية لمواصلة العيش ، ولكن الإعلام والإعلان جعلها - بالإلحاح - ضرورية كماء الحياة. ويصبح الإنسان الذى جرت عملية تطويع روحه على هذا النحو عاجزا عن فهم الأسباب الحقيقية لمعاناته ، بل ربما يستقر فى لاوعيه أنه موجود فى هذا الوضع المتدنى لأنه أسود أو ملون أو من أصل بسيط وأن للون بشرته علاقة ما بحظه فى الحياة وبقدراته ، فهو غالبا عاجز عن تكوين رؤيته المستقلة . وهكذا تتكاتف الأجهزة الأيديولوجية للدولة الطبقية لبناء مايمكن أن نسميه بالعبودية المختارة والقهر الطوعى للنفس ، والتى تصبح تعريتها وتحليلها ضرورة ، وتنشأ العزلة الإنسانية المركبة ، فيغرب الإنسان عن ذاته الأصيلة التى شوهتها نفعية الرأسمالية وقسوتها وسعيها الدائم لتحقيق الربح الاقتصادى على حساب أى قيمة مهما كانت سامية ، ويغترب أيضا عن عالم البضائع والأشياء العاجز عن الوصول إليها رغم أنها من ناتج عمله.

وتنشأ فى كل من الوضع المصرى والوضع الجزائرى ثقافة أخرى مناوئة للحرمان باسم الدين ،تتعالى على الإستهلاك وترفض العالم الحديث كله وتكفر المجتمع . وسوف نجد أن هذه الثقافة التى كانت رد فعل لشيوع النزعات التجارية الاستهلاكية هى عند التحليل الأخير وجه مقلوب من وجوهها ، وهى إذ تنتقدها باسم الماضى وتدعو لرفض المجتمع الحديث تكرس الحرمان كفضيلة .

وللثقافة الناقدة الأخرى والثورية وجه مختلف . ففى قلب هذه العملية الشاملة المتناقضة وفى مواجهتها تنمو فى ظل صراع المتناقضات الموضوعية فى بنية الرأسمالية، وفى الشكل الأساسى لظهور هذه المتناقضات ،أى بين الملكية والعمل، تنمو بذورها كثقافة بديلة مع نمو وعى الكادحين بدورهم فى العملية الانتاجية وعبر المكتسبات التى حققها نضالهم الديموقراطى ومن ضمنها حق التعبير والتنظيم ، وتطلعهم لتغيير حياتهم إلى الأفضل مع تطور المسعى البشرى للمساواة ونمو الروح العقلانية العلمية النقدية التى كانت أسسها قد تشكلت مع نشوء الرأسمالية ، حين كانت – أى الرأسمالية – ثورية ، وفى مواجهتها للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التى سبقتها.

وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر ولدت فلسفة التنوير فى أوروبا بروادها العظام الذين لم يخضعوا أبدا لأى سلطة سوى سلطة العقل والحرية . ولكنهم سرعان مااصطدموا بمحدودية الأفق التاريخى للرأسمالية التى حررت الفرد وأخضعته فى ذات الوقت لإستغلال من نوع جديد وهى تكشف عن طابعها الإستقطابى وروحها النفعية.

وسرعان ماكشفت الرأسمالية فى زمن أزمتها العميقة عن وجوه قبيحة عدة ،حين خرجت من عباءتها ومع الاستعمار أشكال العنصرية من نازية وفاشية وأصولية دينية وصهيونية وتميز ضد السود والمهاجرين والنساء ،

لتكون فلسفة التنوير أساس التجاوز للأفضل فيستلهمها **الفكر الاشتراكى العلمى** ، وتكون الفلسفات العنصرية ركيزة النكوص ومعاداة الإنسانية ، وهما إتجاهان متصارعان دائما وأبدا فى ظل الرأسمالية سواء فى بلدان المراكز أو البلدان التابعة، حيث يتخذ الصراع فى كل موقع شكلا متسقا مع حالة تطوره ومعطياته الواقعية الملموسة وتحدد خصوصية كل بلد الشكل الذى يتبدى فيه هذا الصراع وتطبع مفرداته.

فما هو بناء الإنسان فى النظم الإجتماعية التى تتطلع لتجاوز نظام الإستغلال وإنشاء مجتمع آخر قائم على المساواة الحقة بين البشر يجرى فيه إلغاء الطبقات فى خاتمة المطاف والوصول إلى الحرية الشاملة حيث حرية كل فرد هى شرط لحرية الجميع؟!

تتعدد المصالح والرؤى فى المجتمع الطبقى ، وطمس هذه الحقيقة الساطعة باسم وحدة الأمة أو الإجماع القومى أو باسم أى شعارات أخرى مهما كانت براقة لابد أن يؤدى - ضمن عوامل أخرى - إلى ماحدث بالفعل لحركة التحرر العربى من تحلل وهزيمة.

ولابد أن يراعى البناء الجديد هذه الحقيقة ويضعها فى الاعتبار ولايفرط فيها باسم **الحزب الواحد الثورى** أو **وحدة الطبقات الشعبية** . فالتعدد والتنوع هو من طبيعة الأشياء وقد علمتنا الخبرة الإنسانية أن تلميذين فى فصل واحد يتلقون نفس التعليم ويعيشون فى مستوى معيشة متقارب يمكن أن يكونا مختلفين بل غالبا مايكونان كذلك ، ونحن نروى الحديقة بنفس الماء وتنمو الزهور فى نفس التربة فتخرج واحدة حمراء وأخرى صفراء وثالثة بيضاء ، **إن التعدد غنى وثراء لابد من حمايته وعدم التفريط فيه باسم أية دعاوى.**

ومن السابق لأوانه أن يتنبأ - حتى العلم - بالشكل الذى سيكون عليه التعدد ومحتواه فى المجتمع الخالى من الطبقات والقائم على المساواة الذى

نحلم به حيث يتحرر الإنسان من إستغلال أخيه الإنسان وهو يحلم بالسعادة الحقة والفرح الخالص.

ولابد من التوقف هنا أمام القضية التى أصبحت مطروحة على جدول أعمال التاريخ بعد سقوط **الاتحاد السوفيتي** وبلدان المنظومة الاشتراكية، وعودة الإستعمار حتى فى أشكاله العسكرية القديمة ، إضافة للهيمنة الاقتصادية والثقافية . فقد اكتسبت الأفكار الليبرالية قوة وانتعشت تيارات فكرية محافظة جديدة ارتبطت بنزعات التفوق العنصرى والجنسى ، وعادت **الفلسفة النيتشوية** للحياة أساسا للعنصرية بعد إن كانت الإشتراكية قد أشبعتها نقدا وشرحتها ، ونشأت مقولة **نهاية التاريخ** للمنظر الأمريكى اليابانى الأصل **فرانسيس فوكوياما** ، ومضمون فلسفته الرئيسى أن الرأسمالية هى النظام الذى انتخبه التاريخ من بين خيارات عدة فشلت كلها ، وبالتالى أصبح النظام الرأسمالى هو النظام المعمم والأبدى.

ويبنى المنظر الاستراتيجى الأمريكى **صامويل هنتنجتون** فلسفته على تفوق الحضارة الغربية (الرأسمالية)، وضرورة الصدام بينها وبين حضارات الشرق التى بناها **الإسلام والكونفوشيوسية والمسيحية الأورثوذكسية الشرقية،** عائدا بالثقافة إلى حظيرة الدين التى كانت قد غادرتها مع نمو الرأسمالية .

والقضية الآن هى هل أصبح تجاوز المجتمع الطبقى مجرد يوتوبيا . . أى حلما مؤجل التحقيق إلى مالانهاية له ، وكل ماهو مطروح على البشرية الآن ليس إلا مدينة فاضلة بعيدة المنال يتغنى بها الشعراء وتصفها الملاحم لتعيش فى خيالها إلى الأبد ، أما الواقعى والملموس والممكن فهو تحسين شروط الإستغلال فى المجتمع الرأسمالى أو ترشيده ، والقبول عالميا بهيمنة رأسمالية المراكز ممثلة فى الدول السبع الكبرى وشركاتها متعددة الجنسية ، وروح المنافسة الوحشية وتكاثر السلع مع الحرمان وشيوع روح التجارة،

يساند كل هذا إعلام جبار فى عصر الأقمار الصناعية الضخمة التى تتجول بحرية مطلقة فتصل إلى أفقر قرية فى إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية دون حواجز ؟!

إن الإجابة هى كلا . هناك أمل . رغم كل شئ . أن تتحول اليوتوبيا إلى واقع على إعتبار أن بناء أول تجربة إشتراكية فى التاريخ الإنسانى وإن فشلت فقد كانت البروفة الأولية التى تختبر كل الإمكانيات لبناء عالم جديد، لكى تحول اليوتوبيا فيما بعد إلى واقع بفعالية الإنسان الحر الكادح الذى تأسس وعيه النقدى فى ظل الصدام والصراع المرير بين الخيارات ، ومن بينها هذا الخيار المر الذى هو الرأسمالية، خاصة الرأسمالية التى تواجه أزمتها الآن بالرغم من كل مظاهر العنف والجبروت والهيمنة التى لم تكن قد تراجعت إلا تحت ضغط الشعوب والطبقة العاملة وحلف الكادحين . وسوف تنمو فى أحشاء المجتمع القائم على الإستغلال بذور مجتمع جديد ينفيه وينهض على كفاح الإنسان لتعظيم الثروة جنبا إلى جنب مع نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التى عجزت الرأسمالية عن السيطرة عليها كلية فكان " **الإنترنيت**" مدخلا وتطبيقا عمليا لمشاعية المعرفة العلمية وإمكانية الإستفادة القصوى منها لصالح البشر جميعا ، وشرطها الوحيد أن يتلقى البشر جميعا تعليما متواصلا.

إن تفاقم أزمة الرأسمالية هو حقيقة واقعة لافى بلداننا فقط وإنما على إمتداد المعمورة . وهى حقيقة تدل عليها البطالة الواسعة ، وتردى مستوى المعيشة بعد إنهيار دولة الرفاهية فى الغرب والشرق على السواء. وقد كانت دولة الرفاهية فى أحد جوانبها ردا رأسماليا مرنا على التحدى الإشتراكى ، والآن يشيع التفسخ الاجتماعى وتنبعث النزعات العنصرية.

كذلك فان النظام الرأسمالى العالمى يمتد على إتساع الكرة الأرضية من المراكز الرأسمالية الكبرى فى الشمال ، إلى الرأسمالية الكمبورادورية

التابعة والمتخلفة فى الجنوب ، حيث تتفاقم فيها مظاهر الفقر والبطالة والحرمان والتهميش والتفسخ الاجتماعى وتحلل البلدان وتفكيك الدول (الصومال .. يوجوسلافيا - بوروندى .. زائير .. الجزائر .. الخ)

وهذه كلها حقائق تعجل بوضع قضية التجاوز على جدول الأعمال العالمى والمحلى على السواء ، وتشد اليوتوبيا إلى أرض الواقع ، ليصبح بناء انسان جديد يشحذ كل طاقاته من أجل هذا التجاوز مهمة رئيسية لثقافة التحرر الوطنى التى تتطور لتواجه تناقضات المرحلة الجديدة حيث لاحليف عالمى ولاسند إلا تضامن الشعوب . وتجدد نفسها لتكون قادرة على القيام بدورها المزدوج وهى تلهم النضال الوطنى الشعبى لتصفية الهيمنة الامبريالية الصهيونية فى منطقتنا وتجاوز الرأسمالية إلى الأفق الإشتراكى والتغلب على الصعاب القديمة والجديدة فى عمل نضالى متواصل.

وتزداد أهمية العمل النضالى المتواصل الذى تفتح الطليعة الواعية المدربة آفاقه أمام الجماهير الواسعة فى هذا الزمن الذى تتعقد فيه قضية الثورة الاجتماعية . بل ويقول بعض المفكرين باستحالتها بدعوى أن الثورة العلمية التكنولوجية تحل محلها . ولكن واقع الاضطهاد والبؤس يكذّب هذه المقولات كل يوم حيث يشتد الصراع الطبقى على إمتداد الكوكب وفى بلادنا . وفى بلادنا تنغلق آفاق التطور الديموقراطى السلمى .

ولكن الثورة لاتقوم فقط على واقع الاضطهاد الاجتماعى الاقتصادى وإشتداد الحرمان وإنما هى تقتضى بالإضافة إلى ذاك **تطور الوعى الذاتى للكادحين وتعرفهم على شروط استغلالهم وطبيعة واقعهم** ، وترجمة هذا الوعى فى منظومة ثقافية متكاملة وفى أعمال وتنظيمات سياسية يقف على رأسها الحزب التقدمى.

والحزب هو المثقف والمنظم الجماعى للكادحين أى للقوى الاجتماعية التى يتوجه إليها من عمال وفلاحين ومثقفين وفئات وسطى.

وهو أيضا مطالب فى سياق نضاله من أجل الديمقراطية الحقة باشاعة الحس العقلانى النقدى ، وإدارة أوسع حوار ديمقراطى بين التيارات الفكرية الرئيسية السائدة فى سعى دائب للارتفاع بالروح المعنوية للجماهير التى تتكاتف الثقافة السائدة وكآبة العيش فى الحط منها،.ويصف الدكتور طيب تيزينى الحالة "الثقافية - الاجتماعية " النفسية السائدة فى الوطن العربى بعد الهزيمة على النحو التالى:

"١- إنكسار المزاج الشعبى العربى حيال المستقبل العربى واحتمالاته وآفاقه ، ومن ثم تعاظم القنوط والتشاؤم والسوداوية فى إطار الطبقات الدنيا والسواد الأعظم من الفئات الوسطى الآخذة فى الإفقار بصور مأساوية متسارعة ، إضافة إلى بروز نوازع من العبثية والإسترخاء والبحث عن الذات والخلاص الجوانى .

٢- شعور شعبى عمومى بخيبة الآمال مما كان يلح تحت إسم الحتمية التاريخية للوحدة العربية والاشتراكية والتقدم والتحرر.

٣- بروز عملية تشكيك وإرتياب فى التاريخ العربى خصوصا ،والنظر إليه بتحفظ وربما بأستنكار شديدين ، ولعل ذلك يبرز بصورة مضخمة حيال التاريخ العربى الحديث أومايندرج فى إطار النهضة واليقظة.

٤- تبلور بطئ ولكن عميق لأجواء " سوسيو - ثقافية" وسيكولوجية لإستعادة المنظومة الأيديولوجية والمركزية الأوروبية ، وذلك بصيغ وآفاق تستجيب لواقع الحال العربى والعالمى الراهن ، هذا الواقع الذى قد تتصوره الصيغة الأمريكية للتفوق الحضارى الهائل الاقتصادى والسياسى العلمى التقنى للنظام الرأسمالى عالميا ، ولإسرائيل فى الشرق الأوسط خصوصا ..

ثم نفيق ونتبين « الاتجاه الحثيث والقسرى فى أحوال كثيرة لهيمنة الثقافة الغربية على الثقافة العربية.. »

وكما سبق فان الهيمنة كمحصلة للإلحاق الإقتصادى تشوه عملية التبادل

الثقافى الحر التى هى تفاعل بين الثقافات وإثراء لبعضها البعض.

وتتسم الثقافة الشائعة بالتناقض والعجز والضبابية والبعد عن العلم ومخاصمة المبدأية باسم الشطارة والعملية، كذلك نجد أن التخبط والعبثية هى نخاع المادة الثقافية والفكرية للنظام القائم ولبدائله الطبقية سواء فى المشروع الليبرالى الناقص والمشوه أو فى مشروع الإسلام السياسى ، وكلا المشروعين هو وجه آخر للنظام الفكرى والسياسى الذى سلم مقاليد حياتنا على كل المستويات للإحتكارات العالمية وممثليها الإقتصاديين عبر الفساد المحلى الواسع.

وتنتشر الأصولية عالميا بسبب التقدم العلمى والتقنى الهائل الذى فى حين كشف للإنسان عن المزيد من أسرار الكون بين له أن مالايعرفه مايزال أكبر كثيرا ، وبأن الكون أكثر غموضا فازدادت الحاجة للإحتماء بقوة مهيمنة كبرى كلية القدرة حافلة بالأسرار.

كذلك فان التقدم الهائل فى العلم والتكنولوجيا وخاصة فى وسائل الإتصال لايصاحبه تقدم فى الحضارة ،حيث مايزال الظلم هو عنوان العلاقات بين البشر سواء بين الشمال والجنوب ، أو بين الحكام والمحكومين فى الجنوب ،كما أن الثورة الثالثة فى هذا الميدان إرتبطت بزيادة قبضة الإحتكارات العالمية وهيمنة الرأسمالية التى إزدادت ضراوتها بعد فشل مشروع تجاوز الرأسمالية الذى مثلته الثورة الإشتراكية فى كل من روسيا والصين حين إنهارت تجربة الاتحاد السوفيتى وعادت الصين إلى الرأسمالية ، وتراجع سحر الأيديولوجيات الكبرى مع تعطش الناس للعدل ونفورهم المتزايد من الظلم .. « فإن نظرة هادئة للأصولية تظهر أن الإحساس بالظلم يبقى ، ومن بعيد ، العنصر الأكثر تعبئة ورفدا للمتطرفين بالتعاطف الشعبى ، فالمجتمعات الإسلامية ضحية تبادل غير متكافئ بين الشمال والجنوب ، حيث تحد الهيمنة الاقتصادية والثقافية من أهمية الإستقلال السياسى "..

كما يضع القضية الباحث **هيثم مناع**.

وقد عرف تاريخ مصر نمو وصعود الجماعات السلفية كلما إحتدمت الأزمات المجتمعية الشاملة وتراجع النضال الوطني والديمقراطي . وقد إتسمت هذه الأزمات دائما بهيمنة اليمين على مقدرات البلاد . وفي ظل هذه الهيمنة تنمو من الجذر اليميني نفسه جماعات سلفية تزايد على السلطة القائمة بشعاراتها الدينية متهمة هذه السلطة بالكفر والإلحاد والخروج على الشرع مستثمرة حالة الهوان الوطني والبؤس الاجتماعي التي تصبح أرضية خصبة لنموها.

وقد عجزت التيارات الفكرية الثلاثة الأخرى عن التصدي بقوة للمشروع السلفي الذي يحرث في أرض ممهدة. وهذه التيارات الثلاثة هي الليبرالية والقومية والإشتراكية . ودخلت جميعها بعد هزيمة المشروع الوطني التحرري الوسطي فكريا للناصرية في مأزق شامل ،**فلم تواصل الليبرالية معركة حرية الفكر وإرساء تقاليد للعلمانية والديمقراطية** وسرعان ماإستسلمت للجماعات السلفية ورفعت نفس شعاراتها حين إرتبطت بعض منظماتها الرئيسية بدول النفط في الخليج التي هي السند الرئيسي للمشروع السلفي . وخانت الليبرالية فلسفة الحرية التي نشأت تاريخيا معها حين أسهم مفكروها وعلماؤها في قيادة ثورة ١٩١٩ . ورغم أن أي تاريخ جدي للفكر الاجتماعي المصري لايستطيع إلا أن يتوقف أمام التأثير العميق للفكر الليبرالي الذي ينتعش الآن على مرتكزات مؤسسية إضافة لقاعدته الإقتصادية الضخمة التي تتمثل في حجم ثروات القطاع الخاص في مصر ، فان الليبرالية عجزت عن خوض معركة العلمانية والديمقراطية وحرية المرأة حتى النهاية.

ويقول الدكتور **أسامة الغزالي حرب** أحد مؤسسي جمعية النداء الجديد وهي المنبر الفكري لليبرالية " لايوجد في الوقت الراهن فكر ليبرالي مصري

أو عربى متكامل واضح المعالم . ولانستطيع أن نتحدث عن نسيج فكرى يجمع بين قيم الليبرالية على الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ويؤصل العلاقة بين الديمقراطية السياسية والتعدد الحربى وفصل السلطات من ناحية ، والتحرر الاقتصادى ودعم القطاع الخاص من ناحية ثانية، وقيم التنوير والعلمانية من ناحية ثالثة."

أما الفكر القومى فى صياغته الناصرية فقد أصابته هزيمة كل من المشروع الوطنى فى العالم العربى والتجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى، وبعد أن كان قد بلور أفكارا حول التقدم الاجتماعى باستبدال شعار الاشتراكية العربية بالطريق العربى إلى الاشتراكية ودعا لديمقراطية جديدة ، فانه لم يفصل فى أى وقت سواء فى زمن النهوض أو الإنحسار فصلا حاسما بين الدين والقومية، **وأخذ فى كل أزمة يلجأ للخطاب الدينى من أجل نصر جماهيرى سهل** ، وأخذ بعد هزيمة ٦٧ يرفع نغمة هذا الخطاب بديلا عن نقد الذات ، ويعلى من شأن الخصوصية القومية شبة النقية.

وفى مسعاه للتمايز عن الفكر الماركسى أخذ يتمترس فى خنادق الفكر الدينى الذى تتجه قواه الرئيسية للمحافظة.

وهكذا إكتسبت القومية فى أدبياته طابعا مثاليا متعاليا وأصبحت ذات جوهر ثابت وسمات خالدة . وهى نظرة ليست بريئة من شبهة التعصب القومى الذى تلجأ إليه القومية المهزومة للدفاع عن النفس أحيانا فتدعى لثقافتها نقاء غير موجود فى أى واقع.

وهكذا لم يبلور الفكر القومى صيغة متكاملة لحل القضية الفلسطينية على أساس ديمقراطى ، وأصبحت اليهودية هى الصهيونية التى يكتسب الصراع ضدها فى بعض أدبياته طابعا دينيا غير انتقادى وغير خاف.

وفشل الفكر القومى أيضا فى بلورة موقف ديمقراطى متكامل من قضية الأقليات القومية والدينية والعرقية فى الوطن العربى .

أما الفكر الاشتراكى الذى يتأسس على مبدأ المساواة ونفى الاستغلال ويضع أمامه هدفا بعيدا هو تحرير الإنسان من كل مايكبله ماديا ومعنويا، فانه يواجه بدوره مأزقا عميقا رغم أنه بدأ مسيرته مبكرا جدا منذ نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن ، ورغم ذلك فقد **ظل إلى حد ما غريبا ومعزولا وملاحقا** حتى فى زمن النهوض الوطنى الذى رفع راية اشتراكية وذلك بسبب طبقيته وجذريته من جهة ، وضعف الطبقة العاملة من جهة أخرى واعتماده على أن الممارسة هى معيار الحقيقة وليس الشعار وحده.

وقد أخفق الفكر الاشتراكى في الحفر عميقا فى تربة الثقافة الوطنية لزرع شجرته في خصوصيتها وبلورة مشروع كامل مفهوم للناس، العاديين الذين ملأتهم الدعاية المضادة للإشتراكية بالمخاوف خاصة فيما يتعلق بالدين.

وقد تلاعبت الطبقات المهيمنة بوعى الكادحين وبوعى الجماهير عامة حين استخدمت الدين لتشويه الإشتراكية ، ووضعتهما أجهزة دعايتها الجبارة فى مواجهة بعضهما البعض . بينما **إتخذ الطابع الأممى فى بعض الأدبيات الإشتراكية صورة غريبة عن ثقافة الناس وتعليمهن التقليدى ووعيهم الدينى.**

كما تسبب انهيار المعسكر الإشتراكى فى إنكسار الفكرة وفقدانها لألقها وبعد أن كانت أقرب لحلم أصبحت كأنها السراب.

ومن بين التيارات الفكرية الأربعة ، وبرغم كل ماحدث **يبقى الفكر الإشتراكى - الذى يستطيع أن يجدد نفسه بأسلحة الوعى الانتقادى العلمى والنزوع العقلانى الصارم وجهاز المفاهيم وأدوات التحليل والمنهجية التاريخية - يبقى قادرا على تقديم مشروع متكامل للتقدم يتجاوز الراهن الرأسمالى التابع** إنطلاقا من معطيات واقعية ليؤسس للنهضة الوطنية الشعبية تطلعا للإشتراكية، مستفيدا من التراكم المعرفى والخبرات

النضالية، مؤسسا على قدرات الناس الأحرار وطاقاتهم المبدعة ، قادرا على تركيب وتخليق صيغة فكرية جديدة لاتوفيقية تتأسس على **الإيجابى والنسبى فى كل من القومي والديني والليبرالى وهو طموح التجمع منذ نشأته والذى لم يتحقق حتى الآن.**

ثقافة الأزمة

وقد أسفرت الأزمة العامة عن نشوء سمات ثقافية سلبية مرتبطة بها، واتخذت أشكالا متباينة فى السلوك والقيم السائدة فشاع ما يزرى بالإيجابى ويمجد السلبى ويعتبر الفهلوة شطارة والطيبة هبلا والإستقامة غباء.

ويمكننا أن نميز مايمكن أن نسميه **بثقافة الطوارئ** التى أشاعت حالة من السلبية واللامبالاة الناتجتين عن الخوف المعمّم ، وهى وليدة الطوارئ المفروضة على بلادنا منذ أكتوبر عام ١٩٨١ وحتى هذه اللحظة ، وسمتها الأولية هى التوجس والتكتم والانسحاب من الإهتمام بالشأن العام وصولا إلى نوع من العدمية ،وهى جميعا ردود فعل للخوف الذى إقترن بتحول التعذيب فى السجون إلى نظام له تقاليده وأدواته وممارسوه وضحاياه بالآلاف وحكاياته التى يتداولها الناس فيما بينهم دون إفصاح عام ، وإنعكس ذلك بقوة على مستوى ودرجة إستجابة الجماهير الإحتجاجية ضد عمليات الإفقار الشاملة والقهر المنظم الواقع عليها ، فكانت هذه الإستجابة أدنى فى الغالب الأعم ،لا فحسب من العنف الواقع عليها وإنما حتى من الهامش الديمقراطى المتاح وإن كان محدوداً.

وأخذت ثقافة التعصب والكراهية تحفر لنفسها عميقا فى نسيج المجتمع المصرى ، حيث تتحول **طاقة الغضب والإحباط إلى كراهية وشكوك بين المسلمين والمسيحيين بسبب الفقر المدقع أو الطرق المسدودة للمجرى الطبيعى للصراع الطبقى** وتتراكم الأفكار والكتابات التى تعادى المرأة وتتدنى

بمكانتها وتجعلها صنوا للخطيئة والفساد وتحاصرها بالحجاب والنقاب والدعوة لإعادتها إلى البيت وإخفائها ، والوجه الآخر لهذا الإخفاء هو تحويل المرأة إلى سلعة.

المثقفون

وإنعكست الأزمة العامة على المثقفين بصورة مضاعفة ، هؤلاء الذين قال عنهم الناقد **إيريك بنتلى**" إنهم جروح مفتوحة "، فهم بحكم تكوينهم قابلون للإنجراح بسهولة . ومن جهة أخرى وبسبب ضعف الطبقات وخفوت أثرها السياسى المستقل يبرز دورهم كما لو أنهم فوق الطبقات . كما أنهم متذمرون من تخلف مصر وركودها اذ يتاح لهم أكثر من غيرهم الإطلال بحكم معارفهم على التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم وعلى البؤر المعزولة لهذا التقدم فى بلادهم ذاتها ، وهم يعانون أكثر من غيرهم من إتساع الفجوة الدائم بين الأحلام والواقع المريض.

ويرد المثقفون بأشكال متباينة على الأزمة الروحية العميقة التى يسقطون فيها جراء الشعور بالتهميش والإفتقار للأمن ، ويراهن البعض على الإصلاح من داخل السلطة ، أو يضعون ثقتهم فى المشروع الليبرالى البديل ، وإن كانت معرفتهم بأشكال الفقر والفساد والحرمان تجعلهم متشككين فى جدوى هذا السبيل.

ويذهب بعضهم إلى جماعات الإسلام السياسى الراديكالية بحثا عن يقين ومهمة . بينما يدفع القلق الروحى الأشد حول المصير الانسانى البعض منهم إلى أحضان العدمية واللامبالاة .ويغرق المبدعون منهم فى الألاعيب الشكلية بالغة الغموض والعزلة. وأخيرا تذهب أقلية – تتزايد ببطء – إلى الفكر الإشتراكى العلمى ، بينما يعانى الجميع بلا إستثناء من القيود على الحريات ،والتى كان من نتائجها إهدار إستقلال منظماتهم ، فعجزوا من ثم عن حماية المؤسسات الثقافية العامة التى جرى تدميرها ، أو تحجيم الطابع

التجارى المتزايد للانتاج الثقافى الذى يسيئ إلى المثقفين بنفس الدرجة التى يسئ بها إلى مستهلكى الثقافة ، إذ **أن الطابع التجارى يفرض شروطه بانتظام على منتجى الثقافة كما على مستهلكيها.**

وبوسعنا أن نتبين ملامح هذا التناقض الصارخ بين وفرة منظمات المثقفين والمنظمات الجماهيرية بعامة وأزمتها من جهة أخرى ، وهو تناقض يدفع البعض من المثقفين ضمن عوامل أخرى **للإستسلام لأفكار شائعة عن الحيادية والتقنية وفردية الإبداع والعدمية والعزلة ورفض العمل الجماعى الذى يكبل الحرية كما يدعون ، والقول بالإنفصال الكلى بين الثقافى والسياسى لحد القطيعة** ، وهى حالة تنتج لنا كما كبيرا بل ركاما من الأدب الردئ الذى ينشد التحليق فى سماواته الخاصة خارج مانحن فيه ، بحجة أن مانحن فيه لايعنيه لأن الأدب غير معنى بالواقع المباشر ، ويحدث ذلك ربما دون إدراك من منتجى هذا الأدب أن عملية تكبيلهم هى أعمق كثيرا من كل مايبدو على السطح من جوانبها

الديمقراطية مدخلا

والديمقراطية هى أداتنا الرئيسية فى بناء المشروع الثقافى الجديد لا للتجمع فحسب وإنما للمجتمع كله بالنضال من أجل إشاعتها فى كل ميادين حياتنا ، وحمايتها باستخدام نتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التى إستخدمتها النظم الإستبدادية لإجهاض الديمقراطية ، وبدلا من أن تتسع قاعدة الحرية تطورت أدوات حصارها ومراقبتها .،سواء بالتفنن فى إنشاء مؤسسات وأجهزة للقمع ، أو إحكام السيطرة على الشاشة والصورة لإستلاب الإنسان.

والديمقراطية بمعناها الشامل هى مدخلنا لتحقيق برنامجنا من أجل إشاعة العلم والتنوير وتحقيق إصلاح دينى وإصلاح التعليم والإعلام.

إن حرية الرأى والدين والعقيدة كانت مفتاح الحضارة العربية الإسلامية

الذى فتحت به الأبواب على ظلام العصور الوسطى فى أوربا نفسها وتبقى ، حرية العقيدة تحديدا هى مفتاح الحضارة والعلم والعقلانية والتسامح والحوار.

ويردد الكتاب والمفكرون والمسئولون كثيرا أن العلم هو مدخلنا إلى القرن القادم إن شئنا أن يكون لنا دور ومكان على خريطة العالم . ولكنهم يتجاهلون إرتباط العلم وتطوره تاريخيا بحرية العقيدة . وقد ورثنا من عصور الإنحطاط تركة تزداد وطأتها ثقلا على عقولنا وثقافتنا دمجت بين العلم والدين وأخذت تواصل إخضاع الأول للثانى وبنشاط يدعمه النفط ، حتى نشأت ظاهرة خطيرة تسمى بأسلمة العلوم تروج لها أجهزة الرعلام بانتظام .

وإنفصلت دوائر البحث العلمى ومؤسساته عن دوائر القرار السياسى وحتى عن الرأى العام فأصبح العلماءكمن يحرثون فى البحر. وفى الجدل الدائر الآن عن الوادى الجديد وغياب العلماء والمختصين عنه خير دليل.

ومازالت مدراسنا وجامعاتنا تدرس حتى الآن مفردات العلم دون مناهجه ، فضلا عن أننا نستخدم التكنولوجيا المتقدمة دون أن ننتجها أو نسعى لمعرفة أسرارها مادامت تأتينا جاهزة ، وهى الحالة التى تسهم فى إنتاج العقلية الخرافية حيث يتحول العلم ونتائجه إلى سحر.

وتتدنى الميزانيات المخصصة للبحث العلمى بدعوى فقر البلاد بينما يمكنها إنفاق المليارات التى تشترى منها الأقمار الصناعية للبث التلفزيونى لتطوير القاعدة العلمية النظرية التى لاغنى عنها للتقدم.

شروط عصر العلم

ويضع الباحث الإردنى الدكتور **إبراهيم بدران** حاجتنا لتطوير قاعدة العلم النظرى على هذا النحو..

"إن العقل العربى بحاجة ماسة إلى إعادة بناء مرافقه الداخلية ليحيلها

إلى نظام فاعل وليس إلى مساحات متقطعة ومتطلبات كثيرة نذكر بعضا منها للتأكيد لا للحصر ..

١- إعادة النظر فى الثقافة العربية لتحويلها إلى ثقافة العقل العلمى وليس ثقافة ماقبل ذلك.

٢- إزالة الحواجز المفتعلة بين ضروب المعرفة من علم وفكر وفلسفة أدب وفن وسياسة وإقتصاد ، وفتح قنوات هذه العلوم بعضها على بعض من خلال إعادة النظر فى مناهج التعليم غلى مختلف مراحله ، وإعادة النظر فى مواد الثقافة على مختلف مصادرها ، لكى توجه فى خدمة المشروع العربى لتطوير العلمية العربية الخاصة.

٣- فتح القنوات الفكرية والعلمية والثقافية بين أقطار الوطن العربى وإعطاء الفرصة الحقيقية للتفاعل الواسع لهذه الأنشطة ، فان تكوين العقل العلمى هو فى بعض جوانبه جزء من هذه القنوات المتفاعلة ، ومثل هذا التفاعل سوف يساعد ويتطلب الوقت لإزالة حاجز الخوف أو الرهبة أو الكراهية أو الشك فى موقف الإنسان العربى من العلم وفى مقدماته ونتائجه."

والثقافة العلمية للجيل الجديد وللمجتمع كله هى منظومة متكاملة متناغمة العناصر قابلة لادراج الجديد أولا بأول فى نسيجها الحى ، ولايغيب عنا أن إشاعة لنظرة العلمية هى التى تبين لنا الحقيقة الواقعية للمجتمع وطريقة تفاعل عناصرها وحل معضلاتها .

« إن بعض المجلات المخصصة للأطفال والتى تصدر عن وزارة الثقافة تأبى إلا أن تسيئ للثقافة العلمية وكل مايتعلق بالتقدم ، فتنشر أخبارا علمية عجيبة مثل إكتشاف العلماء وجود حفريات على ظهر القمر ترجع للعصر الفرعونى ، وهذا دليل على أن الفراعنة هم أول من صعد إلى القمر

كما يكتب **رؤوف وصفي** باكيا على ثقافة الأطفال العلمية

الإصلاح الديني

منذ نفي الفيلسوف العربي **ابن رشد** وأحرقت كتبه في القرن الثالث عشر ، وجاء الإمام **محمد عبده** في نهاية القرن الماضي والشيخ **علي عبد الرازق** في النصف الأول من هذا القرن ليبدأوا في العصر الحديث مسيرة جديدة لتوجه عقلاني في التصورات والمفاهيم الدينية إنطلاقا منها ، وأوقفتهما القوى المحافظة والرجعية كما سبق أن أوقفت مسيرة **بن رشد** ..لم تكتمل أبدا مسيرة الإصلاح الديني التي تحل العقل بصورة نهائية محل النقل ، والإبداع محل الإتباع وتفصل الدين عن السياسة وتبقيه قوة دافعة لتطوير الحياة وشأنا شخصيا بين الإنسان وآلهته.

وباستثناء الدراسات التأسيسية التي قام بها مفكرون تقدميون كبار في النصف الثاني من القرن العشرين والتي قرأت تراث الثقافة العربية الإسلامية قراءة تاريخية علمية موضوعية ، وهي دراسات بقيت محصورة في الأطر النخبوية والأكاديمية فان كل محاولات الإصلاح الديني توقفت حتى قبل أن تصل إلى منتصف الطريق بدءا بإصلاح الأزهر وصولا إلى تأهيل الوعاظ والدعاة في وزارة الأوقاف، مرورا بمادة الدين في المدارس التي كانت موضوعا لصراع طويل بين **طه حسين** وخصومه من المحافظين .

ولأن الحزب وقع طويلا تحت ضغط إتهام خصومه له بالإلحاد فانه تجنب طرح هذه القضية على جدول الأعمال الثقافي ، وتجنب استخدام تعبير **العلمانية** والدفاع عنها خوفا من الإرتباط الزائف وغير الحقيقي بينها وبين اللادينية ، وخاض المعركة السياسية متهيبا التأصيل الفكري العقلاني الثقافي لها فيبقى خصومه أقوى منه كثيرا في هذا الميدان وحتى نصحح هذه المعادلة لابد أن يكون الحزب طرفا أصيلا قويا في المعركة الدائرة على أشدها في المجتمع بين العلمانية التي هي التأويل العلمي العقلاني

للنصوص ، وبين الدولة الدينية بما فيها الدولة القائمة فعلا التى سخرت مساحة واسعة فى كل من الإعلام والتعليم للتلقين الدينى لا للحوار العقلانى حول الدين.

ويخوض مفكرو الحزب ومثقفوه معركة علمنة المجتمع على مستويات مختلفة كأفراد، ولابد أن تكون الخطوة القادمة هى خوضها فى برنامج الحزب وأدبياته ومطبوعاته التى **تحتاج لخطة طويلة المدى لنشر القراءات التاريخية العلمية للتراث العربى الإسلامى وللفكر الدينى، ومساندة أكبر للمفكرين الشجعان، وإنشاء الجمعيات والمؤسسات التى تساند حرية الفكر والتعبير والإعتقاد، ودعم ماهو قائم منها على خلفية برنامج واضح للإصلاح الدينى يتضمن رؤية متكاملة شجاعة لدور الأزهر ومؤسساته التى** تقف الآن ضد التطور وتعادى القراءات الجديدة للفقه ، وتلاحق الباحثين الجادين والمستنيرين الذين تعلموا المناهج الجديدة فى البحث ، وأصبح بوسعهم إضاءة التراث وكشف المناطق التى لم تدرس فيه من قبل ، وتلك التى بقيت عبر قرون حكرا للقوى المحافظة التى أعلت شأن النقل والنص على العقل والتأويل ، وسترت بجمودها ونصيتها مصالح كان على رأسها دعم نظم الحكم العشائرية الاستبدادية فى الخليج والجزيرة العربية ،و التى تشبثت بالسلطة وبحثت عن شرعية دينية لتأييدها بعد تدفق النفط.

ويحتاج الأزهر لثورة عقلية شاملة سوف تكون ممكنة حين تتسع قاعدة حرية الفكر والإعتقاد فى المجتمع كله . وتستطيع القوى صاحبة المصلحة حمايتها داخل الأزهر نفسه من نفوذ المحافظين الذين يغلقون النوافذ ويشهرون سلاح التكفير ، ليأخذ الأزهر ومؤسساته – التى لعبت دورا سلبيا مؤخرا – بأسباب العلم والعقل معا ، وأن يكف شيوخه عن إتهام المبدعين والمفكرين وأصحاب المذاهب الأخرى حتى داخل الإسلام نفسه – فما بالنا بخارجه – إتهامهم بأنهم ينطلقون من دوافع تآمرية لضرب الإسلام وهى

الفكرة التى تبرر الإلغاء والتكفير والقتل.

ولنتذكر فى هذا الصدد أن المذهب الشيعى إنتقل إلى بلاد فارس بواسطة العرب أنفسهم ، وأن الإجتهاد فى صفوف الشيعة وكل فرقهم كما فى صفوف السنة لم يتوقف.

وللإصلاح الدينى أساس لابديل ولاغنى عنه هو الإحترام والإعتراف بالمرجعية الثقافية الأشمل من الدين ومن التراث المحلى والقومى، والتى تتمثل فى كل ماوصلت إليه البشرية من إنجاز فى شكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والإتفاقية الدولية لإلغاء التميز ضد المرأة، دون التمترس فيما يسمى بالخصوصية القومية إذا كانت هذه الخصوصية تتدنى بالإنسانى العام . بل إن **الخصوصية مطالبة فى صيرورتها بالإرتقاء إلى هذا الإنسانى العام واستيعابه،** خاصة وقد أثبتت خبرة الواقع أن الإتجاه المتنامى للتدويل الإقتصادى الذى أحدثته الرأسمالية لم ينجح فى إزاحة الطابع الوطنى للثقافة أو طمسه .فالثقافة تبقى طويلا بعد أن يتم نسيان كل شيئ، بل إن الثقافات الوطنية فى إستجابتها لتحديات العولمة أخذت تدافع عن نفسها بابراز خصوصيتها ، وأحيانا – وليس دائما – ماتعتبر هذه الخصوصية الوطنية هي سلاحها الوحيد المتاح الذى تدافع به عن نفسها حين تعجز لأسباب موضوعية عن تطوير حياتها باللجوء إلى أشكال التعصب القومى والطائفى والعرقى والدينى ، وتجرى عملية إستعادة وهمية لماضى الأمة التليد ، والنظر إلى هذا الماضى الذى يصبح مقدسا باعتباره مخزون هويتها وعلامتها الخاصة فى مواجهة عملية الإلحاق الواسعة التى تترتب على التدويل . ولايتجلى التعصب القومى والعرقى والطائفى والدينى فى بلدان الجنوب المأزومة المهددة بالتفكك فحسب، بل أنه يصل إلى عمق بلدان المراكز الرأسمالية وبنظره عابرة على التيارات الفكرية والفلسفية الجديدة فى أمريكا تبين لنا هذه الحقيقة ،فى

شكل ارتباط الأصولية المسيحية بالنزعة المحافظة الجديدة المهيمنة على الحزب الجمهورى الأمريكى .

إصلاح التعليم

تبدأ الخطوة الأولى لإصلاح التعليم باقرار المبدأ الدستورى الذى ينص على مجانيته وإلزاميته وتطوير هذا المبدأ ليمتد سن الإلزام حتى الثامنة عشرة وليصبح التعليم المستمر حقا من حقوق الإنسان . فقد تحللت الدولة تحت شعارات الخصخصة وإستردادا نفقات الخدمات من هذين الإلتزامين رغم الميزانيات المتزايدة للتعليم . وفى هذا الصدد يدافع التجمع عن المبدأ الدستورى ويناضل من أجل تطبيقه وتوسيعه .

أما الخطوة الثانية فهى **توحيد المدرسة** . فالتعليم فى مصر ينقسم على مستويات عدة بين **دينى ومدنى ، أجنبى ومحلى ، خاص وعام** ، وهو مايصيب التجانس الوطنى ووحدة الوجدان فى مقتل ،فضلا عن **إنقسامه الطبقى الفادح الذى عطل عملية الحراك الإجتماعى عن طريق التعليم** بطرده عشرات الآلاف من أبناء الفقراء من المدرسة أصلا ، وحجز عشرات الآلاف الآخرين عند حدود التعليم المتوسط الذى يتدهور بصفة منتظمة بسبب ميزانياته الضئيلة من جهة ، وتخلف برامجه وورشه ومعامله من جهة أخرى، وفقر الطلاب من جهة ثالثة وتراجع الصناعات الكبيرة التى كانت تستوعب خريجيه من جهة رابعة.

وقد وجهت سياسات التعليم ضربة قاصمة لمبدأ تكافؤ الفرص حين تحايل المستثمرون على قوانين الجامعات ، وحصلوا على قرار يبيح لهم إنشاء جامعات إستثمارية ليتاجروا بالتعليم ويستنزفوا الجامعات الحكومية التى تحتاج هى نفسها لإصلاح شامل ولميزانيات هائلة لتطوير أدائها ومواكبة العصر . ومايحدث للجامعات الحكومية هو مايحدث بالضبط للقطاع العام الذى جرى إستنزافه وتخريبه تمهيدا لخصخصته. ولامفر من أن تؤدى هذه

الخطوة إلى المزيد من إضعاف الجامعات دون الإرتقاء بالتعليم فى الجامعات الجديدة التى سيكون التأهيل للإلتحاق بها ماليا وليس علميا ، وهو مايشكل تهديدا خطيرا للتعليم الجامعى فى مصر الذى فقد بالفعل قدرته على إستيعاب العلوم الجديدة وهضمها وتوسيع قاعدتها، بسبب العجز المتزايد عن تطبيق نتائج التعليم فى صناعات جديدة متطورة مما يزيد من حدة الخلل البنيوى فى علاقة الجامعة بالمجتمع وقدرتها على الإسهام فى تطويره . وهو وضع يحتاج لإعادة نظر جذرية وإستراتيجية شاملة تشارك كل القوى صاحبة المصلحة فى النهضة الوطنية الشعبية فى وضعها. ويدافع التجمع عن الجامعات الحكومية والأهلية - وليس الاستثمارية - وضرورة تطويرها ، ويرى أن خط الدفاع الأول عنها هو هيئات التدريس والطلاب المكبلين الآن بالقوانين المقيدة للحريات وباللوائح التى تحظر عليهم النشاط الحر داخل الحرم الجامعى ، وتعطل عملهم المشترك من أجل تطوير المناهج والأساليب والعلاقات داخل الجامعة.

وتبقى الديمقراطية مرة أخرى هى المدخل.

فقد جرى إفساد الجامعة بالتدخلات الأمنية تارة ، وبتطهيرها تارة أخرى، وبتقسيم فترات الدراسة على عكس مصلحة التعليم ورغبة الطلاب وهيئات التدريس حتى لاينخرط الطلاب فى العمل السياسى تارة ثالثة . فانتشرت فيها الجماعات الأصولية كالفطر وإستثمرت مناخ الأزمة والتراجع لتفرض التزمت العقلى وتصادر الحريات مصادرة إضافية.

واتخذت المعركة داخل الجامعة طابعا خاصا للغاية حيث نجد أن طغيانا باسم الدين يسعى لتحرير الطلاب من طغاه آخرين تقنعوا بالمصالح الأمنية ، وهو وضع لابد من تصفيته ديمقراطيا لتنهض الجامعة بدورها المرجو فى تطوير حياتنا.

ويدعو التجمع لخطة قومية جدية لمحو الأمية عامة تشارك فيها كل

مؤسسات المجتمع من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية وأجهزة الإعلام ومؤسسات الدولة حتى يتمكن من التخطيط لمحو الأمية الأخرى طبقا لتعريف الأمم المتحدة التى تعرف الأمى بأنه ذلك الذى لايجيد لغة الكمبيوتر.

السينما

يدعو التجمع ويعمل على إنشاء تعاونيات لصناعة السينما بدعم حكومى ، وتنظيم عملية التوزيع فى السوق العربية والإفريقية والأسيوية والأمريكية اللاتينية ، التى تتوفر على إمكانيات هائلة ويحتاج التعامل معها إلى تخطيط وإستراتيجية واضحة المعالم تضع فى إعتبارها الدور الثقافى والرسالة الحضارية التى يمكن أن تقوم - وتقوم بها جزئيا الآن - صناعة السينما فى مصر، والتى دخلت فى أزمة عميقة فحل الطابع التجارى محل الطابع الثقافى والتربوى الجمالى للسينما.

المسرح

ويحتاج المسرح المملوك للدولة إلى تصورات جديدة لدوره فى مواجهة المسرح التجارى للإرتقاء بالذوق العام والحس الجمالى ، والحفاظ على الذاكوة الوطنية حية ونشطة . والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل فى تخليصه من الترهل البيروقراطى والفساد الإدارى وإعادة تنظيمه على أسس عصرية تستثمر حماسة محبى المسرح وفنانيه وتصل به إلى الجمهور الواسع خاصة خارج العاصمة وقد **أصبحت الحاجة ماسة لإلغاء الرقابة على المسرح والسينما.**

الثقافة الجماهيرية

تلعب الهيئة العامة لقصور الثقافة دورا هاما فى وصول الخدمات الثقافية إلى أقاليم مصر بينما تعانى من أشكال قصور وهيمنة بيروقراطية وخلل فى توزيع الميزانيات ولكنها تشكل - مع ذلك - قاعدة لاغنى عنها

ولابد من تطويرها من أجل خدمات ثقافية حقيقية للأقاليم بمد شبكة القصور والبيوت إلى المناطق النائية ، وإعادة الحياة لدور السينما فيها والتى توقفت عن العمل ، ودعم الفرق المسرحية ونوادى الأدب والفن التشكيلى وابتداع تصورات جديدة لإقامة المعارض الفنية فى كل مكان وتحريرها من قبضة الموظفين غير المعنيين بالثقافة والمهووسين بالأمن.

الثقافة الشعبية

دعم وتنشيط المؤسسات العاملة فى ميدان دراسة الثقافة الشعبية بهدف اكتشاف التنوع فى هذه الثقافة ، والتعرف على شبكة الأصول المتداخلة التى صنعتها فى تعقيدهاو تجاذبها وتنافرها، وبالرجوع إلى التجربة الحية للشعب ، والتقييم العلمى الجدى للموروث الشعبى والفكرى فى ثرائه، إذ أن الثقافة الشعبية هى رافد أساسى من روافد الثقافة الوطنية دأبت الطبقات المهيمنة على إفقاره والحاقه بروح توحيدية علوية ضارة ،كثيرا ماأدت إلى تشويهه.

ويشكو الباحثون فى هذا الميدان الصعب من التجاهل والإهمال والفقر باعتبار أن البحث فى هذا الميدان ليس إلا شيئا ثانويا يمكن إستخدامه عند الضرورة فى نظر السلطة الثقافية.وتصبح الحاجة ملحة إلى نظرة جديدة لهذه المؤسسات.

الكتاب

ـ دعم صناعة الكتاب وإلغاء الجمارك على معدات الطباعة والورق وحماية الكتاب المصرى من السرقة وفتح الأسواق العربية والإسلامية أمامه.

الصحف وأجهزة الإتصال

إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون للمصريين أفرادا وجماعات.

وتحويل المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة إلى مؤسسات مستقلة

مملوكة للعاملين فيها بنسبة ٥١٪ وطرح ٤٩٪ منها فى شكل أسهم للأحزاب والنقابات المهنية والعمالية بحيث لاتتملك أى مؤسسة أكثر من ٥٪ من الأسهم .

وتحويل الإذاعة والتلفزيون القائمتين إلى مؤسسات مستقلة شبيهة بالصياغة التى توصلت إليها هيئة الإذاعة البريطانية بحيث تتلقى دعما حكوميا وتبرعات من الهيئات والجماعات بينما يقوم العاملون فيها بوضع سياساتها ديمقراطيا.

الدين والمجتمع فى مفهوم التجمع

الشيخ مصطفى عاصى

الدين بالمفهوم الشامل أو المعنى الخاص ومايعمل به من قضايا ذات مدلولات مختلفة دينيا وسياسيا وفكرياً له داخل حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى وبين أعضائه ومفكريه مساحة هامة وأساسية من منظور ماسبق أن قرره الحزب فى برنامجه العام وأكده فى أكثر من مناسبة : من أن الحزب يؤمن بأن جميع الأديان السماوية ذات رسالة تقدمية وأن جوهر الرسالات الدينية لايتصادم مع حقائق الحياة وإنما ينتج التصادم والاختلاف عندما يستخدم الدين ضد جوهره وروحه لتحقيق أغراض ذاتية ومنافع دنيوية..

إن فهم رسالة الأديان بعامة والاسلام بخاصة فى ضوء العقل والاجتهاد الانسانى لتحقيق المعادلة المستقيمة بين صحيح الدين وتحقيق مصالح الناس أمر حيوى وضرورى للإسهام فى تنمية المجتمعات الانسانية والعمل باستمرار على تحريرها من ذل الاستغلال والتبعية وقيود التخلف والجمود ،كل هذا بهدف إسعاد البشر وتكريم الإنسان والتأكيد على ضمان حقوقه فى الحرية والعدل والمساواة دون التفرقة بين أحد بسبب الجنس أو اللون أو الدين فالناس جميعا لآدم وآدم من تراب..

هذا ولايشك التجمع فى أن القيم الصحيحة المستمدة من صحيح الدين والتى أصبحت مكونا حضاريا وتراثا ثقافيا وسلوكا يوميا فى حياة المؤمنين كالصدق والوفاء والاستقامة والمحبة والإخلاص وتقدير قيمة العمل وتجويده والعفو عند المقدرة والترابط بين الناس ورفض الظلم والبغى وحب الحياة واستثمارها فى خير الناس جميعا .. إن كل هذه القيم وغيرها مما يُجَمِّلُ الحياة ويرقيها لجديرة بالاحترام والتقدير .. ولايمكن أن يصيبها الوهن أو

يتجاوزها الزمن ..

لهذا فحزب التجمع يستهدف أن يجعل من الدين بمفهومه السمح الصحيح طاقة دافعة تستعين بها أمتنا على قهر الصعاب والتغلب على المشاكل التى تعانى منها سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا .. وصولا إلى الحياة الأفضل..

إن التجمع ليعيد التأكيد على ماسبق أن أكده من تقدير عال لدور الدين .. فلقد مهدت المسيحية لتطور حضاري مشهود فى تاريخ مصر منذ القرن الرابع الميلادى - كما انتقل الإسلام بالوطن العربى كله من مرحلة البداوة إلى مراحل حضارية جديدة تأثر بها العالم منذ مايزيد على ألف وأربعمائة عام

لقد ميز الإسلام بين إباحة حق التملك وإطلاق الملكية بلا حدود، فبينما أباح التملك جعل للملكية وظيفة إجتماعية عملا بقوله تعالى « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » وحرم الربا والاستغلال ورفض الاحتكار والضرر والكنز . ونهى عن الغش والتفاوت الفاحش بين الناس فى الثروة (.. كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم ..) الحشر آية ٧ ، وأقر مبدأ الملكية العامة عملاً بقول النبى صلى الله عليه وسلم « الناس شركاء فى ثلاثة: الماء والكلأ والنار» رواه أحمد وأبو داود ، وهى مصادر الثروة آنذاك .. وأكد على أهمية العمل الانسانى واعتبره معيار التفاضل والتمايز بين الناس فقال تعالى: « وأن ليس للانسان إلا ماسعى . وأن سعيه سوف يُرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى » النجم ايات ٣٩ -٤١

وساوى بين الرجل والمرأة فى القيمة الانسانية وفى جزاء الأعمال فقال تعالى « فاستجاب لهم ربهم أنى لاأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » آل عمران آية ١٩٥

وجعل السلام الاجتماعى رهنا بتحقيق العدل الاجتماعى .. وإلا فهو

سلام بين غالب ومغلوب . ودعا إلى طلب العلم والتفوق فيه باعتباره الوسيلة إلى التقدم والرقى قال تعالى (.. وقل رب زدنى علما) طه آية ١١٤

إن إيماننا بالفهم المقاصدى والصحيح للدين يجعلنا نؤكد على أهمية دوره فى تنقية الحياة من الشر والحقد والفساد ودفعه للنضال الشعبى والانسانى ضد مساوئ البشر فى جميع الميادين وتحت كل الأقنعة التى تلبس على الناس أمورهم وتعجزهم عن الاختيار الحر الصحيح لأنماط حياتهم ..

إن الساحة المصرية والإسلامية تعج حاليا بمجموعة من الآراء والأفكار يعتنقها مجموعات من الأفراد والتنظيمات التى ترتدى مسوح الدين أو تتكلم باسمه مدعية أن هذه الأفكار والشعارات هى الدين نفسه وبدونها تتوقف الحياة..

إن إفراز هذه المقولات وعائدها الفكرى العملى: تواجه المجتمع وتتحداه فتمزق وحدته وتماسكه .. كما تجمد حركته وتشل فاعليته وتعزله عن مسيرة التقدم ووسائل الرقى وأسباب التواصل وذلك بما تعكسه من مواقف مثل:

١- التقليل من شأن العقل البشرى وإهدار قيمته والاستهانة بدوره فى فهم النصوص الدينية وتفسيرها لمصالح الحياة والانسان .. وتقديمهم لمنطوق النص الدينى على مفهومه دون نظر إلى مجمل السياق العام للقرآن أو السنة .

٢- النظرة الضيقة والمتدنية إلى قيمة المرأة وتقدير دورها مع التفرقة الشاذة بينها وبين الرجل فى المعاملة والمطالبة بحبسها فى المنزل فقط..

٣- تقسيم المجتمع الواحد على أساس الدين فهذا مسلم يجب له كل الحقوق والآخر كافر ليس له حق فى شئ

٤- تكفير المجتمع وإتهامه بالجاهلية لأخذه بأساليب الحداثة والمدنية

ومايجلبه التطور فى إدارة الحكم.

٥- معاداة الديمقراطية والوطنية والقومية والليبرالية إلى غير ذلك من المسميات والأساليب التى لم تكن موجودة فى صدر الإسلام

إن هذه الممارسات الخاطئة وتلك الأفكار الدخيلة على جوهر الإسلام النقى القائم على المعقولية والسماحة واليسر يعبرون عنها بشعارات براقة وأسماء خادعة لجماهير المؤمنين البسطاء محدودى الثقافة والفكر والوعى من أمثال:

١- الاسلام هو الحل ..

٢- تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية..

٣- السعي والدعوة إلى قيام حزب دينى واحد .. ورفض التعددية الحزبية..

٤- إقامة حكومة دينية فى ظل خلافة سلفية.

٥- نفى المخالف فى الدين أو حتى فى الرأى واعتباره مواطنا من الدرجة الثانية والتعامل فقط مع ذوى الأيدى المتوضئة ..

- بالاضافة إلى رفض أغلب صور وأشكال الحياة العصرية والمطالبة بالعودة إلى الماضى القديم بما يحمله من صور الاستبداد السياسى وعلاقات الانتاج الاقتصادية القائمة على الاستغلال الرأسمالى والاحتكار الطفيلى..

لهذا فهم يرفضون الديمقراطية بما تعنيه من تعددية سياسية وتبادل لسلطة الحكم بواسطة الشعب عن طريق صندوق الانتخابات .. كما يرفضون الاشتراكية بما تعنيه من نفى الاستغلال وتوزيع الفقر والجهل إرثاً وإقرار حق الجميع فى نصيب عادل من ثروة الوطن ..

ولأن حزب التجمع جزء من جماهير مصر التى يراد اصطيادها فريسة لهذا الفهم المشوه والمغلوط للدين..

ولأنه كذلك يؤمن بما تؤمن به هذه الجماهير من صحيح الدين واستقامة

التدين . فانه ليؤكد أن حق التدين الصحيح والإيمان الخالص بالله وملائكته وكتبه ورسله حق أصيل لكل إنسان بمفرده لايملك عليه إنسان آخر سوى حق الموعظة والنصيحة بالتى هى أحسن ..

وفى هذا السياق فان حزب التجمع يمارس حقه كحزب سياسى فى دعوة الناس والتواصل معهم معتمدا على مبدأ الحوار والجدل السياسى مناقشة للفكرة بالفكرة رافضا لكل أساليب القهر والعنف السياسى .. من أجل إعلاء قيم العلم والعقلانية والاستنارة فى ممارسة الدعوة لتأكيد حق الانسان فى حياة طيبة حرة وآمنة يتوفر فها العدل والإخاء المساواة بين جميع أبناء الوطن، وفى سبيل هذا فاننا نؤكد على مجموعة القيم والمعانى والمواقف والمثل التالية:

١) التمسك بالمجتمع المدنى والحكومة المدنية إطاراً لسلطة المجتمع وحماية لحقوق الأقلية والأغلبية على السواء.

٢- التمسك بضرورة إعلاء قيمة العقل والإلحاح على تنشيط الاجتهاد الإنسانى فى فهم دوز الدين لمواجهة مستجدات الحياة والمواءمة بين الأصالة والتجديد لملاحقة التطور والاسهام فى صنع التقدم الانسانى كله .

٣- التأكيد على إحترام حقوق الانسان بصفة عامة وحقوق الأقليات والنساء بصفة خاصة فى مواجهة أى فاشية سياسية أو عنصرية أو دينية تحاول الانتقاص من حقوقهم المقررة..

٤- تقدير دور العلم بكل فروعه وفنونه والعمل ماأمكن على تحديث العلوم باعتبارها الركيزة الفعالة فى النهضة والرفاهية. الاهتمام بالابداع والفنون ومراعاة حقوق المبدعين والفنانين مما يثرى الحياة الانسانية ويعلى من قيمة الجمال فالسمو الروحى فى مواجهة التفسخ والقبح والرذيلة هى أمور من طبيعتها تنامى القيم النبيلة التى أمرت بها الأديان ودعا إليها المصلحون.. فنحن دعاة تثوير وتنوير كما أننا حماة حضارة خلق ودين،

نعمل مع الناس ولهم دون أن يكون لنا فضل عليهم ، فالأصل أن الأمة مصدر كل سلطة والشعب صانع لكل مستقبل زارع لكل أمل.

لهذا فاننا ندين إغتيال العقل أو تغييبه بأى مخدر مادى أو فكرى معنوى دينيا كان أو سياسيا ..

ونؤكد فى ذات الوقت على أهمية الوحدة الوطنية وتماسكها بين أبناء الوطن جميعا .. ولن يتحقق هذا إلا إذا وجد كل إنسان نفسه على ساحة وطنه دون الشعور بالعزلة أو الاضطهاد .. ومن هنا فلا مناص من إطلاق حرية الرأى والتعبير لكافة القوى الوطنية وبخاصة تيار الاستنارة الدينى والثقافى والسياسى ..

وفى هذا الاتجاه فان حزب التجمع يقدر دور المؤسسات الدينية المدنية وعلى رأسها الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف والكنيسة المصرية بقيادتها الواعية . مع أهمية تطوير وتحديث دور هذه الهيئات للاسهام فى تنوير المجتمع ومواجهة التخلف والتطرف والارهاب دعماً لتقديم المفهوم الدينى السليم .

أما بالنسبة للموقف من جماعات الاسلام السياسى فالدراسة المرفقة بعنوان « التطرف والارهاب فى فكر الجماعات الدينية» قد توضح صورة الجماعات وتبين الموقف منها سياسيا ، هذا مع ملاحظة أن فى الحزب اتجاه آخر يرى عدم التعامل مطلقا مع هذه الجماعات السياسية..

الحـــزب الوحـدوى

د . إسماعيل صبرى عبدالله

حرص مؤسسو حزبنا منذ البداية على تأكيد أن توحيد الأمة العربية فى رأس أهدافه الاستراتيجية. وحتى الآن مازلنا الحزب الوحيد فى مصر الذى يحمل صفة الوحدوى. وكان البعد العربى ملحوظا فى مواقف حزبنا السياسية وبصفة خاصة منذ كامب ديفيد وماتلاها.

وأعتقد أن هذه القضية يجب أن تظهر فى برنامج الحزب محل التطوير حاليا مبنية على الدعوة إلى مسار شعبى وديمقراطى واجتماعى يمثل فى نظرنا المحتوى الحاضر والمستقبل لشعارنا :حرية، اشتراكية وحده. وكاجتهاد فى هذا الباب أقدم مايلى:

١- التنمية التكاملية: لقد طرحنا خلال الخمسين سنة الماضية الوحدة السياسية أساسا مع بعض الاهتمام هنا وهناك بجوانب التعاون الاقتصادى والاجتماعى. وأرى أن توهم أن الوحدة السياسية حتى بين قطرين أو ثلاثة ممكنة التحقيق حاليا، وأنها كفيلة بخلق الظروف المواتية لمواجهة قضايا التنمية والديمقراطية والعدل الاجتماعى لا أساس له فى الواقع أو فى المنطق، ويرجع هذا الإعلاء للهدف السياسى على ماعداه إلى تصور ساد بيننا بدرجات متفاوتة بأننا كنا دولة واحدة حتى قسمنا الاستعمار إلى ٢١ دولة، وبالتالى ليست الوحدة إلا إعادة الأمور إلى ماكانت عليه قبل الحقبة الاستعمارية. وهذا التفكير يتجافى مع الواقع ويتناسى حقيقة أن «دولة القومية» مفهوم ظهر واستقر فى القرن الماضى والذى يوشك على الانتهاء. كما أن دولة الخلافة فقدت وحدتها ابتداء من القرن الرابع الهجرى وتقاسمت أسر مالكة أرض العرب حتى وإن سلمت بوضع رمزى للخليفة العباسى. وقد آن الأوان لأن نعى تماما أن قيام دولة قومية لا يظهر تلقائيا بمجرد

وجود أمة واحدة، وأن المحرك نحو إنشاء مثل هذه الدولة هو اعتقاد الأغلبية الكبرى من أفراد الأمة أن هذه الدولة المطلوبة تأتى بخير كثير عليهم. أى عند اقتران الشعور القوى بالمصلحة الاقتصادية. ولهذا فإن حزبنا يجب أن يبرز تمايزه عن الاتجاهات السلفية فى القضية القومية وأن يؤسس مطلب الوحدة على أساس مصالح الناس من طبقات متعددة. فكلنا أقطار متخلفة تسعى إلى التنمية، والتكامل، والتكامل الإقليمى عنصر حاسم فى تعجيل معدلات التنمية وشمولها للمجتمع كله. فما يعجز عنه قطر بمفرده (مثل بناء قاعدة عربية للعلم والتكنولوجيا) يمكن أن تحققه استراتيجية عربية للتنمية التكاملية (أو الإنماء التكاملى). كما أن عدد السكان ومايعنيه من تطور سوق واسعة هو حاليا الضمان الأساسى لمكانة الدولة فى العالم لأنه يوفر عنصر قوة فى التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات التى تسيطر حاليا على المعاملات الاقتصادية بين الدول. كما أنه يخلق أهم وسائل تجديد الحضارة العربية وازدهارها فى ظروف الكوكبة (أو العولمة) التى تميز أوضاع العالم منذ الآن والتى ستزداد قواها خلال العقود الأولى من القرن القادم .

٢- تعبئة الجهود غير الحكومية: وقد ترتب على مفهوم السياسة أولا أن ساد الاعتقاد بأن التقدم على طريق التوحيد بيد النظم الحاكمة وحدها. وأنه يتعين لذلك مساندة النظم التى تعلى شعار الوحدة، بل من المتصور أن تفرض هذه النظم الوحدة بالقوة على أقطار أخرى بإسقاط حكامها. وهكذا وضعنا مصير الوحدة بين أصحاب المصلحة الواضحة فى التجزئة.

وشاع الخلاف وافتقدت الثقة بين الحكام لخوفهم من أن يوسع واحد منهم سلطانه الإقليمى لكى يغدو حاكم العرب أو جلهم على الأقل وربما إذا لزم الأمر يعلن نفسه أيضا خليفة المسلمين.

وأعتقد أن أهم مايجب أن نناضل من أجله هو أن تسترد الشعوب دورها المبدع والقوى فى معركة التوحيد الطويلة. ولهذا يتعين أن يتحقق التعاون والتقارب بين العاملين فى مختلف الأنشطة عبر الحدود القطرية. وأتصور ابتداء تشجيع إنشاء الجمعيات العلمية العربية (أى التى تضم علميين من أقطار عدة) وأن تتصدى للجوانب العلمية فى قضايا التنمية من خلال دراسة تغطى عددا من

الأقطار . وبهذا تختلف هذه الجمعيات عن الجمعيات القطرية الخالصة وإن كان التعاون بين الفريقين مطلوبا. كذلك لابد من تحرر الاتحادات النقابية العمالية والمهنية من التبعية لنظام حكم معين وأن تنحى جانبا المعارك بين التيارات السياسية وتهتم بأوضاع أعضائها العاملين فى أقطار غير قطرهم وأن تسعى لأن تكون بطاقة الاتحاد ضمانا لحصول عضو النقابة على حق ممارسة المهنة فى أى قطر نقابته عضو فى الاتحاد.

وبطبيعة الحال أدعو كل الأحزاب العربية التى ترفع شعار الوحدة وتناضل من أجله إلى عقد اجتماعات دورية على مستويات مختلفة لتبادل وجهات النظر والتنسيق بين المواقف السياسية دون إقامة أى مؤسسة دائمة قد تتوهم أنها قيادة لمجموع تلك الأحزاب. وفى الجانب الاقتصادى أدعو الرأسمالية فى الأقطار العربية إلى إنشاء شركات عربية مشتركة بين عدة أقطار والسعى الحثيث لحصول كل شركة على المعاملة المتساوية مع الشركات المحلية فى الأقطار التى ساهم رجال أعمال منها فى تأسيس الشركة. وأتمنى أن تتركز الجهود على الصناعة وأن تعمل كل شركة مشتركة على إقامة مصانع فى أقطار متعددة.. وأمثلة التقارب والتعاون والتفاهم على المستوى الشعبى كثيرة ويمكن الابتكار فيها وفقا لخصوصية كل نشاط. والمهم أن تتشابك مصالح الناس فى الوطن العربى بحيث يغدو طبيعياً أن يطالبوا بسوق عربية مشتركة . وردا على من يثير قضية موقف السلطة من مثل هذه المبادرات أقول إن هذا الموقف يبرز أهمية النضال من أجل الديمقراطية وكف يد السلطة البيروقراطية عن الأنشطة غير الحكومية. وبذلك يدعم المطلب الوحدوى والمطلب الديمقراطى بعضهما بعضا.

٣- نهضة عربية ثابتة: إن الدعوة لتوحيد الوطن العربى مبنية على أننا ننتمى إلى ثقافة واحدة ونتعامل بلغة واحدة. وستظل وحدة الثقافة حجر الزاوية فى التكامل الاقتصادى العربى وفى الوحدة السياسية. لقد ازدهرت الحضارة العربية خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى.ثم استولى الترك على الجيش (ابتداء من عهد الخليفة العباسى المعتصم فى القرن الثالث الهجرى) ثم استولوا على الحكم فى مختلف أرجاء الوطن العربى باستثناء المغرب الأقصى واليمن. وبعد أن كانوا محافظين على اللغة العربية تخلوا عنها فى عهد العثمانيين وفرضوا لغتهم

وعرفت الثقافة العربية عهد تدهور استمر عدة قرون ونشأت فى الوطن العربى (وبصفة خاصة مصر والشام) فى أواسط القرن التاسع عشر حركة نهضة قامت على أساس أن العلم كان السلاح الأساسى فى تقدم أوروبا، وأن علينا نحن العرب أن نتعلم وندرس ونشتغل بالعلوم الحديثة التى أهملناها لقرون طويلة. ولكن الملاحظ أن لعبة السلطة والمثقفين قد انعكست بالسلب. فنحن نعانى حاليا من ردة عن العقلانية وإهدار لقيم المعرفة العقلية والتفكير الرشيد والإبداع الأدبى والفنى. نتكلم كثيرا عن «الثورة العلمية والتكنولوجية» دون أن نطرح للمناقشة أفضل وجوه الاستفادة منها ثم المساهمة فيها. وبدت الأمور عندنا نزاعا بين السلفية المتحجرة وبين الانبهار بمنطق الكوكبة والتسليم به ومحاولة الدخول تحت مظلته ولو على حساب الهوية الحضارية. وعلى قوى التقدم والديمقراطية والوحدة أن تتصدى لهذا التشتت وأن تبرز قيمة العقل فى حضارتنا وأن نجدد بأنفسنا هذه الحضارة بالمزيد من المعرفة العقلية والتخلص من شوائب عصور الانحطاط. نحن فى حاجة إلى نهضة عربية ثانية.

٤- الإطار الديمقراطى: تحتاج القوى الشعبية وغير الحكومية إلى جو ديمقراطى لتعمل من أجل الوحدة الديمقراطية كمطلب أساسى وجوهرى فى كل قطر عربى، كما أن الديمقراطية توفر أفضل الظروف لتحقيق الوحدة. فهذا الهدف العزيز لن يتحقق إلا بالديمقراطية. كما أن الدولة الواحدة لابد أن تكون اتحادية تترك مجالا واسعا للحكم القطرى والحكم المحلى داخل كل قطر. وليس من المقبول أو حتى المتصور بناء بيروقراطية ضخمة تسيطر على حياة ٢٥٠ مليون مواطن ومن ناحية أخرى تقدم الديمقراطية الحل الأمثل لمشكلة الأقليات غير العربية حيث توفر لها تأكيد ثقافتها ولغتها وحكم نفسها (إذا تركزت فى منطقة محددة واضحة) فى إطار دولة كبرى ذات مكانة محترمة وإمكانيات واسعة. وأخيرا إن الديمقراطية هى الإطار الأمثل لطرح قضية العدل الاجتماعى ومشكلة الفقر وضرورة الحد منه تمهيدا لتصفيته وتقليل الفروق بين الطبقات فى إطار زيادة مطردة فى إنتاجية العمل ونمط عادل لتوزيع الدخل القومى. وأضيف إن تلك الظروف ستؤثر إيجابيا على الصورة التى يكون عليها التحول الاشتراكى فى بلادنا.

هذه بعض النقاط التى أراها أساسية فى توجيه سياسة الحزب لاشك أن المناقشة ستثريها إضافة أو تعميقا . والمطلوب هو أن يأتى برنامج الحزب بجديد يميزه عن مجرد رفع شعار العروبة.

العـــرب وجيرانهـــم

د. إسماعيل صبرى عبدالله

لا يجوز ونحن نطالب بالتقارب والتعاون والتكامل بين أقطار الأمة العربية (أنظر مقال الكاتب "الحزب الوحدوى" - الأهالى عدد ٨٠٥)، أن نهمل علاقتنا بالجيران. وقد جاء على مصر حين من الزمن تمسكت فيه بدور فعال فى البلدان المجاورة، وبنوع خاص بأفريقيا التى كان معظم أقطارها تحت سيطرة الاستعمار. وجيراننا فى الأساس من دول العالم الثالث التى تناضل من أجل مكان ملائم فى مجتمع الأمم، وهم أعضاء فى مجموعة "السبع والسبعين" فى الأمم المتحدة ومنظماتها، وأغلبهم أعضاء كذلك فى حركة عدم الانحياز. وفى عصر الكوكبة وسيطرة شريحة محدودة من الرأسمالية العالمية على اقتصاد العالم تتراجع التنمية فى بلدان متعددة ويسقط بعضها فى هاوية الحروب الأهلية وحروب الحدود ويتداعى وجود الدولة لحساب القبائل والمليشيات، ومن ثم يتعين على شعوب العالم الثالث أن تقاوم هذا التهميش بإجراءات التكامل الإقليمية فيما وراء الحدود القومية. ففى إطار سوق كبيرة تتعدد فرص النمو وتتسارع خطاه لو صحت العزيمة وأعمل العقل وسادت الديمقراطية واحتلت العدالة الاجتماعية مكانها المشروع فى معركة التنمية. كما أن اتساع السوق يعزز القدرة التفاوضية مع الشركات متعدية الجنسية. ومن ثم يجب على حزبنا أن يميز بين الجيران فهناك دائرة لحسن الجوار والتعاون، وأخرى للاحتواء.

دائرة حسن الجوار والتعاون

وأهم جيران العرب فى افريقيا. ويجب أن نتذكر أن أكثر من ثلثى الأمة العربية أفريقيون وأن أقطار المغرب العربى تجاور السنغال ودول الساحل (ساحل الصحراء

الكبرى) مالي - النيجر - تشاد - أفريقيا الوسطى.. كما أن قرابة نصف السودان عرقيات غير عربية. كذلك هناك علاقات تاريخية بين اليمن وعمان ودول القرن الأفريقى ثم تأتى الرابطة العظمى: النيل ودول حوضه وبصفة خاصة إثيوبيا (٨٠٪ من مياه النيل التى تصل إلى مصر تأتى من الهضبة الإثيوبية). وأخيرا تنبه قادة أفريقيا فى الستينيات إلى ضرورة التعاون بين كل الدول الإفريقية حين انشأوا منظمة الوحدة الإفريقية. كما أننا فى الأمم المتحدة ومنظماتها نشكل معا "المجموعة الأفريقية". ومن الخطأ الشنيع إهمال تنمية العلاقات الإيجابية مع جيراننا الجنوبيين.

أما جيراننا فى الشمال فهم دول جنوبى أوروبا من اليونان إلى البرتغال، وهنا لابد أن نتذكر العلاقات (الحربية والتجارية والثقافية) التى لم تنقطع أبداً خلال ما يزيد على ألفى سنة. ونضيف هنا حقيقة أن نصف التجارة العربية الخارجية تجارة مع أوروبا. ونضيف إلى ذلك أن دول جنوبى أوروبا تخشى وزن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبعض دول شمالى القارة فى علاقات الاتحاد الأوروبى الداخلية والخارجية. وبصفة خاصة فى أخذ النصيب الأكبر من العلاقات مع شرقى أوروبا. ولكل هذه الأسباب تريد تلك الدول توثيق صلاتها بالعرب. وقد بدأ فى منتصف السبعينيات "حوار عربى - أوروبي" استمر عدة سنوات دون نتائج تذكر لأن أوروبا كانت ممثلة بلجنة السوق المشتركة التى تملك صلاحيات اتخاذ القرار، وكان فى مواجهتها الجامعة العربية التى لاتملك الزام أعضائها بأى شىء. وإزاء التفرق العربى اضطر الاتحاد الأوروبى إلى التعامل معنا دولة بدولة: ودخلت إسرائيل فى هذا الإطار المتوسطى.

ولا يمكن أن نحصل على مزايا جدية من أوروبا متفرقين. ولذلك تطالب بالتفاوض على مستوى عربى أوروبى يجمع دول كل من الطرفين.

وفى الشرق، أقرب جيراننا إيران، وتليها دول جنوبى آسيا. وأيا كان الرأى فى النظام الإيرانى الحالى أو فى تصرفاته، لا يجوز أن تغذى العداوة بين العرب والإيرانيين. فإيران باقية، والنظم زائلة. وقدتداخلت أحداث التاريخ العربى والفارسى منذ قرون كثيرة وجمعت بين الغزو المتبادل والتفاعل الثقافى والدينى. ومن ثم فإن الاستراتيجية العربية يجب أن تستهدف علاقات حسن الجوار، ثم

أشكالاً من التعاون والتبادل. وتبقى تركيا حائرة ومحيرة.
فهى تريد الانضمام إلى السوق الأوروبية كهدف أساسى يجب ما عداه، فإذا قدر لها أن تحققه يصدق عليها ما يصدق على العلاقات العربية الأوربية بصفة عامة. وهى أحيانا تسعى "لاستعادة" أملاك الامبراطورية العثمانية فتطرح مشروع تصدير مياه عبر خط أنابيب إلى السعودية والكويت، وفى الوقت ذاته توثق التعاون العسكرى بينها وبين إسرائيل. وأخيراً عادت فكرة "الجامعة الطورانية" إلى الظهور بما تعنيه من صلات وثيقة بين البلاد التى تتكلم التركية (بلهجات مختلفة) من أذربيجان إلى كازاخستان.

دائرة الاحتواء

وقد اغرق العرب فى السنوات الأخيرة بقضايا العلاقات مع جار واحد وثقيل هو إسرائيل. ودون دخول في أى من المناقشات الدائرة حاليا، وبتجاوز كل المؤتمرات الشرق الأوسطية، وبغير تفصيل لجهود جماعات أمريكية أساساً لإقناع الناس فى بلادنا بالتعاون والتكامل مع إسرائيل والتى توجه جهودها من الحديث عن صورة العدو لدى الطفل إلى مستوى القيادت الثقافية والعلمية والاجتماعية، أرى إبراز بعض الحقائق المهمة التى يجب أن تحكم علاقتنا بإسرائيل.

١ - التكامل الاقتصادى نوعان : متكافئ وغير متكافئ. ومثال النوع الثانى عرفناه فى مصر إبان الاحتلال البريطانى حين كان اقتصادنا القومى جزءا لا يتجزأ من اقتصاد الامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس. ومثال النوع الأول فى مستوى الدول الصناعية المتقدمة الاتحاد الأوربى (١٥ دولة) وفى العالم الثالث جماعة دول جنوب شرقى آسيا (ما يسمى الآسيان) التى تضم: ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، إندونيسيا، تايلاند، وفيتنام، وفى أمريكا اللاتينية مجموعة "مركوسور" :البرازيل، الأرجنتين، أوروجواي، باراجوى وشيلى، وإسرائيل دولة صناعية متقدمة تحتل مكانا بارزا فى مجموعة الدول ذات الدخل العالى(١٤

ألف دولار للفرد).

٢ - الفكر السائد فى إسرائيل يتعالى على العرب بفجاجة . هم دينيا "شعب الله المختار" أى المفضل على كل شعوب العالم، وهم واقعيا يتعاملون معنا تعامل المستوطنين الأوربيين فى العالم الثالث أصحاب الموقف العنصرى الفاقع. وأغلبية من هاجروا إلى فلسطين قدمت من أوروبا أساسا.

٣ - لا تخفى إسرائيل حقيقة أنها تريدالهيمنة الاقتصادية والثقافية على الشرق العربى كله على الأقل. فقد تراجع منطق الحروب وتزايدت عالميا قوة المسيطرين اقتصاديا. ولا تريد إسرائيل ضم كل الأراضى العربية من النيل إلى الفرات لأن اليهود سيكونون أقلية مهددة فى خضم ملايين من العرب يتكاثرون بمعدلات عالية. ولكنها تعيد بناء المملكة بصورة عصرية مبنية على السيطرة الاقتصادية التى يمارسها الغرب بعد انتهاء عصر الاستعمار التقليدى. ولا تملك إسرائيل فى المدى المتوسط خياراً آخر فإقليمها محدود المساحة والموارد، وصادراتها إلى الدول الصناعية وغيرها تواجه منافسة شديدة، وبالذات من دول جنوبى آسيا (الهند، إندونيسيا، تايلاند) فى أسواق البلدان الفقيرة. وسكانها يعيشون فى مستوى أوروبى مرتفع بفضل الأموال التى تحصل عليها إسرائيل من الغرب وبصفة خاصة من أمريكا (حكومة وشركات ومؤسسات وأفراداً). والمتوقع فى حالة الوصول إلى تسوية سلمية هو تراجع حجم تلك الأموال. ولن تقبل الشركات متعدية الجنسية على الاستثمار فى سوق إسرائيل المحدودة. وإنما تأتى إذا كانت الدولة العبرية بابا إلى الأسواق العربية. وفى المدى القصير يؤكد تردى الأوضاع العربية دعم هذا المفهوم.

٤ - ويجب أن ندرك أن أهم عناصر القوة لدى إسرائيل هو ضعف العرب. فإذا شهدت أقطارنا نهضة شاملة وبناءاقتصاديا واجتماعيا شامخا وتقدماً علمياً وتكنولوچيا لامراء فيه، يكون من الوارد أن تقبل إسرائيل وضع دولة صغيرة غنية فى منطقة ديناميكية ناجحة ونشيطة. فالقوة الآن بصفة خاصة، لا تعنى قوة الجيوش وحدها وإنما قوة المجتمعات على أساس تطور اقتصادى وتقدم علمي وثقة بالنفس. ولذلك فإننى أرحب بتسوية سلمية لا تعصف بحقوق الفلسطينيين الأساسية (الدولة، القدس، التخلص من معظم المستوطنات... إلخ) شريطة ألا

يكون ثمنها فتح أسواقنا للإنتاج الإسرائيلى ووضع عمالنا تحت استغلال شركات العدو والاستسلام "للتفوق العنصرى" والقبول بثقافته. وإنما أرفض أن نعد تلك التسوية انتصاراً وأنها أنهت كل خصومة وحولت العدو صديقاً يمنح امتيازات خاصة بحجة ضرورة التعاون أوالسوق الشرق أوسطية لأن ذلك يكون انتحاراً قومياً ووطنياً. وما يجب أن نرتبه على التسوية هو أن الصراع قد انتقل من الجانب العسكرى إلى ميدان الاقتصاد وأن نكرس كل جهد ممكن لإنجاح تنمية عربية تكاملية بمعدلات عالية تمكن العرب - بعددهم الكبير - من أن يبنوا خلال فترة ما بين ١٥و٢٠ سنة سوقا عربية لها وزن حقيقى فى العلاقات الدولية وقوة تفاوضية لا يستهان بها، وفى تلك الأثناء يجب أن تمارس إزاء إسرائيل استراتيجية "الاحتواء" أى إبعادها عن أى موقع قدم فى أى قطر عربى.

وليس من المتصور وضع ملامح وأبعاد ووسائل تلك الاستراتيجية على يد شخص أو حتى حزب.ومن ثم لابدأن تكون موضع بحث ودراسة وتأصيل بحيث يقتنع بها الرأى العام العربى.

الخيار الاقليمى لمصر

مصطفى مجدى الجمال

لم يكن بوسع مصر يوماً - وليس من صالحها - أن تنعزل عن العالم حولها أو عن إطارها الإقليمى ، فقد ارتبطت المصالح الاستراتيجية للشعب المصرى - ومن ثم الدولة المصرية - بأداء دور متميز فى العطاء الحضارى وفى السياستين الدولية والإقليمية.

ومن فترة تاريخية لأخرى تقف مصر أمام إعادة ترتيب خياراتها بما يسمح لهذا الدور أن يستمر ويزدهر . وإذا كانت التطورات الدولية والإقليمية والداخلية تملى إعادة النظر تلك بين فترة وأخرى ، فلم يكن معنى ذلك إمكانية طمس الثوابت والحقائق التاريخية والجغرافية والاقتصادية . الاجتماعية والثقافية .. إلخ. تلك الثوابت التى تحاول الإرادات السياسية العالمية والإقليمية الإلتفاف حولها مستفيدة من متغيرات دولية وساعية إلى التأثير فى النخب السياسية والثقافية والاجتماعية ، بقصد حرمان مصر من دورها أو الحد من فعالياته.

غير أنه يصبح من قبيل المخاتلة الارتكان إلى مايمكن اعتباره ديمومة مطلقة للمكانة الدولية لمصر ، لأنه إذا كانت هذه المكانة تنطلق وتتأكد من خلال اعتبارات موضوعية إلا أنها تظل دوماً بحاجة ماسة إلى من يحركها ويعظمها فى إطار علاقة متوازنة رشيدة بين" الثابت" و" المتغير" ، إذ تحافظ وتنمى الأول مع فهم الثانى ومرونة التعامل معه . وهناك فى البداية مبدآن استراتيجيان لابد من مراعاتهما لتحقيق مكانة مصر الإقليمية والدولية :

أولهما: تحقيق تنمية مجتمعية حضارية شاملة تطلق الطاقات المصرية الكامنة والمهدرة ، حتى إذا تراجعت قدراتها العسكرية والسياسية وكل ماتفرزه الجغرافيا السياسية من معطيات.

ورقة مستخلصة من قراءات ونقاشات متعددة للمساعدة فى إعادة صياغة برنامج حزب التجمع

وثانيهما: يقظة عالية ومهارة فائقة إزاء كل محاولات تهميش دور مصر الدولى على كافة الأصعدة.

إن أهم **مقومات الدور المصرى** تتمثل فى:

* موقع جغرافى نادر يجعلها ملتقى آسيا وأفريقيا ، ونقطة اتصالهما بأوروبا ، وهمزة وصل بين البلدان العربية ، وإطلالها على البحرين المتوسط والأحمر (بمالهما من أهمية حضارية واستراتيجية..) فضلاً عن وجود قناة السويس بها. ويضاف إلى ذلك نهر النيل الذى يربطها أعمق الروابط بعمق القارة الأفريقية.

* الإرث التاريخى الحافل الذى جعلها دوماً مهداً للحضارات وملتقى لتفاعلاتها ، بما أضفى عليها - أى مصر - تراتباً حضارياً يتغلغل فى مكونات الشخصية المصرية.

* مجتمع حيوى يتسم بالقدم والتماسك ، والقوة البشرية الكبيرة ، والثراء الفكرى والإشعاع التنويرى فى النطاق الإقليمى ، واقتصاد متنوع متقدم نسبياً عما حوله ، وقدرة تنظيمية ممثلة فى مؤسسة دولة عريقة استطاعت - فى شتى مراحلها وتقلباتها - التعامل مع الإطارين الدولى والإقليمى بما يحقق ترجمة أهداف الدور الطموح لها.

* وهكذا فقد درج العالم على التعامل مع مصر كدولة محورية - قاعدية ، ولو حتى بمفهوم ضرورة تصفية الدور المصرى كشرط أساسى لتحقيق مصالح الإرادات الأجنبية فى الإقليم.

.. ونظراً للحساسية الشديدة التى تتسم بها مكانة مصر إزاء عالمها ،

بوصفها بلداً مفتوحاً ومتفاعلاً معه ، فان هذه المكانة لابد وأنها تأثرت **بالتطورات الدولية الأخيرة** (بكل تداعياتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية..) تأثراً بالغاً . خاصة وأن تلك التطورات تأتى بعد فترة وجيزة من انهيار المشروع القومى - الناصرى الرامى إلى تحقيق تنمية مستقلة فى إطار قومى عربى حيوى ، وفى ظل الاهتزازات والمراجعات الفكرية وتساؤلات الهوية التى تطرح للنقاش من جديد فى صفوف النخبة المصرية.

لقد أفضت التطورات المتلاحقة للثورة الصناعية الثالثة التى تعمل على إعادة تنظيم الحياة والانتاج والتوزيع ، إلى سيادة النظام الرأسمالى الليبرالى الغربى ، وتلك لايجوز أخذها - على الإطلاق - فى صورة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد ، وإنما يجب النظر إليها كشبكة معقدة من العلاقات والتعاملات بين المجتمعات الصناعية التى تسيطر على العالم اليوم - رغم مابينها من تناقضات وتنافرات وتباعدات لاتنفى نزعتها العامة للهيمنة على بقية العالم من خلال الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.. إلخ.

وتحاول هذه القوى إملاء جدول أعمال دولى جديد ، أو بالأحرى ليّ عنق هذا الجدول لتحقيق مصالحها الاستغلالية الخاصة ، بقصد إشاعة التكيف الهيكلى مع السوق الرأسمالية العالمية ، واستبعاد قضايا التحرر الوطنى والسيادة الإقليمية لتحل محلها قضايا اقتصادية وثقافية وبيئية - على ماتتمتع بها هذه القضايا من أهمية ووجاهة موضوعية ، لكنها لايجوز أن تكون على حساب حق شعوب الجنوب(أساساً) فى التنمية والاستقلال والتعامل المتكافئ ، بل يجب أن يتم تناولها فى هذا الإطار وليس خارجه أو كبديل عنه.

كما أدى انهيار " المنظومة الاشتراكية" إلى تآكل إمكانيات الوحدات الصغيرة والمتوسطة فى النظام الدولى فى التحرك السياسى المستقل ، إذ أن

التنافس التنافرى بين القوتين الأعظم إبان الحرب الباردة كان يضيف إلى القدرة التساومية للوحدات الأصغر ويوسع هامش المناورة أمامها.

واليوم تُشن على أذهان النخب الوطنية حرب فكرية ضارية بهدف إرضاخها لمسلمات توافق ونظرية « نهاية التاريخ» والانتصار الكامل والنهائي لليبرالية . ومن أمثلة هذه الحملات الفكرية:

- أن تحسين الانتاج والإنتاجية سوف يؤدى حتماً إلى حل المشكلات الاجتماعية ، ومن ثم تحقيق الرفاهية ، وهو زعم لايوجد دليل قاطع عليه حتى فى الدول الليبرالية ذاتها ، طالما أنه يتجاهل البعد الطبقى وملكية وسائل الانتاج على المستويين الوطنى والعالمى.

- أن الاقتصاد المدَوّل الناشئ يتطلب هياكل سياسية جديدة تفضى بالضرورة إلى تآكل مؤسسة الدولة الوطنية ، وهو مايتنافى مع الأمر المتحقق من تزايد دور منظومة الدولة فى البلدان الليبرالية ذاتها.

- أن تعميق الاعتماد المتبادل يتطلب الانتقال من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية، وهو ماليس صحيحاً لأن جميع المشكلات الرئيسية فى العالم (نزع السلاح النووى مثلا..) لازالت تعالج بوسائل سياسية.

- أن العالم ينتقل من توازن القوى إلى توازن المصالح ، وهو مايتعارض مع حقيقة أن المصالح لاتتحقق إلا بقدر ماتسندها موازين القوى ، وأن هذه الدعاوى اليوتوبية قد أفضت إلى نتائج مدمرة للنظم التى تبنتها (أوربا الشرقية كمثال..)

- أنه لامكان للحروب فى المستقبل مع إرساء الليبرالية وانتشار الديمقراطية بمفهومها ، ويقصد من ذلك إلصاق الحروب ببلدان الجنوب غير الديمقراطية دون النظر إلى البيئة العالمية التى تفرض أوضاعاً ظالمة ولامتكافئة على شعوب تحاول أن تتمتع بما تتمتع به المجتمعات الليبرالية من سيادة وطنية وسيطرة على المقدرات الوطنية وحماية الهوية الحضارية

الخاصة.

. وإذا كانت الآمال الليبرالية العريضة تستند إلى دعائم غير منكورة ممثلة فى فرض الانتقال شبه الإجماعى إلى الاقتصاد الرأسمالى العالمى (عبر آليات عديدة) ، والتركيز المتزايد على جدول أعمال عالمى جديد تبرز فيه قضايا البيئة والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة واستغلال الفضاء وأعماق البحار.. إلخ ، والحركة الدائبة فى جميع أركان العالم لاقامة التكتلات وتعميق التكامل والاندماج التجارى والاقتصادى والتكنولوجى على أسس جديدة تختلف عن الأسس التى ارتبطت بمراحل الحرب الباردة .

ومع ذلك فان هذه التوقعات الليبرالية تعانى من ثغرات عديدة:-

- اشتداد المنافسات التجارية الدولية والسياسات الحمائية.

- انفجار المشاعر القومية والطائفية والدينية والعرقية ، وتعاظم الرغبة فى العودة إلى الدولة الوطنية ذات السيادة ، خاصة مع ازدياد الفقر فى العالم المتخلف وأوربا الشرقية ، وماأسفرت عنه التبعية الثقافية من تهديدات للهوية الحضارية للشعوب.

- فشل سياسات التحول الليبرالى فى حل المعضلات الهيكلية ،" فالتاتشرية" وصلت إلى ظريق مسدود ، وسياسات التكيف الهيكلى المملاة على بلدان العالم الثالث أدت إلى كوارث اجتماعية واقتصادية ، وبلدان أوروبا الشرقية تعانى التحلل والفوضى والفساد..

وعلى الرغم من كل ذلك فهانحن إزاء نظام دولى جديد بطريقه للتشكل ، ويمر لازال بحالة من السيولة والفوضى التى لاتخلو من أخطار داهمة على السلم والرفاهة . وخلاصة هذا النظام الجديد هى إعادة تشكيل العالم لتحقيق مصالح تحالف الأطلنطية المنتصرة فى الحرب الباردة . وإذا كانت تداعيات إقرار هذا النظام تأخذ صوراً بالغة العنف والإكراه ضد شعوبنا ، إلا أنها ليست قدراً منزلاً، ومازال بامكان الدول الوطنية البحث عن توسيع هامش المناورة إذا تكونت لديها إرادات سياسية ماهرة ومتوافقة تدرك

كيفية التعامل مع الواقع الجديد وتعى أهمية العمل المشترك لإحباط الصيغ الإقليمية المفروضة عليها لترسيخ النظام الدولى « الجديد » ، تلك الصيغ التى تحاول الالتفاف على حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة والاقتصاد لتحقيق مآرب القوى الامبريالية وعملائها ووكلائها .

وقبل الانتقال إلى الخيارات الإقليمية المطروحة على مصر لامندوحة من التطرق **لأهم العناصر الواجب توافرها لقيام نظام إقليمى:-**

أولا : يتعلق النظام الإقليمى بالدرجة الأولى بمنطقة جغرافية تتسم بوحدة نسبية ، نظراً لأن التقارب الجغرافى يؤدى إلى تفاعلات أكبر في أغلب الأحوال ، مع استثناء تعامل بعض الدول الصغيرة مع الدول العظمى الذى قد يأخذ صورة أكبر.

ثانيا: أن يشتمل على ثلاث دول على الأقل ،

ثالثا: ألا يكون هناك وجود للدول العظمى فيه ، لأن مثل هذا الوجود يربط النظام الإقليمى مباشرة بالنظام الدولى.

رابعا: وجود هوية اقليمية والوعى بالتقارب والتضامن - فى إطار تاريخى - وتوافر الرغبة فى العمل على الانتظام فى وعاء إقليمى يحقق المصلحة الوطنية والمصلحة العامة لكل وحداته.

خامسا: وجود شبكة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تخلق دينامياتها الذاتية باستقلال عن الدول العظمى والنظام الدولى . غير أن هذا الاستقلال يظل نسبياً ، خاصة فى ظل ثورة الاتصالات واعتبارات الاستراتيجية الدولية.

سادسا: وحدة مصادر التهديد أمام أطراف النظام الاقليمى وشعورها بحيوية وحتمية تجميع طاقاتها للتصدى لهذا الخطر بالاحتواء أو الحصار.

ومن المهم كذلك تحديد **معايير تقويم النظام الإقليمى** ، تلك التى يجب الاستناد إليها لدى تحديد الخيار الاقليمى والحكم على البدائل المطروحة.

* الخصائص البنيوية : أى سمات النظم السياسية والاقتصادية

والاجتماعية للدول المكونة للنظام ، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها ، ومن أهم هذه الخصائص :-

- مدى التماسك الاجتماعى (السلالة ، العنصر ، اللغة ، الدين ، الثقافة ، التاريخ أو التراث المشترك ..)

- مدى التماسك الاقتصادى (الموارد المتاحة ومدى التكامل بين النظم والممارسات الاقتصادية..)

- مدى التماسك الإقليمى (مدى فعالية المؤسسات الاقليمية الموجودة ، السلوك الدولى لأعضاء النظام ، كيفية اتخاذ القرار الجماعى ..).

* مستوى القوة أو نمط الإمكانات فى النظام: هل يوجد توازن قوى داخل النظام أم تراتبية هرمية أم استقطاب بين دولتين رئيسيتين . وعناصر القوة المدروسة لدى كل دولة مقارنة ببقية أطراف النظام هى:-

- عناصر مادية: الموقع ، الموارد ، المساحة السكان من حيث العدد والتركيب السلالى والتماسك الوطنى ومدى انتشار التعليم والمهارات العلمية والتكنولوجية ، النظام الاقتصادى ، القدرة الصناعية ، متوسط دخل الفرد ، إنتاج واستهلاك الطاقة .. إلخ.

- عناصر عسكرية: حجم القوات ، التدريب والكفاءة ، التكنولوجيا المتاحة.

- عناصر نفسية: مدى استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها للتأثير على الدول الأخرى (أيديولوجية ، شخصية قومية ، روح معنوية ، شخصيات القادة ، المهارات الدبلوماسية..).

* نمط السياسات والتحالفات : هل علاقات النظام الداخلية تعاونية أم صراعية ، سياسات كل دولة إزاء الدول الأخرى ، التحالفات داخل النظام الإقليمى ، القضايا موضع الخلاف (أيديولوجية أم سياسية أم اقتصادية..) ، أدوات ممارسة الخلافات ، شكل التحالفات الداخلية (مرن ، أم يتسم بالاستقطاب والتمركز) ، طبيعة نظام الاتصال السائد داخل

النظام الإقليمى (الإتصال الشخصى ، وسائل الانتقال المادى ، اتصالات النخبة ..).

* بيئة النظام: وذلك من خلال تحديد الأطراف الآتية:-

- دول القلب / المركز: هى الدول التى تمثل محور التفاعلات السياسية فى النظام ، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسى السائد فى النظام.

- دول الأطراف: وهى الدول أعضاء النظام التى لاتدخل فى تفاعلات مكثفة معه ، لاعتبارات جغرافية وسياسية.

- دول الهامش : وهى دول غير عضوه بالنظام لكنها تعيش على هامشه وقريبة منه جغرافيا ، وهى تميل فى الغالب إلى الاختلاف مع النظام وتكون لديها تطلعاتها الخاصة خارجه.

* نظام التغلغل : وهو مدى النفوذ الذى تمارسه الدول الكبرى خارج النظام الإقليمى للتأثير فى وحداته (اقتصاديا ، عسكريا ، ثقافيا ، سياسيا ..) ومدى تأثير ذلك على علاقات النظام الاقليمى الداخلية وتماسكه ونمط الإمكانات والسياسات..

إن التمسك بالمعايير السابقة يفيد فى تناول المشروعات الإقليمية المطروحة على البلدان العربية فى إطارها التاريخى وبيئتها الدولية الملموسة ، وتقويم هذه المشروعات على أسس استراتيجية صلده ، لاتنجرف وراء رطانات إمبريالية أو اعتبارات وقتية أو التلويح بمكاسب على المدى القصير أو تنافسات أنانية بين الأطراف العربية.

وأهم مشروعين مطروحين الآن من قبل القوى الخارجية على مصر والدول العربية هما : **المشروع الشرق أوسطى ، والمشروع البحر المتوسطى.**

وبالنسبة للمشروع الشرق أوسطى:

يلاحظ أن الدلالة الجغرافية لهذا المصطلح كانت تتسع وتضيق فى الكتابات الغربية حسب المصالح الاستعمارية ، إذ هو بالأساس تعبير

سياسي دأب على تسمية المنطقة من حيث علاقتها بالغير (شرق أوسط - شرق أدنى..) وينطلق هذا المشروع من التوجس التاريخى للغرب إزاء أى مشروع للنهضة أو التوحد العربيين ، والرغبة فى حماية المصالح الغربية (الاحتكارات النفطية ، المصالح الاستراتيجية ..) ومن ثم فانه يستهدف تفكيك النظام العربى ونبذ مفهوم القومية العربية ، وتبرير شرعية الوجود الصهيونى كأمر واقع يجب على البلدان العربية القبول بوضعه الاستيطانى الإحلالى والتفاعل معه كقوة قائدة تمارس هيمنتها من خلال تفوقها العسكرى والنووى وتقدمها الاقتصادى وقيمها الثقافية والاجتماعية وتميزها التكنولوجى .. ومن ثم يصبح بامكان إسرائيل (المندمجة بالفعل فى النظام الرأسمالى العالمى من خلال الشبكات المصرفية والتكنولوجية والتجارية والإعلامية) أن تستخدم وضعها القيادى فى النظام الشرق أوسطى لمساومة العالم الأول من أجل تحسين أوضاعها فى النظام العالمى . ولذلك فان الهدف المباشر للمشروع هو السيطرة على النفط والمياه وشبكات الطرق والمواصلات ومسارات التجارة وقنوات المال والتكنولوجيا.

ولاينبع التخوف من الهيمنة الإسرائيلية على النظام الشرق أوسطى من شعور بالدونية أو تهويل فى القدرات المعادية ، وإنما منبعه أساساً حالة التشرذم العربى وتبعية النظم العربية للغرب ولاديمقراطيتها وعدم سيطرتها الفعلية على مواردها وتخلف أدائها على كافة المستويات ، وذلك أمام تفوق إسرائيلى نووى وعسكرى وتكنولوجى، وانحياز أمريكى سافر للدولة العبرية.

إن إسرائيل - وهى تمثل ماتمثله بالنسبة للاحتكارات الامبريالية والقوى الكبرى - تسعى إلى الاستفادة من المال النفطى والأيدى العاملة العربية الرخيصة لتعظيم أدائها وأدوارها انطلاقاً من قدراتها الإدارية والمصرفية والتكنولوجية ، مدعومة بالشبكات الامبريالية الموالية والداعمة لها.. حتى تقوض فى النهاية أية إمكانية لتجميع الطاقات العربية أو تحقيق تنمية /

نهضة عربية شاملة معتمدة على الذات.

وتسعى حملات الترويج للشرق أوسطية إلى التركيز على العامل الاقتصادى وحده والقفز فوق العوامل الفكرية والروحية والحضارية ، وإعطاء الشرعية للاغتصاب والاستيطان ، والالتفاف حول حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى أرضه وتقرير مصيره - بالاكتفاء بسلطة ذاتية هزيلة تابعة للكيان الصهيونى.

وتتجاهل هذه الدعاوى أن التشابكات الاقتصادية لاتصنع سلاماً ولاحتى تشكل مقدمه له ، طالما أن الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية - بأبعادها العنصرية والتوسعية ومهامها المصممة لخدمة المصالح الغربية - ظلت كما هى ، وهو مايجعل أى تشابكات اقتصادية هشة دوماً ، لاترسى السلام والأمن بقدر ماتكرس الظلم والهيمنة.

وهكذا يرمى أيضاً أنصار هذا المشروع إلى استخدام التشابكات الاقتصادية المطروحة لتيسير عملية التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف بما يخدم أهداف إسرائيل والقبول بشرعه الأمر الواقع ، ويعتبر المقوم الثقافى - فى هذا الصدد - أخطر مقومات المشروع الشرق أوسطى من خلال الترويج " لثقافة السلام " المجردة من أبعادها التاريخية والواقعية ، بقصد إلغاء الذاكرة القومية وتشويهها ، تلك الثقافة التى توسع مفهوم " أعداء السلام" ليشمل كل خصوم الشرق أوسطية ، وتوسع مفهوم " أنصار السلام" ليشمل حتى حزب العمل بأكمله وعديد من الاتجاهات الصهيونية ، والانطلاق من المراهنة على عناصر من النخبة السياسية العربية ورجال الأعمال والمهنيين المنغمسين فى التطبيع إلى ضم عناصر جديدة من : عمالة تذهب للعمل فى إسرائيل ، ورموز يسارية ، ومفكرين طائفيين ، وقبل ذلك كله التركيز على شريحة الشباب الذين لم يعايشوا المعارك القومية الكبرى وإنما عاشوا انكساراتها والارتداد عنها ، ومن ثم فانهم يمثلون أرضاً خصبة لتقبل " بذور السلام" فى ظل غياب تربية وطنية وقومية ديمقراطية وعقلانية.

إن دمج إسرائيل فى المنطقة لن يحولها إلى دولة عادية يمكنها تحمل قرارات وسياسات " إقليمية" تفرض عليها كما تفرض على غيرها وإنما يؤدى فى النهاية إلى انعاش الاقتصاد الإسرائيلى بالانطلاق إلى الأسواق العربية الواسعة والعمالة الرخيصة والتمويل الدولى والعربى لمشروعات يكون لها اليد العليا فيها ، وهو الأمر الذى سيمنح الكيان الصهيونى قدرات إضافية لاستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود ، وهو ماسيزيد بدوره من النزعات التوسعية بكل أخطارها على السلم والأمن فى المنطقة.

وهكذا .. فان هذا المشروع لن يحقق فى النهاية رخاء ولاسلاماً للبلدان العربية وإنما سوف يعمق من تبعية الاقتصادات العربية لآليات النظام الرأسمالى العالمى ، ويخرج قرارات السيطرة على الموارد العربية من بين أيدى السلطات الوطنية ، وينزع عن الشعوب العربية هويتها الخاصة ، ويفاقم من النشاط التخريبى لتفجير النزاعات الطائفية والقبلية والقطرية.

أما بالنسبة للمشروع البحر متوسطى

فيمكن فهمه على ضوء التطورات الدولية الأخيرة ، وخاصة محاولات دول الاتحاد الأوربى الرد - ولو ضمنياً - على إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمقدرات العالم العربى ، فهى التى تسوغ المفاهيم وتقود الممارسات وتحمى الأطراف فى كافة عمليات السلام والنشاط الاقتصادى والعولمة الثقافية.

وبالإضافة إلى رغبة أوربا الاستقلالية عن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، هناك حاجة دول أوربا الأمنية وخشيتها من تزايد العنف والتطرف وموجات الهجرة من جنوب المتوسط إليها ، ومن ثم هى تريد تأمين استقرارها من خلال لعب دور فعال فى أمن جيرانها وخلق تشابكات اقتصادية وثقافية .. إلخ تسمح لها بتأمين مجالها الطبيعى فى حوض المتوسط وشمال أفريقيا.

وقد وجدت بعض عناصر النخبة العربية مايجذبها فى الدعوة المتوسطية

إنطلاقاً من نشأة حضارة متوسطية متميزة رغم قيام عدد من الحضارات المتنوعة والمتعادية على شواطئه (فرعونية - أفريقية - رومانية - مسيحية - أرثوذكسية - اسلامية ..) ، إلا أن امتزاج هذه الحضارات وتفاعلها أديا إلى أسلوب حياة وتفكير يسم شعوب البحر المتوسط عن سائر المناطق الأخرى.

ويتغاضى المؤيدون للنزعة المتوسطية عن الدور الذى لعبته دول شمال المتوسط فى إنشاء وإسناد دولة إسرائيل كحل للمشكلة اليهودية فى مجتمعاتها ، ويستعيضون عن ذلك بأن دخول إسرائيل فى الشركة المتوسطية بمعزل عن الانحياز الأمريكى لها سوف يحيلها إلى دولة عادية يمكن ممارسة الضغوط المختلفة عليها .

وأول ملاحظة يمكن تسجيلها على المشروع المتوسطى أنه يجئ من خارج المنطقة وعلى أيدى دول ذات ميراث استعمارى طويل ، فضلاً عن الصورة السلبية للغاية للعرب والمسلمين فى وسائل الإعلام الأوربى التى تشكل الرأى العام هناك ثم كيف يتم السير فى عمليات تؤدى إلى إدماج إسرائيل فى المنطقة دون حدوث تقدم فى عملية السلام فحواه تخلى إسرائيل عن الأرض المحتلة ونبذ التوسع والعنصرية ونظرية الحدود الأمنية المرنة .؟ ثم كيف يمكن الجزم بأن المشروع المتوسطى يمثل وسيلة فعالة لكسر الهيمنة الأمريكية فى ظل استمرار التحالف الأطلنطى وعدم تصاعد تناقضاته إلى درجة التناحر والطلاق ؟

كذلك لايمكن تصور قيام تنمية مشتركة حقيقية بين شمال وجنوب المتوسط فى ظل علاقات عدم التكافؤ العميقة بين الجانبين ، وهو الأمر الذى لايتصور وقوعه دون حدوث تغيرات جذرية فى دول جنوب المتوسط.

وهناك تساؤلات مشروعة حول اثار المشروع المتوسطى على الهوية القومية والثقافية والحضارية للمنطقة لدى التحاقها بطرف مخالف - وربما مقاوم لها - يتسم بالقوة المالية والعلمية بل ومايمكن أن يثيره ذلك من

احتمالات التدخل الخارجي من الشمال فى شئون الجنوب المتوسطى عند عدم تطابق مفاهيم أو قيم (حقوق الانسان كمثال .) .

أما أخطر ماتنطوى عليه المتوسطية - على المدى القريب - فهو انفصال المغرب العربى عن الكيان القومى والتحاقه بالشمال تحت وطأة مشكلات التنمية والهوية والاستقرار الأمنى ، ذلك إذا دخلت الدول العربية فى المشروع المتوسطى فرادى وبغير رؤية وأهداف مشتركة.

وعن الملاحظات المباشرة على المشروع (الذى يمثله اعلان برشلونه أساساً) فهى اتصافه بالعمومية المفرطة.والتزيد فى طرح الآمال والتوقعات دون توافر أسس موضوعية ومؤسسية للتنفيذ وإذا كان المشروع يتحدث عن احترام التعدد الثقافى ، إلا أننا نجده يميل فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنبة والاجتماعية إلى فرض قائمة أعمال أوروبية محضة مثل : التحرر الاقتصادى وإعادة التكيف مع النظام الرأسمالى العالمى ، واختزال حقوق الانسان فى الحريات السياسية والمدنية دون الالتفات إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، واعتبار الإرهاب والهجرة والمخدرات مصادر تهديد دون الاهتمام بأسبابها الهيكلية والموضوعية.

واللافت للنظر أن المشروع المتوسطى يعتمد رؤية تجزيئية للعالم العربى من خلال العضوية الفردية ، واستبعاد دولة تطل على حوض المتوسط مثل ليبيا ، وإدخال دول لاتطل عليه مثل الأردن وموريتانيا فى إطار الشراكة والمنطقة الحرة المقترحة ، أما دول الخليج فيمكن الشراكة معها بشكل غير كامل وفى قضايا جزئية ، وذلك احتراماً للنفوذ الأمريكى هناك.

وعلى طريق المزيد من الاقتراب من فحص المشروع نجده يركز على حرية حركة التجارة ورأس المال ، ولايمتد إلى حرية حركة العمل ، ويتجاهل إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا خشية استخدامها فى الأغراض العسكرية.

.. أما بعد فمن الجلى أن الخيارين الأوسطى والمتوسطى يمثلان مشروعين متناقضين نسبيا- فى إطار التنافس الامبريالى الأطلنطى - لكن يظل

جوهرهما واحداً: وهو تفكيك النظام الإقليمى العربى . ولايجوز تصور المضى فى التعامل مع أى من هذين المشروعين إلى نهايته دون الوصول إلى هذه الغاية . وإذا كان ممكناً - على سبيل الافتراض النظرى - التعامل مع المشروعين من خلال منظومة عربية واحدة وفعالة فلن يصبح لهما أى مغزى ، بل قد لايطرحا من الأصل.

الخيار العربى:

إذن لامناص من الحديث عن **الخيار العربى** قبل التطرق إلى كيفية التعامل مع سائر الخيارات والتوجهات الاقليمية والدولية الأخرى.

بداية فان العروبة - كمذهب سياسى أو كوجود حضارى أو كتيار فكرى أو كرابطة ولاء وانتماء للشعوب العربية - كانت ولم تزل المحيط الأمثل أو الملائم لدور مصرى فاعل ونشيط . فبدون هذا المحيط لن تستطيع مصر تحقيق تنمية (مستقلة أو غير مستقلة). خاصة فى ظل هجرة العمالة المصرية والفوائض المالية للدول المنتجة للنفط والتى تمثل طاقات استثمارية ممكنة فى ظل تكامل اقتصادى عربى . وبدون المحيط العربى لن تستطيع مصر الحفاظ على أمنها واستقلالها السياسى (خاصة فى مواجهة التهديد الإسرائيلى) ، ولن يكون لها دور قيادى فى أية ترتيبات إقليمية غير عربية . كما أنها لن تستطيع بالمثل الحفاظ على هويتها ودورها الحضارى دون قيادتها لهذا المحيط ، بل إن مكانة مصر وقوتها التفاوضية فى الساحة الخارجية تختلف كثيراً لو أنها تتحدث بلسان الوطن العربى كله وتتمتع بالقدرة على التأثير فيه ، عما لو أصبحت دولة منفردة - ناهيك عن أن تكون تابعة.

وإذا كان النظام الإقليمى العربى قد نال مدداً وتطويراً إبان فترة مد القومية العربية فى الخمسينيات والستينيات فان هذا النظام قد تعرض للاهتزاز والتآكل بفعل الهزائم العربية وتفاقم التهديدات الصهيونية للأمن القومى العربى ،ثم ازدياد دور الأنظمة البترولية المحافظة على حساب دور

الأنظمة الوطنية التى ترفع شعارات التوجه القومى ، خاصة بعد المناورة الانشقاقية التى قامت بها الدولة المصرية لإقامة صلح منفرد مع الكيان الصهيونى .

وزاد الأمر سوءاً التطورات الدولية الهائلة التى أخذت تتداعى منذ أواخر الثمانينات ، والتى نتج عنها خسارة الأمن القومى العربى لحليف استراتيجى أو تكتيكى - أياً كان الحال - (ممثلاً فى المنظومة الاشتراكية سابقاً) ومن ثم غلق منفذ هام للفرص الخارجية ، كما تدهورت المكانة النسبية للاقتصادات العربية نتيجة تناقض حصيلة الصادرات النفطية ، والطريق المسدود الذى وصلت إليه البلدان العربية التى طبقت وصفات المؤسسات المالية الدولية ، وتفاقم الفقر والحروب الأهلية فى البلدان العربية الأكثر فقراً .

وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد أهدرت طاقات عربية هائلة ، فانها بنفس القدر أضاعت إمكانية الاستفادة من القدرات الإيرانية لموازنة التفوق الإسرائيلى ، وبدا واضحاً فشل النظام العربى فى احتواء الاثار السلبية لمحاولات " تصدير الثورة الاسلامية ". أما حرب الخليج الثانية فقد تركت جراحاً كبيرة لم تندمل بعد فى جسد النظام الإقليمى العربى ، لعل أهم نتائجها تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للمجتمع العراقى وإعادته عشرات السنين إلى الوراء ، وفتور أنظمة الخليج إزاء النظام الإقليمى العربى - بل وحتى إزاء " إعلان دمشق" - وإعطائها أسبقية مطلقة للترتيبات الأمنية مع الدول الكبرى ، وتبديد أرصدة مالية هائلة لتكديس السلاح والإنفاق على القوات الأطلنطية ، وفوق هذا كله تفاقم مشاعر العداء والكراهية على المستوى الشعبى . ولاشك أن اشتراك الجيش السورى فى العمليات الحربية ضد العراق قد أودى عملياً باحتمالات بناء جبهة شرقية ضد إسرائيل ، كما أن الأوضاع التى آل إليها العراق من ضعف وتدخل فى سيادته الوطنية يفتح الباب واسعاً أمام التنافس التركى -

الإيرانى على الهيمنة فى الخليج والمشرق العربى أيضاً.

ثم كانت " اتفاقيات أوسلو" خطوه نوعية جديدة من القيادة الفلسطينية على طريق التسويات المنفردة مقابل مكاسب هزيلة على الأرض زادت من انقسامات الشعب الفلسطينى وفتحت المجال واسعاً أمام تداعيات أخرى أخرجت إسرائيل من عزلتها فى العالم العربى وسهلت على أنصار التطبيع اتخاذ خطوات واسعة فى هذا الصدد دون إعطاء الاعتبار الواجب لمتطلبات الأمن القومى العربى أو تحقيق سلام عادل ودائم فعلاً.

لقد جاءت كل هذه التطورات لتضيف المزيد من الاثار الخطيرة على النظام الإقليمى العربى الذى كان يعانى أصلاً من نقص فى فعاليته بسبب أوجه خلل عضوية فى بنيته ، وبفعل ممارسات وملابسات تاريخية عديدة . إذ فشل هذا النظام فى تحقيق توافق بين جدول أعماله وبين بعض الانشغالات الحقيقية للرأى العام العربى (خاصة فى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الأقليات ، وأوضاع العمالة العربية المهاجرة .. إلخ) ، كما لم يتمتع النظام الإقليمى العربى بالقدر الواجب من التماسك بسبب غياب مؤسسات مركزية مفوضة بصياغة قيم النظام الاقليمى والرقابة على مدى الالتزام بها ، وغياب دولة / قلب تقود وتحرس التزام الأطراف الأخرى ، ومن ثم تأكيد السيادة القطرية على حساب الإحساس بالمهمة التاريخية فى مواجهة أخطار داهمة ، كما تضاءلت إلى حدود بعيدة إمكانيات تمتع هذا النظام بقدر معقول من الاستقلال الذاتى عن النظام الدولى (خاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة) وبالتالى عمق الاختراق الإمبريالى لهذا النظام ، إلى حد تدشين مشروعات إقليمية جديدة تفضى حتماً إلى القضاء عليه تماماً.

إن عوامل عديدة تتكاتف لإضعاف المشروع القومى العربى وإنهاء نظامه الإقليمى ، ولا يمكن سريعاً التخلص من الخسائر المحققة التى وقعت فى هذا الصدد ، إلا أن هذا لاينفى الضرورة التاريخية لهذا المشروع ، كما

أن أى بدائل أخرى له لن تقدم حلولاً ملموسة لمشكلات البلدان العربية إزاء تحقيق التنمية والتقدم والعدل والاستقرار والأمن . وهو الأمر الذى يلقى على عاتق النخب السياسية العربية ذات التوجه القومى عبء التوعية بمخاطر المشروعات البديلة ، ومحاولة تقديم الحلول المتدرجة والمتصاعدة للأزمات الهيكلية والظرفية التى يعانى منها النظام الإقليمى العربى . ويمكن فى هذا الصدد اقتراح النقاط الآتية :-

- القبول بتعددية التوجهات السياسية والأيديولوجية داخل النظام ، وصياغة علاقة صحيحة بين السيادة القطرية والمصالح القومية ، والتعامل بين الدول على أسس متساوية.

- الإقرار بأن تحقيق التكامل لابد أن يبدأ تدريجياً من خلال توحيد الظروف العامة المؤثرة على إعادة الانتاج الاجتماعى (مثلاً على مستوى الاقتصاد : البدء بتوحيد وربط السياسات التشريعية الخاصة بحركة العمل ورأس المال والقرارات الأساسية فى الاقتصاد الكلى..)

- الوصول إلى قناعات موحدة إزاء مفهوم الأمن القومى العربى وتحديد مصادر التهديد وكيفية التعامل مع دول الجوار الإقليمى ، مع التمييز الدقيق بين مجالى الأمن الجماعى والأمن الانفرادى لكل دولة.

- إحياء وتفعيل وإنشاء المؤسسات العربية المركزية اللازمة لتحقيق التشاور والتكامل ، بما يكفل تجميع الموارد وإنجاز خطط تنموية إقليمية شاملة ومستديمة.

- تدعيم الوحدة الوطنية داخل كل قطر بالانصهار الديمقراطى لتقليص حجم الولاءات الأدنى (عسكرية - طائفية - جهوية ..) وتأسيس المواطنة الحقة.

- الاتفاق على مواقف مشتركة فى قضايا المياه ونزع زسلحة التدمير الشامل والإرهاب .. إلخ بما يمكن من التفاوض مع القوى الإقليمية الأخرى من موقع جماعى قوى.

- وبالنسبة لجامعة الدول العربية يلزم إدخال تغيير جذرى على هياكلها وأدائها مثل التحول من قاعدة الإجماع إلى إعمال قاعدة الأغلبية ، وشمول القرارات المتخذة بقوة النفاذ وعدم اقتصار ذلك على القضايا الجزئية أو ذات الأهمية المحدودة ، ودورية اجتماعات مؤسسة القمة العربية ، ودعم علاقة الجامعة بسائر منظمات المجتمع المدنى العربى . وقد آن الوقت كذلك للبحث فى إنشاء جهاز قضائى لحسم النزاعات العربية - العربية ، وآلية عربية لحقوق الإنسان .

- ضرورة " تحييد" المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة وحمايتها من النزاعات البيئية ، وفى المقدمة منها مشروعات التصنيع الحربى .

- أهمية تنسيق وتوحيد المواقف العربية فى المحافل الدولية ، خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا قومية أو تخص قطراً عربياً بعينه .

- السعى الدءوب لاكتساب حلفاء استراتيجيين جدد فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، مع إمكانية الاستفادة من التناقضات القائمة والممكنة بين الدول المعادية للمشروع القومى العربى.

- تقديم العون المادى والسياسى والمعنوى الكامل لسكان الأراضى المحتلة ، بوصف القضية الفلسطينية لاتزال تمثل محور الأمن القومى العربى

وإذا كانت النقاط السابقة - وغيرها كثير - لايمكن الاستغناء عن أى منها لتحقيق بدء إنتشال النظام العربى من أزمته ، فان أطراف هذا النظام بحاجة إلى تحقيق إنجاز سريع على طريق المصالحة وإستعادة الثقة فى جدوى العمل العربى الجماعى ، وليكن هذا الانجاز فى مجالات خارج حساسيات الخلافات العربية التقليدية ، ويمكن أن يتم ذلك مثلاً فى:

* مشروع قومى لتحقيق الأمن الغذائى العربى.
* مشروع قومى للتصنيع العسكرى الحديث.
* مشروع عربى موحد فى مجال المعلومات والاتصال والإعلام.

. وبعد إن قناعة مصر بالمصلحة الحيوية لتوجهها العروبى ، ودورها الرائد فى ذلك ، يفرض عليها أن تضطلع بالدور الأساسى فى ترميم النظام العربى وتحديثه والتصدى لكافة المشروعات المناهضة له .

ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى ضرورة تنبه النخبه السياسية المصرية إلى ضرورة تدعيم وحماية عمقها الاستراتيجى المباشر ، خاصة فى إتجاه الجنوب(السودان) والغرب(ليبيا) . ولن يتأتى ذلك بمجرد حل المشكلات الفرعية والتعامل الحصيف مع الاختلاف فى التوجهات وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وإنما لابد من الطموح فى إنجاز تكامل اقتصادى مع هذين البلدين وفتح المجال أمام تفاعل المجتمع المدنى المصرى مع المجتمع المدنى فى كل منهما.

وبالمثل فان الأخطار المحدقة بالنظام العربى تستدعى العمل النشيط لاستعادة تكوين المثلث الاستراتيجى التاريخى(مصر - سوريا - العراق) لمواجهة التهديد الصهيونى.

غير أن هذا وذاك يجب ألا يتعارض مع جهود وتواجد مصرى دائمين للحيلولة دون التسرب التدريجى لدول الخليج العربى نحو الخضوع للهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية ومشروعهما الشرق أوسطى ، ودون إنجذاب دول المغرب نحو المشروع البخر المتوسطى .

وإذا جاز لنا التطرق إلى توجهات اقليمية أو دولية أخرى (أفريقية - اسلامية - عالم ثالثية - عدم إنحياز..) فان أثيوبيا تأتى فى المقام الأول بالنسبة لمصر فى هذا الصدد . وتنبع هذه النتيجة من حيوية نهر النيل بالنسبة لمصر ومن حروب المياه المتوقعة فى بدايات القرن القادم - إن لم تكن قد بدأت الآن بالفعل . إذ أن دول أعالى النيل لاتستخدم مياه الأنهار فى الرى فيما عدا إثيوبيا ؛ وهناك محاولات خارجية عديدة لدفع إثيوبيا إلى التأثير فى كميات المياه الواردة إلى مصر عن طريق إقامة سدود باهظة التكاليف لذا فمن المهم التوصل إلى صيغ مرنة وقابلة لإعادة النظر على

فترات متقاربة لاستخدام مياه النيل بين مصر والسودان وأثيوبيا . ولن يتم هذا دون تنسيق مصرى سودانى بالأساس وإخراج موضوع مياه النيل من حيز التأثر بالخلافات الوقتية الطارئة.

وبالمثل لايجوز إهمال التواجد المصرى السياسى والاقتصادى والفنى والثقافى فى دول أعالى النيل الأخرى التى أخذت تتوجه نحو إقامة تشابكات إقليمية مع جنوب القارة خاصة بعد استقلال جنوب أفريقيا.

كما لابد من الاهتمام بتوجه إقليمى آخر نحو سائر دول القرن الأفريقى التى تكتسب قيمة استراتيجية بالغة من وقوعها على البحر الأحمر ذى الأهمية العسكرية وكشريان حيوى للاتصال ومرور الصادرات النفطية.

إن إهمال النظام العربى لهذا التوجه ووقوفه مكتوف الأيدى أمام الأزمة الصومالية مثلا ، أدى ببعض دول القرن الأفريقى (أريتريا كمثال) إلى ترجيح تحالفات أخرى مع جنوب القارة ومع إسرائيل على أمل تحقيق مكاسب اقتصادية وفنية وعسكرية مباشرة . ومرة أخرى تبدو أثيوبيا فى موقع جغرافى - سياسى حاكم فى هذه المنطقة . وعلى مصر أن تعيد النظر فى إدارة علاقاتها ببلدان هذه المنطقة بما يساهم فى تحقيق المصالح الاستراتيجية المصرية والأمن القومى العربى وبما يساهم فى إرساء السلام هناك وتخفيف حدة الفقر والحد من أخطار التدخلات الأجنبية.

.. إن كل التوجهات السابقة لاتعنى بالطبع إمكانية إقامة نظام إقليمى - طبيعى بين مصر وهذه البلدان حيث لاتكتمل فيها شروط إقامة نظام إقليمى . بل إن أفريقيا بأكملها لايمكن أن تمثل نظاماً إقليمياً ، وإنما هى إحدى الدوائر الحميمة التى يجب أن تعمل فيها السياسة الخارجية المصرية فى إطار تعاون بلدان الجنوب - الجنوب وبقصد تعظيم المكانة الدولية لمصر.

كذلك لايعتبر " الخيار الإسلامى" من بين البدائل الإقليمية المطروحة على مصر ، نظراً لافتقاد عناصر التقارب الجغرافى أو التاريخ المشترك .. إلخ وإذ لايمكن لوحدة الدين بمفردها أن تشكل منظومة دولية متناسقة دون

باقى عناصر النظام الإقليمى . غير أن الدائرة الإسلامية تعد بالغة الأهمية للتصدى للمشروع الاستيطانى الصهيونى (خاصة فيما يتعلق بالقدس) .
كما أن الوزن الدولى لبعض الدول الإسلامية (باكستان ، إيران ، إندونيسيا ، نيجيريا ..) يمكن الاستفادة منه بقدر أكبر مما هو متاح الآن .
وينبغى ألا تقتصر هذه الجهود على المؤسسات الرسمية ، وإنما يمكن الاستفادة من نفوذ مؤسسة مثل" الأزهر" فى تدعيم قيم التضامن الإسلامى والتفسير السمح للدين والتصدى للحركات الأصولية المتطرفة التى تنفى جوهر الوطنية والعروبة ، وألحقت بصورة المسلمين فى العالم أبلغ الأذى.

* * *

نخلص مما سبق إلى أن خيار مصر لابد أن يكون خياراً عربيا مفتوحاً وغير منغلق ، وأن الأمة المصرية لن تحقق مصالحها الحيوية ودورها الحضارى فى خارج المحيط العربى مالم تقد التصدى للمشروعات الإقليمية المفروضة من الخارج ، وأن هذا لايمنع من الاستفادة ببعض التناقضات بين المشروعين الشرق أوسطى والبحر المتوسطى بقصد ضرب أولهما وهو الألح خطراً ، وأن نجاح ذلك كله يستوجب توجهات - وليس نظماً - إقليمية ودولية جديدة فى أفريقيا والعالم الاسلامى وبلدان الجنوب عامة

وفى النهاية فان الحوار حول صياغة خيار مصر الإقليمى يجب أن يكون مفتوحاً للمشاركة فيه أمام كافة عناصر المجتمع المدنى المصرى على أساس من الشفافية وإتاحة أكبر قاعدة ممكنة من المعلومات وإفساح أوسع فرص ممكنة للتعبير عن الرأى.

* أعدت هذه الورقة بالاستناد إلى مجموعة كبيرة من البحوث والدراسات التى أنجزها عدد كبير من النشطاء فى مجال الثقافة السياسية المصرية المعاصرة . ولم نراع - عن عمد - القواعد الأكاديمية المتعارفة فى نقل المقتطفات تسهيلاً لأداء الورقة دورها فى صياغة برنامج حزب التجمع .ومن أهم هذه المراجع :-

- برنامج حزب التجمع (١٩٨٠).
- برنامج الحزب الشيوعى (١٩٩٣).
- مشروع برنامج الحزب الناصرى (١٩٩٢).
- جميل مطر وعلى الدين هلال النظام لإقليمى العربى ، مركز دزاسات الوحدة العربية (١٩٧٩).
- ابراهيم سعد الدين وآخرين ، صور المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة (١٩٨٢).
- هشام شرابى (تحرير) ، العقد العربى القادم : المستقبلات البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ومركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج تاون (١٩٨٦).
- خير الدين حسيب (إشراف) ، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية (١٩٨٨).
- محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة (١٩٩٢) .
- عبد المنعم المشاط (تحرير) ، الأمن القومى العربى : أبعاده ومتطلباته ، معهد البحوث والدراسات العربية(١٩٩٣).
- محمد السيد سليم(تحرير) ، النظام العالمى الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٤) .
- بهجت قرنى وعلى الدين هلال (تحرير) ، السياسات الخارجية للدول العربية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٤).
- أحمد ثابت ، المشاركة الأوربية - المتوسطية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (١٩٩٥) .
- عبد المنعم المشاط(تحرير) ، الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية(١٩٩٥).
- أحمد يوسف أحمد (تحرير) ، التسوية السلمية للصراع العربى

الإسرائيلى وتأثيراتها على الوطن العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية.

- هالة سعودي (تحرير) ، الوطن العربى والولايات المتحدة الأمريكية ، معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٩٦)

- المشاركة الأوربية والتعاون الإقليمى ، كتاب الأهرام الاقتصادى (ديسمبر ١٩٩٦)

- عبد الملك عودة ، قضايا أفريقية بعد الحرب الباردة ، كتاب الأهرام الاقتصادى (ابريل ١٩٩٧) .

- أوراق ومناقشات ندوة " مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية : من التطبيع إلى الهيمنة " (أكتوبر ١٩٩٦) ، اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية ، ومركز البحوث العربية.

- مناقشات ندوة استماعية بعنوان" الخيار الإقليمى لمصر" عقدت بمركز البحوث العربية (ديسمبر ١٩٩٦)

- أوراق ندوة " مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة" المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية (ديسمبر ١٩٩٦).

مصر والنظام الاقليمى العربى
المخاطر والتحديات

احمد بهاء الدين شعبان

يمر النظام الاقليمى العربى بمرحلة شديدة الحرج ، تتعرض خلالها مقوماته الأساسية للاهتزاز ، وتتآكل فيها ركائزه الرئيسية ، ويمكننا - بصورة عامة - أن نرصد أهم السمات لهذا النظام ، مع نهاية عقد التسعينيات من هذا القرن ، على النحو التالى:

١- تفكك عناصر النظام الاقليمى العربى (فى حدها الأدنى) ، منذ بدايات هذا العقد، ومن جراء النتائج المترتبة على حرب" عاصفة الصحراء" التى أعقبت احتلال العراق للكويت ، وماستدعته من تطورات.

٢- بروز اتجاهات الاستقطاب الاستراتيجى لصالح الاتجاه المحافظ ، المرتبط بالغرب والولايات المتحدة ، والتى تصاعدت قدراته مع دخول البلاد العربية فى " الحقبة النفطية" التى امتدت لنحو عقدين كاملين ، وبما تركته من آثار وعكسته من نتائج.

٣-غلبة نهج التسوية السياسية برعاية " القطب " الأمريكى ، فى مقابل تراجع الاتجاهات الراديكالية ، الاستقلالية ، وهزيمة الاتجاهات القومية ، ذات النزعات " العروبية" وتراجع المد التقدمى ، وانكسار عملية التحولات الاجتماعية النسبية ، على امتداد العالم العربى.

٤- العجز المستمر للمنظمات الاقليمية ، وفشلها الواضح فى الحفاظ على مستوى " مقبول من القدرة والديناميكية (الجامعة العربية) ، وبروز المنظمات المحورية مجلس التعاون الخليجى - الاتحاد المغاربى ..) ، وعجزها البادى - هى الأخرى - عن ملء الفراغ الناجم عن شلل المؤسسة الأم (الجامعة العربية).

٥- الاختراق العميق لبنية ومفاهيم وآليات النظام العربى ، فى أعقاب تطورات عملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى التى انتهت باتفاقية غزة - أريحا والانكتشاف الجسيم لمقومات ومكونات النظام الاقليمى العربى فيما تبدى من الهرولة العربية تجاه العدو الصهيونى ، قبل أن تؤثر التبدلات السياسية الداخلية الإسرائيلية على بطءوتيرة هذه التوجهات ، بوصول تكتل الليكود المتحالف مع الاتجاهات الدينية الحكم فى إسرائيل ، وانقلابه - الظاهرى - على أسس التسوية التى تم إرسائها.

وفى الوقت الذى تكاد تغرب فيه شمس الألفية الثانية ويستعد العالم لولوج باب قرن جديد وألفية جديدة ، يتعرض النظام الاقليمى العربى لمجموعة من الهجمات المركزة التى تستهدف تقويضه ، وهدم أسسه ، واستبداله بنظم اقليمية أخرى ، تحقق مجموعة من الغايات الواضحة ، أهمها:

- ضرب الركيزة الرئيسية لمفهوم هذا النظام ، وهو تعبيره عن المصالح الاستراتيجية العربية العليا ، واستبدالها بأشكال أخرى تلعب على التناقضات الثانوية العربيةوتخلق مصالح متضاربة لكل دولة عربية على حدة.

- زرع إسرائيل داخل المنظومة الجديدة ، لا كجسم غريب مفروض قسراً ، وإنما باعتبارها مكون عضوى من مكوناتها ، مع الإبقاء على الوظيفة الاستراتيجية لها ، وعلى معدلات التسليح الفائقة ، وعلى حدود دورها الكابح للتطور العربى لما هو محدد سلفاً.

- ربط النظام الجديد ، ربطاً كلياً ، بالولايات المتحدة والغرب ، كمنظومة تابعة ، تدور فى فلكها وتعمل لخدمتها ، فى إطار مفاهيم النيوكولنيالية (الاستعمار الجديد) فى طبعاتها المنقحة ، المجددة.

- ضرب الدور المركزى والقيادى التاريخى لمصر فى العالم العربى ،

ودفع إسرائيل بدلاً منها إلى مواقع التأثير والصدارة*

وقد يجادل البعض إنطلاقاً من أن فكرة النظام الأمنى الاقليمى(العربى) توجد أبداً ، من الأساس ، على مدى التاريخ المنظور ، وهذا أمر غير صحيح ، لاشك أنه كانت توجد حدود دنيا للضوابط والقواعد والأسس والآليات التى حكمت حركة الدول العربية ، طوال العقود السابقة ، وحددت آفاق مصالحها الاستراتيجية ، وملامح مقارباتها للأحداث والتطورات الرئيسية ، وكان الخروج عليها يلقى رفضاً شعبياً فى أسوأ الحالات ، وفى الواقع فان هذا الإطار لم يكن كاملاً أو مثالياً ، لكنه شكل - حتى فى أدنى تجسداته - نوعاً من نظام اقليمى محدد ، والذى هو بحكم تعريفه شكل من الأطر التفاعلية ، الذى يميز العلاقات بين مجموعة من الدول المتقاربة ، تضمها مساحة واسعة من مقومات التكامل والارتباط ، تجعلها مميزة - نسبياً - عن باقى المنظومات الاقليمية والعالمية ، وهو يحظى باعتراف أعضائه ، وتمسكهم بقيمة ومفاهيمه ، والتزامهم بضوابطه التى تعبر عنها آلياتها ووثائقها المعترف بها.

لكن مع التبدلات الهائلة التى شهدتها المنطقة فى العقدين الأخيرين ، تصاعدت الدعوات لاستبدال الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الاقتصادية فى المنطقة ، وسط حديث مستفيض عن" العولمة" و" الكونية" و" الانتاج" و" ضرورة تجاوز الرؤية السياسية وترك المجال لرجال الأعمال والاقتصاديين ".. إلخ ، الأمر الذى رفع معدلات التردى والفوضى والبلبلة ، وسمح باختراقات شديدة الخطورة لبنية النظام الأمنى العربى ، كشفته ، وأثرت بالسلب على مجمل قواعده.

* " لقد جربتم قيادة مصر على مدى خمسين عاماً ، وانظروا ماوصلتم إليه وقد آن الأوان لتجربة قيادة إسرائيل للمنطقة ، وسترون ماتستطيع عمله" ، اسحق رابين ، رئيس

وزراء إسرائيل الأسبق ، مخاطباً المسئولين العرب ، فى المؤتمر الاقتصادى - الدار البيضاء ١٩٩٤

وشهدت الفترة السابقة طرح مجموعة من البدائل الاستراتيجية للنظام الأمنى العربى ، تشكل رؤى متكاملة لمفاهيم وآليات مغايرة ، تنطلق جميعها من قاعدة أساسية هى ضرورة تجاوز مفهوم النظام الأمنى العربى ، وتجاهل وقائعه وتاريخيته ، والقفز على موضوعيته ومكوناته العميقة الغور ، للانطلاق فى عملية بناء منظومات اقليمية بديلة ، بوحدات بديلة ، ومفاهيم وآليات بديلة أيضاً.

وفى هذا الإطار يمكننا متابعة المشاريع المطروحة التالية:

١- المشروع الأمنى الشرق أوسطى.

٢- المشروع الأمنى المتوسطى.

٣- التكتلات والأحلاف المحورية.

١- المشروع الأمنى الشرق أوسطى:

وضع إطاره الفكرى والاستراتيجى " شمعون بيرس" رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد" ، حيث اقترح انشاء هيكل اقليمى منظم ، يحقق إطاراً جديداً للمنطقة ، تحت زعم توفيره للقدرة على تحقيق الاستقرار وإنجاز عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى لدولها ، وإطفاء " نيران التطرف الدينى وتبريد رياح الثورة الساخنة" ! ، وبحسب تعبير بيريز (جريدة الحياة ١٩٩٣/١٢/٨) فان « علاقات السلام فى الشرق الأوسط ينبغى أن تقنن فى معاهدة متعددة الأطراف ذات طابع استراتيجى سياسى عسكرى ».

والمنظمة التى يقترحها بيريز ، منظمة تعاون اقليمية (فى القلب منها بالطبع إسرائيل) ، تتحرك على قواعد " فوق قومية" ، أى تتخطى الهوية العربية للأغلبية الساحقة من المشاركين فيها ، ويتحقق لمكوناتها عنصر

الأمن عن طريق اقامة " نظام اقليمى للمراقبة والرصد" وتحقق فيها الهيمنة الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية عبر تفاعل رأس المال الخليجى ، والأيدى العاملة المصرية الرخيصة ، والسوق العربى الواسع ، تحت قيادة الإدارة والتكنولوجيا الإسرائيلية ، وفى إطار التبعية الكاملة للولايات المتحدة والغرب ، فيما أطلق عليه اسم " السوق الشرق أوسطيه".

وقد استمدت هذه الرؤية زخمها من عملية التسوية السياسية (التى تمت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية) ، فى المنطقة ، لجوانب من الصراع العربى - الإسرائيلى ، وأساساً للجهود التى انطلقت من مدريد (أواخر أكتوبر ١٩٩١) ، لتسوية إسرائيلية - فلسطينية شديدة الإجحاف بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى ، والتى أدت إلى اتفاقية " غزة - أريحا" ، وتأسس على نتائجها اندفاع عربى غير مبرر تجاه إسرائيل (أطلق عليه تعبير " الهرولة") ، وتجسدت وقائعها فى عقد ثلاثة مؤتمرات اقتصادية ، على مدار سنوات ثلاث متتالية : الدار البيضاء ١٩٩٤ - عمان (الأردن) ١٩٩٥ ، القاهرة -١٩٩٦.

لكن وتيرة هذه المسيرة تباطأت بشكل ملحوظ ، منذ وصول تكتل الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو للسلطة فى إسرائيل ، بعد انتخابات ١٩٩٦ وماترتب على سياساته من نتائج.

٢- المشروع الأمنى المتوسطى:

تعود بدايات المشاريع الأوروبية المتوسطية إلى بدايات عقد التسعينيات ، ومع التحولات العالمية التى واكبت انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتفكك المنظومة الإشتراكية ، وانقضاء الفترة التى اصطلح على تسميتها بحقبة " الحرب الباردة" ، ونهاية نظام" القطبية الثنائية" وبدء طرح مفاهيم " النظام العالمى الجديد" التى استهدفت إعادة صياغة العالم ، بحسب مقاييس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

وقد تم طرح الأفكار الرئيسية لسياسة أوروبية متوسطية تعكس رؤية أوروبا لمصالحها فى هذه البقعة الحساسة والغنية من العالم ، وتعكس إحساسها بمحاولات الولايات المتحدة إزاحتها من مواقع نفوذها التاريخية والانفراد بادارة شئون المنطقة ، كما طرحت عناصر أولية لآليات التعامل مع بلدانها عبر مجموعة من الاجتماعات (قمة المجلس الأوروبى (لشبونة) يونيو ١٩٩٢ ، اجتماع المجلس الوزارى الأوروبى (اليونان) يوليو ١٩٩٤ ، القمة الأوروبية (ألمانيا) ديسمبر ١٩٩٤) ، وتبلورت مفاهيم هذه الرؤية فى مجموعة وثائق أوروبية تمخضت عنها هذه الاجتماعات.

وقد تلقت هذه الأفكار دفعة قوية فى أعقاب مؤتمر برشلونة (٢٧ -٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) ، حيث عقد الاجتماع الوزارى للشراكة الأوروبية المتوسطية وشاركت فى أعماله الدول العربية المتوسطية ، مع الأردن وتركيا وإسرائيل وقبرص ومالطة (استبعدت ليبيا)، وصدرت عن هذا المؤتمر وثيقة هامة تضمنت المفاهيم الأساسية لمضمون « الشراكة الأوروبية - المتوسطية" التى تنطلق من الإقرار بالأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط ورغبة دوله فى منح علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً على أساس " التعاون الشامل" وضرورة خلق إطار دائم و" متعدد الأطراف" لعلاقات تلك الدول يرتكز على " روح الشراكة" .. إلخ.

لكن تنفيذ أفكار هذا المؤتمر واجهته عدة عقبات ، أهمها تجاهل المعوقات الموضوعية التى تقف فى سبيله مثل الصراع العربى الإسرائيلى ، وتركيز الدول الأوروبية على قضايا داخلية كحقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية ومشكلاتها ، كذلك فلم تحظ مسألة الشراكة الاقتصادية بتركيز كاف يحيل المبادئ الجذابة من بناء" منطقة رخاء مشترك" إلى واقع ، وشعرت الدول العربية المشاركة أنها مطالبة بدفع ثمن باهظ لهذه الشراكة دونما عائد يذكر مقابله ، إضافة إلى محاولات فرض مشاريع " التكامل الاقليمى " دون أن

تكون مهيأة لذلك.

وتبدو مخاطر المشاريع المتوسطية فى التالى:

أولا: تمييع الوجود العربى ، وإذابته فى أطر غريبة جديدة ، وقطع أوصال العالم العربى إلى جزئين ، تتوسطهما إسرائيل كشريك أساسى ، مع عزل قسم كبير من الدول العربية.

ثانيا: تجاوز أسس المشكلة الإسرائيلية المتفجرة فى قلب العالم العربى ، وتجاهل واقع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، والعدوان المستمر على الشعوب العربية ومكافأة إسرائيل - مكافأة كبرى - بادخالها عنوة داخل المنظومة الجديدة ، دون أن تدفع ثمناً لذلك.

ثالثا: الخلل الهائل فى موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، الذى يجعل مردود هذه الشراكة - دون شك - يصب لصالح الطرف الغربى - الإسرائيلى الأقوى.

المشروع البريطانى للمنظمة الأمنية الاقليمية:

لكن واقع الأمر لم يتوقف عند طرح هذه المشاريع " الفضفاضة" للتعاون المتوسطى وإنما تعداه إلى اقتراحات أكثر تحديداً ، ووضوحاً ، وتماسكاً ، لعل أبرزها المشروع البريطانى لإنشاء منظمة أمنية اقليمية فى منطقتنا.

تتبنى بريطانيا الدعوة لإنشاء " مؤسسة للأمن والتعاون" لدول البحر المتوسط ، وقد أجرت - بهذا الصدد- اتصالات مع كل من الشركاء الأوروبيين ومصر والأردن والولايات المتحدة لانشاء منظمة اقليمية متوسطية على غرار " منظمة الأمن والتعاون الأوروبى " التى ساعدت - حسب تعبير متحدث رسمى بريطانى -" على تحقيق الأمن والثقة فى أوروبا بعد فترة الحرب العالمية الثانية " ، (الأهرام ٦/ ١٠/١٩٩٦) ، وقدمته إلى العالم العربى على لسان وزير الخارجية البريطانى " مالكولم ريفكند" ، الذى أعلن فى محاضرة له بأبى ظبى (١٩٩٦/١١/٤) عن السعى لإنشاء

هذه المنظمة " كاطار عمل وحوار يؤدى إلى تعاون نشط بين دول المنطقة" (الحياة الدولية ١٩٩٦/١٢/١).

وأعلن متحدث رسمى بريطانى أن الهدف من المنظمة المقترحة" هو بناء الثقة ودعم عملية السلام ومحاربة الإرهاب ، وبناء روابط اقتصادية بين دول المنطقة " ،(وهى أهداف تكاد تتطابق - حتى فى ترتيبها - مع أهداف إسرائيل من طرح " النظام الشرق أوسطى الجديد" ، كما عبر عنها شمعون بيرس).

وفى إطار خطة العزل والتمزيق المحددة ، أشار المتحدث إلى أن العراق وإيران (وليبيا بالطبع من قبل) ، ليستا مؤهلين - حالياً - للانضمام للمنظمة المقترحة، وعليهما أن تقدما أدلة تؤكد جذارتهما للإنضمام إليها!".

ولم يقتصر أمر الدعوة لهذه المنظمة ، ومثيلاتها ، على المسئولين الغربيين وحسب ، وإنما إمتد إلى استخدام منابر عربية للترويج لها ، مثلما حدث خلال وقائع الندوة الدولية التى نظمها " التجمع الدستورى الديمقراطى التونسى" لبحث موضوع " الاندماج الاقتصادى العالمى" وشارك فيها أكثر من خمسين شخصية " عالمية" ، حيث تدارس المجتمعون " سبل التعاون بين دول المتوسط" استناداً إلى" القناعة بأن النظام الاقتصادى الحر هو حقيقة قائمة وليس خياراً (!)" ، وقد أكد المشاركون على ضرورة دعم" التعاون الاقليمى" ، وفى هذا الإطار تم بحث العديد من المقترحات أهمها: " إنشاء منظمة للتعاون والأمن فى المتوسط" ،(الأهرام ١٩٩٦/١١/٦)

ويبدو من ردود الأفعال حول الدعوة لبناء هذه المنظومة الجديد ، مدى الخطر الذى استشعرته الدول العربية ، وبعض دول المنطقة من أهدافها ومراميها ، فايران اعتبرتها فكرة" توحى بالنظرة الكولونيالية"،(الحياة الدولية - ١٩٩٦/١٢/٥) ، أما مصر ، فقد كان ردها - على لسان وزير الخارجية عمرو موسى قاطعاً ، ويوحى بتحسسها من تهميش دورها

ومحاصرة حركتها داخل مثل هذه الأطر المفروضة من الخارج ، قال عمرو موسى (الأهرام ١٩٩٦/١١/٦) :" إن إقامة منظمة للتعاون فى الشرق الأوسط موضوع سابق لأوانه ، ولايمكن التركيز عليه فى وقت تهتز فيه عملية السلام بسبب إعادة أحد الأطراف الرئيسية فيها النظر في موقفه من مبادئها وإطارها . لايمكن التفكير فى هذه المنطقة إلا فى ضوء التأكيد الكامل على قيام السلام العادل وفقاً لمبدأ " الأرض مقابل السلام" ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، والتفاوض حول جميع الموضوعات - بما فى ذلك القدس ، والاستيطان واللاجئين ، والانتهاء بقيام الدولة الفلسطينية ، وقبل ذلك لايمكن أن نفكر فى مثل هذه المنظمة . أن الحاجة لهذه المنظمة يجب أن تنبع من داخل المنطقة وليس من خارجها "وهو رفض قاطع بدون لبس لهذه الفكرة ، وأيضاً لأفكار أخرى مشابهة ، روسية وأوروبية ، فى أن الأمن الاقليمى فى منطقة الشرق الأوسط رفضتها مصر للأسباب ذاتها (الحياة الدولية ، ١٩٩٦/١٢/١) ، كما رفضت مصر فكرة خطيرة أخرى ، هى انشاء " **قوات أمن أوروبية ، متعددة الجنسية ، فى جنوب المتوسط للتدخل السريع** "، انشئت بمشاركة أربع دول أوروبية هى أسبانيا وايطاليا والبرتغال وفرنسا ، قامت بتوقيع اتفاقية انشاء هذه القوات فى مطلع شهر نوفمبر ١٩٩٦ (الحياة الدولية ١٩٩٦/١٢/١)

٣- التكتلات والأحلاف المحورية:

تنشط إسرائيل، على امتداد العالم أجمع ، لبناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية ، تحاصر بها الدول العربية ، ومصر فى الأساس ، وتشكل مع ماتقدم أركان المخاطر المستقبلية المتوقعة على المصالح العليا لمصر وللعالم العربى معاً.

ولعل أهم وأبرز هذه التكتلات والأحلاف المحورية هى تلك التى نظمتها إسرائيل مع كل من تركيا من جهة ، ومع العديد من الدول الأفريقية من

جهة أخرى ، وفى كلتا الحالتين فان أصابع الولايات المتحدة ، وحمايتها وتوجيهاتها ، من هذه التحركات تبدو قريبة وواضحة للعيان.

أ- الحلف الإسرائيلى - التركى - الأمريكى :

تصاعدت وتيرة العلاقات الإسرائيلية - التركية فى السنوات الأخيرة ووصلت إلى أبعاد غير مسبوقة ، توجتها الاتفاقية العسكرية الاستراتيجية بين الطرفين ، والمناورات البحرية الإسرائيلية - التركية - الأمريكية التى نظمت فى البحر المتوسط ، قبالة سوريا ، فى شهر يوليو الماضى ، وعلى الرغم من الرفض الواضح لرئيس حزب الرفاه ، رئيس الوزراء التركى السابق نجم الدين أربكان لهذه العلاقات ، واعتراضه عليها علناً ، إلا أن المؤسسة العسكرية التركية فرضت بالقوة تمريرها ، ونفذت بنودها فى تحدٍ واضحٍ للحكم الشرعى وسياساته.

وتتضمن الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الطرفين بنوداً تتعلق بالعلاقات الاستراتيجية والتدريب العسكرى المشترك ، والصناعات العسكرية ، وتبادل المنافع التكنولوجية ، والتعاون فى مجال " مكافحة الرهاب" ، والتجسس العسكرى .. وغيرها من البنود التى تعنى فى النهاية إنشاء حلف عدوانى جديد يستهدف العالم العربى ، ومصر ، عامةً - من جهة - ويوجه إلى سوريا والعراق وإيران من جهة أخرى ، ويمنح إسرائيل عمقاً استراتيجياً مفتقداً فى تركيا ، أما اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية فى المناورات البحرية مع كل من إسرائيل وتركيا ، فهو يعكس أهمية هذا الحلف بالنسبة للمصالح الأمريكية ، وحدود الخطر المحيق بالوطن العربى من جرائه ، وقد لخص " ناداف سفران" طبيعة العلاقة الإسرائيلية التركية على النحو التالى: " تركيا حليف مخلص للولايات المتحدة وحلف الأطلسى ، وفيها مؤسسة عسكرية ضخمة ، أصبحت متحررة من الخطر السوفيتى ، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبى لها ، وبينهما تنافس على النفوذ

والسيطرة فى جمهوريات آسيا الوسطى ، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا وبين تركيا وإسرائيل مصالح ومنافع كثيرة وقديمة متبادلة "(معاريف - ١٩٩٣/٣/٥)

ب - الدور الإسرائيلى المعادى فى أفريقيا

تسللت إسرائيل منذ زمن بعيد إلى أفريقيا لتحقيق عدة أهداف استراتيجية ، **أولها** : محاصرة مصر ودورها الأفريقى الرائد، **وثانيها**: جنى عوائد اقتصادية من التعامل مع الدول الأفريقية ، خاصة فى المعادن الذهب والماس **وثالثها** : خلق روابط سياسية عميقة عن طريق بيع السلاح وتدريب الجيوش الأفريقية والتحالف مع النظم الديكتاتورية المعادية للشعوب ، على امتداد القارة.

وفى هذا السياق قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية هامة لنظام موبوتو-سيسيسكو فدربت قواته المسلحة وأمدتها بالمعدات والذخائر ، ونظمت الحرس الجمهورى وأجهزة المخابرات ، كما لعبت دوراً معروفاً فى إغراق الفرقاء فى مواقع التوتر بالأسلحة خدمة لمخططاتها ومخططات الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخطر ماتتعرض له المصالح المصرية فى أفريقيا هو احتمالات تهديد مصادر المياه التى تعنى تهديد مصادر الوجود المادى لمصر ، فاسرائيل على علاقة بأطراف النزاع فى الهوتو والتوتسى ، وهى تمدهما معاً بالأسلحة ، كما أذاع راديو أفريقيا رقم واحد ، الفرنسى ، الموجه إلى أفريقيا ، أن إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد جيش رواندا وبوروندى بالأسلحة ، بدون مقابل ،" لكسب ود السلطات الحاكمة فى البلدين ، وحتى يمكنها التغلغل فى منطقة البحيرات العظمى القريبة من منابع النيل" .(الحياة الدولية ١٩٩٦/١١/٢٣)

ويكمل من ملامح هذه الصورة القاتمة إدراك مدى تطور العلاقات

الإسرائيلية - الأثيوبية ، والإسرائيلية الارتيرية ، والإسرائيلية - الأوغندية المتنامى مؤخراً ، وهى علاقات تدخل فى نسيج المجتمعات الأفريقية ، وتخلق فئات مستفيدة ومرتبطة الأهمية عسكرية ومخابراتية واقتصادية وسياسية تضرب أسس وأهداف وأبعاد المصالح الاستراتيجية المصرية فى الصميم.

جـ - مخاطر استقطاب الأردن للمحور الأمريكى - الإسرائيلى

تمثل المملكة الأردنية الهاشمية ، بتركيبها وتاريخها ، إحدى نقاط الضعف الدائم فى منظومة الأمن العربى ، منذ المحاولات الأولى لإنشاء هذه المنظومة مع بدايات النصف الأول من هذا القرن . فهذا الكيان الذى صنعته بريطانيا ودان لها بالتبعية ، قبل أن يمد جسوره إلى الولايات المتحدة بعد بزوغ نجمها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يرتبط ارتباطاً عضوياً بأمريكا والغرب ، وعلاقاته باسرائيل عميقة الغور ، وتنكشف فى كل يوم ملامح جديدة لأبعادها ، ودور الملك حسين التاريخى ، المعادى لمصالح الوطن العربى لايحتاج لتوضيح.

وفى هذا الإطار كشف " شمعون بيريز" ، رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق ، النقاب عن اقتراح أردنى بانشاء حلف دفاعى مشترك يضم إسرائيل وتركيا والأردن وعراق مابعد صدام حسين ، ويحظى بالمظلة الأمريكية (مجلة المصور ، العدد ٣٧٤٥ ، ١٩٩٦/٧/١٩) ، فيما ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى ، بنيامين نتنياهو ، لمجلة جينز البريطانية العسكرية أنه" يسعى لعقد اتفاقية دفاع مشترك مع الأردن ، بهدف تعزيز القوة العسكرية الأردنية ، لمواجهة أى معارضة لسياسات النظام الأردنى ، **الذى يُعد استقراره مصلحة حيوية لإسرائيل ".**

وفى ظل التردى العام للعلاقات الإسرائيلية - العربية ، من جراء سياسات بنيامين نتنياهو البالغة الاستفزاز ، تتعاظم مستويات العلاقات

الأردنية - الإسرائيلية ، وتتطور (أفقيا ورأسيا) ، ويتم تبادل الزيارات على أرفع مستوى (بما فيها لقاءات متكررة بين الملك حسين وبنيامين نتنياهو) ، وتتعمق علاقات المؤسسات العسكرية فى الدولتين ، ويصرح اسحق مردخاى ، وزير الدفاع الإسرائيلى ، بعد زيارة للأردن :" أن الأردن جسر إسرائيل إلى الدول العربية" (الأخبار - ١٩٩٧/٣/٢) وتجرى قوات من جيش " الدفاع" الإسرائيلى تدريبات فى منطقة غور الأردن) وتزور الأميرة عائشة بنت الحسين ، رئيسة الوحدات النسائية فى الجيش الأردنى ، اسرائيل - زيارة عمل لمدة ثلاثة أيام " للإطلاع على النموذج العسكرى النسائى فى الجيش الإسرائيلى ".(الحياة الدولية - ١٩٩٧/٦/٢) ، فيما يدعو " إحسان شردون "، قائد سلاح الجو الأردنى السابق إلى" إقامة مشاريع أردنية إسرائيلية مشتركة فى المجال العسكرى " ، (الأحرار - ١٩٩٧/٥/٣١).

وقد كشفت وثيقة " استراتيجية اسرائيلية جديدة حتى عام ٢٠٠٠" التى أعدها " معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا" ،. الأمريكى ، والوثيقة الصلة ببنيامين نتنياهو ، عن حدود الدور المرسوم فى الاستراتيجية الإسرائيلية للأردن ، فى ظل حكم الملك حسين ، وهى على النحو التالى:

١- السعى للبحث عن بدائل لسلطة عرفات اعتماداً على الأردن.

٢- دعم الجهود الأردنية لعزل العراق وتشجيع الميول الهاشمية للسيطرة عليه .

٣- دعم التحركات الأردنية - التركية ضد سوريا (دبلوماسياً وعسكرياً وعملياتياً).

٤- العمل مع إسرائيل وتركيا " بشكل وثيق" " لاحتواء بعض أكثر التهديدات خطراً ضد إسرائيل "، (جريدة الخليج ، عمان - ١٩٩٦/٨/٢٢).

يفترض كل ماتقدم حركة واسعة من الدول العربية ، ومصر في الأساس ، لمواجهة المخاطر الحقيقية التي تحيق بها ، وتهدد وحدتها وسيادتها ومصالحها الاستراتيجية ، وتستوجب التحرك الفعال لبناء حد زدني من الدفاعات المضادة قبل أن تجرفها الهجمات المتعددة المصدر ، والمتصاعدة القوة ، والتي تأتيها من كل اتجاه ويحتاج الأمر إلى إعادة تدارس مفهوم " الأمن القومي العربي "،" والنظام العربي الاقليمي "، وحدود" الدور المصري" في هذه اللحظات الحرجة التي تمر بها منطقتنا ، ويتطلب طرح أسس جديدة يتم فيها القبول بـ " **نسق مفتوح**" لنظام اقليمي عربي جديد ، يعتمد على الإقرار بـ :

أ - توفر حد أدنى من اتفاق المصالح ، يفرض حداً واضحاً من الارتباط الأمني لحمايتها والدفاع عنها .

ب - تطوير الأساس الثقافي المتقارب للمجتمعات العربية ، كوسيلة لرفع مستوى الحد الأدنى السابق الإشارة إليه ، إلى مستوى أرقى .

جـ - تجسيد المستويين السابقين في مستوى متفق عليه من العمل الجماعي ، وتطوير الآليات المتوافرة ، وأهمها " الجامعة العربية " . بحيث تستوعب هذين المستويين ، وتعمل على تنميتها. في مواجهة النسق المغلق " closed system" - السابق ، الذي عجز عن مواكبة التبدلات والتطورات على الساحة العربية والعالمية ، فانفجر نتيجة الجمود إلى شظايا.

ويحتاج النجاح في هذه العملية توفر الشروط التالية:

١- البدء من أرضية المتاح ، والممكن ، والواقع ، دون الاعتماد على تهويمات ثبت عدم واقعيتها ، وبناء النموذج التفاعلي العربي الجديد على أسس موضوعية علمية تنطلق من إدراك حقيقي لعمق المأزق العربي الراهن.

٢- القبول بالتعددية الفكرية - السياسية للواقع العربي والاعتراف

بواقع التباين بين النظم السياسية.

٣- الاحتكام إلى أسس ديمقراطية فى صياغة العلاقة بين مختلف الأطراف .

٤- قبول الخصوصيات الثقافية والاجتماعية ووضعها فى الاعتبار وتنشيط آليات العمل الثقافى.

٥- تنشيط عوامل المصلحة الاقتصادية بين البلدان العربية ، وتوسيع قاعدتها باستمرار.

٦- التخلى عن فكرة " حتمية الوحدة العربية" ، ومحاولات فرضها قسراً ، واعتماد بدائل من الخيارات المتاحة :كالتنسيق ، والتوحيد الاقتصادى ، والارتباطات التفضيلية .. إلخ.

٧- تطوير المبادرات الجماهيرية ، وتشجيع العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدنى العربى .

٨- تفعيل الآليات العربية المتاحة ، وتطوير عملها وابتكار مؤسسات جديدة تعمل فى المستويات القاعدية.

*　　*　　*

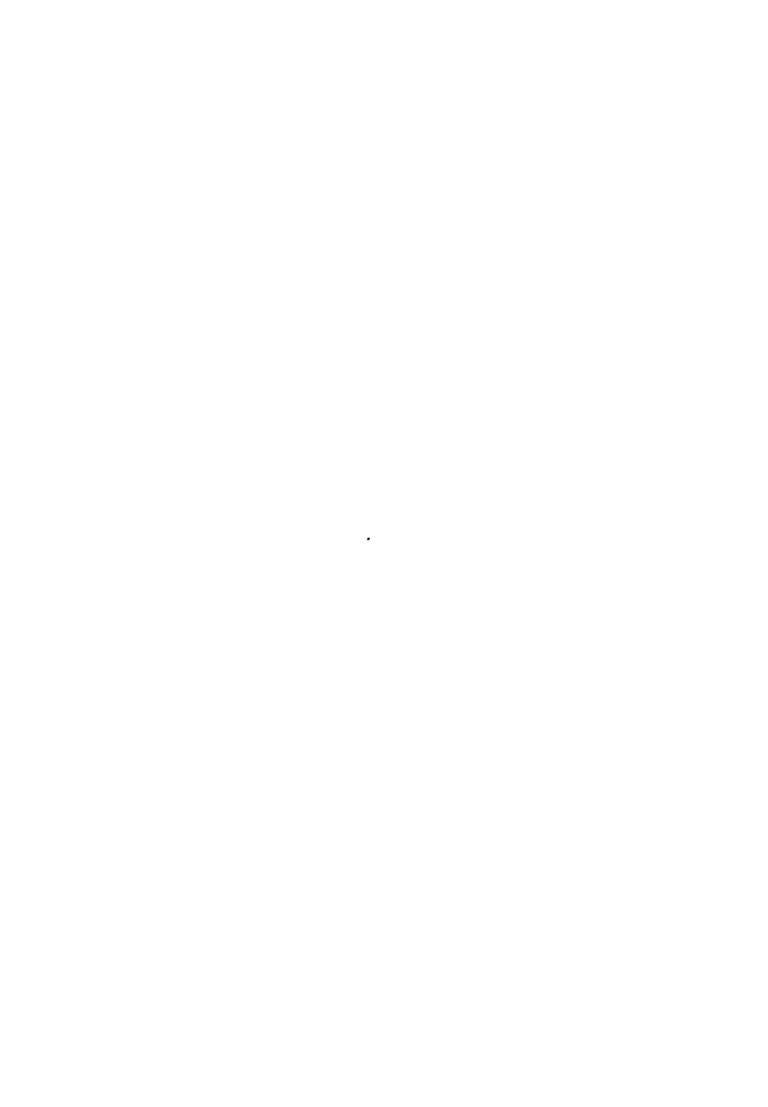
هذه المبادرات المقترحة ، وغيرها ، تسهم - تدريجياً - فى تغيير ملامح النظام العربى، من نظام منهار ، منقسم على ذاته ، متمزق تطحنه الخلافات ، تتجذر فيه المشاعر والمصالح القطرية على حساب المصلحة العامة ، وتتشظى فيه وحداته إلى العشائرية والقبلية والطائفية بدلاً من تجمعها فى أنساق أكبر ، وتبلغ تبعيتها للمنظومة الرأسمالية الغربية ، وهرولتها باتجاه العدو الاستراتيجى ، حدوداً غير مبررة ولامسبوقة ، وتسود فيها أنظمة ديكتاتورية ، شديدة العداء للجماهير ومصالح الطبقات الشعبية والوطنية ، إلى نظام أكثر انفتاحاً وأقل شراسة وعدوانية فى مواجهة المواطنين وأكثر حرصاً على مصالح البلاد ، وأشد قدرة على مواجهة التحديات الهائلة التى

تعترض مسارنا.

مالايدرك كله لايترك كله ، والمهم أن يبدأ المنحنى الهابط - مرة أخرى - فى اتجاه الصعود.

القسم الثانى

قضايا اقتصادية واجتماعية



الاقتصاد المصرى
السياسات - الأداء - برنامج للتطوير

د. جوده عبد الخالق

شارك فى الاعداد د. زهدى الشامى ود. محمود منصور

١- مقدمة:

إن متابعة أداء الاقتصاد المصرى على مدى العشرين عاما الماضية (منذ منتصف السبعينات) تكشف النقاب عن عدة اتجاهات أساسية . ويمكن رصد هذه الاتجاهات فى الآتى: تباطؤ النمو فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى تدهور متوسط نصيب الفرد منه ، تقلص مساهمة قطاعات الإنتاج السلعى (بالذات الزراعة والصناعة) فى النشاط الاقتصادى بوجه عام ، وارتفاع معدلات البطالة ، وازدياد العجز الخارجى مع تدنى معدل الادخار المحلى . وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة الدين الخارجى التى اختفت مؤخرا ليحل محلها مشكلة الدين العام المحلى . كما اتجهت معدلات البطالة الى الارتفاع أيضا خلال الفترة ، وازدادت درجة التفاوت فى توزيع الدخل والثروة . ورغم اتجاه معدل النمو السكانى إلى الانخفاض منذ تعداد السكان عام ١٩٧٦ ، إلا أن البلاد لم تنجح فى تخفيف الضغط السكانى على الموارد (خصوصا الموارد المائية).

وقد شهدت الفترة تحولات كبرى فى السياسات الاقتصادية وفى أسلوب تنظيم وإدارة الاقتصاد فى البداية أعلن الأخذ بسياسة الانفتاح فى منتصف السبعينات ، ثم عاد الاهتمام بالتخطيط الاقتصادى فى إطار دور نشط للدولة منذ أوائل الثمانينيات مع الابقاء على التوجهات الرئيسية لسياسة الإنفتاح ومنذ أوائل التسعينيات أخذت الحكومة فى تطبيق خدمة حزمة من الإجراءات الاقتصادية تحت مسمى الإصلاح الاقتصادى ، ولكن جوهرها الأساسى هو تقليص دور الدولة وتحويل الملكية العامة إلى القطاع

الخاص(الخصخصة) ، وترك إدارة الاقتصاد لآلية السوق مع تكثيف وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية سعيا للحصول على رأس المال والتكنولوجيا . وعلى امتداد الفترة كلها كانت مصر تحصل على مساعدات خارجية من الدول الصناعية المتقدمة ، أبرزها على الإطلاق المساعدات الأمريكية التى استمرت بمعدل حوالى المليارى دولار سنويا.

وكما تبدل أسلوب إدارة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المطبقة تبدلت علاقات مصر الاقتصادية - إقليميا ودوليا . إقليميا ، أصاب علاقاتها العربية اضطراب شديد بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل التى فتحت باب التعامل الاقتصادى بين البلدين لأول مرة . ودوليا أخذت مصر تتجه فى معاملاتها الاقتصادية صوب الغرب والشمال (أى مع الدول الرأسمالية المتقدمة) وبعيدا عن ماكان يعرف حتى أواخر الثمانينات بالدول الاشتراكية - وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى.

وخلال هذه الفترة تأرجح ترتيب مصر الاقتصادى بين دول العالم على أساس متوسط دخل الفرد : فقد اتجه فى البداية إلى التقدم حتى أوائل الثمانينيات ، ثم مال إلى التقهقر بعد ذلك . ويبدو أن ذلك كان مرتبطا بمصير البترول الذى أصبح يلعب دورا محوريا فى حياة مصر الاقتصادية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فلقد صارت مصر على امتداد الفترة المذكورة تعتمد بصورة متزايدة على ريع الموقع (قناة السويس والمساعدات الأجنبية والسياحة) ، وعلى بيع الموارد الناضبة (أساسا البترول والغاز الطبيعى) وعلى تصدير العمالة إلى الخارج (وهذه أيضا مرتبطة بالريع النفطى).

هذه هى الخطوط العريضة لتطور **أداء الاقتصاد المصرى والسياسات الاقتصادية** التى طبقت . وهى تكشف عن فشل السياسات فى تحسين أداء مصر الاقتصادى والارتقاء به ، وهذا يطرح فورا الحاجة إلى **برنامج للتطوير.**

وسوف نتناول فيما يلى بالتفصيل تطور الأداء والسياسات ونتائجها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ثم نختم بوضع الخطوط العريضة لبرنامج للتطوير كما يراه حزب التجمع.

٢- أداء الاقتصاد المصرى فى عشرين عاما :

أولا: معدل النمو الكلى والقطاعى للناتج المحلى الإجمالى منذ منتصف السبعينات

تشير الدلائل والبيانات المتاحة عن تطور الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات إلى أن الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ قد زاد بمعدل سنوى بلغ حوالى ٦ر٥٪ . وهذا المعدل للنمو الكلى للناتج المحلى الاجمالى يتجاوز بكثير معدل النمو السكانى خلال نفس الفترة ، والذى بلغ متوسطه ٤ر٢٪ سنويا . وهذا يبدو انجازا اقتصاديا يدعو إلى التأمل . لكن البحث على مستوى التفصيلات الأدق يكشف عن حقيقة الأداء الاقتصادى الكلى ، وعن جوانبه الإيجابية والسلبية بدرجة أكبر من الدقة .

من مطالعة التفصيلات (أنظر ملحق (١)) يتضح جليا أن النمو لم يكن بنفس الوتيرة على امتداد الفترة ، كما أنه لم يكن بنفس المعدلات ، أو حتى بمعدلات متقاربة فى كل قطاعات الاقتصاد القومى.

بالنسبة **لوتيرة النمو** ، تلاحظ من البيانات الموثقة أن النمو قد اتجه إلى التباطؤ ، حيث كان أسرع بكثير فى النصف الثانى من السبعينات بالمقارنة بالثمانينات والتسعينات . فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى حوالى ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٥ -٧٩ ، ثم هبط إلى ٦٪ أثناء الفترة ١٩٨١ /٨٢ -١٩٨٦ /٨٧ ، ثم تابع انخفاضه إلى مابين ٣٪ -٤٪ خلال ماتبقى من الفترة. أى أن النمو فى الناتج المحلى الإجمالى قد مال إلى التركز فى النصف الأول من الفترة ، أى بعد حرب أكتوبر مباشرة وحتى ١٩٨٦ /٨٧.. ولاشك أن لهذه الحرب والعوامل المرتبطة بها ، سياسيا واقتصاديا ، الدور الأكبر فى رفع معدل النمو الاقتصادى .

أما بالنسبة لتركيبة النمو خلال الفترة ، أى المنبع القطاعى للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى ، فتعكس هى الأخرى درجة عالية من التباين . ويعني هذا أن النمو المتحقق كان بمعدلات متفاوتة فى القطاعات المختلفة . فقد كان قطاع البترول أسرع القطاعات نموا على الإطلاق خلال الفترة ١٩٧٥ -١٩٩٣/٩٤ ، حيث زاد الناتج المتولد فيه بمعدل ناهز ١١٪ سنويا . وتلاه قطاع المال والبنوك (٩٪ سنويا) والصناعة والتعدين (٦٪). على الجانب الآخر حقق قطاع الزراعة معدلات نمو متواضعة بلغ متوسطها ٢٦٪ سنويا.

أى أن التحليل الأكثر عمقا لأداء الاقتصاد المصرى خلال الفترة يقتضى التفرقة بين النصف الثانى من السبعينات وباقى الفترة ، وبين القطاعات المختلفة التى يتولد فيها الناتج المحلى الإجمالى . وأهم مايلفت النظر أن الطفرة فى النمو التى حدثت فى النصف الثانى من السبعينات قد تركزت فى عدد محدود من القطاعات على رأسها البترول ومنتجاته ، وقناة السويس ، والتجارة ، والمال والبنوك والتأمين .

كما أن تفحص البيانات المسجلة فى الملحق (١) يكشف عن بعد آخر يساعد على فهم حقيقة النمو السريع الذى حدث خلال النصف الثانى من السبعينات ، مع ملاحظة أن هذه الحقبة هى بداية الأخذ بسياسة الانفتاح وهجرة العمال على نطاق غير مسبوق إلى الخارج. نقصد بذلك تدهور النمو فى قطاع الزراعة أن **تدهور نمو قطاع الزراعة خلال هذه الحقبة أمر على جانب كبير من الخطورة والأهمية بالنسبة لاقتصاد كالاقتصاد المصرى: فهو أهم قطاع مولد للدخل وموظف للعمالة ومنتج السلع الأجرية.** . لكل ذلك تتضح الدلالات السلبية الخطيرة لانخفاض معدل النمو فى هذا القطاع . ويزيد الأمر خطورة أن هذا المعدل الأخير يقل بكثير عن معدل نمو السكان ، وهو ماأدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعى خلال تلك الحقبة ، وبملاحظة أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد زاد

زيادة كبيرة خلال نفس الحقبة ، نرصد هنا أحد بذور أحد أهم الاختلالات التى ولدت مشكلات عويصة فيما بعد (ليس أقلها مشكلة الدعم والهجرة من الريف)

ثانيا: التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات:

نستدل على التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى من نواح ثلاث: التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالى وللعمالة وللاستثمارات . وسوف نقوم بتجميع قطاعات الاقتصاد المفصلة فى الملحق(١) وعددها ١٥ قطاعا فى مجموعات قطاعية ثلاث: مجموعة القطاعات السلعية ، مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية ، ومجموعة الخدمات الاجتماعية والشخصية . ويمكن القول بناء على هذا التصنيف أن ملامح التغير الهيكلى خلال السبعينات يمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) التناقص المستمر لمساهمة مجموعة القطاعات السلعية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى . فطبقا للناتج بالأسعار الثابتة ينخفض نصيب هذه المجموعة من حوالى ٥٢٪ فى أواخر لسبعينات إلى أقل من ٤٨٪ خلال التسعينات . ومن الأهمية هنا أن نرصد الانخفاض الحاد فى مساهمة الزراعة والانخفاض الطفيف فى مساهمة الصناعة .ومن التطورات الهامة أيضا تقلص نصيب مجموعة القطاعات السلعية فى العمالة وانخفاض لحصتها من الاستثمارات .

(ب) فى المقابل حدث تزايد مطرد وكبير فى نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية من الناتج من حوالى ٢٨٪ عام ١٩٧٩ ، إلى أن بلغ حوالى ثلث الناتج فى أوائل التسعينات.

(جـ) مال نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية من الناتج للارتفاع خلال الفترة بدرجة طفيفة (أكثر من ٢٠٪ بقليل) وفى نفس الوقت ارتفع نصيبها من العمالة ارتفاعا ملحوظا ، بينما تجمدت حصتها من الاستثمارات الثابتة .

ويمكن الآن تلخيص النمط العام للتغير فى هيكل الاقتصاد المصرى أى الوزن النسبى للقطاعات المكونة للاقتصاد . وبالإشارة إلى هذا الجدول نستطيع تحديد التغير فى أهمية مجموعات القطاعات الرئيسية الثلاث بناء على معيار مركب يشمل نصيبها فى الناتج والعمالة والاستثمار والخطوط العريضة للصورة هى كما يلى:

فقدت القطاعات السلعية جزءاً من أهميتها على امتداد الفترة وبجميع المعايير: الناتج المتولد فيها والعمالة المشتغلة بها والاستثمار الموجه إليها . على الجانب الآخر ، ازدادت أهمية قطاعات الخدمات الانتاجية (قطاعات التوزيع والبنية الأساسية) بكل المعايير أيضا . أما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية فحظه مختلط : فقد احتفظ بنصيبه النسبى من الاستثمارات بينما زاد نصيبه من الناتج زيادة طفيفة وزاد نصيبه من العماله .

فاذا نظرنا إلى التفصيلات التى تكمن خلف هذه الاتجاهات التجميعية ، تستوقفنا بعض الحالات الجديرة بالاهتمام . وفى المقدمة يأتى الانخفاض الكبير والمطرد فى مساهمة قطاع الزراعة . فكما هو واضح ، بدأت مساهمته بحوالى ربع الدخل وانتهت بأقل من الخمس (٥ر١٩٪) ، وهو معدل يتجاوز ماحدث حتى فى دول جنوب أسيا طبقا لتقديرات البنك الدولى هذا بالطبع انعكاس لتخلف نمو القطاع الزراعى عن الاقتصاد القومى فى مجموعة ، ولكن كيف نفسر ذلك ؟ وماهى النتائج التى قد تترتب على هذه الظاهرة ؟ بالنسبة للأسباب ، فربما كانت السياسات الزراعية هى العنصر الأهم – بما تتضمنه هذه السياسة ، من تشوه نظام الأسعار الزراعية وضعف الحافز لدى المنتجين بسبب التدخل الحكومى المفرط.

أما فيما يتعلق بالنتائج ، فلعل أهمها تزايد الضغط على الميزان التجارى كمحصلة لارتفاع واردات الغذاء وتقلص الصادرات الزراعية ،

وتزايد الاختلالات الاقتصادية القطاعية والكلية . هنا نسجل أن العجز الغذائى المتزايد ينعكس سلبا على عدد من الأوضاع : الأمن الغذائى ، الاستقرار الاقتصادى ، المدفوعات الخارجية والديون ، والنمو القطاعى . ونتوقف عند هذا الأثر الأخير من اثار تراجع مساهمة قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى لما له من دلالة بالنسبة لموضوع تحفيز الاستثمار الصناعى.

إن تراجع مساهمة الزراعة تنعكس سلبا على إمكانيات نمو وتطوير قطاع الصناعة من ناحيتين ، إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة ، فبصورة مباشرة ، يؤدى تراجع مساهمة الزراعة إلى نقص إمدادات المواد الخام ومستلزمات الانتاج للصناعة ، وفى الحالة المصرية ينطبق ذلك على الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج. وبصورة غير مباشرة ، فان تقلص مساهمة القطاع الزراعى يعنى تراجع العرض المحلى من الحبوب الرئيسية ، وهى سلعة أجرية . ولابد أن ينعكس هذا فى ارتفاع تكلفة العمل ، ولايعتبر تدبير هذه السلع بالاستيراد حلا نهائيا لأنه يخلق مشكلة أخرى هى حساسية تكاليف المعيشة بالنسبة لتخفيض سعر الصرف . وهذا يحد من فعالية التخفيض كوسيلة لرفع تنافسية الانتاج الوطنى فى الأسواق الخارجية ، ونستنتج من ذلك أن تحفيز الصناعة كقطاع قائد للنمو يقتضى الاهتمام بالزراعة أيضا.

ونختتم هذا التحليل للتغير الهيكلى فى توليد الناتج المحلى الإجمالى خلال الثمانينات والتسعينات بالملاحظات التالية:

أولا: لم يعد قطاع البترول يحرك النمو خلال الفترة كما كان الشأن خلال السبعينات . فقد كان معدل نمو القطاع أقل كثيرا من معدل النمو للاقتصاد ككل ، ولذلك هبطت مساهمته فى الناتج فى أوائل التسعينات إلى حوالى نصف ماكانت عليه فى أواخر السبعينات . ومع ذلك ظل البترول مصدرا من مصادر الصدمات الخارجية للاقتصاد المصرى.

ثانيا: لعب قطاع السياحة (المطاعم والفنادق) دورا أكبر خلال هذه الفترة بالمقارنة بالسبعينات ، فزادت مساهمته فى توليد الناتج زيادة كبيرة ولكنه تراجع بعض الشئ بعد تصاعد أعمال العنف من جانب الجماعات الدينية منذ أوائل التسعينات..

ثالثا: زادت مساهمة قطاعات البنية الأساسية (الكهرباء والغاز والمياه والمرافق العامة والنقل والمواصلات والتخزين) زيادة كبيرة خلال الثمانينات . ونرصد هنا ارتفاع مساهمة النقل والمواصلات والتخزين من حوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط خلال السبعينات إلى أكثر من ٦٪ خلال الفترة ١٩٨٦ /٨٧ –١٩٩٣/٩٤ . ويعكس هذا الاهتمام بالاستثمار فى البنية الأساسية الذى شهدته هذه الفترة فى محاولة لفك قيد البنية الأساسية على الاستثمار والنمو فى باقى القطاعات ، وبالمعايير المقارنة ، فان وزن قطاع النقل والمواصلات والتخزين فى مصر أصبح يناظر مستواه فى الدول متوسطه الدخل ، فى حين أن وزن قطاع الكهرباء والغاز والمياه لازال فى مستوى الدول منخفضة الدخل طبقا لأرقام البنك الدولى .

إن متابعة النمو الاقتصادى ونمطه خلال العشرين عاما الأخيرة (منذ منتصف السبعينات) تكشف بشكل قاطع عن اتجاه مساهمة القطاعات المنتجة للسلع التى تدخل التجارة الدولية فى توليد الناتج المحلى الإجمالى إلى الانخفاض على إمتداد الفترة . من ذلك نرى أن **هناك اتجاها قويا ومطردا لتقلص وزن قطاعات سلع التجارة فى مصر منذمنتصف السبعينات حتى الآن ، وهذه** نتيجة جديرة بالتأمل، سواء بالنسبة للعوامل الكامنة خلف هذا التطور، أوً بالنسبة لما يترتب عليه من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية .

ثالثا: برنامج الاصلاح الاقتصادى والأداء الكلى للاقتصاد المصرى:

بدأت مصر كما هو معروف فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى . وكان أساس هذا البرنامج هو الاتفاق بين الحكومة

المصرية وصندوق النقد الدولى فى مايو ١٩٩١ والاتفاق مع البنك الدولى فى نوفمبر من نفس العام. وأهم عناصر البرنامج مايلى :

- برنامج التثبيت
- برنامج التكيف الهيكلى.
- البعد الاجتماعى (ممثلا فى الصندوق الاجتماعى للتنمية).

أما **برنامج التثبيت** فيستهدف استعادة التوازن الكلى للاقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هى :

تصحيح العجز فى الموازنة العامة للدولة.

تحرير سعر الفائدة

تخفيض وتوحيد سعر الصرف.

ويتضمن **التكيف الهيكلى** إصلاح القطاع العام ، وتحرير الأسعار المحلية ، مع رفع أسعار المنتجات البترولية إلى مستوى الأسعار العالمية وأسعار الكهرباء إلى مستوى التكلفة الحدية طويلة المدى ، وإصلاح القطاع الخاص ، وتحرير التجارة ، والتحرير المالى متضمنا تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات (أى السماح تحويل رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج دون قيود) .

واشتمل **البعد الاجتماعى للتكيف** على تكوين مخصص **بصفة مؤقتة** لتمويل عمليات التدريب والبرامج اللازمة لخلق فرص عمل للمتضررين من تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادى (ومن حرب الخليج الثانية) . وسمى هذا المخصص الصندوق الاجتماعى للتنمية.

واضح من هذا العرض أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يشمل عناصر متعددة ويغطى مجالات متنوعة .

١- توحيد سعر الصرف :

إن محاولات تعديل نظام الصرف الأجنبى سبقت البداية الرسمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فقد اتخذت خطوات

للتوحيد من خلال التخفيضات التى تمت عام ١٩٧٩ لا أنه لم يقدر لها النجاح ، وعاد التعدد فى أسعار الصرف مرة أخرى . و يمكن القول أن الاتجاه الواضح على امتداد الفترة منذ منتصف السبعينات حتى عام ١٩٩١ تمثل فى التخفيض المطرد فى سعر صرف الجنيه المصرى إزاء العملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكى والجنيه الاسترلينى والين اليابانى والمارك الألمانى، ترعرعت تجارة العملة فى السوق السوداء من خلال استغلال الثغرات التى كانت موجودة وقانون النقد الأجنبى الذى كان يبيح الحيازة ويحظر التعامل خارج البنوك المعتمدة فقد شهد عام ١٩٨٥ تخفيضا كبيراللجنيه بنسبة حوالى ٦٠٪ فى سعر صرف البنوك المعتمدة ، والذى كان يغطى حوالى نصف المعاملات بالنقد الأجنبى.ثم كان هناك تخفيض كبير آخر مع تأسيس السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى البنوك ، والتى بدأت فى مايو ١٩٨٧ لتحل محل مجمع البنوك المعتمدة . وتلا ذلك تخفيض سعر صرف مجمع البنك المركزى فى أغسطس ١٩٨٩ بحوالى ٦٤٪ ثم فى يوليو ١٩٩٠ بحوالى ٥٥٪ . إلا أن تخفيض سعر صرف مجمع البنك المركزى لم يكن ذا أهمية كبيرة بالنظر إلى تواضع نسبة المعاملات التى كانت تتم فى هذا المجمع (حوالى ١٥٪).

وربما كان الأكثر أهمية هو ماتضمنه برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى من تحويل أسعار الصرف المتعددة إلى السعر المزدوج عندما تم انشاء السوق الحرة والسوق الأولية للنقد الأجنبى فى فبراير ١٩٩١ . ثم كان التوحيد النهائى لسعر الصرف فى أكتوبر من نفس العام . وقد تضمن هذا الإجراء الأخير تخفيض قيمة الجنيه بمعدل ١٥٪

والملاحظة العامة على تطور سعر الصرف منذ منتصف الثمانينات هى أن هذا السعر قد تم تخفيضه بمعدل كبير ، كما أن تطور سعر الصرف خلق تحيزا ضد الصادرات ، لأن سعر الصرف الضمنى للصادرات كان أقل من السعر الضمنى للواردات . فخلال الفترة ١٩٨٧ /٨٨ – ١٩٨٨/٨٩

بلغ متوسط سعر الصرف للواردات مرة ونصف سعر الصرف للصادرات . ولاشك أن هذا الوضع قد خلق تحيزا ضد الصادرات . ومع توحيد سعر الصرف فى أكتوبر ١٩٩١ زال هذا المصدر من مصادر التحيز.

ماهو أثر تخفيض سعر صرف الجنيه على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ؟ وماهو تأثيره المحتمل على حوافز الصناعة؟ سوف نجيب على هذا السؤال من خلال بحث تأثير التخفيض على تكلفة الانتاج المحلى . إن من المحتمل أن يؤدى التخفيض إلى زيادة تكلفة الانتاج زيادة محسوسة فى القطاعات التى تعتمد بدرجة كبيرة على المستلزمات الوسيطة من الواردات . فطبقا لجدول المدخلات / المخرجات لعام ١٩٨٩ / ٩٠ ، كان هناك عدد من الصناعات التى تتميز بارتفاع درجة اعتمادها على المستلزمات المستوردة . وفى نفس الوقت ، فان هذه الصناعات تنتج أهم السلع التى تدخل التجارة الدولية . وبناء على هذه الخصائص الهيكلية ، فان تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى تقليل قدرة الانتاج المحلى على المنافسة . يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الواردات من الغذاء والسلع الرأسمالية ، والتى بلغت ٢١٪ و٢٤٪ على التوالى كمتوسط للفترة ١٩٨٧ /٨٨ - ١٩٩١/٩٢ .

فاذا أخذنا فى الاعتبار انخفاض مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف ، والتى تقدر بحوالى -٣ ر. (البنك المركزى ، ١٩٩٢) وارتفاع الميل للاستيراد (والذى يقدر بـ ٣ر) فانه لايمكن تجاهل الأثر السلبى للتخفيض على المستوى العام للأسعار. إن التصنيع بإحلال الواردات ، فى حد ذاته يضع قيودا صارمة على ملاءمة التخفيض كوسيلة لمعالجة عجز ميزان المدفوعات. ومن ناحية أخرى ، فان ارتفاع تكاليف المعيشة مع جمود الأجور الإسمية يعنى إنخفاض الأجور الحقيقية وبالتالى فانه بفرض عدم انخفاض الإنتاجية يزيد من قدرة البلد على المنافسة ، ولكنه فى نفس الوقت يؤدى إلى تدهور توزيع الدخل.

ولابد من الإشارة هنا إلى عيب أساسى فى خطة السياسات المالية

والنقدية ضمن خدمة برنامج "الاصلاح" . فارتفاع سعر الفائدة على الجنيه واستقرار سعر الصرف مع إلغاء القيود على تحويل رؤوس الأموال ، نتج عنها تدفقات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للاستثمار فى أذون الخزانة . كما نتج عنها أيضا التحول على نطاق كبير من الودائع بالنقد الأجنبى إلى الودائع بالجنيه فى الجهاز المصرفى المحلى.

لقد ارتفع حجم رؤوس الأموال التى تدفقت على مصر فى غمار عملية مراجحة الفائدة(أى للاستفادة من الفرق بين سعر الفائدة على الأصول بالجنيه المصرى وسعر الفائدة على الأصول بالنقد الأجنبى فى الجهاز المصرفى المحلى) من ٨ر٣ بليون دولار عام ٩١/١٩٩٠ إلى ٧ر٥ بليون دولار سنة ٩٢/١٩٩١ ثم إلى ٣ر٧ بليون دولار عام ٩٣/١٩٩٢ يضاف إلى ذلك أن نسبة الودائع بالنقد الأجنبى إلى إجمالى الودائع فى الجهاز المصرفى المحلى هبطت إلى النصف تقريبا بين يونيو ١٩٩١ ويونيو ١٩٩٣ (من ٦١٪ إلى ٣٢٪) . بل إن الانخفاض كان أكبر من ذلك فى نسبة الودائع لأجل . إن عمليات مراجحة الفائدة التى تمت بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادى فى غياب مخاطر سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩١ -٩٤ تقدم لنا صورة أخرى للمرض الهولندى ، مظهرها هو ارتفاع قيمة الجنيه فى المعاملات الخارجية.

وقبل أن ننهى هذا الجزء عن إجراءات سعر الصرف فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى نشير إلى تراكم احتياطيات النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، التى ارتفعت من ٧ر٢ بليون دولار بنهاية ١٩٩٠ إلى ٩ر١٢ بليون بنهاية ١٩٩٣ ، والتى تقدر الآن بنحو ٢٠ بليون دولار . لقد تراكمت هذه الاحتياطيات نتيجة عمليات تعقيم تدفقات رؤوس الأموال من الخارج (حتى لاتؤدى هذه التدفقات إلى زيادة السيولة المحلية وبالتالى ظهور ضغوط تضخمية)، ذلك التعقيم الذى فرضته السياسة النقدية المتشددة التى تضمنها البرنامج . وكان المقابل لهذه الاحتياطيات

هو تصاعد الدين العام المحلى ، الذى كان يتزايد لانتيجة لعجز الموازنة العامة ولكن بدافع امتصاص السيولة المحلية الزائدة وتعقيم التدفقات الرأسمالية لقد بلغ هذا الدين ٦ر١١١ بليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٣ ، وقفز إلى ١٥٠ بليون بنهاية يونيو ١٩٩٦ ، أى مانسبته حوالى ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وأصبحت التزامات خدمة الدين العام تمثل عبئا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة بل إنها فاقت اعتمادات الأجور فى الموازنة . لقد أصبحت السياسة المالية تابعة للسياسة النقدية ، مما يكشف عن خلل فى تصميم السياسات الكلية فى ظل البرنامج المسمى برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى . ويبقى التوازن الذى تحقق بالغ الحساسية لأية تحركات غير مواتية فى أسعار الفائدة فى الخارج.

٢- تحرير التجارة:

تضمن تحرير التجارة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى متعددة . ولكن الخطوط العريضة لهذه العملية شملت تحويل القيود غير الجمركية إلى معادلاتها الجمركية وتخفيض متوسط الضريبة الجمركية وتقليل التباين فى معدلاتها على السلع المختلفة . وقد تم فى البداية زيادة معدلات الضريبة الجمركية لتعويض الأثر الحمائى لإلغاء معظم القيود غير الجمركية ورفع الحد الأدنى للضريبة الجمركية من ٧ر٪ إلى ٥٪ ، وتخفيض الحد الأقصى من ١٢٠ ٪ إلى ٥٥٪ وفى عام ١٩٩١ تم مد ضريبة المبيعات لتسرى أيضا على الواردات بمعدل ثابت هو ١٠٪ تحسب على أساس الثمن سيف مضافا إليه الضريبة الجمركية .

وطبقا للمرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى ، التى بدأت فى يوليو ١٩٩٣ ، التزمت الحكومة بتبنى برنامج لإصلاح نظام التجارة الخارجية على مدى ٣ سنوات . وتمثل الهدف العام للبرنامج فى رفع كفاءة الانتاج وتطوير الصادرات بزيادة الاعتماد على الأدوات السعرية والتخلص من القيود غير الجمركية على التجارة . وتضمن البرنامج إزالة رقابة الهيئة

العامة للتصنيع وهيئة الاستثمار على واردات المعدات والآلات.

إن تقييم هذا الجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى يمكن أن يكون موضوع دراسة قائم بذاته ، إذ أن ذلك يتطلب مناقشة أمور تتصل بتصميم البرنامج وسرعته وآثاره وقابلية الإصلاح للاستمرار والبقاء ولكن بالنسبة لتصميم البرنامج ، نلاحظ أنه يتبع النمط المعتاد المشاهد فى بلاد أخرى حيث ينصب الاهتمام فى البداية على تفكيك القيود الكمية (أساسا حظر الاستيراد) مع تحويل القيود غير الجمركية إلى مايعادلها من الضرائب الجمركية أى أن تحرير التجارة فى البداية يتضمن تغيير شكل الحماية وليس مستواها ، أى جعل الحماية عن طريق آلية السعر . وهذا يزيد من درجة الشفافية ويقلل من نطاق الأنشطة المستهدفة للريع .

وبالنسبة لبرنامج إصلاح نظام التجارة فى مصر ، نلاحظ أن تحرير التجارة يعنى عمليا تحرير الإستيراد ، إذ لا يحتوى البرنامج على أى عنصر فعال لتطوير الصادرات ؛ وهذا أمر هام من منظور التنمية عموما ، ومن منظور التنمية الصناعية على وجه الخصوص فقد يترتب على تخفيض الحماية للأنشطة المنتجة لبدائل الواردات تحويل الموارد إلى قطاعات السلع المحلية بدلا من أنشطة التصدير . وقد يترتب على ذلك تدهور الميزان التجارى بدلا من تحسنه . ويعزز هذا الاتجاه تدهور سعر الصرف الحقيقى (أى ارتفاع قيمة الجنيه) ، كما ذكرنا .

وتجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لسعر الصرف الحقيقى فى نجاح واستمرارية تحرير التجارة . فكل للتجارب المقارنة تشير إلى أنه عندما تشمل حزمة الإصلاح تخفيضا رسميا كبيرا للعملة إلى جانب تحرير التجارة ، فان سعر الصرف الحقيقى غالبا مايرتفع ويظل مرتفعا خلال حقبة تحرير التجارة . وهذا يعنى تخفيضا لقيمة العملة يساعد على تحسين الميزان التجارى . ولكن فى الحالة المصرية ، رأينا أن قيمة الجنيه قد ارتفعت . ويمكن تفسير ذلك بالتتابع الخاطئ فى هذه الحالة – حيث جاء

التحرير(شاملا تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات) قبل استكمال تحرير أسواق السلع . أى أن إصلاح الاقتصاد الإسمى أو المالى جاء سابقا على إصلاح الاقتصاد الحقيقى .

والرأى الراجح الآن هو أن تحرير سوق رأس المال يجب أن يأتى فقط بعد استكمال تحرير أسواق السلع والسبب فى ذلك هو أن تحرير المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات قد يؤدى إلى تدفقات لرأس المال قصير الأجل للداخل على نطاق كبير ، وبالتالى إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقى (رفع قيمة العملة) . فى هذه البيئة ، فان الأنشطة المنافسة للواردات أو المنتجة للتصدير قد تعانى من انخفاض الحماية قبل أن تتهيأ لمواجهة المنافسة الجديدة باجراء التكيف الضرورى .

الاصلاح الاقتصادى والتنمية :

هل يؤدى الاصلاح الاقتصادى إلى تحفيز أم إعاقة الاستثمار عموما والاستثمار الصناعى خصوصا ؟

نطرح هذا السؤال انطلاقا من أنه لاتنمية بدون استثمار ، بالذات الاستثمار الصناعى نعتقد أن السياسات المطبقة تبدو وكأنها إصلاح ، ولكنها فى الحقيقة إفساد للاستثمار والتنمية . ونسوق للتدليل مايلى:

١) إنطوى برنامج الإصلاح الاقتصادى على نزعة انكماشية واضحة تضمنت أيضا تخفيض معدل الاستثمار العام . ولم يؤد ذلك إلى إنطلاق الاستثمار الخاص ، وهوماينهض قرينة على أن الاستثمار العام لايزاحم الاستثمار الخاص بل ربما يكمله.

٢) إن السياسة النقدية المتشددة وسياسة سعر الصرف ترتب عليها ارتفاع أسعار الفائدة بدرجة كبيرة . وهذا الارتفاع تزامن مع انكماش الطلب الداخلى ، ومزاحمة الواردات نتيجة تحرير التجارة ربما يكون قد أضعف الحافز على الاستثمار الصناعى وتشجيع على المضاربة.

٣) تنطوى السياسات التى يتضمنها البرنامج على تحيز واضح لرأس

المال وضد العمل.

وتقدم لنا تجارب النمور الأسيوية دليلا جزئيا على الأقل على ان القضية المحورية فى مجال السياسة الاقتصادية ليست هى فى تقويم الأسعار بل تجديد الدور التنموى للدولة .

إن الاصلاح الاقتصادى فى الحقيقة أشبه بالفريضة الغائبة . هو فريضة لأن له موجباته(دواع ومستجدات تجعله أمرا ضروريا) . من هذه الموجبات : العولمة أو الكوكبة بما تتضمنه من عملية تفكيك وإعادة ترتيب للعالم (مثل انهيار الاتحاد السوفيتى وتوحيد ألمانيا)، توقيع اتفاق الجات ١٩٩٤ وانشاء منظمة التجارة العالمية ، تنامى التكتلات الإقليمية ، بالاضافة إلى تواضع أداء الاقتصاد المصرى نفسه(بطء النمو الاقتصادى وتدهور مستوى معيشة الفرد وتدهور توزيع الدخل وانتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة واتساع العجز فى الميزان التجارى ، والتصاعد المخيف للدين الداخلى).

والاصلاح الحقيقى فى رأينا يمكن بلورته من خلال ثلاث **قضايا رئيسية** .القضية **الأولى** تتعلق بدور الدولة ، **والثانية** تتصل بدور جهاز التنمية والسوق فى مواجهة التخطيط ، **والثالثة** ترتبط بالعلاقة بين الداخل والخارج . بالنسبة لدور الدولة ، فان المطلوب تفعيل دور الدولة وليس تعظيم أو تدنيه هذا الدور. هناك مجالات لابد أن تتدخل فيها الدولة ، وأخرى تحسن أن تبتعد عنها . وهذا يختلف عن الوصفة التقليدية التى تتمحور حول تهميش دور الدولة. وبالنسبة لآلية السوق فى مواجهة التخطيط فيجب تحاشى معاملة الأسعار العالمية وآلية السوق كمرجعية لاتخاذ القرار . وهذا لايستند إلى موقف أيديولوجى ولكن إلى فهم لطبيعة النظام الاقتصادى الدولى الحالى حيث توجد الكيانات العملاقة (دول وتجمعات دول وشركات دولية النشاط) فى مواجهة الكيانات الأقل حجما وقوة فى العالم الثالث . يضاف إلى ذلك عدم اكتمال الأسواق فى الدول النامية . وبالنسبة لعلاقة

الداخل بالخارج نقول أن الاصلاح الاقتصادى المنشود يجب أن يتضمن السعى لاقامة كتلة حرجة تتمتع بحد أدنى من الحجم يسمح لها بالحركة الفعالة على الصعيد الدولى . هذا هو فهمنا للأساس الاقتصادى للبعد القومى فى فكر التجمع وبرنامجه العام.

إن الإصلاح الاقتصادى المنشود

(أ) لابد أن يتضمن حزمة من الإجراءات لمعالجة الاثار الضارة للصدمات الخارجية ، بحيث لاتتحمل المجتمعات النامية وحدها عبء هذه الصدمات . من هنا فنحن ننادى بنوع من الأخلاقية الجديدة فى النظام الاقتصادى الدولى أساسها مسئولية الأطراف الأقوى جنبا إلى جنب مع الأضعف فى تحمل تبعات الصدمات.

(ب) لابد أن يشمل خلطة ملائمة من الاعتماد على قوى السوق وآلية الثمن واللجوء إلى قدر من التخطيط والضوابط المباشرة ، فالبيئة الدولية الجديدة تتطلب قدرا من التحكم المباشر والاستهداف بواسطة التخطيط والتدخل بالضوابط وقدرا آخر بالتدخل غير المباشر (أى بالتحفيز).

(جـ) لابد أن يستخدم عددا أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية - على سبيل المثال لا الحصر لابد أن يحتوى على أدوات لحفز الادخار وتنشيط الاستثمار بدلا من استخدام سعر الفائدة فقط (مما أدى إلى تثبيط الاستثمار دون تحفيز الادخار) .

(د) لابد أن يحتوى على إجراءات لزيادة العرض الكلى جنبا إلى جنب مع إجراءات للتحكم فى الطلب الكلى.

(هـ) لابد أن يتضمن إجراءات لحماية الفئات الأكثر ضعفا فى المجتمع وتحقيق التوازن بين مصالح الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

(و) لابد أن يعتمد مبدأ التدرج والتتابع السليم للإجراءات - فلا معنى - على سبيل المثال - لتحرير التجارة قبل إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والقطاع الخاص حتى نستطيع مواجهة البيئة التجارية المتحررة.

(ز) لابد أن يتم فى إطار إقليمى أساسه التكامل العربى ترجمة لمبدأ الاعتماد الجماعى على النفس.

٣- قطاع الصناعة : الواقع والمخاطر

أولاً . محدودية الإنجاز الصناعى

يظهر تتبع أوضاع الصناعة أنها قبل سياسة التحرر الاقتصادى منذ منتصف السبعينات كانت القطاع الرائد فى التنمية . وقد فقدت هذه المكانة بعد الإنفتاح الإقتصادى، وازداد وضعهما سوءا فى ظل " الاصلاح" الاقتصادى

ففى السبتينات كانت القطاع الأكثر ديناميكية فى الاقتصاد الوطنى. ومع أن أهميتها النسبية لم تتغير فى الستينات على نحو جذرى (زادت بمقدار ٢ر٢ نقطة) ، فاذا نظرنا لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية بشكل عام لاتضح أن الصناعة كانت تتطور فى خط صاعد . وبلغ معدل نمو الإنتاج الصناعى فى الفترة ١٩٤٥ -١٩٧٠ حوالى ٥ر٥٪ سنوياً . وكان النمو الصناعى مرتفعاً بشكل خاص فى فترة تدخل الدولة خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ إذ بلغ ٩ر٨٪ سنوياً . وقد ترتب على ذلك تغير ملحوظ فى الوزن النسبى للصناعة فى الناتج القومى إذ وصل فى نهاية تلك الفترة إلى ٩ر٢٢٪ بعد أن كان لايتجاوز ٨٪ فى عام ١٩٤٥ .

إن التحول الأكثر درامية فى الاقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى وسياسة التوجه لرأس المال الأجنبى هو الإتجاه لانخفاض الأهمية النسبية للصناعة فى الناتج القومى وقد ظهر هذا الاتجاه لأول مرة فى مصر فى السبعينات على النقيض من الإتجاه السائد طوال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ; وقد كان ذلك الانخفاض محسوساً.

حقيقة أن التدفق الواسع للتمويل الأجنبى قد أدى إلى رفع معدل النمو السنوى للصناعة إلى ٧٪ بالمقارنة بـ ٩ر٤ ٪ فقط فى بداية السبعينات ، إلا

إن ذلك المعدل ظل مع ذلك أقل من المستوى المتحقق فى الخطة الخمسية الأولى فى الستينات (٥ر٨٪) . ويرتبط بذلك أن الصناعة قد فقدت وضعها بوصفها القطاع القائد للتنمية الاقتصادية ، كما أن التوجه للتنمية بالاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبى قد أدى فى النهاية إلى تفاقم أزمة المديونية . وفى ظل الأزمة كان لابد من إنخفاض معدلات النمو . وهكذا عادت معدلات نمو الناتج الصناعى إلى الإنخفاض كما سبق أن أوضحنا فى الجزء الأول.

وعلى الرغم من أنه منذ العودة لأسلوب الخطط الخمسية فى بداية الثمانينات نصت الخطة الأولى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ على هدف زيادة الأهمية النسبية للقطاعات السلعية ، فان هذا الهدف لم يتحقق إطلاقا ، واستمر الاتجاه لتدهور الأهمية النسبية لهذه القطاعات ، مع تنامى أهمية القطاعات الخدمية . إذ بعد أن كانت الأهمية النسبية لتلك القطاعات فى عام ١٩٨١ /١٩٨٢ تقدر بـ ٣ر٤٦٪ فانها قد إرتفعت وفقاً لآخر الأرقام المتوفرة عن عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢ر٥٠٪ .(البنك الأهلى - **النشرة الاقتصادية** - العدد الرابع ١٩٩٥ ص ٤١٨) أما بالنسبة للصناعة بالذات فقد شهدت تراجعاً فى سنوات " التكيف الهيكلى " بعد أن كانت أهميتها النسبية قد تحسنت بعض الشئ ،ومازال هذا الرقم يقف فى عام ١٩٩٤/٩٣ عند ٢ر١٧٪ (البنك المركزى - التقرير السنوى ٩٤ /١٩٩٥ ص ١٢) بعد نصف قرن من جهود التنمية الصناعية أى أقل من المستوى المتحقق فى نهاية الستينات (٩ر٢٢٪)

ثانيا: العجز عن التوظيف

إن مساهمة للقطاعات فى نمو الناتج القومى وفى استيعاب العمالة غير متكافئة ، فبعض القطاعات ساهمت فى نمو الناتج فى سنوات مختلفة دون أن يكون لها نفس التأثير فى استيعاب الأيدى العاملة .(الصناعة فى الستينات ، والبترول فى السبعينات والثمانينات). وبعض القطاعات

انخفضت مساهمتها فى الناتج بشدة ، ولكن مساهمتها فى استيعاب العمالة مازالت أعلى رغم إتجاهها هى الأخرى للإنخفاض (الزراعة).

وعلى الرغم من اتجاه مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج القومى للارتفاع قليلاً خلال الحقبة الناصرية قبل أن ينعكس ذلك الاتجاه ، فبالنظر إلى هيكل العمالة يتضح أن الاتجاه لانخفاض مساهمة القطاعات السلعية فى تكوينه كان إتجاهاً عاماً مطلقاً فى جميع فترات تاريخنا المعاصر ، حتى فى فترة تدخل الدولة فى الستينات . فقد انخفضت مساهمة تلك القطاعات فى العمالة من ٦٧٫٣٪ فى بداية الستينات إلى ٦٥٪ فى نهايتها . واستمر الإنخفاض بصورة أكبر فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى حتى وصلت النسبة إلى ٥٤٫٣٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢.

وبالنسبة للصناعة على وجه الخصوص فانها لم يكن لها عموماً درجة كبيرة من التأثير الإيجابى على العمالة فى فترة صعود التصنيع . وقد استوعبت من الأيدى العاملة أقل مما استوعبت القطاعات الأخرى . وفى الستينات لم يزد وزنها النسبى فى هيكل العمالة إلا بحوالى نقطة مئوية واحدة من نحو ١٠٫٣٪ إلى ١١٫٤٪ : إلا إنه من الملفت للنظر أنه بعد التحول الليبرالى لم تنخفض أهميتها النسبية فى هيكل العمالة مثلما انخفضت فى الناتج القومى . ولعل تفسير ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل:

١) إن النمو فى الناتج القومى إرتبط بقطاعات قليلة الاحتياج إلى العمالة مثل البترول وقناة السويس والمال والبنوك وهى قطاعات تؤدى إلى النمو بدون توظف .

٢) رغم اتباع سياسة ترشيد العمالة فمن الواضح أنها تصطدم بعوائق اجتماعية حقيقية.

٣) إن العدد الإجمالى للمشتغلين بالصناعة يشتمل على المشتغلين بما يسمى " القطاع غير المنظم " الذى يشمل أحد ردود الفعل لأزمة التنمية.

ومن الناحية الأخرى تساهم عدة عوامل فى تحجيم قدرة القطاع الصناعى على خلق فرص للتوظف تستوعب قوة العمل المتناسبة ومن أهم تلك العوامل:

١) الاتجاه المستمر والمتزايد نحو استخدام تكنولوجيات كثيفة رأس المال وموفرة للعمالة . وبالتالى تزايد اطراد تكلفة خلق فرصة العمل ، وقد ارتفعت هذه التكلفة فى فترات الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة على التوالى فى قطاع الصناعة من ٠ر ٢٢ ألف جنيه / عامل إلى ٨ر٢٢ ألف جنيه /عامل ثم إلى ٣ر٥٦ ألف جنيه / عامل.

٢) شهد القطاع العام إتجاهاً واضحاً نحو وقف استيعاب أى عمالة جديدة وتجميد أعداد العاملين . فبين عامى ٨٦ -١٩٩٢ لم يزد عدد المشتغلين بالقطاع العام سوى بمقدار ٩٣ ألف مشتغل بمتوسط مستوى لايزيد على ١٪ . هذا بينما تدل الأرقام المتاحة على انخفاض ملموس فى أعداد العاملين فى القطاع العام الصناعى إذ هبط عددهم من ٦٠٨ ألف عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٥٧ ألف فى عام ٩٠ /١٩٩١ . ومن المتوقع أن تشهد شركات القطاع العام مع ذلك مزيداً من تخفيض أعداد العاملين بها فى ظل برامج " الإصلاح الإقتصادى" و" الخصخصة" . ويقدر عدد العمال المطلوب تسريحهم من إجمالى عمالة شركات قطاع الأعمال العام الصناعى ١٨٠ ألف عامل وهو مايزيد على ربع عدد العاملين فى تلك الشركات.

٣) أن تزايد الموارد الموجهة إلى القطاع الخاص المصرى والأجنبى لايتواكب معها خلق لفرص عمالة مناسبة . فلم يزد عدد العاملين فى القطاع الاستثمارى حتى عام ١٩٩٢ عن ٦ر٪ من المشتغلين بعدد إجمالى يبلغ ٩٢ ألفاً

ويشكل عام ووفقاً للبيانات المتوافرة عن المدن الصناعية الجديدة وبالمقارنة مع متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعة فى الفترات نفسها ففى تقديرنا أن متوسط تكلفة تلك الفرصة فى تلك المجتمعات يزيد عن ثلاثة

أمثال المتوسط العام للصناعة ككل .

ثالثا: فشل نموذج التصنيع وتخلف هيكل الصناعة

يكمن أساس مأزق النمو الصناعى فى نموذج التنمية المتبع وماصاحبه من استمرار تخلف الهيكل الصناعى . وفى حين تمكنت بعض الدول من إجتياز مرحلة " إحلال الواردات" فقد ساعدت السياسات الحكومية المتبعة حتى الآن على مفاقمة سوءات ذلك النموذج . **وفى ظل ذلك تبدو الصناعات المحلية وكأنها حلقة من سلسلة إعادة الإنتاج الموسع للصناعة الأجنبية.** وفى ظل ذلك الوضع فان المزيد من النمو الصناعى يؤدى على عكس ماكان مفترضاً إلى المزيد من التبعية الخارجية ، ويصبح الإعتماد المتزايد على واردات الآلات والمواد الوسيطة المصدر الأساسى للتبعية وعجز ميزان المدفوعات ، وبالتالى المشكلات والصعوبات المالية التى تقف فى النهاية أمام التنمية المتواصلة. كما أنه يجعل استخدام تخفيض سعر صرف العملة لتقليل عجز الميزان التجارى وسيلة غير فعالة ، بل تؤدى إلى عكس المقصود منها .

ولم تنجح خطط التنمية فى تغيير التركيب الأساسى للصناعة المصرية . ومع كل التحفظات المرتبطة بذلك، إذا أخذنا الصناعة الخفيفة ممثلة أساساً فى **الغزل والنسيج والصناعات الغذائية**والصناعات المعدنية والهندسية بوصفها مؤشراً للصناعات الأساسية ، و نجد أن هيكل الصناعة المصرية يغلب عليه الصناعة الخفيفة الإستهلاكية . وقد بلغت مساهمة هذا **النوع من الصناعات** فى الناتج الصناعى ٣ر٥٢٪ فى عام ١٩٧٥ ثم اتجها إلى الانخفاض قليلاً فى عام ١٩٨٠ إلى نسبة ٥ر٤٨٪ ، قبل أن تعود أهميتها النسبية إلى الإرتفاع من جديد لتصل إلى ٥ر٤٩٪ فى عام ٩٣ /١٩٩٤ .

أما الصناعات المعدنية والهندسية فقد وصلت أهميتها النسبية إلى أعلى معدل لها عام ١٩٧٩ إذ سجلت ٣ر٣١٪ ، ثم دخلت منذ ذلك الحين مرحلة

التراجع المستمر فبلغت في عام ١٩٨٠ ٢٨ر٤ ٪ وإستمرت في التدني حتى بلغت ٢٣ر٢٪ فقط في عام ٩٣/١٩٩٤ .

ونرى إنعكاس ذلك الوضع على هيكل التجارة الخارجية من خلال التزايد المطرد لواردات السلع الوسيطة والإستثمارية ، ومن خلال الانخفاض المتتالي لمعدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية ، وقد ارتفعت الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والاستثمارية في الواردات من ٦٥٪ في عام ٨١/١٩٨٢ إلى ٧٢ر٧٪ في عام ٩١/١٩٩٢. هذا بينما انخفض معدل تغطية الصادرات الصناعية للواردات الصناعية من **٣٧ر٨٪** في عام ١٩٧٩ إلى **٢٥ر٧٪** في عام ١٩٩٠ .

وجدير بالذكر أنه لم يثبت لسياسة التكيف الهيكلي "– كما هو متوقع – أي أثر إيجابي في تقليل العجز التجاري . فعلى الرغم من بعض التذبذبات ، فقد كان الاتجاه العام هو تزايد عجز الميزان التجاري مع جمود الصادرات السلعية . وتدل آخر بيانات البنك المركزي عن عام ١٩٩٥/١٩٩٦ على أن معدل تغطية الصادرات للواردات قد انخفض في هذا العام إلى ٣٣ر٢٪ فقط في مقابل ٣٨ر٧٪ في العام السابق .

رابعا: تدهور الأجور وجمود الإنتاجية

يمكن تناول التدهور الحاصل في أجور عمال الصناعة من خلال عدد من المؤشرات:

١) انخفاض الأجور الحقيقية . فعلى العكس من فترة صعود الناصرية التي تميزت بتحسن في الأجور الحقيقية ، قبل أن تتجه تلك الزيادة نحو التباطؤ والجمود ، تميزت السنوات الأخيرة (حقبة الثمانينات) بانخفاض مطلق وحاد للأجور الحقيقية في القطاع الصناعي . وفي الفترة ١٩٥٢ – ١٩٦٤ زاد متوسط الأجر الإسمي للعامل بنسبة ١٦٠٪ ، بينما إزداد الأجر الحقيقي بنسبة الثلث . وفي السنوات التالية استمر الأجر الإسمي في الزيادة بينما تباطأت الزيادة في الأجر الحقيقي أو إنها تجمدت تماماً .

ففى الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٣ تتراوح التقديرات للزيادة فى الأجر الحقيقى مابين ٢٥٪ إلى ١٤٪ فقط . هذا بينما فى الفترة التالية وخاصة فى الثمانينات أظهرت الأجور الحقيقية إتجاهاً إلى الإنخفاض . ويقدر البنك الدولى الانخفاض فى متوسط الأجر الحقيقى فى القطاع الصناعى فى السنوات ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٧/ ١٩٨٨ بحوالى ٤٠٪ . ولما كان متوسط الزيادة فى الأجور الإسمية فى السنوات المتبقية من الثمانينات (١٣٪ سنوياً) يقل عن رقم التضخم المعلن لهذه السنوات (١٧٪) ، فمن الواضح أنه على مدار الثمانينات فقدت أجور عمال الصناعة نصف قوتها الشرائية.

٢) إن متوسط الزيادة السنوية للأجور الإسمية للقطاع الصناعى فى تلك الفترة ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧ ((٧ر٧٪) يقل عن المتوسط العام للاقتصاد الوطنى (٨ر٨٪) أو يقل بشكل ملحوظ عن متوسط الزيادة فى قطاعى الخدمات والتوزيع (على التوالى ١ر٩٪ ، ٧ر٩٪)، وهذا يعنى انخفاض نصيب القطاع الصناعى فى اجمالى الأجور على مستوى الاقتصاد ككل.

٣) اتجه نصيب الأجور فى الناتج الصناعى للانخفاض . من ٤١٪ كمتوسط للفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ إلى ٣٥٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ . أما بالنسبة للإنتاجية فقد تزايدت **إنتاجية العمل** ، ولكن معدل الزيادة كان محدوداً . فقد كان متوسط الزيادة فى فترة طويلة فى ٥٩/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦ فى حدود ٦ر١٪ سنوياً . عن معدل نموها فى الاقتصاد القومى (٠٩ر٤٪) .

ومن الجدير بالذكر أن ذلك الاتجاه قد تطور وتفاقم بشكل ملحوظ فى ظل سياسات الإنفتاح والتحرر الإقتصادى . وتشير كافة التقديرات إلى إرتفاع غير مبرر للكثافة الرأسمالية فى سنوات الانفتاح الاقتصادى . وقد إرتفع متوسط نصيب العامل من الأصول الثابتة فى قطاع الصناعة خلال عشر سنوات من ١٠٠ فى عام ١٩٧١/٧٠ باعتبارها سنة أساس إلى

٥ر٢١١ فى عام ١٩٨٢/٨١ . وكانت نسبة الارتفاع أعلى فى القطاع الخاص الصناعى حيث تضاعف معامل رأس المال / العمل خلال هذه الفترة المحدودة أكثر من ٥ مرات إذ وصل إلى ١ر٥٤٥ بالمقارنة بسنة الأساس .

ويظهر مؤشر الإنتاجية الكلية فى الصناعة (الفارق بين معدل نمو الناتج وبين معدل نمو عناصر الانتاج مجتمعه) أن الانتاجية الكلية قد زادت بمعدل متواضع بلغ ٤٩و.٪ سنويا خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ١٩٨٧/٨٦).

إلا أن هذا المعدل كان سالباً فى سنوات الإنفتاح الأولى إذ بلغ - ٩٣ر.٪ (فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٠)، وبالتالى فان مساهمة زيادة الإنتاجية فى تحقيق النمو فى الناتج الصناعى كانت محدودة . ولايبدو أن الوضع قد تغير جذريا فى مرحلة التحرر الاقتصادى و" الاصلاح".

خامسا: الصناعة من نواقص التخطيط إلى أوهام السوق

على الرغم من صحة عديد من الإنتقادات الجزئية التى وجهتها " المنظمات الدولية" للأداء الصناعى المصرى - وشاركها فيها اليمين فى مصر ، كما أبدى الحكم المصرى اتجاهاً متصاعداً للانحياز لها فى خطابه السياسى وسياساته المتبعة - فان الاستخلاص الرئيسى دائماً كان يتعلق بالتخطيط المركزى ، وهيمنة القطاع العام ، وضرورة التحول إلى القطاع الخاص. أى أن التركيز إنصب فى النهاية على شكل الملكية بدلاً من الأسس الإقتصادية الأعمق لسوء الأداء والمتاعب الإقتصادية . ومن الطبيعى فى ظل مثل تلك النظرة الأيدلوجية المتحيزة أن يتم عن عمد تجاهل مؤشرات الأداء السئ للقطاع الخاص الصناعى والنتائج السلبية لسياسات التحرر الإقتصادى التى اتبعت منذ السبعينات والتى تصاعدت منذ بداية التسعينات على تطور الصناعة ، والتأكيد بإصرار على أن نتائج " الروشتة" المزعومة لايمكن أن تظهر إلا فى حالة " التحرر الاقتصادى الكامل" لا" الجزئى" ، أن مثل ذلك المنهج الأيديولوجى المتصلب ، الذى ينتقى الوقائع

المؤيدة لوجهة نظره ويتجاهل الوقائع المعاكسة ويفسر كل شئ فى النهاية وفق أطروحات جاهزة مسبقاً، يهدد بتفكيك القدر المحدود الذى تحقق من البنيان الصناعى فى مصر . ويهمنا هنا أن نشير إلى مسائل ثلاث :

١- التخطيط وشكل الملكية

من الضرورى تجنب الخلط بين تعثر جهود التنمية الصناعية وبين التخطيط وشكل الملكية . والواقع أن أفضل فترة للنمو الصناعى كانت بالذات تلك التى شهدت أكبر درجة من التخطيط وأقصى توسع للملكية العامة . ومع ذلك فان المصاعب ومحدودية الانجاز حتى فى تلك الفترة لاترجع إلى الإفراط فى التخطيط بقدر رجوعها إلى ضعف التخطيط ، ولا إلى الملكية العامة فى حد ذاتها بقدر إرتباطها بنموذج التصنيع القائم على إحلال الواردات " والظروف المحددة المتصلة بادارة الاقتصاد ووحدات القطاع العام . وبالتالى ، فان الحل ليس بالتخلى عن التخطيط والملكية العامة ، بل بتطوير كل منهما.

والواقع أن تجربة التخطيط فى مصر كانت قصيرة الأجل جداً . لخطة التنمية الصناعية الخمسية الأولى التى وضعت فى عام ١٩٥٧ لم يكن قد نفذ منها فى عامها الثالث سوى ٢١٪ من المشروعات عندما ألغيت وتقرر البدء فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . كما أن خطة التنمية الخمسية الأولى لم تكن تحمل معنى الخطة بالمعنى الصحيح وهى لاتخرج عن كونها برنامجاً عاماً للاستثمار يختلف عن ميزانيات التنمية السابقة عليه والخطط الجزئية نتيجة لتغطيته بطريقة أكثر منهجية جميع قطاعات الاقتصاد . وقد قضى التخطيط الشامل نحبه فى مصر مع الخطة الخمسية الأولى "

أما مصاعب القطاع العام وأسباب عدم ربحية العديد من وحداته فهى معروفة على نطاق واسع ، وهى أسباب كان من الممكن معالجتها فى اطار سياسة لإصلاح القطاع العام : ومن بين تلك الأسباب : السياسة السعرية

المفروضة عليه ، ومشكلة نقص تشغيل الطاقات الانتاجية وهى مرتبطة بمشكلات التسويق ، ونقص العملات الأجنبية ، وتحميله بعمالة زائدة لأسباب اجتماعية ، وهيمنة الإدارة البيروقراطية وضعف مشاركة العاملين ومايرتبط بذلك من سوء تنظيم وإدارة الإنتاج ، إلخ ..

٢- التحول الليبرالى وتراجع الصناعة

فى الواقع أن التحولات الليبرالية التي بدأت مع سياسة الانفتاح منذ أواسط السبعينات ومع مايسمى الاصلاح الاقتصادى منذ أوائل التسعينات. قد أدت عبر أكثر من عشرين عاماً إلى تراجع الصناعة وتدهور الأداء الصناعى.

واللافت للنظر هنا بشكل خاص أن تحرير إدارة القطاع العام قد إرتبطت بأداء أسوأ ، كما إن القطاع الخاص الصناعى لم يبرهن بأى درجة على أفضليته وإمكانية تجاوزه لمأزق أسلوب التصنيع المستند لإحلال الواردات ، ناهيك عن حل مشكلة العمالة . ويمكن أن نستخدم كمؤشر لذلك كلا من نشاط الشركات المشتركة التى ساهمت فيها شركات القطاع العام ، ودور القطاع الخاص فى الصادرات والواردات.

فمن المعروف أن الشركات المشتركة والتى كانت مساهمة القطاع العام المصرى فيها هى الأكبر بالمقارنة بكل من الشريك الأجنبى أو العربى ، كانت فى الحقيقة أسلوباً لتهرب إدارة تلك الشركات من اللوائح المطبقة فى القطاع العام، والتفافا حول موضوع اصلاح القطاع العام ، ولكن النتيجة المتحققة فى تلك الشركات المشتركة كانت بالتحديد هى الأسوأ . ومن بينها عدد كبير من الشركات الخاسرة ، ففى عام ١٩٨٥ بلغ عدد الشركات التى شارك فيها القطاع العام ٢٤٦ شركة . بلغ مجموع رأسمال القطاع العام فيها ١١٤٠ مليون جنيه . ولقد حققت ٧٧ شركة منها أرباحاً . وأسفرت ٧١ شركة عن نتائج محايدة بينما حققت ٩٨ شركة خسائر . وبلغت الخسائر ٢٠٠ مليون جنيه فى خمس سنوات . وتعدت الخسائر أحيانا كل أو أغلب

رأس المال . القضية إذن ليست شكل الملكية (فالشركات المشتركة هى من شركات القطاع الخاص مهما بلغت نسبة الملكية العامة فى رأسمالها) وإنما هى الإطار العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الذى تعمل هذه المشروعات من خلاله.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص فى الصادرات فتبدو محدودة ولم تتزايد برغم كل التشجيع إلا بقدر محدود من ١٨ر٧٪ فى عام ٨٦/٨٧ إلى ٢٠ر٩٪ فى عام ٩٢ /٩٣. وعلى العكس ارتفعت مساهمته فى الواردات بدرجة كبيرة من ٢٧٪ عام ٨٦/٨٧ إلى ٣٧ر٥٣٪ عام ٩٢/٩٣ ، ونتيجة لذلك تضاعف العجز التجارى للقطاع الخاص ثلاثة أمثاله خلال هذه الفترة القصيرة من ٣٢١٢ر٢ مليون جنيه إلى ١٠٩١٩ر١ مليون جنيه

٣- الخصخصة وتفكيك الصناعة

على ضوء ماسبق يبدو التحول إلى الخصخصة وتصفية القطاع العام تماماً وفى المقام الأول القطاع العام الصناعى نذيراً بتصفية وتفكيك التصنيع فى مصر ، لتركيز القطاع الخاص على الصناعات الهامشية .وقد تميز برنامج الخصخصة بالتعمية والغموض وانعدام الشفافية ، وفى مقابل ذلك حددت القوى التقدمية وعلى رأسها حزب التجمع مطالبها والضمانات التى تطالب بها - رغم معارضتها للمبدأ - ولكن التنفيذ الفعلى لبرنامج الخصخصة أثبت أنه يتم ضد جميع التحفظات والشروط التى أوردناها .

محصلة برنامج الخصخة

فى السنوات الأولى لوحظ بطء تنفيذ الخصخصة ، إذ لم يتم البيع الكامل إلا لثلاث شركات هى النصر لتعبئة الزجاجات (كوكاكولا) والشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (البيبسى كولا) وشركة النصر لتصنيع المراجل البخارية.

- إلا إن عام ١٩٩٦ شهد تنشيطاً كبيراً لعملية البيع من خلال بورصة الأوراق المالية . وبلغ عدد الشركات التى تم بيعها بهذه الطريقة ٣٥

شركة ذلك حتى ١٩٩٦/١٠/١ . ويلاحظ أن أغلب هذه الشركات شركات صناعية (٣١ شركة) من بينها: مصر لصناعة الكيماويات ، أسمنت الإسكندرية ، الشرقية للدخان ، أسمنت حلوان ، تليمصر ، الكابلات المصرية ، مطاحن شمال القاهرة ، مطاحن وسط وغرب الدلتا وغيرها . وتراوحت نسبة الأسهم المباعة فى البورصة بين ٥ر١٢٪ (البويات والصناعات الكيماوية) وبين ٦٩ر٧٤٪ (كفر الزيات للمبيدات)

ومن الملاحظ أن طرح أسهم عدد كبير من الشركات فى هذه الفترة القصيرة أكد المخاوف السابقة من القدرة الاستيعابية للسوق ، حيث أشارت بعض المصادر إلى تأثير ذلك على ثبات مؤشر البورصة نتيجة وجود عدد كبير من البائعين . أيضاً فقد تم السماح بدخول الأجانب للبورصة المصرية ، فى محفظة الأوراق المالية مشكوك فيه طالما لايضيف أى طاقات إنتاجية جديدة.

وطبقا للمصادر الرسمية وإن ثلثى حصيلة البيع حتى الآن قد استخدمت لسداد المديونيات للبنوك والباقى لتقليل عبء الدين المحلى مما أكد تخوفاتنا من أن حصيلة البيع لن توجه لاستثمارات جديدة.

– وتتضمن المرحلة القادمة للخصخصة حسب الخطط المعلنة طرح ٩٩ شركة للبيع منها ٢٧ شركة من خلال البورصة و٦٤ شركة من خلال مستثمر رئيسى ويلاحظ هنا أيضاً أن غالبية الشركات المطروحة شركات صناعية وأن التوسع فى اللجوء إلى أسلوب البيع المباشر لمستثمر رئيسى يضاعف كل المخاوف القائمة بشأن العملية وتحولها إلى عملية نهب مباشر وتراكم بدائى يتم بالبعد عن الرأى العام.

– وتبقى فى النهاية تضارب التصريحات الحكومية وتناقضها مع التعهدات التى قطعتها الحكومة على نفسها أمام الهيئات الدولية . فمن المؤكد أن الحكومة قد تعهدت بأن تبيع فى مرحلة لاحقة عدداً من البنوك وشركات التأمين ، بينما لازالت المؤسسات الدولية تضغط لكى تخصخص

فى المستقبل الهيئات الاقتصادية التى تعترف بأنها ذات وضع احتكارى ومن أهمها الهيئة العامة للبترول ، وهيئة قناة السويس .

سادسا : تقييم وتفسير

من الضرورى لاستكشاف الطريق نحو المستقبل التوقف قليلاً من أجل تفهم الأبعاد والأسباب الحقيقية لأزمة التنمية الصناعية فى مصر والمصاعب المتزايدة التى يمكن أن تواجهها.

ومن الجلى هنا أن أزمة التنمية الصناعية بكل مظاهرها من ضعف معدلات النمو واتجاهها إلى التناقص وغلبة النمو فى القطاعات غير المنتجة والسيادة للقطاعات الصناعية المنتجة للسلع الاستهلاكية ، وعجز الصناعة عن استيعاب فائض السكان النسبى ، والخلل المتزايد فى ميزان المدفوعات الصناعى ليست أزمة عارضة بل ترتبطومرتبطة بأوضاع هيكلية عميقة الجذور وهى جزء من أزمة التنمية بوجه عام . ومن الأمور ذات الدلالة العميقة ، أنه فى ذروة فترة تدخل الدولة لمحاولة تعديل هياكل الاقتصاد بالإتجاه للتصنيع تبين فى المتابعة وجود إتجاهات معاكسة واضحة .فقد كشفت مناقشات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى للخطة الخمسية الأولى فى حينها عن الاختلال فى الانتاج فى القطاع السلعى الذى لم يحقق إلا ٧٠٪ فقط مما كان مستهدفاً فى الخطة من البداية ، هذا بينما حقق قطاع الخدمات ٢٣١٪ مما كان موضوعاً له!

من ناحية أخرى فاذا كان برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى يستهدف أيضا تصحيح الاختلالات الهيكلية ، فان المفهوم والمدخل وتسلسل الأولويات فيها مختلفة تماماً عما نقصده . فالانطلاق من الاختلال الخارجى للبحث وراءه عن الاختلالات النقدية والمالية والتى من شأن ضبطها أن تؤدى فى أجل أطول إلى ترشيد تخصيص الموارد والتحولات الهيكلية فى الانتاج ، يختلف عما نشير إليه من ضرورة إحداث تحولات جذرية فى الهياكل الانتاجية فذلك هو الأساس الأول والراسخ لمعالجة الاختلالات

النقدية والمالية والخارجية الناشئة عنها بدون تجاهل أهمية المعالجة والترشيد المستمر لتلك الأخيرة. والواقع إن الإتجاه المتناقص لمعدلات النمو الصناعى مرتبط قبل أى شئ آخر بمعدلات متناقصة للاستثمار فى الصناعة . وبينما بلغ نصيب الصناعة ٢٦ر٧٪ من الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى فى الستينات فقد سجل على العكس هبوطاً متوالياً فى الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة من ٢٣ر٨٪ إلى ٢٢ر٢٪ ثم إلى ١٩ر٣٪ .

وترتبط أزمة النمو الصناعى فى مصر كغيرها من البلاد النامية بالصعوبات الموضوعية لتصنيع القادمين مؤخراً وهى صعوبات ناجمة من الفجوة الزمنية الكبيرة التى فاقمت من صعوبات التراكم اللازم للصناعة وضاعفت مقاديره وأحجامه بالمقارنة بالبلاد الصناعية المتقدمة فى حينها .وأصبحت تلك الفجوة الهائلة قيداً يفرض على البلاد النامية من الخارج مراحل تطورها دون الأخذ بالاعتبار التسلسل المنطقى الذى ينبع من تطور قواها الانتاجية الذاتية.وفى ظل تلك الظروف ومانفرضه من تشوهات فمن الصعب لاعتبارات عديدة الاعتماد على قوى السوق العفوية وحدها فى التغلب على صعوبات التصنيع . فآليات السوق هنا قاصرة بحكم أسباب متعددة (الطبيعة الإحتكارية للسوق - ضعف تطور الجهاز الانتاجى المحلى - تعمل على التصحيح فى الأجل القصير لا الطويل- وتكرس الاستقرار لا النمو)

ولاشك أن الدعوات الراهنة لقراءة النجاح المحدد الذى حققته بعض الدول الأسيوية المسماه بالنمور(على الرغم من التحفظ المبدئى على هذا النموذج باعتباره مستنداً إلى العمل الرخيص وقمع الحريات) على أساس الأفضلية المطلقة لقوى السوق والاعتماد على الاستثمار الأجنبى وانسحاب الدولة تبقى قراءة غير صحيحة ، بالاضافة إلى أن تلك الخبرة غير قابلة للنسخ

سابعا : صعوبات جديدة

بالاضافة إلى المعوقات الهيكلية عميقة الجذور والمرتبطة بطبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية ذاتها، تواجه الصناعة المصرية فى الوقت الحالى تحديات إضافية جديدة مرتبطة " بالنظام العالمى الجديد" ومايفرضه من توجهات. وقد تجلى ذلك بوجه خاص فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى المرتبط بالإتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ مايو ١٩٩١ " كما إرتبط ثانياً بالتحديات والأعباء الجديدة المترتبة على " إتفاقية الجات ١٩٩٤"

وقد ترتب على **برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى** عدد من الأثار السلبية الهامة على الصناعة من أبرزها **تقلص الاستثمارات** الموجهة للقطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الصناعة بفضل السياسات النقدية والمالية المتبعة وتقليص الاستثمار العام ، **وارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة الانتاج الصناعى** بسبب زيادة الضرائب (خاصة ضريبة المبيعات) وتحرير الأسعار مما أدى لزيادة أسعار الخامات والطاقة ومستلزمات الانتاج ، وتخفيض سعر صرف الجنيه المصرى وانعكاسه على زيادة سعر الخامات المستوردة. وأخيراً زيادة حدة المنافسة التى تتعرض لها الصناعة المحلية بفعل **تحرير التجارة الخارجية** . وقد عرضنا ماترتب عليها من تفاقم العجز التجارى .

ثم نضيف إلى كل ماسبق سياسة **الخصخصة** وماتعنيه ليس فقط من توقف الدولة عن الاستثمار فى الصناعة ، بل إمكانية تصفية شركات قائمة ، ووقوع شركات أخرى تحت السيطرة الأجنبية.

الجانب الأخر من الصعوبات مرتبط يالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ التى تمخضت عنها جولة أورجواى من المفاوضات ومن بين أهم مايمكن الإشارة إليه هنا مايلى:

- على صعيد الواردات، فان برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف

قد قطع بالفعل شوطاً أبعد على طريق تحريرها من الالتزامات التى تعهدت بها مصر فى إطار الجات .وقد التزمت مصر بربط الرسوم الجمركية للعديد من السلع المصنعة عند حد أقصى لايجوز تعديه - وعلى سبيل المثال الأسمنت ١٠٪، الأسمدة الكيماوية والمنسوجات ٤٠٪ ، منتجات الجلود ٥٠٪ ، السيارات أقل من ١٠٠٠ سم مكعب ٦٠٪ وهكذا.كما تعهدت مصر بتحويل كافة القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية وفقا لإطار زمنى محدد ، والسماح باستيراد السلع السابق حظر استيرادها ومنح المعاملة الوطنية للشركات الأجنبية العاملة فى مجال التجارة دون تميز.

- وفقاً للإتفاقية بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة فسوف تضطر مصر عام ٢٠٠٠ إلى إلغاء شرط استخدام مشروعات الاستثمار الأجنبى لنسبة من المكونات المحلية ، وهى النسبة التى تصل إلى ٤٠٪.

- بالإضافة إلى ذلك فقد تزايدت الصعوبات أمام البلاد النامية فى مجال حفز الصادرات والتأثير على الاستثمارات الأجنبية بهدف التوجه للتصدير بدلا من الإنتاج للسوق المحلية . فالاتفاقية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية تحظر فى مادتها الثالثة تقديم الدعم بشكل قانونى ، وفعلى إذا ماكان متوقفاً على مستوى الأداء التصديرى .

- التحدى الأخير مرتبط باتفاقية حماية الملكية الفكرية وماتفرضه من تكلفة إضافية لنقل التكنولوجيا . وأهم القطاعات الصناعية المعرضة للتأثر بذلك هو قطاع الصناعات الدوائية.

- وقد أثبتت الممارسة إلى جانب ذلك كله أن الدول المتقدمة يمكن أن تستغل النصوص المتنوعة لوضع عقبات إضافية أمام البلاد النامية بما يشكل نوعاً من " الحمائية الجديدة" ، إما بدعوى الاغراق (صادرات مصر من المفروشات والملايات إلى أوروبا فى عام ١٩٩٦) أو باستخدام سلاح المعايير الصحية (بالنسبة للصادرات الزراعية) من ناحية أخري لا تتورع تلك البلاد عن استخدام سياسة الإغراق لتهديد منتجاتنا فى سوقها

المحلى.

ثامنا : برنامجنا للنهوض بالصناعة

١- يجب أن نعى أن النتائج المتواضعة والسلبية للتنمية الاقتصادية خلال حقب طويلة تدل على أنه من الضرورى بذل جهد إدارى واعى أكبر وبطريقة أكثر تحديداً لتحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير الاقتصاد المصرى . وفى إطار ذلك ينبغى أن تحتل تنمية الصناعة التحويلية بالذات المكان المحورى فى تلك الجهود وأن تعتبر النجاح فى ذلك المؤشر الأول والأهم لتقييم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى ضوء ذلك لابد من زيادة معدلات النمو الصناعى بالذات ، ومضاعفة تصيب الصناعة فى الناتج الفعلى (ليصل إلى ٣٥٪) حتى يمكننا أن نقارن أنفسنا بالدول حديثة التصنيع .

٢- أن نموذج التنمية الصناعية المنشود يقوم على **إشباع الحاجات الأساسية** ولايعنى ذلك المحافظة بأى ثمن على انتاج غير كفء وغير اقتصادى مثلما نشاهد فى نموذج إحلال الواردات . من الضرورى لتجاوز سوءات النموذج المذكور الإنتقال من الحماية المؤيدة والمطلقة إلى الحماية المحدودة والمتناقصة.

ومن ناحية أخرى فاذا كان نموذجنا المنشود يتضمن قدراً من **المنافسة الخارجية** للمنتجات المحلية ، كما يتضمن فى نفس الوقت **توجهاً تصديرياً** بالضرورة للوصول إلى هيكل صناعى لايعانى اختلالاً فى ميزانه التجارى مع الخارج ، فانه يختلف مع نموذج النمور الأسيوية المستند إلى **التخصص فى الانتاج للتصدير** فى ظل إندماج واسع فى السوق العالمية ، والذى نرى أنه هو الأخر نموذج غير قابل للنقل فى مصر.

٣- إن التغيير الهيكلى المطلوب فى الصناعة التحويلية يتطلب تحولاً من التركيز على الصناعات الخفيفة والهامشية إلى الصناعات الثقيلة والأساسية . ويتضمن ذلك الدخول بجدية لتصنيع المعدات الإستثمارية .

وعلى الرغم من كل سلبيات الهيكل الصناعى القائم فانه يتيح إمكانية التوجه الإرادى الواعى لتعميق تلك العملية خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن نسبة كبيرة من تلك المعدات تعتمد على تكنولوجيات تقليدية . وقد دلت الخبرة على أن بعض الشركات المصرية استطاعت بالفعل تنفيذ عمليات إحلال وتوسعات بالاستناد إلى الخبرات والإمكانيات المصرية.

٤- من الواضح إن كل ماسبق لايمكن تحقيقه فى ظل معدلات متناقصة للإستثمار فى الصناعة ، ومن ثم تظل زيادة **معدلات الإستثمار** فى الصناعة التحويلية الحلقة الجوهرية لكل التغيرات المطلوبة.

٥- إن زيادة معدلات الاستثمار فى الصناعة خاصة فى ظل حقيقة تزايد دور القطاع الخاص فيها بل وحتى هيمنته لايمكن أن تتحقق بمجرد قرار إدارى . فمن الضرورى لأجل ذلك خلق الشروط التى تضمن أن يكون النشاط فى الصناعة أكثر ربحية أو على الأقل معادلاً للقطاعات الأخرى . وتلك قضية لاتتعلق بقطاع الصناعة بمعزل عن القطاعات الأخرى ومن الضرورى محاصرة الأنشطة التى تستهدف الربح السريع خارج النشاط المنتج ، أو مايعرف بأنشطة المضاربة.

٦- ويتضمن ذلك أن التصنيع هو فى نفس الوقت مسألة إجتماعية تقتضى **تغييرات إجتماعية** ، ولم تكن الثورة الصناعية غير ذلك فى أى بلد من البلدان ، فدائما ماثار حولها نضال إجتماعى حاد بين الطبقات المختلفة . وتطرح قضية التصنيع هنا مسألة تكوين التحالف الإجتماعى الشعبى الواسع فى مصر.

٧- أن استمرارية وحيوية **دور الدولة** ضرورة تدل عليها كافة الخبرات التنموية حتى فى ظل تنامى دور القطاع الخاص. والواقع أن الدولة القوية لا الضعيفة كانت أداة أساسية حتى فى الخبرات الأولى لتطور الرأسمالية . أما الأشكال المختلفة التى تدفع بها الدولة عملية التنمية وتؤثر على أوضاع السوق فهى متوقفة على الظروف التاريخية والعوامل الخاصة بكل

دولة.

٨- على الرغم من أن سياسة الخصخصة قد أخذت تشق طريقها بسرعة في مصر فمن المهم المحافظة على **ملكية الدولة** بشكل مباشر في عديد من القطاعات الانتاجية : الأنشطة الاستراتيجية ، الشركات العملاقة ، الشركات المتمتعة بوضع احتكاري.

٩- من ناحية أخرى يتعين عدم التأخر في الوظائف الأخرى المتعلقة بضبط السوق وخاصة منع الأنشطة الاحتكارية وعلى الأخص امكانية احتكار مستثمرين أجانب لقطاعات معينة أو مراحل حاكمة في العمليات الإنتاجية . وكذلك أنشطة الإغراق . هذا بالاضافة لسياسات هيكلية حتى من خلال أدوات السوق . وسياسات للاستثمار الأجنبي تضمن أن يكون متكاملاً مع جهود التنمية الاقتصادية في مصر.

١٠- أن الصناعة تواجه تحدياً مزدوجاً : إستكمال الثورة الصناعية ودخول عصر الثورة العلمية التكنولوجية- . وهي بذلك مواجهة بضرورة ضمان التوظيف لأعداد متزايدة ، وفي نفس الوقت الدخول لمجال التكنولوجيا المتقدمة . ويرتبط انجاز المهمتين بوجود مخطط متكامل لتطوير **التكنولوجيا المحلية** وبشكل متزامن في كل من التكنولوجيا الأولية والتكنولوجيا المتقدمة . أن هذه الضرورة تقتضي توجيه موارد مالية كافية ، وربط سياسة التعليم و التطوير العلمي والتكنولوجي بالانتاج ، والتخلي عن عقدة النقص و الإيمان بقدرة الكوادر المحلية.

إن هذا النوع من الدعم مباح بحكم اتفاق الجات ١٩٩٤ ، ويمكن أن تستفيد منه مصر ، رضافة إلى الاستثناءات الأخرى للدول التي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا. ونقترح تكوين صندوق قومي للتنمية التكنولوجية توجه له نسبة معقولة من عائدات الخصخصة.

١١- ضرورة الاستفادة من **التعاون** جنوب - جنوب ، خاصة في الإطار العربي ، بما يتيح نمطا أنسب لتقسيم العمل والاستفادة من الامكانيات

المالية المتاحة.

٤- قطاع الزراعة : الحاجة إلى إصلاح زراعى جديد

فى الجزء الأول من هذا الفصل رصدنا اتجاه معدل نمو قطاع الزراعة إلى التأرجح حول مستوى يقل عن ٣٪ سنويا وهذا معدل متواضع للنمو بالمعايير الدولية.

وهذا يطرح قضية الأوضاع الراهنة فى الزراعة المصرية ، والتى تتمثل فى :

١) ازدواجية وتفاوتات تكنولوجية اقتصادية تبدأ من وجود قطاع حديث ذوى مزارع واسعة ومتطوره بجانب قطاع قديم ذوى مزارع مفتتة ومبعثرة ومستوى تكنولوجى تقليدى ، إلى زراعة فى الأراضى القديمة بجانب زراعة الأراضى الصحراوية ومابينهما من تفاوت فى التركيب الحيازى المحصولى ومستوى التكنولوجيا .

٢) الندرة الشديدة فى الموارد المائية ، حيث تبلغ موارد مصر المائية من مختلف المصادر ٦٦٫٧ مليار متر مكعب ، وبلغت الاستخدامات عام ١٩٩٥ ٦٨٫٥ مليار متر مكعب ، منها ٦١ مليار متر مكعب للزراعة - علما بأن احتاجات الثبات تقدر بـ ٣٦٫٦ مليار متر مكعب وهذا يكشف عن الهدر فى الموارد المائية فى الزراعة.

٣) ارتفاع نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر وتدهور مستوى الخدمات مروراً بالانتشار المخيف للأمراض الخطيرة وتدهور المستوى التعليمى والنسبة العالية للأمية .

٤) تآكل وهدر فى الموارد الأرضية والمائية على نطاق واسع على أيدى الشريحة الصاعدة من البرجوازية الريفية.

٥) ضعف فى المؤسسات والهياكل الريفية المساندة للانتاج وتردد وتذبذب فى السياسات الحاكمة لعملها ، نتيجة للتذبذب فى السياسات

الزراعية (التعاونيات ، بنوك القرى .. إلخ) مابين دور قوى لهذه المؤسسات أو تهميشها وتقليص دورها وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص.

٦) مايرتبط بهذا كله من مشاكل لها تأثيرها البالغ على النشاط الانتاجي سواء كان ذلك في مجال التمويل أو التسويق أو إدارة الموادر المائية أو الأرضية.

أن مواجهة هذه الأوضاع والانتقال بالقطاع الزراعى من حالته الراهنة إلى الوضع الذى يجعله قادراً على القيام بدوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب فى رأينا **إصلاحا زراعيا بالمعنى الشامل** يتجاوز مجرد وضع حد أعلى جديد للملكية الزراعية إلى مجمل عناصر البيئة الزراعية المصرية . ويتضمن ذلك مايلي:

أولا: القضاء على علاقات الانتاج شبه الإقطاعية التى لازالت تحكم النشاط الزراعي وتؤثر فيه وعلى وجه الخصوص :

١- وضع حد أقصى جديد لملكية الأراضى الزراعية . ولكن نظرا لغياب المعلومات الحديثة عن أوضاع الملكية فى الزراعة المصرية (حيث لم تنشر نتائج التعداد الزراعى لعام ١٩٩٠) ، نقترح أن يكون الحد الأعلى بصفة أولية هو ١٥ فدانا للفرد . وهذا يزيد على ضعف الحد الأقصى الذى وضعته كوريا الجنوبية منذ نصف قرن . ويمكن إعادة النظر فى هذا الحد الأعلى فى ضوء البيانات التفصيلية والحديثة.

٢- مراجعة علاقات الإيجار بمختلف صورها فى إطار سياسة تحفز على تعديل هكل الملكية الزراعية وبالذات فى الشرائح الدنيا من خلال بنك للأراضى تكون مهمته تسهيل عمليات البيع والشراء . على أن تحفز الملكية الغائبة والقزمية فى الأراضى الزراعية بكل الوسائل بحيث تكون جزء من مزارع ذات سعة اقتصادية . وفى هذا الإطار يجب ادراك أن التخلص من المزارع القزمية أضحى ضرورة تنموية تفرضها عدم قدرة هذه

المزارع ذات السعات الضئيلة على الاستفادة من التطورات العلمية فى الزراعة بالاضافة إلى ماتسببه من هدر كبير فى الموارد الأرضية والمائية والبشرية.

٣- حرية أكبر للعمل السياسى والنقابى فى أوساط الفلاحين من العمال الزراعيين.

ثانيا: زيادة الحجم الاقتصادى المتاح من الموارد الزراعية وذلك من خلال:

- برامج التوسع الأفقى مبنية على تقدير سليم للإمكانيات من حيث الرقعة الأرضية المناسبة والمياه الكافية.

ومن المناسب هنا الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجى فى مجالات الزراعة المختلفة قد جعلت الحجم الاقتصادى للموارد متحرك ونسبى حيث تتيح هذه التكنولوجيات الحديثة وبالذات فى المجالات الحيوية خيارات واسعة للأصناف المزروعة من حيث احتياجاتها الأرضية والمائية وحتى المناخية بما يفتح الباب واسعاً أمام توفير قدرات موردية ضخمة مع الحصول على نفس القدر من الناتج أو حتى أكثر.

- برامج للتنمية البشرية تركز على الانسان الريفى وترفع قدراته، وتحوله إلى شخص قادر على التكامل مع منجزات التكنولوجيا المتجددة والمتطورة ، وذلك من خلال برامج محددة لتحسين العملية التعليمية ورفع مستوى الخدمات الصحية ونشاط ثقافى ينمى وعى الانسان ببيئته ويربطه بقضاياها ومشاكلها.

- وقف الهدر الحالى فى الموارد الأرضية والمائية سواء كان فى الكم أو فى النوع ، ووضع السياسات الملائمة والتشريعات الكفيلة بالمحافظة على هذه الموارد من التآكل وكذلك من التلوث.

ثالثا: رفع إنتاجية الموارد المتاحة عن طريق الآليات التالية:

١- الإسراع بالاستفادة من تقنيات الثورة العلمية وبالذات التكنولوجيا

الحيوية ،وتعظيم هذه الاستفادة بقدر الإمكان من خلال تنشيط البحث العلمى فى هذا الإتجاه وتوفير كل الامكانيات لذلك وتنقل نتائجه إلى التطبيق مباشرة.

٢- توفيرجهاز فعال للإرشاد الزراعى يعمل كهمزة وصل بين الحقل والعمل.

٣- إعادة بناء الحركة التعاونية الزراعية ذات التاريخ العريق فى خدمة قضية التنمية الزراعية لتكون وعاءا لحل مناسب لمشاكل التسويق الزراعى وتوفير مستلزمات الانتاج والتمويل وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى مايلى:

- ضرورة تشجيع الجهود الذاتية فى مجال التمويل لكى تكون أساساً لحركة تعاونية جاده.
- ضرورة السماح بالتعددية التعاونية داخل القرية المصرية.
- ادخال التشريعات التعاونية المناسبة التى تضمن مزيداً من مقرطة الحركة ومزيداً من الضمان لمصالح المنتجين الزراعيين.

٤- دور فعال للدولة فى مراقبة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة فى القطاع الزراعى ، ودعم النشاط الانتاجى الزراعى بمختلف الصور ، وتوفير كافة التسهيلات لهذا النشاط حتى يستطيع أداء دوره الاستراتيجى فى تحقيق أهداف المجتمع.

٥- نحو برنامج للتطوير : الخطوط العريضة :

واضح أن الأداء الاقتصادى خلال ربع الرن الماضى كان مخيبا للآمال . كما أن السياسات التى طبقت شابها الكثير من النواقص ، وساهمت فى تدنى الأداء الاقتصادى . ماهو البديل إذن ؟ نقترح هنا برنامجا بديلا للتطوير فى صورة خطوط عريضة.

وابتداء نوضح أن هذا البديل قم تم تناوله فى الأجزاء السابقة من هذا

الفصل بصورة أو بأخرى . لذلك فاننا سنركز هنا على العناصر الجديدة.

(أ) أن المجتمع المصرى قد شهد تحولات كبيرة ، سواء فى حجم سكانه أو توزيعهم العمرى أو معدل نمو السكان أو توزيع السكان بين الريف والحضر . وحتى داخل الريف لم تعد الزراعة هى النشاط الرئيسى لجميع سكان الريف.

(ب) بفعل الانفتاح والهجرة الخارجية ثم برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تم إفراز قوة عمل غير صناعية على نطاق كبير ، وتركت عناصر ريفية موطنها . وكل هذا خلق حالة من " السيولة الاجتماعية" ولا نقول الحراك الاجتماعى . وهذا يستدعى القراءة السياسية الواعية.

(جـ) حدثت تحولات دولية كثيرة ، وانهارت نماذج لتنظيم المجتمعات فى أكثر من مكان . ويبدو أن مفعول الثورة العلمية والتكنولوجية كان حاسما هنا: فقد استلزم اعادة تعريف الحدود ، ومفهوم الداخل والخارج ، والحجم الأمثل ، والوسائل المباشرة وغير المباشرة للتحكم والضبط (فى المجال الاقتصادى وغيره).

فى ضوء هذه العوامل ، نحن فى التجمع مطالبون بمراجعة الأسس الجوهرية التى قام عليها طرح التجمع فى برنامجه الذى أقره مؤتمره العام الأول سنة ١٩٨٠ . فى ذلك البرنامج رأى التجمع أن مخرج المجتمع المصرى من أزمته هو طريق **التنمية الشاملة** ، وحدد لتلك التنمية **سبع أسس** : الاعتماد على النفس / التخطيط العلمى الشامل / الدور القيادى للقطاع العام / تشجيع الرأسمالية الوطنية / حتمية قيام وازدهار قطاع تعاونى / الاستقلال الاقتصادى والبعد عن الاستغلال والتبعية / المشاركة الشعبية.

إن ماطرحناه فى (أ) - (جـ) أعلاه يضع علامات استفهام عديدة حول معظم هذه الأسس . هذا تحد كبير.

ولنعد إلى العناصر الاضافية للبرنامج البديل للتطوير.

أولا: الصناعة هى رأس الحربة فى الجهد التنموى.

ثانيا: الاصلاح الضريبى أساس لتحقيق الكفاءة ولضمان العدالة.

ثالثا: التنظيمات التعاونية بديل واعد للملكية الخاصة.

رابعا: البيئة محور أساسى فى الجهد التنموى.

خامسا: الموارد البشرية هى أساس القوة الكامنة لمصر.

سادسا: موقع مصر على خريطة العالم من أهم مواردها.

ونتحدث بشئ من التفصيل عن موقع مصر . فحتى الآن ننظر إلى مصر على أنها معبر: سواء للسلع أو للحجج أو للهجرات أو للجيوش (وآخرها جيوش التحالف الدولى ضد العراق!) . وقد آن الأوان لتغيير هذه النظرة باستحضار ميزة الموقع وتفعيلها وجعلها أساسا لميزة تنافسية. إن مصر تعيش على تقديم خدمات المرور فى قناة السويس للآخرين مقابل الحصول على ريع الموقع . وهذا يناظر تماما " تصدير" هذا المورد خاما لكى يستفيد منه الغير فى الوصول إلى الأسواق . فلماذا لانستفيد نحن من هذا المورد **بجلب المواد الخام** وتصنيعها **ثم القفز إلى الأسواق** – مستفيدين بمورد الموقع مرتين ؟ إن السفن تروح وتغدو فى قناتنا ، فلماذا لانتلقف من على ظهرها المواد الخام والسلع الوسيطة ثم نلقى على ظهرها بالسلع تامة الصنع.

ملحق(١)

النمو الكلى والقطاعى فى اقتصاد مصر

١٩٧٥-١٩٩٤

القطاع	٧٥-٧٩	٨١/٨٢-	٨٦/٨٧-	٩١/٩٢-	٩٣/١٩٩٤	متوسط ١٩٧٥-٩٣/٩٤
١- الزراعة	١ر٥	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٩		٢ر٦
٢- الصناعة والتعدين	٧ر١	٩ر٢	٥ر٥	٣ر٥		٦ر٣
٣- البترول ومنتجاته	٣ر٣	٧ر٣	٠٤٠ر٠	٢ر٥		١٠ر٩
٤- الكهرباء	١١ر٦					
٥- التشييد	١٢ر٢					
(جملة قطاعات الإنتاج السلعى)	٧ر٢	٥ر٦	٣ر٧	٣ر٢		٤ر٩
٦- النقل والمواصلات	١٤ر٩					
٧- قناة السويس	٥٨ر٠					
٨- التجارة	١٠ر٥					
٩- المال	٢٢ر٧	٨ر٢	٣ر٩	١ر٥		٩ر٠
١٠- التأمين	٩ر٩					
١١- المطاعم	٥ر٣	٥ر٥	١٧ر٣	٧ر٩-		٥ر١
(جملة القطاعات الخدمات الإنتاجية)	١٥ر٤	٦ر٩	٤ر٠	٢ر٨		٧ر٣
١٢- الملكية العقارية	٧ر٤					
١٣- المرافق العامة	٨ر٩					
١٤- التأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية	٩ر٥					
١٥- الخدمات الاجتماعية والشخصية	٤ر٢					
(جملة قطاعات الخدمات الإجتماعية)	٥ر٨	٦ر٢	٤ر٤	٤ر٢		
الاجمالي العام						٥ر٣
معدل النمو السنوى(٪)	٨ر٩	٦ر١	٣ر٩	٣ر٢		
النصيب النسبى						٥ر٦
للقطاعات الصناعية	٥٤	٤٩ر٠	٤٨ر٠	٤٧ر٦	٤٧ر٥	
للخدمات الإنتاجية	٢٥	٣١ر٠	٣٢ر٠	٣٢ر٠	٣٢ر٠	
للخدمات الاجتماعية	٢١	١٩ر٠	١٩ر٠	٢٠ر٠	٣٢ر—	

التكوين الاجتماعى فى مصر

« قراءة فى الظواهر الطبقية والثقافية للانفتاح والهجرة والإصلاح الاقتصادى»

محمد فرج

التكوين الاجتماعى فى مصر

مقدمة:

يمر التكوين الاجتماعى فى مصر ، كبناء أو كتشكيل طبقى محدد للطبقات والشرائح الطبقية والقوى الاجتماعية، بمرحلة جديدة ممتدة ، نشأت منذ بداية انتهاج سلطة الدولة المصرية لسياسات الانفتاح الاقتصادى ، أى منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

تلك السياسات التى انطوت فى جوهرها على هدف تحرير الدولة من توجهاتها السابقة ودورها السابق ، حيث كان تبنى الدولة المصرية لسياسات وتوجهات الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ إعلانا باطلاق الحرية الكاملة لرأس المال الخاص المحلى والأجنبى ، بما يؤدى إلى إطلاق السيادة لرأس المال الخاص على الاقتصاد المصرى ، وفتح الطريق أمام تقليص حجم القطاع العام كما وكيفاً ، بوضعه فى خدمة رأس المال الخاص المحلى والأجنبى(١)

ومنذ أن تم انتهاج وتنفيذ تلك السياسة الجديدة جرت عمليات تقليب للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، كان لها أكبر الأثر على التكوين الاجتماعى فى مصر.

وقد برزت مع سياسات الانفتاح الاقتصادى - بفضلها وبالتوافق معها ومع ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - ظاهرة هجرة العمالة إلى البلاد المنتجة للنفط ، تلك التى كان لها - أيضا - عدة آثار اجتماعية وثقافية بارزة عكست نفسها على التكوين الاجتماعى المصرى.

وبينما قامت إجراءات الانفتاح بعمليات « تقليب» للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، قامت عمليات الهجرة وانتقال العمالة بعملية

---

(١) د.فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - دراسة فى اخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى - مركز البحوث العربية ١٩٨٧ ص١٥.

« **تجريف اجتماعى»** شامل ، منتجة بالتقليب والتجريف جماعات وتكوينات وشرائح طبقية جديدة ، وثقافات وقيماً جديدة ، وعلاقات وعمليات صعود وهبوط جديدة ، انعكست على التكوين الاجتماعى فى صورة ظواهر من **السيولة الطبقية والتفتت الطبقى والاختلاط والتداخل بين مكونات وعناصر التكوين.**

ولم تنته سياسات الانفتاح الاقتصادى ، بل وجدت تطورها فى سياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة وتوسيع الملكية ، الأمر الذى يعطى قوة جديدة لعمليات « التقليب » والتفتيت التى سيتم رصدها فى هذه الدراسة.

ولم تصل موجات تدفق الهجرة وانتقال العمالة إلى حالة التوقف أو التضاؤل الشديد بعد ، الأمر الذى تستمر معه قوة الدفع فى عمليات « التجريف الاجتماعى» ويدفع بموجاته إلى الاستمرار فيحمل طموحاتها وثرواتها وقيمها وثقافاتها إلى المجتمع المصرى وتكوينه الطبقى.

وسوف نحاول فى هذه الدراسة إعطاء صورة عن التحولات التى حدثت ومازال تحدث فى التكوين الاجتماعى فى مصر بالاستفادة من الأبحاث والدراسات التى تم إنجازها فى هذا المجال (١) وفى سبيل هذا الهدف سوف نعيد قراءة الإحصائيات والدراسات المتوفرة لإعطاء صورة تبين الملامح الأساسية لمكونات وعناصر التكوين الإجتماعى قبل انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ثم نتوقف عند المنتجات الطبقية الأساسية لعصر الانفتاح ، تلك التى بدأت فى التبلور منذ منتصف الثمانينات ، أى بعد عشر سنوات من تنفيذ تلك السياسة مفرزة الأوزان النسبية لقطاعات الإنتاج فى وضعها الجديد ، والأوزان النسبية للطبقات والشرائح الطبقية ووضعها فى السلم الاجتماعى الجديد ، وبعد أن نعطى صورة إجمالية - كمية وشبه تفصيلية - للتكوين الاجتماعى الناتج عن سياسات وإجراءات الانفتاح مقارنا بصورة التكوين الاجتماعى قبل الانفتاح ، نتوقف عند أبرز الظواهر

(١) انظر الهوامش والمراجع

الطبقية والثقافية الممتدة فى الثمانينات والتسعينات لهذا التكوين الجديد ، ثم نضع بعض العبارات والاحتمالات التى تطرح الأسئلة الضرورية حول مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر واتجاهاته الأساسية .

محمد فرج

أولا: التكوين الاجتماعي في مصر: قبل الإنفتاح

كان التكوين الاجتماعي في مصر قبل الانفتاح الاقتصادي نتاجاً لجملة السياسات والإجراءات والتوجهات التي انتهجها نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، خاصة منذ بداية الستينيات ، حيث أسست ثورة يوليو منذ ذلك الوقت نظاماً جديداً هو نظام **رأسمالية الدولة الوطنية** ، ذلك النظام الذى تميز بسيطرة الدولة على وسائل وأدوات الإنتاج الصناعي الكبير ، باقامة صرح صناعي مهيمن هو القطاع العام ، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، والتحكم في اتجاهات التجارة الداخلية ، وتخليق أدوات الهيمنة على تنظيم الإنتاج الزراعي عبر التسويق التعاوني ، وتنظيم الدورة الزراعية ، وتوفير مستلزمات الإنتاج والتمويل عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وبنك التسليف والاتحاد التعاوني.

لقد كانت **الدولة المصرية** في ظل نظام يوليو محور النظام الاقتصادي ، ليس فقط بسيطرتها على القطاع العام والتخطيط المركزي ، بل أيضاً باجراءاتها والتزاماتها ، باجراءات الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض المستصلحة والمصادرة على الأسر الفلاحية المعدمة ، وإجراءات التأميم وبناء القطاع العام ، والإجراءات التشريعية لسن قوانين العمال والعلاقة بين المالك والمستأجر في المباني والأراضي الزراعية ، وتطوير التعليم ، والتزامها بتوظيف وتشغيل الخريجين فور تخرجهم.

وساهمت هذه الإجراءات والالتزامات وغيرها في **جذب مجمل عناصر التكوين الاجتماعي حول الدولة.**

وعلى قاعدة من ذلك الدور الفاعل للدولة المصرية تبلورت طبقات وشرائح طبقية واتسعت فئات ، وتم الإجهاز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لطبقات وشرائح طبقية ، وتمكنت طبقات وشرائح من الاستمرار في وضع جديد ، وتمكنت طبقات وشرائح من الصعود الطبقي في ظل هذا النظام.

ولإعطاء صورة تقريبية تفيد فى حجم وعمق التحولات التى نشأت بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى نجد أن التكوين الاجتماعى لنظام ثورة يوليو كان قد اتخذ شكله المستقر نسبياً فى نهاية الستينات وبداية السبعينيات كالتالى:

١- الفئة البيروقراطية العليا:

وهى تلك الفئة التى تكونت من كبار رجال الدولة وشاغلى المناصب العليا فى أجهزة الدولة وقيادة وإدارة القطاعين العام والحكومى ، وهى تلك الفئة التى كانت فى ذلك الوقت تتبنى أيديولوجية الدولة الوطنية بتوجهاتها الاجتماعية ، كما أنها فى نفس الوقت ظهرت وتبلورت على قمة الهرم الاجتماعى بفضل التوسع فى دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى وإقامة القطاع العام وغيره من المؤسسات.

وقد بلغ عدد هذه الفئة الاجتماعية القيادية مايقرب من ٤ آلاف فرد فى عام ١٩٦٩ بالضبط ٣و٩١٧ ألف فرد من بينهم ٦٨ فرداً على درجة نائب وزير ، ٢١٤ فرداً على الدرجة الممتازة ، ٤٧٠ فرداً على درجة وكيل وزارة عالية ، وألفان و١٦٥ فرد على الدرجة الأولى أو على درجة مدير عام فى ذلك الوقت(١)

٢- الرأسمالية الخاصة الكبيرة

(أ) كبار الرأسماليين الصناعيين:

وهى الشريحة التى استفادت من النظام بعد التأميمات بصعودها لأعلى من موقع الرأسمالية المتوسطة بعد إزاحة الكبار واستمرت تزاول نشاطها الصناعى دون تحويله إلى الأنشطة الأخرى ، وإن كان هذا الاستمرار لم يمنع بعضهم من التحول أو التزاوج مع النشاط التجارى.

وقد وصل عدد أفراد هذه الشريحة فى عام ٦٩/ ١٩٧٠ إلى حوالى ٥٣٠ فرداً يملكون ١١٤٢ مصنعا من المصانع التى يعمل بها ٥٠ عامل فأكثر ، ومن بين هذا العدد نجد ٣٠٥ رأسمالى يملكون ٤٤٩ مصنعا يعمل

بكل منه من (٥٠ -٩٩ عامل) و٢٠٧ رأسمالى يملكون ٤٨٦ مصنعاً يعمل بكل منه من (١٠٠ -٤٩٩ عامل) ثم ١٨ رأسمالياً يملكون ٢٠٧ مصنعاً يعمل بكل منه (٥٠٠ عامل فأكثر) (٢)

ب) كبار التجار

وهى الشريحة التى صعدت من متوسطى التجار فى ظل نظام يوليو ، ويعملون بتجارة الجملة وقد بلغ عددهم فى عام ٦٩ / ١٩٧٠ أكثر من ثلاثة آلاف تاجر (٣٥١٢ تاجر) يتعاملون مع شركات القطاع العام ، ويتقاسمون العملية التجارية مع المنافذ التجارية التابعة للدولة(٣) .

(جـ) كبار المقاولين:

وهم من استمروا فى العمل كمقاولين كبار أو صعدوا من متوسطى وصغار المقاولين ، ومارسوا أعمالهم أساساً من خلال العمل من الباطن مع شركات المقاولات الحكومية وبلغ عددهم عام ٧١ /١٩٧٢ أكثر من ألف مقاول كبير (١٫٣٣٧ مقاول) يعملون فى مقاولات المبانى والطرق والصرف الصحى والكبارى وغيرها من المقاولات (٤) ووفقا لهذا الإحصاء نجد أن **رأسمالية القطاع الخاص الكبيرة** الصناعية والتجارية والعاملة فى المقاولات كان عدد أفرادها قد بلغ أكثر من خمسة آلاف رأسمالى (٥٫٣٧٩ فرد) تضاف إليهم أعداد محدودة أخرى من أصحاب الفنادق والبنسيونات ممن كانوا يملكون حوالى ١٣٣ فندقاً وبنسيونا كبيراً عام ١٩٧٢/٧١ (٥) ، ومالكو دور العرض السينمائى والمسرحى.

---

(١) إحصاء العاملين بالحكومة فى ١٩٦٩/١٢/٣١ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ص ١

(٢) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٦٩/ ١٩٧٠ - الجهاز المركزى نوفمبر ١٩٧٣ ص ٥٧.

(٣) تجارة الجملة فى القطاع الخاص - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ١٩٧٣ ص ١

(٤) إحصاءات التشييد والبناء لمنشئات القطاع الخاص ١٩٧٢/٧١ ص ١

(٥) إحصاء مقومات النشاط الفندقى والبنسيونات ١٩٧١/٧٠ - الجهاز المركزى أغسطس ١٩٧٤ ص ١٣ـ١٤

٣- كبار الملاك الزراعيين :

وهى فئة تمتد أصولها إلى بقايا كبار ملاك الأرض الذين تم تحديد ملكيتهم بقوانين الإصلاح الزراعى ، بالاضافة إلى متوسطى الملاك الذين تمكنوا من زيادة أملاكهم الزراعية بما يصل أو يزيد عن ٥٠ فداناً.

وقد بلغ عدد كبار ملاك الأرض الزراعية فى نهاية الستينات وبداية السبعينات حوالى ٨ آلاف فرد يملك الواحد منهم ٥٠ فداناً فأكثر ويملكون معاً مساحة ٩٣٠ ألف فدان بنسبة ١٣٪ من جملة الأراضى الزراعية (٦)

٤- الرأسمالية المتوسطة :

ونقصد بها أساساً تلك الحلقة التى يدور فيها الأفراد من الرأسماليين الصناعيين والتجاريين من خارج أجهزة القطاع العام والأجهزة الحكومية الذين يقع وضعهم الاقتصادي والاجتماعى بين كل من الرأسمالية الكبيرة وفئات وشرائح الرأسمالية الصغيرة.

(أ) الرأسمالية الصناعية الوسطى:

وهى تلك الشريحة التى تعمل فى مجال الصناعة من خلال ملكيتها للمصانع التى يعمل بها بين ١٠-٤٩ عامل.

وقد بلغ عدد هؤلاء الرأسماليين مايزيد عن خمسة آلاف فرد (٥٫٢٨١ ألف) يملكون مايقرب من أربعة آلاف مصنع يعمل بكل منها ١٠ :٤٩ عامل (عدد المصانع ٣٫٧٩٥ ألف) عام ٦٩/ ١٩٧٠ (٧)

(ب) الرأسمالية التجارية الوسطى:

وهم ملاك المحلات التجارية التى يعمل بها ٥ عمال فأكثر ، وقد بلغ عددهم ٣٫٤٤٨ ألف تاجر تجزئة ونصف جملة فى عام ١٩٧٠ (٨)

---

(٦) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ -١٩٨٨ ص ٧٨ - ٨٠ انظر كذلك د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٨.

(٧) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٦٩ - ٧٠ الجهاز المركزى ص ٧٥.

(٨) تجار التجزئة فى القطاع الخاص - الجهاز المركزى مارس ١٩٧٥ ص . ب

أى أن حجم الرأسمالية المتوسطة الصناعية والتجارية فى نهاية الستينيات وبداية السبعينيات كانت قد بلغت ٨٫٧٢٩ ألف فرد وهو عدد يزيد قليلاً عن حجم كبار الملاك الزراعيين ، ويزيد كثيراً بعدة آلاف - عن حجم الرأسمالية الكبيرة . ويمثل الصناعيون المتوسطون منهم عشرة أضعاف عدد أفراد الرأسمالية الصناعية الكبيرة الخاصة فى ذلك الوقت.

٥- الفئات الوسطى:

وهى تلك الفئات التى تجمع بينها نوع المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين ومتوسطى الموظفين

وكانت تلك الفئات فى ذلك الوقت تلحق فور تخرجها بنظام التكليف ووفق التزام الدولة بتشغيل وتوظيف الخريجين باحدى المصالح الحكومية وهيئات ومؤسسات وشركات القطاع العام والقطاع التعاونى ، وتتجه أعداد من بعض الفئات نحو العمل الخاص كالأطباء والصيادلة.

وقد بلغ عدد الموظفين من الدرجات الأولى والثانية والثالثة ٨٦٠ ر١٠١ ألف موظف متوسط (٩) بينما بلغ عدد الأطباء من هذه الفئة ١٥٠ر٦ ألف طبيب وبلغ عدد الصيادلة ٦٤٤ صيدلياً (١٠) فى عام ٦٩/ ١٩٧٠

٦- الرأسمالية الصغيرة:

أ - الحرفيون :

وهم أصحاب المصانع الصغيرة التى يعمل بكل منها بين (٢-٩ عمال) ويصنفون كصغار منتجين وقد بلغ عددهم فى بداية السبعينات ٣٩٤ ر٧٩ ألف حرفى يملكون مايقرب من عددهم من المصانع الصغيرة(١١)

ب - صغار التجار:

وهم فئة تجار التجزئة وقد بلغ عددهم ٣٣٤ر٢٤٦ ألف تاجر تجزئة فى عموم البلاد عام ٦٨ /١٩٦٩ (١٢)

---

(٩) إحصاء العاملين بالحكومة الجهاز المركزى ص ١

(١٠) إحصاء الخدمات الصحية - الجهاز المركزى - ص ٢٧

(١١) تعداد المنشأت لسنة ١٩٧٢ ص ٩٨

(١٢) تجارة التجزئة فى القطاع الخاص ٦٨ /١٩٦٩ ص ب

جـ - صغار المقاولين:

وقد بلغ عددهم (١٩٥ ر٢) ألفين ومائة وخمسة وتسعين مقاولا صغيراً يعملون فى مختلف قطاعات المقاولات الصغيرة (١٣)

أى أن الرأسمالية الصغيرة فى مجالات الصناعة الحرفية والتجارة والمقاولات بلغ حجم أفرادها فى ذلك الوقت ٣٢٧ر٩٢٣ ألف رأسمالى صغير فى بداية السبعينيات وقبل بداية انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى.

٧ - صغار الموظفين :

ويمثل أفراد هذه الفئة وضعاً يتميز بأنهم من أصحاب الأجر الثابت الذى تحدده درجات ولوائح القطاع الحكومى ، ولذلك لايمكن وضعهم مع شرائح الرأسمالية الصغيرة بفئاتها الثلاث السابقة التى تحصل على دخلها من خلال آليات تحقيق الربح وتشغيل العمال.

وقد بلغ عدد صغار الموظفين ١٨٤ر٢٤٣ ألف موظف صغير يعملون بالهيئات الحكومية وملحقاتها (١٤)

٨- الفلاحون:

وهم حائزو خمسة أفدنة فأقل ممن يعملون بالانتاج الزراعى ويقيمون فى الريف ، وحتى ذلك الوقت كان هذا القطاع يتميز عن القطاعات الأغلى من حيازة خمسة أفدنة حيث كان قطاع حائزى خمسة أفدنة فأقل يمثل قطاعاً عائلياً ، زراعياً ، يمكن أن يطلق عليه قطاع من قطاعات الإنتاج السلعى الصغير ، ويضم هذا القطاع ٨٤٪ من الحيازات الزراعية الاجمالية ، وقد بلغ عدد الحائزين فيه ٣ر١٥٢ مليون فلاح يحوزون ٢ر٢٨٠ مليون فدان ، كما تميز هذا القطاع بزيادة نسبة حائزى أقل من فدان فيه ، حيث بلغ عددهم ٢ر٣٢٧ مليون حائز بنسبة ٧٣ر٨٪ من حائزى خمسة أفدنة فأقل بنسبة ٣٤٪ من المساحة التى يحوزها الفلاحون فى قطاع خمسة أفدنة أقل.

---

(١٣) إحصاء التشييد والبناء لمنشأت القطاع الخاص ١٩٧٢/٧١ ص ١

(١٤) إحصاء العاملين بالحكومة فى ١٩٦٩/١٢/٣١ ص ١

وتشير الاحصائيات الخاصة بالملكية الزراعية إلى زيادة عدد ملاك خمسة أفدنة فأقل بين بداية الخمسينيات وبداية السبعينيات بفضل قوانين الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض ، فملاك خمسة أفدنة فأقل قد ارتفع عددهم من ٢٫٦٤٢ مليون عام ٥٢ مالك إلى ٣٫٣١٣ مليون مالك عام ١٩٧٧ وزادت النسبة لجملة الملاك من ٩٤٫٣٪ إلى ٩٥٪ كما زادت المساحة التى يملكونها من ٢٫١٢٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ٢٫٨٧٦ مليون فدان عام ١٩٧٧ وزادت نسبة المساحة من ٣٥٫٤٪ إلى ٥٢٪ فى نفس الفترة.

وبين ملاك خمسة أفدنة وحتى فدان زاد الملاك من ٨٠ ألف مالك عام ١٩٦١ إلى ٩٣ ألف مالك عام ١٩٧٨ ، وزادت المساحة من ٥٢٦ ألف فدان إلى ٦٠٩ ألف فدان فى نفس الفترة(١٥) وجدير بالذكر أن جملة المساحة التى وزعت على المعدمين حتى عام ١٩٧٠ كانت ٧١٤٫٢٠٨ ألف فدان وزعت على عدد ٣٤٦٫٤٦٩ ألف أسرة (١٦)

٩- العمال:

بلغ عدد عمال الصناعة التحويلية ٧٨٦٫٥٩ ألف عامل فى عام ١٩٧٢ وعمال التجارة والمطاعم والفنادق ٤٣٠٫٥١٨ ألف عامل ، وعمال الخدمات الاجتماعية والشخصية ١٩١٫٣٣٤ ألف عامل ثم عمال التمويل والتأمينات ٤١٫٢٨٩ ألف عامل (١٧) وتشير احصائيات أخرى إلى أن عمال الصناعات التحويلية بلغ فى عام ١٩٧٠ نسبة ١٥٪ من إجمالى قوة

---

١٥) الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ -١٩٨٠ الجهاز المركزى - توزيع الملكية الزراعية ص ٦٤ ،٦٥ وانظر لمزيد من تفاصيل القوى الاجتماعية فى الريف د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية مصدر سابق - ص ٥١ -٩٣ ،وكذلك محمد فرج - أزمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار العدد الرابع ١٩٨٥ ص ٩٢ -١٠٩.

١٦) الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ -١٩٩٣ - الجهاز المركزى يونيو ٩٤ جدول رقم (٢ -٢٣) ص ٩١.

١٧) تعداد المنشأت لعام ١٩٧٢ ص ١ -٩

العمل وبلغ بذلك ٧ر١٢١١ر١ مليون عامل صناعى. (١٨)

وتتداخل أوضاع عمال الزراعة مع حائزى الأرض الزراعية الفقراء ، وفى أوائل السبعينيات بلغ حجم عمال الزراعة الدائمين ٧٦١ر٤ مليون بينهم ٨٠٪ عمالة عائلية و١٥٪ عمالة بالأجر أى حوالى ١٥٠ر١٧٤ ألف عامل زراعى أجير (١٩)

١٠) العمالة الهامشية:

وهى شرائح يطلق عليها تعبير العمالة الرثة وهى فئات هامشية تعيش فى قاع المدينة ، ولاتعتبر جزءاً من الطبقة العاملة بأجر والمرتبطة بقطاع الانتاج والخدمات المنظم ، وهى فئة تتألف من الباعة المتجولين وجامعى القمامة والحمالين وخدم المنازل ، والفعلة والعتالين وغيرهم من الفئات الهامشية.

ولاتوجد بيانات تدل على حجمهم فى بداية السبعينات وإن كانت بيانات تعداد السكان فى مصر لعام ١٩٧٦ ، يتبين منها إن هناك نحو ٤٠٠ ألف متكسب يندرجون ضمن إطار فئة العمالة الرثة فى المدن المصرية فى عام ١٩٧٦ (٢٠)

ثانيا: التكوين الاجتماعى فى مصر : بعد الانفتاح

منذ أن تم الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى وإطلاق قوى السوق وفتح الباب أمام الاستثمارات والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ، جرت عمليات تقليب عنيفة وسريعة للتكوين الاجتماعى فى مصر ، ولاتزال عمليات التقليب مستمرة ، **فالعمليات التى تمت لإعادة الصياغة فى**

---

١٨) انظر د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى - منتدى العالم الثالث - ١٩٨٨ جدول تطور أعداد العاملين أجر فى الصناعة التحويلية (٧-٧٩) ص ١٢٤.

١٩) د. فتحى عبد الفتاح - الناصرية وتجربة الثورة من أعلى - دار الفكر للدراسات والنشر - القاهرة ١٩٨٧ -ص ٩٤

٢٠) د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية - مصدر سابق ص ١٢٨.

السبعينيات والثمانينيات قد أنجزت مرحلة أولى ، أو أولى وثانية فى عمليات ترتيب البيت المصرى الجديد من الداخل ، ولعل المتتبع لما حدث فى تلك العمليات سوف يتكون لديه انطباع سريع حول **جوع الرأسمالية المصرية للتجارة والسمسرة وكل ماينتج ربحاً سريعاً** ، الأمر الذى جعل الكاتب المصرى الراحل أحمد بهاء الدين يطلق على ذلك الانفتاح الذى أظهر سلوك الرأسمالية المصرية فى السبعينيات والثمانينيات ، بأنه **انفتاح سداح مداح** ، وجعل الكثير من السياسيين يصفون هذه الفئات الجديدة " بالطفيلية" ، تلك الفئات السمسارية والتجارية ، التى انطلقت فى السبعينيات والثمانينيات ، فقد ظهر تلازم واضح بين الأرباح المتحققة وانتشار ظواهر الجريمة والفساد ، وأمام الجموح التجارى ظهر التراجع فى الإنتاج السلعى ، وذلك فى صورة ضعف للطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية وانخفاض الوزن النسبى لهذه القطاعات فى الناتج المحلى، فقد هبط معدل نمو الإنتاج الزراعى بين ٨٢ /٨٣، ١٩٨٦/٨٥ من ١ر٤٪ إلى ٥ر٣٪ وهبط معدل نمو الإنتاج الصناعى والتعدين من ٨ر١١٪ إلى ٣ر١٠٪ وهبط معدل النمو فى قطاع التشييد من ٥ر٢٠٪ إلى ٥ر٣٪(٢١) وبالنظر لاستثمارات الدولة فى القطاعات الانتاجية السلعية نجد انخفاض الوزن النسبى للإستثمارات فى القطاعات السلعية من ٧ر٥٩٪ فى الفترة (٥٩ -٧١) إلى ٤ر٤٥٪ فى الفترة ٨١/ ٨٣ ، ويظهر ذلك أكثر بالنسبة للزراعة حيث انخفض الوزن النسبى من ٣ر١٩٪ إلى ١ر١٠٪ والصناعة من ٢٨٪ إلى ٣ر٢٢٪ فى نفس الفترة (٢٢) ، وليس هدفنا من هذه الدراسة إعادة انتاج التحليلات والدراسات الاقتصادية والمالية والإحصائية التى تعرضت للانفتاح الاقتصادى ، بل الأستناد إليها كقاعدة انطلاق لرسم صورة

---

٢١) أنظر فى ذلك: د. ابراهيم العيسوى - المأزق والمخرج - أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها - المكتبة السياسية - أمانة التثقيف بحزب التجمع مارس ١٩٨٧ ص ٢٢ ،٢٥ ،٢٦ ،٢٧

٢٢) د. سعد حافظ - جدلية التطور الرأسمالى فى مصر - كتاب قضايا فكرية ١٩٨٦ ص ٢٦١

التكوين الاجتماعي وتحولاته ، فالأمر يظهر وكأن الدولة قد دخلت في (سباق) مع شرائح الرأسمالية الجديدة حول تعظيم النشاط التجاري والخدمي.

وحقيقة الأمر أن جوع الفئات والشرائح الرأسمالية الجديدة سواء الصاعدة من بين صفوف الفئات والشرائح الدنيا والوسطى أو العائدة من الخارج كان يتفاعل معه جوع مشابه للاستثمار التجاري والترفي عند أعداد كبيرة تعيش بين صفوف الفئة البيروقراطية في قمة البناء الطبقي ، الأمر الذي يفسر نسبياً انطلاق صيحات الانفتاح والخصخصة وآليات السوق من قمة سلطة الدولة ورجال وقيادات القطاع العام والأرستوقراطية العمالية ، والأمر ليس بعيداً عن حديث نهايات الستينات حول« الطبقة الجديدة» (٢٣) فالتوافق في السياسات والتوجهات بين الرأسمالية الجديدة الصاعدة ، والبيروقراطية بكل مافيها من صراعات وتقلصات ماعرف بقضايا الفساد – لم تكن أكثر من توافق **تحولات التزاوج والاندماج بين فئة بيروقراطية تغير من دورها التاريخي السابق وتتكيف وتندمج مع فئات وشرائح جديدة** وجدت أنها لكي تنطلق بسرعة صاروخية عليها أن تبحث عن قطاعات التصدير والاستيراد والتجارة وتجارة العملة والتوكيلات التجارية وأعمال المقاولات وغيرها كمرحلة أولى تتبعها مراحل أخرى تولدت وسوف تتولد سماتها الخاصة.

ولم تكن بقية عناصر التكوين الاجتماعي بعيدة عن التأثر بهذا الصعود الجديد للفئات والشرائح الرأسمالية القديمة والجديدة ، فقد عكس سلوك تلك الفئات نفسه على قطاعات عديدة ، كما أن ذلك الصعود قد أشعل أيضاً وبالضرورة نار الأسعار فظهر التضخم كمحرقة للفئات الدنيا وكأداة لصعود فئات وسطى إلى أعلى ، كأداة لإعادة توزيع الثروة ، كأداة للإفقار

---

٢٣) أنظر في ذلك حول تناقضات وانتقالات الفئة البيروقراطية عادل غنيم – النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة – دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ٧٤ –١٩٨٢ ، دار المستقبل العربي – القاهرة ١٩٨٦ – وانظر محمد فرج – أزمة الانتماء في مصر – مجلة موقف –العدد الثاني – ١٩٨٤.

والهبوط ، وأداة للثروة والصعود ، والأمثلة هنا بارزة فى صعود صاروخى فى شرائح تجار الذهب والصاغة وأصحاب الأراضى الحضرية وسماسرتها وأصحاب محلات السوبر ماركت وكبار تجار العملة ، وهكذا تقدمت **الرأسمالية التجارية** الصفوف مكاناً ومكانة ، كأهم الشرائح وأكثرها حيازة للثروة وضجة وضجيجاً فى المجتمع ، كما تقدمت كنموذج للثراء السريع أمام فئات الرأسمالية الوسطى والحرفيين والعمال والفلاحين ، أى تقدمت **كأداة لتفتيت البناء الطبقى وتشويه الوعى الطبقى** ، وخلال عشر سنوات من ٧٤ -١٩٨٤ كانت الملامح الأساسية لعناصر التكوين الاجتماعى الجديد قد بدت فى تمام وضوحها وتبلورها بفعل آليات الانفتاح الجديدة ، وحتى لانستطرد فى إعطاء نماذج للتحولات توضح عمقها واتساعها فلنترك صورة التكوين الاجتماعى تتحدث عن نفسها.

لقد أصبحت العناصر الأساسية للتكوين الاجتماعى بعد الانفتاح الاقتصادى كالتالى:

١- الرأسمالية الكبيرة

١-١ الرأسمالية التجارية

وهى شريحة انفتاحية تطورت بعض عناصرها وإنطلقت واتسعت من كبار تجار الجملة السابقين بعد أن تقدمت على الشرائح الأخرى وتضاعف عددها ، والتحقت بها شرائح جديدة تماماً أو شرائح قافزة من عناصر الرأسمالية الوسطى التى كانت قائمة قبل الانفتاح ، وتتكون جماعاتها من:

(أ) تجار الجملة:

حيث ارتفع عددهم من حوالى ٣٫٥١٢ ألف تاجر عام ٦٩/ ١٩٧٠ حتى وصل العدد فى عام ١٩٨٥ إلى ٨٫٥٥٦ ألف تاجر جملة(٢٤) ويضاف إلى هذا العدد أصحاب محلات السوبر ماركت للبقالة ومحلات بيع الأحذية

---

٢٤) تجارة الجملة فى القطاع الخاص ١٩٨٥/٨٤ - الجهاز المركزى ص ٣

ومعارض السيارات التى بلغت ٥٠٫٠ ألف محل ، حيث ارتفعت أسعار تلك المحلات نفسها فى ظل التضخم الانفتاحى ، وكبار تجار الذهب والمجوهرات التى ارتفعت أسعار مايملكونه من ذهب فى صورة قفزات صاروخية من أقل من ٣ جنيهات ثمن الجرام الذهب فى ٦٩/ ١٩٧٠ إلى ١٢ جنيه للجرام فى أواسط الثمانينات إلى حوالى ٤٠ جنيه للجرام فى التسعينات.

وقد بلغ عدد كبار تجار الذهب فى عام ١٩٨٥ - ٥٫٠ آلاف تاجر(٢٥)

ب - أصحاب مكاتب الاستيراد:

فقد قفز عدد مكاتب الاستيراد بعد الانفتاح من حوالى ٣٫٨٣٧ ألف مكتب عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٧٫٥٠٠ ألف مكتب عام ١٩٨٢ أى زيادة ١٩٥٫٥٪ فى أقل من ١٠ سنوات.

جـ - الوكلاء التجاريون:

وهم أصحاب توكيلات السيارات والملابس والأدوات الكهربائية والمنزلية وتوكيلات السجائر والعطور والموبيليا ، الذين يرتبطون بالمنتجين الأجانب ويجلبون هذه السلع للسوق المحلى ، وقد بلغ عددهم حوالى ٣٫٠٠٠ آلاف وكيل تجارى فى عام ١٩٨٢ ، وتعود الأصول الاجتماعية لأصحاب التوكيلات التجارية إلى مصدرين أولهما من أصحاب التوكيلات التى أممت عام ١٩٦١ ، ممن نجحوا فى نقل مكاتبهم للخارج ، ثم عادوا مرة أخرى بعد الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، والبعض ممن تعاملوا مع القطاع العام فى المجالات المتصلة بالتجارة الخارجية أو ارتبطوا أو عملوا فى أجهزة القطاع العام والأجهزة الحكومية وأصبحوا من الوافدين الجدد إلى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماسرة معتمدين على نفوذهم السياسى وصلاتهم بالجهاز التنفيذى (٢٦)

---

٢٥) جمال الشرقاوى - تحقيق أولى فى مسألة المليونيرات قضايا فكرية - الكتاب الأول ص ٨٩

(٢٦) د. محمود جاد - التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الأولى ١٩٩٤ -ص ١٢٥ . ١٢٦.

د - كبار تجار العملة :

وهى شريحة تجارية ظهرت بصورة معينة وأثرت ثراء كبيراً وتحول بعض أفرادها بما حققه من ثروة إلى مجالات تجارية أخرى وشركات توظيف الأموال ، واستمر الأخرون فى صورة مكاتب الصرافة التى أخذت وضعاً رسمياً بعد تقنين إنشاء مكاتب الصرافة ، والحديث هنا يدور حول الصورة الأولى لما لها من دلالات فى التحول فى التكوين الاجتماعى قبل وبعد الانفتاح ، فقد نشأ القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ ليسمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبى دون السؤال عن مصدره ، واستثماراً لذلك ظهر فى مصر فى منتصف الثمانينات العشرة الكبار لتجارة العملة ، يحددون السعر ويصل ربحهم السنوى إلى ٥٠٠ مليون جنيه.

وجاء أفراد تجارة العملة وسماسرتها من أصول مهنية متباينة ، وقد أوضحت قائمة الخمسة والخمسين الذين تم القبض عليهم فى قضية الإتجار فى العملة فى ١٩٨٤/٢/٢٨ تلك الأصول المتنوعة ، فقد كان ٩ من هؤلاء الأفراد من أصحاب شركات الاستيراد والتصدير ، و٢٤ فرداً من أصحاب البوتيكات و٧ جواهرجية ، واثنان من أصحاب أكشاك السجائر ، واثنان مكوجية ، وبقال واحد ، وطبيبان وواحد محاسب ، وخمسة أفراد ينتمون إلى مهن متنوعة وثلاثة غير مصريين.

ولاتختلف الأصول المهنية لسماسرة هذه التجارة - والذين يقدر عددهم بحوالى ٢٥٤ سمساراً عام ١٩٨٣ - عن تنوع الأصول الاجتماعية والمهنية للتجار أنفسهم (٢٧)

هكذا أسفرت تحولات عشر سنوات من الانفتاح عن تبلور **رأسمالية تجارية** يزيد عدد أفرادها الكبار عن ٢٣ ألف فرد يعملون فى مجالات تجارة الجملة والاستيراد والتصدير وتجارة الذهب وتجارة العملة ، وتميزت بالقدرة

(٢٧) د. محمود جاد - التركيب الطبقى - نفس المصدر ص ١٢٧ وأيضا عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - مصدر سابق ص ٣١.

على جذب طبقات وفئات المجتمع نحو نموذجها التجارى المرتبط بالسلع الأجنبية ، وقد تمكنت هذه الرأسمالية من **التزاوج مع عدد من أفراد الفئة البيروقراطية المهيمنة على السلطة** ممن عملوا معها في مجال التوكيلات ، كما تمكنت من الامتداد فى المجتمع نحو الوسط والقاع عبر الرأسمالية التجارية الوسطى التى تمثل قاعدتها المتسعة فى المجتمع.

١-٢- رأسمالية المقاولات والنقل والفندقة:

كان نظام رأسمالية الدولة الوطنية قد أبقى على جانب من شركات المقاولات للعمل مع وضع حد أعلى لتعامل كل منها مع القطاع العام ، على ألا يزيد حجم هذا التعامل عن ٣٠ ألف جنيه سنوياً ، ثم زيد هذا الحجم بحيث لايزيد عن ١٠٠ ألف جنيه وفقاً للقانون ٣-١٢ لسنة ١٩٦٦.

وجاء القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى عدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ليسمح لأول مرة لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى بنشاط التعمير والمقاولات ، وفى عام ١٩٧٨ ألغى الحد الأقصى المفروض للتعامل الأمر الذى ضاعف حجم التعاملات فى المشروعات التى يعمل بها قطاع المقاولات الخاص ، وفتح شهية أفراد الرأسمالية التجارية والبيروقراطية للانضمام إلى صفوف رأسمالية المقاولات.

وبالنسبة لكبار المقاولين ارتفع عددهم من ١٫٣٣٧ ألف مقاول عام ١٩٧٢/٧١ إلى حوالى ١٫٩١١ ألف عام ١٩٨٣/٨٢ قاموا بتنفيذ ٤٧٠ عملية بلغت قيمتها الإجمالية مليار و١٢٠ مليون و٧١٨ ألف جنيه (٢٨) ومع كبار المقاولين برزت شريحة كبار أصحاب شركات النقل ، ممن يملك الواحد منهم شركة نقل كبيرة تملك ١٠ سيارات فأكثر لنقل البضائع ، وقد بلغ عددهم حوالى ١٥ ألف فرد يسيطرون على نسبة كبيرة من جملة سيارات النقل التى يملكها القطاع الخاص فى مجال نقل البضائع ، حيث

---

٢٨) إحصاءات التشييد والبناء لمنشئات القطاع الخاص ١٩٨٣/٨٢ ص ٤٠١ وعادل غنيم النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ص ٣٤٨.

بلغت جملة تلك السيارات ١٣١٫٥٠٣ ألف سيارة فى عام ١٩٨٢ (٢٩) كما تمكن أفراد الرأسمالية الفندقية الكبار من ملكية ٢٧٧ فندقا وبنسيوناً من الدرجة الثانية فأعلى من بين ١١٥١ فندقاً وبنسيوناً يملكها القطاع الخاص فى ١٩٨٥/٨٤ ، وحققوا أرباحاً مالية بلغت ٢٥١٫٧٨٠ مليون جنيه في ذلك الوقت (٣٠)

وبرزت فى هذا المجال شريحة كبار منتجى السينما والفيديو والكاسيت وتداخلت هذه الشريحة وتزاوجت مع شرائح المقاولات وغيرها ، حتى بلغت حوالى ٧ آلاف منتج مع ملكية حوالى ١٤٠ دار سينما و٣٠ مسرح بالإضافة إلى أصحاب الكازينوهات والملاهى الليلية (٣١)

١-٣- الرأسمالية البيروقراطية:

بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وإنتاجها للأوضاع الاقتصادية والطبقية الجديدة لم تعد الفئة البيروقراطية العليا منفصلة بتوجهات خاصة قيادية كما كانت فى الستينيات فى ظل نظام رأسمالية الدولة الوطنية ، بل أصبحت بقيادتها لسياسات وإجراءات الانفتاح الاقتصادي فى **وضع التزاوج والاندماج مع رأسمالية القطاع الخاص والاستثمارى.**

وعلى الرغم من أنها ظلت من الزاوية الاقتصادية تهيمن بحكم وظائف أفرادها على أكبر القطاعات الاقتصادية والإدارية الممثلة لشركات القطاع العام ، إلا أنها بحكم توجهات سياساتها وأيديولوجيتها الانفتاحية والتخصصية كانت قد بدأت الدخول فى عملية اندماج تاريخي عبر القطاعات الاستثمارية والمشتركة.

فلم يأت عام ١٩٨٥ إلا وبلغ عدد الشركات المشتركة التى شارك فيها القطاع العام ٢٤٦ شركة بلغ جملة رأسمال القطاع العام فيها ١١٤٠

---

٢٩) إحصاءات عربات النقل حسب الموقف فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ ص ٧

٣٠) مقومات النشاط الفندقى والبنسيونات فى القطاعين العام والخاص ١٩٨٥/٨٤ ص ٤

٣١) الإحصاءات الثقافية -١٩٨٥ ص ٣٠ ، وجمال الشرقاوى - مسألة المليونيرات - قضايا فكرية ص ٨٩.

مليون جنيه (٣٢) وبآليات متعددة قطاعية وفردية ، دخل أفراد الرأسمالية البيروقراطية من قياديى القطاع العام والدولة فى عملياب الاستثمار الرأسمالى أفراداً وجماعات ، ومع عدم إهمال صفة التزاوج المذكورة وصل عدد أفراد الرأسمالية البيروقراطية حوالى ٣٦ ألف فرد فى منتصف الثمانينات منهم حوالى ٢٤٫٠٣٨ ألف فرد يمثلون مختلف رجال السلطة التنفيذية بالاضافة إلى ١٢٫٨٣٠ ألف فرد من مستويات الإدارة العليا فى أجهزة الدولة والقطاعين العام والحكومى (٣٣) .

١-٤- الرأسمالية الصناعية

بينما كان حصان الرأسمالية التجارية جامحاً يشبع جوعه للتجارة والسمسرة والمقاولات وغيرها ، كان حصان الرأسمالية الصناعية الخاصة فى حالة دوار تجعل خطوه وئيداً ومضطرباً ، فلم تزد أعداد المصانع التى يملكها القطاع الخاص فى الفترة بين ٧١/٧٢ -١٩٨٢/١٩٨٣ إلا بما يقترب من ٣٧ مصنعاً متوسطاً (١٠ أعمال فأكثر) حيث زاد عدد المصانع المذكورة من ٤٩٣٧ مصنع عام ٧٠/٧١ إلى ٤٩٧٤ مصنع ، ولم يتحرك عدد المصانع (٥٠ عامل فأكثر) حيث ظل فى حدود ١١٤٢ مصنعا ، ولم تزد بذلك أعداد الرأسماليين الصناعيين عن ٥٣٠٠ رأسمالى كبير(٣٤) فى ذلك الوقت.

١-٥- ملاك الأراضى والعقارات الكبار.

لم يتحرك عدد كبار ملاك الأراضى الزراعية (٥٠ فدان فأكثر) فى تلك الفترة وكانوا قد بلغوا ٨ آلاف فرد يشكلون حوالى ٣ر٪ لإجمالى الملاك ، ويملكون ٧ر١٣٪ من إجمالى المساحة عام ١٩٨٥.

---

٣٢) د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - مركز البحوث العربية ٧٨ ص ٥٨

٣٣) التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ص ٢١١.٧.

٣٤) د. محمود جاد - التركيب الطبقى - مصدر مذكور ص ١٢٩ إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٨٢/٨٣ - سبتمبر ١٩٨٨ ص ٤٢.

أما كبار ملاك العقارات الذين يملك الفرد منهم عمارات عشرة طوابق فأكثر فقد بلغ عددهم ١٥٠ ألف فى أوائل الثمانينات.(٣٥)

وجدير بالذكر أن ملكية العقارات لاتكون بالضرورة شرائح اجتماعية خاصة منفصلة عن بقية أفراد الرأسمالية الكبيرة - أو المتوسطة فهى غالبا ماتظهر متشابكة مع الأنشطة الرأسمالية فى التجارة والنقل وغيرها.

٢- الرأسمالية المتوسطة

٢-١ الرأسمالية التجارية الوسطى:

وهم تجار نصف الجملة وتجار التجزئة النشيطين الذين بلغ عددهم ١٥ ألف تاجر عام ١٩٨٦ وهذا معناه أن عدد هذه الشريحة قد تضاعف ثلاث مرات تقريبا حيث كان عددهم ٣٫٤٤٨ ألف عام ١٩٦٩/٦٨ . علماً بأن هؤلاء الـ ١٥ ألف تاجر متوسط هم شريحة نشطة من بين ١٢٦٫٥٢٥ ألف تاجر تجزئة فى أنحاء مصر عام ١٩٨٦ (٣٦)

بالإضافة إلى شريحة فندقية وسطى تملك حوالى ٩٢٤ فندقاً شعبياً من بين عدد ١٫١٥١ ألف فندق يملكها القطاع الخاص عام ١٩٨٥/٨٤ (٣٧)

٢-٢- الرأسمالية التجارية فى مجال الصيدلة:

وهى شريحة هامة تنتمى للرأسمالية التجارية ويمتلك أو يعمل بها فئة الصيادلة الأمر الذى يجعل من هذه الفئة الصيدلية فى وضع انتماء لمجال الاستثمار التجارى مع انتمائها للفئات الوسطى ، وتمتلك هذه الشريحة المتوسطة حوالى ٧٫٩٥٣ ألف صيدلية فى أنحاء الجمهورية فى عام ١٩٨٦ يملكها أو يعمل بها مايقارب هذا الرقم ، أى حوالى ٧٫٩٥٣ ألف صيدلى(٣٨)

---

٣٥) الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ٥٢-١٩٨٨ ض ٨٩.

٣٦) العاملون أجهزة الحكومة والطاع العام بالعينة حسب الموقف فى ١٩٨٦/٦/٣٠ ص ٢١٥

٣٧) إحصاء مقومات النشاط الفندقى والبنسيونات فى القطاعين العام والخاص ١٩٨٥/٨٤ ص ١٣٠.٣.

٣٨) التعداد العام للسكان والمنشأت ١٩٨٦ - إجمالى الجمهورية ص ٢٥١.

٢-٣ الرأسمالية الصناعية الوسطى :

وهم شريحة الرأسماليين الصناعيين ملاك المصانع التى يعمل بها بين(١٠ -٤٩ عامل) وقد زاد عددهم من ٥٫٢٨١ ألف رأسمالى صناعى متوسط عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٥٫٧٢٢ ألف رأسمالى صناعى متوسط عام ١٩٨٣/١٩٨٢ بزيادة طفيفة بلغت ١٤١ رأسمالى جديد ، وزادت ملكيتهم لمصانع فى نفس الفترة من ٣٫٧٩٥ ألف مصنع عام ٧٠/٦٩ إلى ٣٫٨٣٢ ألف عام ٨٣/٨٢ بزيادة ٣٧ مصنع متوسط فقط(٣٩)

٢-٤ الرأسمالية الزراعية الوسطى :

وهى شريحة من الرأسماليين الزراعيين العاملين فى مجال الإنتاج الزراعى خاصة من بين ملاك وحائزى من ٥ -٢٠ فدان وهم يتميزون بالقدرة على استخدام الميكنة الزراعية مع تشغيل العمل المأجور ، ولعل التطورات التى حدثت لهذه الشريحة تتمثل فى التوسع فى استخدام الآلات الزراعية ذلك التوسع الذى زاد بدرجة كبيرة بعد انتشار ماكينات الرى والحرث والبذر ، وقدرتهم على الدخول المغامر فى إنتاج الخضر مع ملكية الحدائق المثمرة ، وهى شريحة يصل عددها إلى ١٣٣ألف مالك يملكون ١٫٠٣٦ مليون فدان(٤٠)

٣- الطبقة الوسطى:

ونقصد بها جملة الفئات المهنية من أطباء ومحامين ومهندسين وموظفين بالحكومة والقطاع العام وعاملين بالانتاج الفكري والذهنى كأساتذة الجامعات والكتاب والمؤلفين والصحفيين ومن فى حكمهم ، وقد حدثت عمليات تقليب وتغيير فى الأوزان النسبية لفئات هذه الطبقة بتأثير سياسات وإجراءات الانفتاح . وكمثال على ذلك نرصد أوضاع هذه الطبقة من خلال الأمثلة التالية:

---

٣٩) إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٨٣/٨٢ - الجهاز المركزى ص ٤١

٤٠) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٣ الجهاز المركزى يونيو ١٩٩٤ ص ٩٨

٣-١ الفئات العليا من الطبقة الوسطى:

ونقصد بهم كبار أصحاب المهن الحرة الذين صعدوا كفئة متميزة بفضل الارتفاعات الصاروخية فى الأسعار والاستفادة من إجراءات الانفتاح.

وكمثال لذلك ظهرت شريحة من كبار الأطباء يبلغ عدد أفرادها ٥ آلاف طبيب كبير يمثلون عشر(١/ ١٠) عدد الأطباء الحضريين الذين بلغ إجماليهم حوالى ٥١ ألف طبيب عام ١٩٨٦.

وشريحة من كبار المحامين بلغ عددهم ٣٠٠ محامى كبير من بين ٣ آلاف محام فى عام ١٩٨٦.

وحوالى ٧٠٠ مهندس كبير من أصحاب مكاتب الاستشارات الهندسية يملكون حوالى ٧٠ مكتب هندسى فى ١٩٨٦.

ومن بين حوالى ٦ر٤٥٢ ألف فنان صعد حوالى ٤٠٠ فنان كبير فى مجالات فن الموسيقى والغناء والتمثيل عام ١٩٨٦(٤١) كما يمكن تصور وجود أعداد مماثلة بين ٣٠٠-٧٠٠ مكتب محاسبة خاص يملكها نفس العدد من كبار المحاسبين.

٣-٢- الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى:

وهى الفئات التى كانت قبل الانفتاح وفى ظل نظام رأسمالية الدولة الوطنية تحظى باستقرار وظائفها مع امتلاكها لمكانة قيادية فكرية قبل هجوم الشرائح الرأسمالية التجارية وغلبة مكانة الثروة والامتلاك ، وتتصف هذه الفئات عدداً بالاتساع المستمر من خلال تدفق الخريجين من الكليات الجامعية العملية والنظرية.

ومن بين الفئات الوسطى نجد أن أساتذة الجامعات والمعاهد العليا قد بلغ عددهم فى عام ١٩٨٦ حوالى ٢٨ر٨٨٠ ألف أستاذ.

ويلغ عدد القضاه حوالى ٤ر٤٧٤ آلاف قاضى ومستشار ووكيل للنائب العام وشاغل لوظائف مجلس الدولة والنيابة الإدارية.

---

٤١) التعداد العام للسكان ١٩٨٦ ص ٢١٦ ، ٢٥١.

وبلغ عدد الصحفيين ٦٫٥٧٥ ألف صحفى ومزاول للكتابة الصحفية إضافة إلى ١٣٥ ر٠ كاتباً يزاولون التأليف والنقد، وتصل هذه العينة من الفئات الوسطى بدون أمثالهم من الأطباء والمحامين والمحاسبين والمدرسين وغيرهم إلى حوالى ٦٤٫٠ر٤٠ ألف فرد (٤٢)

٣-٣ فقراء الطبقة الوسطى:

وهم أساساً الموظفون فى الأرض ، من فئات العاملين بأجر محدد ومحدود فى الوظائف الحكومية والوزارات وهيئات القطاع العام ، وينتمى هؤلاء الموظفون لتلك الفئات التى جار عليها زمان الانفتاح ودفع بها نحو القاع وبعد أن كانت مثل هذه الوظائف الحكومية تحقق استقراراً وأماناً للطبقة الوسطى فى يومها ومستقبلها ، أصبحت مجالاً واسعاً لإحصائيات الفقر والفقراء فى مصر.

حيث تصل هذه الفئات إلى حوالى ٤ مليون فرد عام ١٩٨٦ من بينهم ٣٫٦٥٥٫٦٤٩ مليون موظف بالدرجة الأولى فأدنى بالحكومة والقطاع العام والوزارات والهيئات العامة.

بالاضافة إلى صغار المهندسين الذين بلغ عددهم ٤٨ ألف مهندس بالحكومة والوزارات ، وحوالى ٥٠ ألف طبيب حديث التخرج يعمل فى المستشفيات الحكومية ومصالحها .وكذلك حوالى ٢٤٦٫٣٥١ ألف من فئات متنوعة أخرى (٤٣) ويتدفق إلى فئات فقراء الطبقة الوسطى عدة آلاف سنوياً من خريجى الجامعات والمعاهد العليا لايجدون أمامهم مجالات عمل فيضافون إلى جيش البطالة.

٤- الرأسمالية الصغيرة:

وهى طبقة قاعدية من الرأسماليين الصغار ، تمارس عملها الاستثمارى الإنتاجى والتجارى فى مجالات الصناعات الحرفية وتجارة التجزئة والمقاولات.

---

٤٢) التعداد العام للسكان المجلد الأول - الجزء الثانى ص ٢١٦-٢٥١

٤٣) العاملون الدائمون أجهزة الحكومة والقطاع العام حسب الموقف فى ١٩٨٦/٦/٣٠ ص ١٨، ٢١ والتعداد العام للسكان ١٩٨٦ص ٢٠٨، ٢٣٥.

٤-١ الحرفيون الصنايعية:

وهم المنتجون من مالكى مصانع يعمل فى الواحد منها(٢-٩ عمال)(٤٤) وقد زاد عدد هؤلاء الحرفيين زيادة طفيفة من ٧٩٫٣٩٤ ألف عام ٦٩/ ١٩٧٠ إلى حوالى ٨٧٫٣٣٤ ألف حرفى عام ١٩٨٣/٨٢ (٤٥)

٤ -٢ صغار التجار:

وهم تجار التجزئة الذين صعد من بينهم عدد من التجار النشيطين لمستوى الرأسمالية المتوسطة فتبقى منهم حوالى ٢٠٠٫٠ ألف تاجر تجزئة فى ١٩٨٣/٨٢ بعد أن كانوا حوالى ٢٤٦٫٣٤٤ تاجر تجزئة عام ٦٨ /١٩٦٩ والعدد الجديد لتجار التجزئة يزيد عن ذلك العدد لصغار التجار فى الحضر الذى كان يبلغ حوالى ١٧٩ ألف تاجر حضرى فى عام ١٩٦٨/١٩٦٩(٤٦)

٤-٣ صغار المقاولين:

وقد صعد من بينهم أو أفلس حوالى ١٫٠٠٧ ألف مقاول بين عامى ١٩٦٩ -١٩٨٣ وأصبح عدد صغار المقاولين فى عام ١٩٨٣/٨٢ حوالى ١٫١٨٨ ألف مقاول صغير(٤٧)

٥- العمال

بينما أشار تعداد عام ١٩٧٦ إلى تطور عدد المشتغلين من ٦ سنوات فأكثر من ٧٫٧٢٧ مليون عام ١٩٦٠ إلى حوالى ١٠٫٢٥٨ مليون مشتغل ، فقد أشار تعداد ١٩٨٦ إلى زيادة عدد المشتغلين حتى بلغ عدهم حوالى ١٢٫١٤٨ مليون نسمة.

---

٤٤) ثم بعد التطورات التكنولوجية الجديدة سوف يفضل التعامل مع مثل تلك المصانع ممن لايعمل فيها أكثر من ٤ أو ٥ عمال لتكون مصانع الحرفيين ممن يعمل بها من (٢ -٥ عامل).

٤٥) إحصاء التشييد والبناء لمنشأت القطاع الخاص ٨٣/٨٢ ص ٤٢١.

٤٦) نفس المصدر السابق ، أنظر الدكتور / محمود جاد - التركيب الطبقى فى المدينة المصرية المعاصرة مصدر سابق ص ١٣٣.

٤٧) نفس المصدر السابق.

وفى نفس الوقت أشارت نفس التعدادات إلى تطورات جملة المشتغلين بين أعوام ٦٠ر٧٦ر٨٦ وبحسابات عدد العاملين بأجر يتبين أن عدد العاملين بالزراعة قد تطور من ٤٠٧ر٤ مليون مشتغل بالزراعة وصيد البحر عام ١٩٦٠ إلى ٨٨١ر٤ مليون عام ١٩٧٦ ، ولكن عددهم تناقص حتى وصل إلى ٥٦٧ر٤ مليون مشتغل عام ١٩٨٦.

وأن العاملين بخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية قد تطور من ٣٦٩ر١ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٨٦٨ر١ مليون عام ١٩٧٦ ثم قفز إلى ٦١٥ر٢ مليون عام ١٩٨٦.

وفى نفس الوقت نجد أن العاملين بالانتاج والتشغيل ووسائل النقل قد تطور من ٣٣٦ر١ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٥٨ ٠ر٢ مليون عام ١٩٧٦ ثم إلى ٧٥٩ر٢ مليون عام ١٩٨٦.

وأن عمال الانتاج بأجر فى هذا المجال قد تطور من ٧٨٠ ألف عامل عام ١٩٦٠ إلى ٢٠١ر١ مليون عامل عام ١٩٧٦ إلى ٦١١ر١ مليون عامل عام ١٩٨٦.

وكان عمال الصناعة التحويلية قد تطور من:

٤١٦ر٤ ألف عامل عام ١٩٦٠ إلى ٨٠٠ ألف عام ١٩٧٦ بنسبة ارتفاع تقترب من ٩٢٪ كما وصل عدد أفراد عمال الصناعة التحويلية إلى ٨٦١ ألف عامل صناعى عام ١٩٨٦ بزيادة ٦١ ألف عامل فى عشر سنوات وبنسبة زيادة تصل إلى ٦ز٧٪ فقط (٤٨)

وتشير النسب المئوية لقوة العمل إلى أنه بين عامى ١٩٧٦- ١٩٨٦ تناقصت النسبة المئوية لقوة العمل فى الزراعة من ٨ر٤٣٪ عام ١٩٧٦ إلى ٧ر٣٥٪ عام ١٩٨٦ ، وارتفعت قوة العمل فى الصناعة من ٢ر١٦٪ عام

---

٤٨) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ -١٩٩٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مصر - يونيو ١٩٩٤ جدول (١-٢٤) ، جدول (١-٢٥) التوزيع العددى للمشتغلين (٦سنوات فأكثر) وللتوزيع العددى للسكان (١٥ سنة فأكثر) ص ٤٦ ،٤٧، ٤٨ ٤٩.

١٩٧٦ إلى ١٨٫٢٪ عام ١٩٨٦ أما فى الخدمات فقد ارتفعت نسبة قوة العمل من ٣٩٫٨٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٦٫١٪ عام ١٩٨٦(٤٩)

٦- المهمشون والبطالة:

لم يكن النظام الاقتصادى بأجهزته الحكومية والخاصة والاستثمارية فى ظل توجهاته التجارية - تلك التى أضعفت التوجه نحو زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية كمحاولات قادرة على استيعاب التدفقات السنوية لقوة العمل - بقادر على محاصرة اتساع جيش العاطلين عن العمل ، فضلاً عن تطوير أوضاع العمالة الهامشية وجذبها إلى دولاب العمل المنتج.

فمن بين الأعداد الكبيرة التى تخرجت من المدارس المتوسطة ومن الكليات الجامعية العملية والنظرية ، وغيرهم من غير المتعلمين الذين يصلون إلى سن العمل مبكراً لم تتمكن القطاعات الحكومية الاستثمارية العامة والخاصة والأجنبية بين ٧٦ -١٩٨٦ من استيعاب أكثر من ١٫٧٠٩ مليون مشتغل ، ذهب أغلبه إلى القطاع الحكومى بنسبة ٤٤٫٤٪ أى حوالى ٧٥٩ ألف مشتغل ، ولم تستقبل شركات القطاع العام أكثر من ٣٢٣ ألف مشتغل بنسبة ١٨٫٩٪ من جملة المشتغلين المستوعبين فى عشرة أعوام استوعبته فى الفترة بين ٧٦ -١٩٨٢ ، وتوقفت عن التوظيف بعد ذلك ،بينما استوعب القطاع الخاص والأجنبى بكل ضجيجه وغباره فى تلك السنوات مالايزيد عن ٦٢٧ ألف مشتغل بنسبة ٣٦٫٧٪ (٥٠)

وبينما تم استيعاب وتشغيل هذا المليون و٧٠٩ ألف مصرى فى عشرة سنوات حتى عام ١٩٨٦ بلغ عدد المتعطلين عن العمل فى نفس العام ١٫٤٣٠ مليون فرد بنسبة ١٠٫٧٪ من حجم قوة العمل فى ذلك الوقت وتصل نسبة الشباب إلى حوالى ٣٠٫٣٪ من حجم المتعطلين ، ووصل معدل البطالة فى الحضر ١٢٫٤٪ وفى الريف ٩٫٢٪ فى عام ١٩٨٦(٥١)

---

٤٩) تقرير التنمية البشرية - معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٤ ص ١٣٢.

٥٠) تقرير التنمية البشرية - مصر - معهد التخطيط القومى ١٩٩٤ ص ٦١

٥١) نفس المصدر السابق - جدول الحرمان البشرى ص ١٢١ . وجدول البطالة ص ١٣٣ الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ -١٩٩٣ الجهاز المركزى يونيو ١٩٩٤ ص ١١

كما أنه من بين العاملين وغير العاملين الذين لم يلتحقوا بعمل بعد فى ذلك الوقت بلغ عدد المهاجرين للعمل خارج مصر ٢٫٢٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٦(٥٢)

ومن قوة العمل والمشتغلين من السكان بلغ عدد أفراد العمالة الهامشية الذين يعملون فى قاع المصالح من السعاة والباعة الجائلين وغيرهم ١٫٤٢٨ مليون مهمش عام ١٩٨٦(٥٣)

وبلغ عدد الذين يعيشون فى فقر مدقع حوالى ٤٫١٥ مليون مواطن بينهم ٢٫٢٢٦ مليون من سكان الريف (٥٤)

ثالثا : الظواهر الطبقية والثقافية للانفتاح والهجرة والاصلاح الاقتصادى

تفاعلت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح والإصلاح الاقتصادى والخصخصة التى بدأت كاتجاهات رسمية للدولة منذ عام ١٩٧٤ ومازالت ممتدة فى السبعينات والثمانينات والتسعينات مع ظاهرة التوسع فى هجرة القوى العاملة إلى بلاد النفط لينتجا معاً عدة ظواهر **طبقية وثقافية لها أكبرالأثر** على **التكوين الاجماعى** فى مصر.

فبينما كانت عشر سنوات من الانفتاح من أواسط السبعينات إلى أواسط الثمانينات قد قدمت الصورة الأساسية لفئات وطبقات وشرائح التكوين الاجتماعى بعد الانفتاح كما ظهرت فى الفقرة السابقة من الدراسة جاءت السنوات العشر التالية من أواسط الثمانينات إلى أواسط التسعينات لتدعم عناصر النمط الجديد للتكوين الاجتماعى فى صورة **صعود للقطاعات التجارية والخدمية والاستهلاكية** ، ببروز وصعود الطبقة

---

٥٢) الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ -١٩٩٣ الجهاز المركزى يونيو ١٩٩٤ ص ١١

٥٣) د. سعد حافظ - الطبقة العاملة ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا فكرية الكتاب الخامس مايو ١٩٨٧ ص ٣١.

٥٤) تقرير التنمية البشرية مصدر مذكور ص ١٢١.

الرأسمالية التجارية والمقاولاتية وانخراط الفئة البيروقراطية بالتزاوج والاندماج مع عناصر الرأسمالية الكبيرة ، وتحول فى دور رأسمالية الدولة بتراجع قطاعاتها الصناعية كوزن نسبي ومعدلات نمو وكقدرة على استيعاب وتشغيل قوة العمل المتزايدة ، واتجاه سلطة الدولة نحو **تفكيك وبيع شركات القطاع العام تحت مسميات الخصخصة وتوسيع الملكية** . فقد اتجهت معدلات نمو الانتاج الصناعى إلى الانخفاض إلى ٢ر٦٪ فى السنوات ٨٢ -١٩٨٧ ثم إلى ٧ر٥٪ فى الفترة ٨٧ -١٩٩٢ وبعد أن كانت الأهمية النسبية للقطاعات الخدمية فى عام ١٩٨٢/٨١ تقدر بـ ٣ر٤٦٪ فانها قد ارتفعت فى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢ر٥٠٪ أما النسبة للصناعة فقد وقفت أهميتها النسبية عند ٢ر١٧٪ بعد نصف قرن من جهود التنمية الصناعية ، أى أقل من المستوى المتحقق فى نهاية الستينات الذى بلغ ٩ر٢٢٪(٥٥) وتفاعلت أوضاع الانفتاح والهجرة لتحدثا تغيرات فى طول المجتمع وعرضه ، لتغير من الأوزان النسبية للطبقات والشرائح محدثة عمليات صعود وهبوط عاصفة ، ولتغير من الأوزان النسبية لفئات وشرائح قوة العمل ، فضلاً عن اتساع ظواهر البطالة والتهميش ، والاتجاه نحو **تفتيت الفئات والطبقات المنتجة خاصة العمال والفلاحين** ، وتخليق فئات جديدة (مرسملة) وعابرة للطبقات على مستوى الوعى ، أى إنتاج أوضاع جديدة من **الحراك الاجماعى** تنعكس على مجمل الطبقات محدثة أوضاع ثراء وحيازة أموال مع إنتاج عمليات إفقار وسعت وتوسع من إلوزن النسبى للفقراء والفقراء المعدمين ، فى ظل هذا الوضع **ظهرت أوضاع العنف وقيمه وبرزت نماذج وقيم الحل الفردى والهجرة كأدوات واتجاهات جديدة.**

وسوف نتناول هنا بعض الظواهر الطبقية والثقافية للانفتاح والهجرة والخصخصة ببعض التفصيل:

---

٥٥) البنك الأهلى - النشرة الاقتصادية - العدد الرابع ١٩٩٥ ص ٤١٨ ، البنك المركزى - التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤ ص ١٢

١- الأوزان النسبية لفئات وشرائح قوة العمل:

تطورت أعداد المشتغلين من ٢و٦٠٦و٩ مليون مشتغل عام ١٩٧٥ إلى ٥٥٤و١٠ مليون عام ١٩٧٩ إلى ١١ر٩٩٨ مليون عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ١٣ر٠٣٢ مليون عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ١٤ر٨٧٩ مليون مشتغل عام ١٩٩٥/٩٤.

وكان الوزن النسبى لقوة العمل فى إجمالى القطاعات السلعية (زراعية وصناعية وبترول وكهرباء وتشييد وبناء) من إجمالى قوة العمل ٦١ر٢٪ فى عام ١٩٧٥ وفى القطاعات الخدمية ٣٨ر٨ ٪من جملة قوة العمل فى نفس العام.

وبينما بدأ الوزن النسبى لمجموع العاملين فى القطاعات السلعية يتناقص بدأ الوزن النسبى لمجموع العاملين فى القطاعات الخدمية يتزايد ، حيث صار الوزن النسبى للعاملين فى القطاعات السلعية ٥٨ر٧٪ عام ١٩٧٩ ثم ٥٥ر٧٪ عام ٨٧/٨٦ ثم ٥٣ر٩٪ عام ٩٠/٨٩ ثم ٥٣ر٦٪ عام ١٩٩٥/٩٤

وعلى العكس من ذلك صار الوزن النسبى للعاملين فى القطاعات الخدمية ٤١ر٢٪ عام ١٩٧٩ ثم ٤٤ر٢٪ عام ٨٧/٨٦ ثم ٤٦٪ عام ٩٠/٨٩ ثم بلغ ٤٦ر٤٪ عام ١٩٩٥/٩٤(٥٦) وبتفصيل أكثر كان الوزن النسبى للعاملين فى قطاع الزراعة فى تراجع واضح طوال الفترة المذكورة ، وفى قطاع الصناعات التحويلية ذى تطور محدود ومثله فى قطاع التجارة والمال والتأمين وأكثر قليلاً فى قطاع البناء والتشييد ، بينما كان ارتفاع الوزن النسبى للعاملين فى القطاعات الخدمية واضحاً . منسوباً إلى إجمالى المشتغلين.

---

٥٦) طبقا لبيانات وزارة التخطيط فى الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ -١٩٨٠ يوليو ١٩٨١ ص ٢٢٦ ، الكتاب الإحصائى السنوى ٥٢ -٩٣ يونيو ١٩٩٤ ص ٣٢٢ ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٠ ١٩٩٥ يونيه ١٩٩٦ ص ٣٣٤.

فقد تناقص الوزن النسبى للعاملين فى القطاع الزراعى من ٤٣٫٩٪ عام ٧٥ إلى ٣١٫٩٪ عام ٩٥/٩٤ ، أى بتناقص قدره ١٢٪.

وارتفع الوزن النسبى للعاملين في الصناعات التحويلية من ١٢٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٣٫٧٪ عام ٩٥/٩٤ أي بزيادة قدرها ١٫٧٪ أما العاملون بقطاع التجارة والمال والتأمين فقد ارتفع وزنهم النسبى لقوة العمل من ١٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ١١٪ عام ٩٥/٩٤ أى بزيادة قدرها ١٪ بينما زاد الوزن النسبى للعاملين فى قطاع التشييد والبناء من ٤٫٦٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٪ عام ٩٥/٩٤ بزيادة قدرها ٢٫٤٪

إما فى القطاعات الخدمية فقد ارتفع الوزن النسبى للعاملين بها من ٣٨٫٨٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٦٫٥٪ عام ١٩٩٥/٩٤ بزيادة قدرها ٧٫٧٪ (٥٧) كما تظهر تلك الأوزان النسبية أنه بينما يبلغ الوزن النسبى للقطاعات الخدمية فى التسعينات حوالى ٤٦٫٥٪ من القوى العاملة ، لايزيد الوزن النسبى للعاملين فى الصناعة عن ١٣٫٧٪ من جملة القوى العاملة فى مصر وأن نسبتهم إلى المجتمع ككل لاتزيد عن ٣٫٢٪ (٥٨)

كما تلاحظ بعض الدراسات العلمية والميدانية عمليات التناقص التى تتم لعمال الصناعة فى القطاع العام بين عامى ٧٦ -١٩٩٦ حيث كان مجموع عمال الصناعة بالقطاع العام ٧٩٠ ألف عامل تناقصوا بنسبة ٢٩٪ أى مايقرب من الثلث . ووفقا لهذه الدراسات وفى آخر تعداد لعام ١٩٩٢ بلغ عمال الصناعة فى القطاع العام ٥٧٠ ألف عامل ، أما عمال الصناعة فى القطاع الخاص فقد بلغوا ٢٤٨ ألف عامل فى عام ١٩٩٢ ، ويشير صاحب الدراسة إلى أن عدد العمال الصناعيين فى إحدى المدن الجديدة وهى العاشر من رمضان ٢٦ ألف عامل (٥٩)

---

٥٧) محسوبة من جداول المصدر السابق.

٥٨) نفس المصدر السابق

٥٩) عادل شعبان رسالة علمية عن الطبقة العاملة الصناعية فى مصر - ندوة التكوين الاجتماعى ١٩٩٦ ، وجدير بالذكر أن جملة العاملين بشركة الحديد والصلب كانت حتى آخر الثمانينات ٢٦ ألف مشتغل بلغت في منتصف التسعينات ٢٢٫٦٠٠ ألف مشتغل ومن المستهدف أن تصل ١٩ ألف فى نهاية عام ١٩٩٧ وفقاً لمعلومات مباشرة من السيد / مصطفى نايض على عضو نقابة الحديد والصلب وسكرتير التنظيم والعضوية (م.ف.)

٢- الهجرة ونمو الفئات المرسملة:

شهدت سنوات الانفتاح والخصخصة أكبر عملية **تجريف اجتماعى** لقوة العمل بفضل البروز الواضح لظاهرة الهجرة إلى بلاد النفط.

وبالطبع فان ظاهرة الهجرة لم تكن بعيدة عن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للانفتاح ، فضلاً عن تفاعل آثار الهجرة مع اثار الانفتاح منتجة جملة من التأثيرات الكبيرة على التكوين الاجتماعى فى مصر.

وبينما بلغ عدد السكان داخل مصر فى أول عام ١٩٩٦ حوالى ٦٠ مليون و٢٣٦ ألف نسمة ، نجد ان حجم المهاجرين خارج البلاد يقدر بـ ٢ مليون و٧٣٠ ألف نسمة (٦٠)

وتتراوح تقديرات عدد المهاجرين للعمل بالخارج فى أول عام ١٩٨٦ بين ٢ر٨ مليون و٣ مليون مهاجر ، حيث توازى تلك الأرقام خُمس قوة العمل المصرية فى منتصف الثمانينات (٦١)

وقد صاحب الهجرة للعمل بالخارج حراك ملحوظ فى قطاع النشاط الاقتصادى للمهاجرين العائدين ، فقد كسبت بعض قطاعات النشاط الاقتصادى بصورة صافية على حساب قطاعات أخرى ، وتدل البيانات المتاحة على أن الصناعة التحويلية كانت من القطاعات التى خسرت خسارة صافية بما يوازى ١٣٪ ممن كانوا يعملون بالقطاع قبل الهجرة ، بينما كسبت قطاعات التجارة والنقل ، ويعنى هذا الاتجاه مساهمة سالبة فى تبلور الطبقة العاملة نتيجة لتسرب نسبة من العاملين فى أكثر القطاعات - تقريبا - من أعضاء قوة العمل تحقق أقصى تقارب إلى القطاعات التى تتسم بالتباعد النسبى بين الغاملين فيها ، كما أن الهجرة ساهمت فى **تقليل تبلور الطبقة العاملة المصرية** من خلال تحول جزء ممن يبيعون قوة

---

٦٠) الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الجيب ١٩٩٦ ص ١٣.

٦١) د. نادر رجانى - علاقة الهجرة ببعض موشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر - قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧ ص ٨٧.

العمل إلى أصحاب أعمال أو عاملين لحسابهم (٦٢)

ولعل أهم الآثار المرتبطة بعملية هجرة العمالة إلى البلدان النفطية هى التى أدت إلى إحداث تغيرات مهمة فى البنيان الطبقى فى المجتمعات المرسلة للعمالة ، مما نجم عنه انحدار وتدهور فى أوضاع طبقات وشرائح اجتماعية وصعود فئات وشرائح من صفوف الطبقة الوسطى والدنيا.

إن فترات **الحراك الاجتماعى السريع** تسم عادة بدرجة عالية من **السيولة الاجتماعية** ، حيث تتغير مصادر الدخل بسرعة ، فيزداد عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك ، وتتغير طبيعة العمل وطبيعة الملكية ، وتساعد عملية الهجرة على تغيير موقع المهاجر اجتماعيا ، من معدم إلى حائز ، ومن أجير إلى صاحب عمل بصرف النظر عن كم رأسماله ، ومن مهنة إلى مهنة أخرى ، فضلا عن تغير دخله وبعض عناصر قيمه ، وعلى المستوى الإجمالى ، لعل أهم مؤثرات عمليات الهجرة على البنيان الطبقى والتشكيلة الاجتماعية فى البلدان المرسلة للعمالة ، عملية **النمو السريع فى مراتب وفئات البرجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة** ، وذلك من خلال عمليات الانتقال والتحول من مصاف المعدمين (بلا أرض) والأجراء إلى مراتب صغار الملاك وأصحاب المشروعات الصغيرة (٦٣).

ولعل أهم تأثيرات عمليات هجرة العمالة ، على اختلاف مستويات مهاراتها إلى البلدان النفطية ، تمثلت فى بروز وصعود ماأسماه د. حسن الساعاتى « **الفئات المرسلة** » فى المجتمعات العربية المرسلة للعمالة(٦٤).

---

٦٢) نفس المصدر السابق ص ٨٨

٦٣) د. ابراهيم سعد الدين - د. محمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٣ ص ١٨٣، د. عبد الباسط عبد المعطى ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨٤ ص ١١٤ ، د. جلال أمين الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى ، اليقظة العربية العدد يوليو ١٩٨٥ ص ٦٩

٦٤) د. محمود عبد الفضيل . التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - جامعة الأمم المتحدة ببيروت فبراير ١٩٨٨ ص ١٨٥

ويعرف الدكتور الساعاتي هذه الفئات بأنها تمثل شرائح من الفئات الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة ، مكنتها مهاراتها وفرص الهجرة للبلدان النفطية من تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية ، جعلتها تنتمي إلى مايسميه شريحة« **الألفونيرات** » أي الذين يملك الواحد منهم آلاف من الجنيهات (أو الدنانير أو الريالات أوالدولارات وغيرها من العملات الحرة الأخرى) التي يستثمرونها بشتى الطرق وبخاصة كودائع في المصارف العربية والأجنبية والوطنية (٦٥)

وقد تكونت هذه الفئات أول ماتكونت من المهنيين (الأطباء ، المهندسين ، المحاسبين ، المعلمين ، أساتذة الجامعات الذين عملوا فى البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات، ولكن بعد أن ألغيت قيود السفر والإقامة فى الخارج انضم إلى قوافل المهاجرين فئات جديدة من العمال المهرة ونصف المهرة والفلاحين المعدمين وذوى الحيازات القزمية ، وحتى من صفوف البرليتارية الرثة (كالبوابين وخدم المنازل والسعاة.. إلخ) وقد قام العديد من هؤلاء لدى عودتهم بتوظيف الفوائض الادخارية فى شراء قطع صغيرة من الأراضى الزراعية وأراضى البناء ، أو امتلاك سيارات النقل ، وآلات الحرث والرى والجرارات والجرافات ، فضلاً عن الايداع فى المصارف ، وكذلك شركات توظيف الأموال - فى ذلك الوقت - التى استقطبت جانباً هاماً من مدخرات صغار متوسطى المدخرين ، معظمهم من فئة « الألفونيرات » (٦٦)

وقد نتج عن ظاهرة الهجرة وبروز الفئات المرسلة بشكل واسع فى صفوف فئات الطبقة الوسطى وعناصر الرأسمالية الصغيرة ، بل الفئاتالعمالية ، تداعيات مهمة فى أوضاع البنية الاجتماعية والطبقية ، إذ

---

٦٥) د. حسن الساعاتي - الفئات المرسلة فى مصر المعاصرة - القاهرة - جامعة عين شمس كلية الأداب - فبراير ١٩٨٥ ص ١ غير منشورة عن د. محمود عبد الفضيل - المصدر السابق ص ١٨٥

٦٦) د. محمود عبد الفضيل - المصدر السابق ص ١٨٦

ازدادت سبل الجمع بين مصادر الدخل المختلفة (دخل الملكية ودخل العمل) وكذلك ارتفع عدد الأجراء الذين يتحولون إلى ملاك ومستثمرين صغار أو حائزين لأصول مالية(ودائع ، أوراق مالية) دون أن يتخلوا تماماً عن وظائفهم وأعمالهم الأجرية الأصلية(٦٧)

٣- زيادة الوزن النسبى للأسر الفقيرة:

أطلق الانفتاح الاقتصادى نار الغلاء إلى أقصى مدى ، ثم تفاعلت ظاهرة الهجرة مع الانفتاح لتفاقم من الأمر باطلاق معدلات التضخم التى انعكست على أسعار السلع المعمرة والاستهلاكية.

وقام التضخم بدوره كآلية فى إعادة توزيع الدخل ، بين التجار مالكى السلع المعمرة والاستهلاكية والعاملين بأجر من الموظفين والعمال وصغار المنتجين ، فقد رفع التضخم من القيمة المالية للسلعة ونقل بعض الشرائح نقلات اجتماعية واضحة فى السلم الاجتماعى ، وخاصة من صغار التجار إلى أعلى ، وقد كان أصحاب محلات بيع السلع الغذائية وقطع الغيار وقبلهما تجار الذهب والصاغة على رأس الشرائح التى صنعت لها آلية التضخم حراكاً اجتماعياً صاعداً ، وعلى العكس من ذلك خلقت نفس الآلية خط هبوط لأصحاب الدخول المحدودة فى الريف والمدينة ، ولم تستطع الزيادات النسبية فى الأجور ملاحقة تلك المعدلات التى اشتعلت لترتفع بمتواليات هندسية.

.وتهتم دراسات التنمية البشرية بقياسات معدلات الفقر والفقر المدقع (الشديد) وفقاً لحسابات معدلات الدخل ومعدلات الانفاق بكيفيات وحسابات علمية محددة(٦٨) . ووفقا لتقديرات معهد التخطيط القومى وصل إجمالى الفقراء فى مصر كنسبة من جملة السكان ٣٤٫٢٪ عام

---

٦٧) المصدر السابق ص ١٨٧

٦٨) للتعرف على أدوات تعريف الفقر وطرق أساليب تحديد خط الفقر وتقدير أحجامه : د. كريمة كريم - الفقر وتوزيع الدخل فى مصر - منتدى العالم الثالث - القاهرة يونيه ١٩٩٤

١٩٩٠ ، حيث كانت نسبة الأسر الفقيرة في الحضر ٣٩٫٧٪ وفى الريف ٣١٫٦٪ ، كما وصل الوزن النسبى لجملة الأسر شديدة الفقر(الفقراء المدقعون) فى كل مصر ٧٫٦٪ عام ١٩٩٠ كما كانت نسبة الأسر شديدة الفقر فى الحضر ٦٫٥٪ وفى الريف ٨٫٧٪ (٦٩)

وقد وصل عدد الأسر الفقيرة فى مصر فى عام ١٩٩١/٩٠ ٦٫٦٢٠٫٩ مليون أسرة وفقا لحسابات الأسر الفقيرة تحت خط دخل الفقر ، كما بلغ عد الأسر الفقيرة فى الحضر وفقاً لخط الدخل ٢٫٦٦٧٫٦ مليون أسرة وعددهم فى الريف ٣٫٩٥٣٫٣ مليون أسرة ، ووصلت تلك الأعداد وفقاً لحساب حجم الأسر الفقيرة تبعاً لتقديرات الإنفاق ٥٫٢٩٤٫٨ مليون أسرة فى مصر عام ١٩٩١/٩٠ ، ووفقاً لهذا المقياس بلغ عدد الأسر الفقيرة فى الحضر ١٫٩٥٤٫٤ مليون أسرة فى نفس العام أما فى الريف فقد بلغ عدد الأسر الفقيرة ٣٫٣٤٠٫٤ مليون أسرة.

أما حجم الأسر شديدة الفقر (الأسر المعدمة) فقد بلغ ٨٠٦٫٧ ألف أسرة فى عام ١٩٩١/٩٠ وفقاً لتقديرات خط دحل الفقر المدقع ، أما وفقا لخط إنفاق الفقر المدقع فقد بلغ عدد الأسر المعدمة ١٫٣٨٧٫٩ مليون أسرة فى نفس العام(٧٠)

وبمقارنة تطورات أوضاع الفقر بين عامى ١٩٨٢/٨١ ،١٩٩١/٩٠ نجد ارتفاع الوزن النسبى للأسر الفقيرة فى الحضر من ٣٠٫٤٪ عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٥٫٩٪ عام ١٩٩١/٩٠ ، وفى الريف تقفز النسبة من ٢٩٫٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى ٥٤٫٥٪ تبعاً لتقدير الانفاق ، لكنها ترتفع بصورة مذهلة تبعاً لتقدير الدخل حيث تصل النسبة إلى ٤٩٪ فى الحضر كما تصل نسبة الأسر الفقيرة فى الريف إلى ٦٤٫٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ (٧١)

٦٩) تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٤ جدول وتوزيع الدخل والفقر ص ١٣٤.

٧٠) . كريمة كريم – المصدر السابق ، جدول – الأسر الفقيرة والأسر الفقيرة المعدمة فى مصر (١٩٩٠ /١٩٩١) ص ٢٥ . ٢٦

٧١) د. كريمة كريم – المصدر السابق ص ٣٦.

ويشير تقرير التنمية البشرية إلى أن نصيب أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل فى مصر عام ١٩٩٠ لايزيد عن ١٩٪ وأن أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى الأجور فى مصر عام ١٩٩٠ لايزيد عن ١٧٪ (٧٢)

٤- اتساع الفئات الوسطى وأزمتها:

تستقبل الفئات الوسطى تدفقات سنوية من خريجى الجامعة تبلغ عدة آلاف لم تفلح كل المحاولات التى تهدف إلى تقليل أعدادها لصالح التعليم المتوسط الصناعى والزراعى والتجارى حتى الآن ، ويبدو أنها لن تفلح فى ذلك فى ظل تناقضات ماهو معلن من أهداف الخصخصة التى وصلت إلى التعليم بافتتاح عدة كليات ومعاهد جامعية أهلية فى المدن الجديدة، الأمر الذى يفاقم من أزمة الطبقة الوسطى بتدفقات من خريجى الكليات العملية والنظرية تلتحق النسبة الغالبة منها بجيش البطالة فى ظل غياب خطط التوسع الصناعى والزراعى وعجز دولاب العمل الحالى - قطاع عام وقطاع خاص - عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الملتحقين المهنيين بقوة العمل وبقائهم دون عمل منتظم ، ومن بين هذه الأعداد تتغذى موجات الهجرة للعمل بالخارج والانضمام للفئات المرسملة التى ذكرناها فى فقرة سابقة ، ومن بينها تتغذى شرائح سائقى وأصحاب عربات (التاكسى الأجرة - والسرفيس) ، كما تظل هذه الفئات نهباً لإمكانيات متعددة من الالتحاق بجماعات العنف أو جماعات الجريمة الاقتصادية وغيرها.

وإذا حاولنا أن نعطى أمثلة لحجم التدفقات التى تمت منذ عام ٧٥/٧٤ حتى الآن سنجد مايلى:

ارتفعت جملة التدفقات من خريجى الجامعة من ٤١٫٩١٦ ألف خريج عام ١٩٧٥/١٩٧٤ إلى ٩٩٫٩٢ ألف خريج عام ٩٥/٩٤ ، وكانت التدفقات السنوية قد وصلت أعلى ذروة لها فى عام ٨٨/٨٧ حيث وصل عد الخريجين إلى ١١٢٫٦١٥ ألف خريج.

---

٧٢) تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ ص ١٣٤.

معنى ذلك أن جملة التدفقات السنوية من خريجى كليات الجامعة النظرية والعملية قد بلغت بين عامى ٨٦/٨٥ ، ٩٥/٩٤ مايزيد عن مليون خريج جامعى (٧٣)

كما ارتفع التدفق السنوى لخريجى المدارس الثانوية الفنية المتوسطة (صناعى وتجارى وزراعى) من ٨٩٫٧٩٥ ألف خريج عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٦١٦٫٩١ ألف خريج عام ٩٥/٩٤ (٧٤) وكان معدل خريجى هذه المدارس منذ منتصف الثمانينات قد دار حول أكثر من ٢٠٠ ألف خريج سنوياً بما يعنى أن عدد الخريجين من المدارس الثانوية الفنية قد بلغوا ٨٧٦٠٫٩٧٫٣ مليون خريج بين عامى ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩٥/٩٤ ، ومنذ أن أعلنت الدولة خضوعها وخضوع المجتمع لآليات السوق وفقاً لفلسفة الانفتاح والخصخصة تولدت فى المجتمع كتلة جديدة من المتعلمين يصل حجمها إلى مليون متعلم فى فنون الهندسة والمحاسبة والمحاماة والزراعة والاقتصاد فضلاً عن الكليات النظرية الأخرى والمدارس الفنية يعانى أكثر من ثلثيها على الأقل من البطالة ويعمل الثلث الباقى فى أعمال مؤقتة أو غير دائمة فى مجالات ليس من بينها الإنتاج السلعى الصناعى ، ذلك الذى توقفت التوسعات به فضلاً عن توقف استقباله للعمالة الجديدة ، فضلاً عن إعداده للبيع تحت مسميات توسيع الملكية وغيرها من المسميات.

ويضيف هذا الوضع وجعاً جديدا للطبقة الوسطى التى تعانى منذ الانفتاح من أزمة مكانة وأزمة تمزق بين الفئات العليا والفئات الجديدة التى تخترقها بقيم الثروة ونماذج الفساد والجريمة الاقتصادية . حيث تهبط أوضاع فئاتها الدنيا من الموظفين الصغار والمتوسطين ممن يدخلون فى حزام

---

٧٣) الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٨٠ تطور خريجى الجامعات ص ١٨٥ - ١٩٠ الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ - ١٩٩٣ تطور خريجى الجامعات جدول رقم ٨ - ١٠ ورقم ٨ - ١١ الكتاب الاحصائى السنوى ٩٠ - ١٩٩٥ - تطور خريجى الجامعات جدول رقم ٨ - ٩ ص ٢٨٢ - ٢٨٨.

٧٤) نفس المصادر السابقة من جداول عدد الناجحين فى الامتحانات العامة.

الفقر أو يعملون فى عدة وظائف ويدخلون فى وضع ازدواج وظيفى للتحايل على أوضاع المعيشة ، أو يدخلون فى أوضاع فساد استغلال الوظيفة تحت وطأة الحاجة وارتفاع الأسعار وضعف الأجور ، وترتفع الفئات الجديدة « المرسملة » عبر الهجرة أو عبر الفساد حاملة قيم ونماذج الحل الفردى والعنف والمتاجرة بالدين ، ويتراجع وضع الوظيفة داخل صفوف الطبقة الوسطى، كما يتراجع وضع الفئات العاملة بالفكر والمحترمة لدور العقل من أساتذة الجامعات والعلماء والمفكرين منسوبا للفئات الجديدة الحاملة لقيم الحصول على الثروة بأى طريقة وبأى علاقة وفى كل وقت ، كما يتراجع وضع ومكانة الفئات المنتجة فى الطبقة الوسطى لصالح الفئات التجارية والسمسارية الجديدة.

فاتساع الفئات الوسطى لايأتى فقط من تدفق الخريجين الجدد ، وإن كان منبعاً كبيراً للاتساع السنوى ، بل يأتى أيضاً من الحراك الاجتماعى الناشئ عن الانفتاح والهجرة خاصة عبر الفئات المرسملة ، وعبر صعود الفئات التجارية وأصحاب المشروعات الصغيرة التى أطلقها الانفتاح وعاد بها المهاجرون للعمل فى بلاد النفط.

ونحن نقصد باتساع الفئات الوسطى اتساع جملة الفئات غير العمالية غير الفلاحية ، التى أصبحت فى ظل تدهور الإنتاج السلعى الصناعى والزراعى وفى ظل ضعف الأوزان النسبية لكتلة المشتغلين فى الزراعة والصناعة تتجه لصالح زيادة الأوزان النسبية لكتل المشتغلين فى المجالات الخدمية والسياحية والفندية والتجارية.

إن إتساع الفئات الوسطى بهذه الكيفية هو نتيجة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الانفتاح والهجرة ، وهو فى نفس الوقت أحد أسباب أزمة الطبقة الوسطى التقليدية ككل ، وبصفة خاصة **أزمة مكانة الفئات الوسطى العاملة بالانتاج الذهنى والفكرى والعلمى**، تلك التى ضعف وزنها النسبى الفكرى كمناظر لضعف الوزن النسبى للفئات والشرائح

المنتجة وضعف قيم العقلانية والتضامن والتعاون والاستنارة فى المجتمع ككل.

٥- تفتيت الطبقات والقوى الاجتماعية:

قام الانفتاح الاقتصادى وأدواته الإعلامية بدور بارز فى تغذية الوعى السائد بأيديولوجية الانفتاح والخصخصة **ونموذج الحل الفردى.**

ودعمت نماذج الهجرة والعودة من عناصر تلك الأيديولوجية عبر تقديمها للنماذج المخلقة من الفئات المرسملة بهدف رسملة وعى الطبقة العاملة وجذب بعض أفرادها وفئاتها.

وعلى الرغم من قيام كتل مختلفة من الطبقة العاملة فى السبعينات والثمانينات **بتحركات احتجاجية تسفر عن وعى عمالى مطلبى متصاعد** ، إلا أنها وجدت نفسها غارقة فى بحر من الفئات المرسملة التى تقوم بدور أدوات **التجريف والنحر** على عكس مجتمع الستينات والنصف الأول من السبعينات الذى كان يظهر كمجتمع مساند لقيم **النضال والتعاون والتضامن والحل الجماعى التقدمى** ، هكذا كانت تظهر الحركات الاحتجاجية الأخرى وخاصة الطلابية فى ذلك الوقت.

لكن الانفتاح الاقتصادى قدم مجتمعا جديداً تتقدم فيه الشرائح التجارية والمقاولاتية بنماذجها على حساب الصناعة ، وقدم نماذج القطاع المشترك الاستثمارى الذى يشارك فيه القطاع العام والقطاع الأجنبى ، وهى مجالات عملية تؤدى إلى وجود عدة مستويات للأجور **وعدة مستويات لفئات الطبقة الواحدة** ، وبينما كانت الطبقة العاملة تجد مجال **تبلورها** فى قطاعها الصناعى النامى ، إذ بهذا القطاع الصناعى يتوقف عن استيعاب عمالة جديدة فضلاً عن تحوله لقطاع طارد للعمالة ، فضلاً عن وجود ظواهر ونماذج الإغراء التى أدت إلى **تفتيت الطبقة العاملة** طولياً وعرضياً فى فئات عاملة فى القطاع العام ، وفئات عاملة بالقطاع الخاص ، وفئات بالقطاع الاستثمارى وفئات مهاجرة ، فضلاً عن التمزق الأصلى بين عمال

الصناعة وعمال الزراعة وعمال الخدمات ، تلك الأوضاع التى دعمت بروز أو استمرار الروابط غير العمالية - **العائلية والريفية والجهوية** - وتحت وطأة التضخم والغلاء وسحر نماذج الحل الفردى ، وبتأثير الهجرة والعودة ، ظهر العامل مالك قطعة أرض كعامل - فلاح ، والعامل الذى يعمل لحسابه بعد الظهر فى مهنة يجيدها كعامل - حرفى ، وصاحب التاكسى ، وصاحب البوتيك .. إلخ النماذج التى مست فئات كثيرة من المجتمع .

وقدمت تطورات عمليات التشييد والبناء كتلاً عمالية إنشائية كبيرة تتسم **بالتنقل** مع عمليات الإنشاء فى المدن الجديدة فى البناء وفى مشروع مترو الأنفاق وهى تمثل قوة عاملة(عمال ومهندسين) ماهرة وعالية الكفاءة لكنها متنقلة وتمثل صورة من صور العمالة المتعاقدة بعقود موقتة (٧٥) وهذه الكتلة لاترتبط ارتباطاً دائماً بوضع مؤسسى ، نماذجها كما كانت فى السد العالى سابقاً والآن فى مشروع إنشاء خطوط المترو ، ثم فى أعمال البناء والإنشاءات الكهربائية والصرف الصحى ، وهى كتلة كبيرة ذات دخول عالية ولكنها متنقلة ، تختلف عن العمالة **الهامشية** التى تبلغ مايقرب من ثلث القوة العاملة فى مصر (٧٦)

وتضيف اتجاهات تصفية بعض الشركات وبيع وتوسيع الملكية فى شركات القطاع العام بعداً جديداً **للتمزيق والتفتيت** عبر عمليات تصفية العمالة تحت بند **المعاش المبكر** ، بتخليق أوهام استخدام عدة آلاف من الجنيهات كمعاش مبكر فى الارتباط بأحد المشاريع الصغيرة كشراء سيارة للركوب بالأجرة أو فتح محل بقالة .. إلخ وهو اتجاه يحدث نوعاً من الانقسام الأيديولوجى والثقافى بين أفراد الطبقة العاملة قد يسفر عن نماذج واقعية فى التنفيذ.

وتشهد صفوف **الطبقة الوسطى** عمليات تفتيت وفقاً للتطورات العلمية

---

٧٥) عادل غنيم - ندوة التكوين الاجتماعى ٢٨/ ١٩٩٦/١٠

٧٦) د. محمود عبد الفضيل - ندوة التكوين الاجتماعى - الحلقة الثانية - ١٩٩٦/١١/٢٥

والتكنولوجية ووفقاً لاتجاهات إدخال الدين فى العمل السياسى والنقابى.

ففى صفوف الأطباء مثلاً تتراجع العلاقات النقابية والمهنية وفقاً للمهنة الواحدة إلى انتماءات وعلاقات تتحرك وفقاً للتخصص الأدق مثل فئة أطباء التخدير وفئة أطباء الفحوصات والأشعة .. إلخ (٧٧)

وفى الريف يساهم الانفتاح الاقتصادى والهجرة فى عمليات **تفتيت مزهلة** ، تتفاعل مع تطورات عمليات التوريث الممتدة عبر الأجيال.

فقد ساهم الانفتاح والهجرة فى إضعاف الوزن النسبى للعاملين بالزراعة فى الريف لصالح كتلة غالبة من سكان القرية من الطلاب وأصحاب محلات البقالة وبيع السلع والمدرسين والموظفين الحكوميين ، وأصحاب سيارات النقل ونصف النقل وأعمال التشييد والبناء وغيرها.

وظهرت فى الريف نماذج الموظف - الفلاح والعامل - الفلاح والمدرس - الفلاح ... إلخ تحت وطأة التفتيت ووطأة التضخم والغلاء ومصاعب المعيشة ، وجذبت بلاد النفط الأعداد الأكبر من العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين ، الذين عادوا للعمل فى أعمال تجارية وحرفية ، كذلك جذبت حركة التشييد والبناء فى المدن الصغيرة وفى القرى أعداداً كبيرة من سكان الريف (٧٨)

وتشير أوضاع الحيازات الزراعية إلى تفتت هائل فى كتلة الفلاحين من حائزى خمسة أفدنة فأقل.

فبينما بلغت جملة الحائزين فى فئة خمسة فأقل ١٥٢ر٣ مليون حائز نجد أن هؤلاء الحائزين يوزعون بين ١٩٩ ألف حائز من فئة (٣-٥) فدان و٦٢٦ ألف حائز فى فئة(١ -٣) فدان ثم نجد ٣٢٧ر٢ مليون حائز من فئة أقل من فدان بنسبة ٨ر٧٣٪ ، وفى دراسة ميدانية عن توزيع أنصبة الحيازات فى

---

٧٧) د. سمير فياض - ندوة التكوين الاجتماعى - الحلقة الأولى ٢٨/ ١٠/١٩٩٦

٧٨) د. صلاح منسى الانفتاح والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨.

ثلاث قرى مصرية (٧٩) نجد أن ٩٣٪ من الحائزين فى قرية هورين بمحافظة المنوفية يزرعون في حيازات صغيرة من فئة ٣ أفدنة فأقل ، ويعمل فى هذه الأرض ١٨ر١٤ ألف أسرة ريفية ، ومن بين هؤلاء الحائزين نجد ٧٦١ أسرة (أكثر من النصف) يحوزون حيازات من فئة فدان واحد فأقل.

ويظهر حائزوا هذا الفدان درجة التفتت المفزعة فى هذه الفئة ، حيث يتوزع الحائزون حول القراريط (وليس الفدادين) فنجد ٢٢٦ أسرة من حائزى أكثر من ٢٠ قيراط وأقل من فدان بنسبة ٧ر٢٩٪ من حائزى فدان فأقل ، ١٥٩ أسرة من حائزى (١٥ - ٢٠ قيراط) بنسبة ٩ر٢٠٪ ونجد ٨٩ أسرة من حائزى (١٠ -١٥ قيراط) بنسبة ٧ر١١٪ ثم ٢٢٢ أسرة من حائزى (٥ - ١٠) قيراط بنسبة ٢ر٢٩٪ أما حائزوا (٥ قراريط فأقل) فقد بلغوا فى تلك القرية ٦٥ أسرة بنسبة ٥ر٨٪ وتتشابه القريتين الآخريتين مع هذه الوقائع المأساوية (٨٠)

وخلاصة الأمر هنا أن عملية **التقليب والتجريف** بين الطبقات فى عصر الانفتاح والإصلاح قد أسفرت ضمن ماأسفرت عن **إضعاف الأوزان النسبية للمنتجين** عموماً وللعاملين فى مجالات الإنتاج خاصة الصناعى والزراعى ، كما أسفرت عن **تفتيت** مستمر داخل الطبقات نفسها.

٦- الانقسام الثقافى وتدهور وضع المثقفين:

أنتج عصر الانفتاح والخصخصة أشكالاً متعددة من الجريمة الاقتصادية وتجارة المخدرات ونمو ظواهر استغلال الوظيفة ونهب المال العام ، وتفاقمت ظواهر الرشوة والاختلاس(٨١)وظهرت مع تدفقات أموال العاملين فى بلاد النفط موجات جديدة من **القيم والثقافات** ، والسلوكيات ، اتسمت **بالعنف**

---

٧٩) محمد فرج - أزمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار العدد الرابع - أبريل ١٩٨٥ص ٩٢ -١٠٩.

٨٠) محمد فرج المصدر السابق ص ٩٥

٨١) د. صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر - دراسة سيسولوجية لعلاقة التغيرات الاقتصادية بالسلوك الاجرامى - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩ ، وانظر ، عبد الخالق فاروق - الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى - دراسة فى نسق القيم والمفاهيم - مجلة شئون عربية - العدد العاشر ١٩٨١.

واستغلال **الدين** فى الأمور الاقتصادية والسياسية والصفقات التجارية ، والتقى هذا التوجه الثقافى الجديد مع اتجاهات **سلطة الدولة** فى البحث عن **أيديولوجية جديدة** تهدم بها أيديولوجية عصر الستينات والمعارضة الجديدة، فظهرت مقولات الرئيس المؤمن وعصر العلم والايمان وبرنامج العلم والإيمان .. إلخ ووصلت إلى حد تدريب تشكيلات طلابية عنيفة لمواجهة الحركة الطلابية الوطنية فى الجامعات المصرية ، والتقى هذا وذاك مع ردود الأفعال **الأخلاقية ضد ظواهر الفساد والإفساد التى برزت فى طول المجتمع وعرضه.**

وتفاعلت هذه العوامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وظواهر البطالة وأزمة الطبقة الوسطى والتهميش لتنتج صورا متعددة من استثمار الأزمة.

فتفاقمت ظواهر **العنف** المتستر بالدين وظواهر **الفساد** المتستر بالدين ، أى ظهرت جماعات العنف السياسى فى صورة جماعات (إسلامية) ، وظهرت جماعات النهب والفساد المنظم فى صورة شركات توظيف الأموال (٨٢)

وعبرت هذه الظواهر عن تجليات عصر الانفتاح والخصخصة فى المجال الثقافى ، فى صورة انقسام ثقافى اتخذ شكل الهجوم الحاد على المثقفين المصريين. والثقافة العقلانية عموماً وبصفة خاصة الأدب والفن.

---

٨٢) حول تفاصيل صعود وانهيار شركات توظيف الأموال أنظر : د. محمود عبد الفضيل الخديعة المالية الكبرى - الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٩ . وحول ظواهر العنف الدينى أنظر: د. رفعت السعيد - ماذا جرى لمصر ١٩٩١ ، ضد التأسلم ١٩٩٦ ، التأسلم .. فكر مسلح . دار التنوير ١٩٩٦ ، خليل عبد الكريم - الأسس الفكرية لليسار الإسلامى - كتاب الأهالى ١٩٩٥ ، د. نصر حامد أبو زيد - نقد الخطاب الدينى - سيناء ١٩٩٢ ، د. غالى شكرى - ثقافة النظام العشوائى - تكفير العقل وعقل التكفير - كتاب للأهالى ١٩٩٤ د. هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعارضة - المحروسة ١٩٩٥ ، عصام دربالة - عاصم عبد الماجد - القول القاطع فيمن امتنع عن الشرائع - المعالم الشرعية والفكرية للجماعة الاسلامية بمصر (٢٢) بدون تاريخ أو ناشر.

ولاتنفصل هذه الظواهر الثقافية عن بروز ثقافة الانفتاح المدعمة لنماذج الحل الفردى ونماذج الاستهلاك الترفى وامتلاك الثروة والهجرة إلى الخارج أو إلى الذات ، والهجوم على القطاع العام والتخطيط والاستقلال والتنمية . باعتبارها من الأفكار البائدة (أفكار أهل الكهف) ، ذلك الهجوم الذى توافق معه الهجوم على المرأة والفن والثقافة.

كما لاتنفصل هذه الظواهر الثقافية عن بروز فئات وشرائح مالية جديدة فى مجالات التجارة وتوظيف الأموال وتجارة العملة ، كظواهر مشابهة لثقافات أغنياء الحرب مرتبطة بالفئات والشرائح الثرية الجديدة فى الفئات العليا والدنيا من الطبقة الوسطى.

واستغلت تلك الفئات والشرائح الجديدة أزمة المجتمع وتفاقم ظواهر البطالة وظواهر الفساد فى تقديم مفرداتها الجديدة عن الاقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية والبنوك الربوية بالتجاور مع مفردات المجتمع الكافر والسلطة الكافرة والفئات والأحزاب الدنيوية والعلمانية.

وظهرت البنية الثقافية للمجتمع وكأنها قد دخلت فى حالة دروشة لامثيل لها من قبل ، وتم استخدام المال المكتنز فى بناء الزوايا والمساجد الأهلية ليصعد على منابرها عناصر جديدة من الخطباء خاصة فى الصعيد والتكوينات العشوائية (٨٣) فى المدن الكبرى ، مطلقين عناصر ومفردات ثقافة اجتماعية وسياسية جديدة تتستر خلف الدين ، واستثمرت بعض القوى السياسية هذا الوضع الجديد ، لتحمل ممثلى هذه الثقافات الجديدة إلى مجلس الشعب وإلى الأحزاب السياسية ليتدعم ذلك الانقسام الثقافى الناتج عن الانفتاح والهجرة والإصلاح الاقتصادى.

---

٨٣) بلغت جملة المناطق العشوائية ٣٤٠ر١ ألف منطقة يسكنها ١٩٣ر٥٦٢ر١ مليون بعشوائيات القاهرة ،و٢٥٩ر٢ مليون بعشوائيات الجيزة ،١١٣ر١ مليون بعشوائيات القليوبية ، و٦٤٨ ألف بعشوائيات الدقهلية ، و٥٨٨ ألف بعشوائيات الغربية ، وعدة آلاف فى المحافظات الأخرى.

أنظر : د. ميلاد حنا- الإسكان والسياسة - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٩٦ ص ١٩٧.كما تمكن ممثلوا هذه الاتجاهات من السيطرة على مجالس عدد هام من نقابات الطبقة الوسطى المهنية (الأطباء والمهندسين والمحامين ..) ليصل الانقسام الثقافى والسياسى إلى مداه.

وفى ظل هذا الوضع بدأت عناصر من هذا الاتجاه فى ملاحقة المثقفين عنفاً مسلحاً بالقتل ، أو عنفاً فكرياً بجرجرتهم إلى المحاكم عبر قضايا الحسبة الشهيرة ، حتى وصلت إحدى هذه المحاولات إلى التفريق بين أستاذ جامعى وزوجته الأستاذة فى نفس الجامعة (٨٤).

وفى ظل هذا الوضع تفاقمت أزمة المثقفين وأزمة الثقافة فى المجتمع ، واتخذت صورة تفتت المثقفين وتراجع عمليات تجمعهم فى جماعات ثقافية وجمعيات كتاب ، وصعدت ظواهر الانكفاء الذاتى وتراجعت قيم العقلانية والاستنارة والتضامن لصالح قيم الفردية والأنانية والاستهلاكية وضعف الانتماء .

رابعا: مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر

لعل مستقبل التكوين الاجتماعى فى مصر يتمثل فى السؤال التالى: هل يستطيع المجتمع المصرى إنتاج العوامل القادرة على لملمة عناصر القوة الكامنة فيهوالاتجاه نحو التماسك كمقدمة لإعادة التوازن بين مكوناته ، أم أنه سيظل مندفعاً بعناصر الخلل التى نشأت مع عصر الانفتاح بما يهدد بتفجير التكوين الاجتماعى وانفراط عناصره؟!

والسؤال مصيرى ، مشكلته أنه يرتبط بالواقع والتطورات فيه ولايرتبط بالأحلام والأوهام رغم احتياج المجتمع المصرى **لحلم كبير.**

وفقا للإحصائيات الحكومية بلغ عدد السكان فى مصر فى أول عام ١٩٩٦ نحو ٦٢ مليون و٩٦٦ ألف نسمة ، من بينهم حوالى ١٠ر٥١٧ مليون طفل وصبى (أقل من ١٥ سنة من السكان والمهاجرون ،٢ر٧٣٠ مليون نسمة (٨٥) وتبلغ قوة العمل وفقاً للخطط الحكومية ١٥ر٨٦٢ مليون مشتغل استهداف فى عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة تقدر بحوالى ٥٢ ألف مشتغل عن ١٩٩٦/١٩٩٥.

---

٨٤) قضية التفريق بين الدكتور نصر حامد أبو زيد أستاذ علوم القرآن بآداب القاهرة وزوجته

٨٥) الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الحسب ١٩٩٦ ص ١٣.

وقد بلغ عدد المدن الجديدة المنفذة فعلاً حتى يونية ١٩٩٤ (١٨ مدينة) بزيادة(١٥ مدينة) عن عام ١٩٨١ ، كما بلغت عدد المصانع الجديدة التى بدأت الإنتاج فعلاً فى هذه المدن ١٨٨ر١ ألف مصنع بزيادة ١١٥ر١ ألف مصنع عن عام ١٩٨١ (٨٦)

وبلغت المشروعات الصناعية الجديدة التى وافقت عليها هيئة الاستثمار بين عامى ٨٢ -١٩٩٤ (٧٥٣ مشروع صناعى)(٨٧).

وبلغت المشروعات الصناعية الجديدة التى تمت الموافقة على إقامتها للقطاع الخاص ١٤٩٠ مشروعاً خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ، وتصل قيمة إنتاج هذه المشروعات إلى ١٥,٥٢٠ مليار جنيه سنوياً وتكلفتها الاستثمارية ٦٥٠ ر٥ مليار جنيه ، وتتيح هذه المشروعات ٥٨,٨٢١ ألف فرصة عمل جديدة بأجور سنوية ٢٣٧ مليون جنيه (٨٨).

ومن بين المشروعات الجديدة مشروعات تتميز أنها مشروعات استثمارية كبيرة من بينها - مشروع لإنتاج سيارات الإطفاء والأوناش ، ومشروع لإنتاج الصاج وأسياخ الحديد ، ومشروع لإنتاج الورق المقوى والكارتون ، ومشروع لإنتاج عصائر الفاكهة والمياه الغازية ، ومشروع لإنتاج الدقيق والخبز ، ومشروع لإنتاج شاسيهات السيارات.

وقد تم دخول عدد كبير من المشروعات مرحلة الإنتاج الفعلى ، ويصل عدد هذه المشروعات إلى ٤٥٦ مشروعاً بزيادة ٩ر٣٪ عن عدد المشروعات التى بدأت الإنتاج عام ١٩٩٥/٩٤ وتبلغ تكلفتها الاستثمارية ١٦٣ر٣ مليارات جنيه.

وتتيح هذه المشروعات ٣١ ألف فرصة عمل أجورها السنوية ١٩٠ مليون جنيه (٨٩) وهى أوضاع تحتاج للرصد فى تطورها المستقبلى من زاويتين ،

---

٨٦) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء ١٩٩٤ ص ٢٠

٨٧) المصدر السابق ص ٢١

٨٨) نفس المصدر ص ٥٥.

٨٩) المصدر السابق ص ٥٦

زاوية ماتضيفه للوزن النسبى للإنتاج الصناعى الذى اختل كثيراً فى ظل عصر الانفتاح والخصخصة ، وزاوية قدراته النسبية والمطلقة على استيعاب عمالة جديدة ومواجهة مشكلة البطالة.

وجدير بالذكر أن عدد خريجى المدارس الثانوية الفنية عام ٩٤/ ٩٥ كان قد بلغ ٩١١ر٦١٦ ألف خريج فني ، وتدفق من المعاهد الفنية المتوسطة (الصناعية والتجارية) ٢٨٣ر١١ ألف خريج ، وأطلقت الجامعات المصرية ٠٩٢ر٩٩ ألف خريج عام ١٩٩٥/٩٤ وكنا قد رصدنا حوالى مليون خريج جامعى فى الفترة بين ٨٦/٨٥ -٩٤/ ٩٥ ومايزيد عن ٣ مليون و٩٧ ألف خريج فني من المدارس الفنية المتوسطة فى نفس الفترة (٩٠)

وهى أعداد مليونية ستحدد اتجاهات التنمية فى المجتمع كيفية دخولها فى صلب التكوين الاجتماعى عبر عمليات التشغيل وتوفير فرص العمل الحقيقية ، أو دفعها نحو التهميش والبطالة.

وجدير بالذكر أن العمالة المهمشة (الرثة) تزيد عن مليون ونصف وكذلك ترتفع كتلة البطالة – وفقاً للتقديرات الحكومية عن مليون ونصف آخر **لتصل كتلة البطالة والهامشيين إلى حوالى ٣ مليون مواطن.**

ويطرح السؤال نفسه حول قدرة التحالف المهيمن على سلطة الدولة والمكون من حلف الرأسمالية الكبيرة البيروقراطية والتجارية وكبار ملاك الأرض . على دفع قطاعات الإنتاج السلعى نحو درجة من النمو القادر على جذب مكونات وعناصر التكوين الأجتماعى نحو الانتاج ، بما يجذبه من فئات نحو العمل المنتج فى مجالات متعددة ؛ أو تنتصر آليات السوق فى دفع أعداد أكثر خارج دولاب العمل ، فضلاً عن الكتل الراهنة التى لم تلتحق بعد بأى عمل ، والأعداد القادمة حتماً فى تدفق من خريجى المدارس والجامعات الجدد فى السنوات القادمة.

---

٩٠) الكتاب الإحصائى السنوى (٥٢-١٩٨٠ ،٥٢ -١٩٩٣ . ٩٠-١٩٩٥) تطور خريجى الجامعات والناجحون فى الشهادات العامة ، مصادر سابقة.

ولعل التناقض الأساسى فيما يطرحه هذا السؤال يتمثل فى أن **تماسك التكوين الاجتماعى** قبل سنوات الانفتاح قد **صنعته الدولة** بأدوات القطاع العام الصناعى ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى بأسعار مناسبة وتوزيعه عبر الجمعيات التعاونية الزراعية والتزام الدولة نحو توظيف الخريجين ، وتوزيع الأرض على الفلاحين .. إلخ الدور المركزى الحاسم للدولة فى ذلك الوقت.

وعلى الرغم من أى نقد أو انتقاد لتلك الأدوات التى **مكنت الدولة المصرية من مركزة التكوين الاجتماعى حولها . فان الانسحاب الراهن للدولة يهدد بانفجار التكوين وتناثره فى غيبة عوامل تمركز وتماسك كبرى بديلة.**

فسوف تدفع اتجاهات الخصخصة وتوسيع الملكية وبيع القطاع العام كتلاً عمالية وعمالية حرفية ومهنية نحو مزيد من التفتت ثم البطالة والعمالة الهامشية . كما سوف تدفع اتجاهات الخصخصة فى الريف ، ملايين الأسر الفلاحية نحو مزيد من الإفقار وترك دورهم الإنتاجى الزراعى بسبب الارتفاعات الصاروخية فى أسعار تكاليف الإنتاج الزراعى.

ولعل أول مظاهر ذلك الاتجاه الخطر فى الريف هى تلك التى سوف تبدأ فى عام ١٩٩٧ مع تطبيق البند الخاص بفسخ عقود إيجارات الأرض الزراعية وفقاً للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، حيث سيدفع بكتلة فلاحية كبيرة لاتقل عن مليون أسرة خارج العملية الإنتاجية الزراعية (٩١) بما سينتج عنها من صراع واثار اقتصاية واجتماعية.

فهل يستوعب سوق العمل الجديد مثل هذه الأعداد ، وهل يتحمل التكوين الاجتماعى اثارها الاجتماعية ، وهل يمكن لمشروعات القطاع الخاص والمدن الجديدة والأرض الجديدة أن تمتص هذه الكتل المليونية؟!

---

(٩١) أنظر عريان نصيف – العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية – حزب التجمع – ملتقى الحوار الفكرى – سبتمبر ١٩٩٦.

أم سيشهد التكوين الاجتماعى فى مصر بداية مرحلة جديدة من التفاعلات المنظورة وغير المنظورة يمكن أن تحميه من الانفجار المدوى ، أو تغذيه بعوامل تصحيح وتماسك جديدة ، تختلف بالضرورة عن العناصر والعوامل الانفتاحية التى صنعت الأزمة الراهنة.

إن التكوين الاجتماعى فى مصر . على أعتاب الرن الواحد والعشرين - يقف فى مفترق طرق ، ويتحدد مستقبله بالاتجاه الذى سوف يسير فيه المجتمع المصرى وفقاً لقدرته على إنتاج كتلة اجتماعية قيادية تستطيع حل معضلات وضعه الراهن.

المراجـــــع

١- د. ابراهيم العيسوى - المأزق والمخرج - أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها - المكتبة السياسية - أمانة التثقيف - حزب التجمع القاهرة مارس ١٩٨٧.

٢- د. ابراهيم العيسوى - فى إصلاح ماأفسده الانفتاح - كتاب الأهالى - العدد الثالث - القاهرة - ١٩٨٤.

٣- د. ابراهيم العيسوى - خصة التنمية الحكومية - الأحلام والواقع والبديل الجاد- كتاب الأهالى - القاهرة - يوليو ١٩٨٩.

٤- د. ابراهيم سعد الدين -د. محمود عبد الفضيل - انتقال العمالة العربية - المشاكل - الاثار - السياسات - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - يونيو ١٩٨٣.

٥- د. ابراهيم سعد الدين - التغييرات الأساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر (٥٢-١٩٧٠) - قضايا فكرية - عدد أكتوبر ١٩٨٦.

٦- أحمد السيد النجار - الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية(حالة مصر والمغرب واليمن) المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - قضايا

استراتيجية - العدد الثالث مايو ١٩٩٦.
٧- د. اسماعيل صبرى عبد الله - مصر التى نريدها - دار الشروق - القاهرة ١٩٩٢.
٨- د. جوده عبد الخالق - مصر وصندوق النقد الدولى - قضايا فكرية الكتاب الثانى - يناير ١٩٨٦.
٩- د. جودة عبد الخالق - تحرير - تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى - أبحاث ندوة مهداه إلى فؤاد مرسى - مركز البحوث العربية - القاهرة - جامعة الاسكندرية ١٩٩٤.
١٠- جمال الشرقاوى - تحقيق أولى فى مسألة المليونيرات - قضايا فكرية الكتاب الأول ١٩٨٥.
١١- د. حسام مندور - ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية - قضايا فكرية الكتاب الثانى - يناير ١٩٨٦.
١٢- د. حسين طه الفقير - العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشييخ فى المقتصد الزراعى - قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧.
١٣- خالد محيى الدين - وآخرون - لهذا نعارض الحكومة -« رد الهيئة البرلمانية لحزب التجمع على بيان الحكومة فى مارس ١٩٩١» - كتاب الأهالى - مايو ١٩٩١.
١٤- د. سعد الدين ابراهيم - محرر - مصر فى ربع قرن(٥٢ -١٩٧٧) دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى - معهد الإنماء العربى - بيروت ١٩٨١)
١٥ - د. سعد حافظ - جدلية التطور الرأسمالى فى مصر - قضايا فكرية الكتاب الثالث والرابع أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦.
١٦- د. سعد حافظ - الطبقة العاملة المصرية - ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا فكرية - العدد الخامس مايو ١٩٨٧.

١٧- د. سعد حافظ - آليات التحول الرأسمالى ومستقبل الرأسمالية فى مصر - فى دكتور جودة عبد الخالق - مرجع رقم ٩ - ص ٩٧.
١٨- الدكتور صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨.
١٩- د. صلاح منسى - الانفتاح الاقتصادى والقرية المصرية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٩.
٢٠- عريان نصيف - العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية - حزب التجمع - ملتقى الحوار الفكرى - سبتمبر ١٩٩٦.
٢١- عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة - دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤ -١٩٨٢ - دار المستقبل العربى - منتدى العالم الثالث ١٩٨٦.
٢٢- د. عبد الباسط عبد المعطى - دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر - الدراسات المحلية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٨٨.
٢٣- د. عبد الباسط عبد المعطى - الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية - دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت - مكتبة مدبولى - ١٩٨٤.
٢٤- عادل شعبان - بنية الطبقة العاملة الحضرية فى مصر - فى كتاب : هموم مصر وأزمة العقول الشابة - تحرير د. أحمد عبد الله - مركز الجيل للدراسات الشبابية - القاهرة ١٩٩٤.
٢٥- عبد الخالق فاروق - الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى - مجلة شئون عربية - عدد ١٠ -١٩٨١.
٢٦- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - دراسة فى إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٧.

٢٧ - د. فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥.
٢٨- د. فؤاد مرسى - علاقة الهوية والذات بالتشكيلة الاجتماعية والاقتصادية - قضايا فكرية يناير ١٩٨٦.
٢٩- د. فتحى عبد الفتاح - الناصرية وتجربة الثورة من أعلى - المسألة الزراعية - دار الفكر والدراسات والنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٧.
٣٠- د. كريمة كريم - الفقر وتوزيع الدخل فى مصر - منتدى العالم الثالث - القاهرة - يونية ١٩٩٤.
٣١- د. محمد دويدار - الاتجاه الريعى للدولة فى مصر - قضايا فكرية - الكتاب الثانى ١٩٨٦.
٣٢- د. محمد الخولى - التطور الرأسمالى إلى أين؟ - من أبحاث الندوة المذكورة فى د. عبد الخالق رقم ٩ - ص ١٣٩.
٣٣- محمد عبد الحميد ابراهيم - الطبقة الوسطى فى مصر - بحث فى: د. أحمد عبد الله - مذكور رقم(٢٤) القاهرة ١٩٩٤ ص ١١-٢٩.
٣٤- محمد فرج . أزمة الانتماء فى مصر - مجلة موقف - العد الثانى القاهرة ١٩٨٤.
٣٥- محمد فرج - أزمة الانتماء بين الفلاحين الفقراء والأرض الزراعية فى مصر - مجلة المنار - باريس - العد الثالث - مارس ١٩٨٥.
٣٦- محمد فرج - الدولة وتشكيل الوعى الاجتماعى - دراسة فى الدور الأيديولوجى للدولة - قضايا فكرية - العدد الأول - ١٩٨٥.
٣٧- د. محمود جاد - التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ديسمبر ١٩٩٤.
٣٨- د. محمود عبد الفضيل - التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى - دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال

الفترة ١٩٤٥ -١٩٨٥ - مركز دراسات الوحدة العربية - منتدى العالم الثالث فبراير ١٩٨٨.
٣٩- د. محمود عبد الفضيل - الخديعة المالية الكبرى - الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال - دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٩.
٤٠-د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى - دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر- الهيئة المصرية العامة لكتاب - القاهرة ١٩٧٨.
٤١- د. ميلاد حنا - الاسكان والسياسة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦.
٤٢- د. نادر فرجانى - علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة المصرية - قضايا فكرية - الكتاب الخامس - مايو ١٩٨٧.
٤٣- نيكوس بولانتزاس ترجمة عادل غنيم - السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية - دار ابن خلدون - بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٣.
٤٤- تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٤ - معهد التخطيط القومى
٤٥- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - مطبوعات متنوعة.
٤٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء - يولية ١٩٩٤.
٤٧- الهيئة العامة للاستعلامات كتاب الجيب ١٩٩٦.
٤٨- ندوة التكوين الاجتماعى - حزب التجمع - لجنة البرنامج - ندوة عقدت على حلقتين فى ١٩٩٦/١٠/٢٨ ، ١٩٩٦/١١/٢٥ ، أعد ورقتها : محمد فرج وأدار النقاش فيها الدكتور عبد الباسط عبد المعطى،أ . عبد الغفار شكر وشارك فيها كل من : - المستشار عادل غنيم ، الدكتور أحمد حسن ، الدكتور سمير فياض ، الدكتور شريف حتاته ، الدكتور محمود جاد ، الدكتور على النويجى ، أ. عادل شعبان ،أ. عبد الخالق فاروق، أ. على سعيد ، أ. فريدة النقاش ، أ. عادل الضوى ، الدكتور محمود عبد الفضيل ، الشيخ محمد عراقى ، أ. حلمى شعراوى.

التنمية المنشودة لمصر
فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية
والتحديات المستقبلية

د. ابراهيم العيسوى

تمهيد

توشك مصر على دخول القرن الواحد والعشرين وهى مثقلة برصيد ضخم من المشكلات المزمنة والمستحدثة . فبالرغم مما أحرزته مصر من تقدم اقتصادى واجتماعى فى النصف الثانى من القرن العشرين ، إلا أن الاقتصاد والمجتمع المصريين مازالا محبوسين فى سجن التخلف ، ومازالا عاجزين عن تحقيق الانطلاقة لكبرى المأمولة على طريق التنمية . ولذا فانه يمكن رد معظم المشكلات التى تثقل كاهل مصر وهى تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين إلى مشكلة واحدة كبرى تمثل المشكلة الأم ، ألا وهى : مشكلة الانعتاق من أسر التخلف ومواجهة تحدى التنمية فى عالم سريع التغير.

ومن ثم يصبح السؤال المطروح على المجتمع المصرى الآن هو: كيف يمكن لمصر أن تتحرر من قيود التخلف وأن تنطلق على طريق التنمية ، وماهى التنمية المنشودة لمصر فى ضود التغيرات المتلاحقة والمتوقعة فى البيئة العالمية والاقليمية المحيطة بها؟ وهذا هو السؤال الذى تسعى هذه الورقة الى تقديم اجابة عنه ، وذلك بعد استعراض المستجدات والتوقعات المحتملة عالمياً واقليمياً ، وبعد توضيح المعضلات الرئيسية التى تواجه مصر حالياً وكذلك المعضلات التى ستتعرض لها مستقبلاً.

القسم الأول

المستجدات والتوقعات المستقبلية على الصعيد العالمى

شهدت الساحة العالمية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين عدداً من التغيرات الكبرى التى أدت إلى إعادة تشكيل البيئة العالمية المحيطة بمصر فى أواخر القرن العشرين ، والتى سوف يستمر مفعولها فى القرن الواحد والعشرين ، جنباً إلى جنب مع مفعول عدد من التغيرات الأخرى التى يتوقعها دارسو المستقبل . ومن أهم التغيرات التى وقعت أو يتوقع وقوعها فى البيئة العالمية مايلى:

١-١ نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد

مع انهيار المعسكر الاشتراكى من جهة ، ومع فشل تجارب التنمية فى الكثير من البلدان النامية من جهة أخرى ، شهد العالم ميلاد نظام اقتصادى وسياسى عالمى جديد ، فمع انهيار المعسكر الاشتراكى انهار التوازن الدولى الذى كان قائما فى القرن العشرين بين معسكر اشتراكى ومعسكر رأسمالى ، وتلاشى ماكان يتيحه هذا التوازن من فرص للمناورة أمام دول العالم الثالث . ومع فشل تجارب التنمية فى الكثير من البلدان النامية لاعتمادها الكبير على الاقتراض الخارجى وعجزها عن تعبئة مواردها المحلية واتباع سياسات جادة للتنمية ، والتجائها إلى المؤسسات الدولية والقوى الرأسمالية الكبرى طلباً للنجدة ، اكتملت الدائرة ، وجرى تعميم نظام اقتصاد السوق الرأسمالى على معظم بقاع المعمورة.

ومن جهة أخرى ، تراجعت احتمالات الحروب العالمية الكبرى ، وحلت آليات المنافسة الاقتصادية إلى حد كبير محل آليات الصراع العسكرى بين القوى الرأسمالية الكبرى التى قدر لها الهيمنة على النظام العالمى الجديد . وبرغم ظهور مراكز قوى رأسمالية مهمة حكومية وغير حكومية (شركات متعدية الجنسية) فى أوربا واليابان وشرق أسيا ، إلا أن الظاهر حتى الآن

هو نوع من الهيمنة شبه المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية على مسارات النظام العالمى الجديد . وقد كان من نتائج ذلك التطور انكماش دور غالبية الدول النامية فى النظام الاقتصادى العالمى إلى درجة تصل إلى التهميش فى بعض الحالات.

وبرغم الدلائل الراهنة التى تشير إلى انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على شئون العالم المعاصر ، وفى مقدمتها القوة الاقتصادية الجبارة والقدرات العسكرية والنووية الفائقة والنفوذ السياسى المستند إلى هذه وتلك ، إلا أنه ليس من المستبعد أن يبرز فى المستقبل القريب نظام عالمى تتعدد فيه مراكز القوى وتتراجع فيه الهيمنة الأمريكية . ومما يرجح هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة قد تكاثرت عليها عوامل الضعف والتفكك الداخلي ، كما أنها تواجه صعوبات جمة فى التوفيق بين متطلبات القيام بدورها الخارجى فى تسيير شئون العالم وبين متطلبات ادارة وتطوير شئونها الداخلية . فانتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة يقابله مايشبه الانهزام فى حروبها الداخلية ضد انتشار الجريمة والمخدرات والتحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى والبطالة وتدهور التعليم وبطء النمو فى الانتاجية . وهناك من المؤشرات مايؤكد تراجع الولايات المتحدة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالقياس إلى بقية الدول الكبرى . ومن جهة أخرى تواجه الولايات المتحدة مأزقاً شديداً فيما يتعلق بقوتها العسكرية التى باتت تكلفها مبالغ باهظة تؤدى إلى عجز ضخم فى الموازنة العامة للدولة وإلى فشل فى توفير برامج متقدمة للرعاية الصحية والتعليم والقضاء على الفقر . فهى غير قادرة على الابقاء على وتيرة النمو فى ترساناتها العسكرية والنووية ولكنها عاجزة أيضا عن التراجع عن بناء وتطوير هذه الترسانات.

ومن جهة أخرى ، فانه إلى جانب التناقضات الداخلية التى تهدد

بانحسار الدور الأمريكى ، ظهرت قوى كبرى جديدة لايمكن التهوين من شأنها تنازع الولايات المتحدة السيادة على الشئون العالمية ، وتسعى إلى أن يكون لها موقع فى حكم العالم يساعدها على تنمية مصالحها . ولعل أبرز هذه القوى هى الاتحاد الأوروبى واليابان والصين . ومن ثم فالنظام العالمى المتوقع فى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين سيكون - على الأرجح - نظاماً متعدد الأقطاب (١)

وأغلب الظن أن التنافس بين أقطاب متعددة ، وان لم يصل إلى حد الحرب المسلحة كما سبق ذكره ، يمكن أن يتيح أمام الدول الساعية إلى التنمية فرصاً أفضل للحركة والاستفادة من النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد مع الحفاظ على درجة معقولة من الاستقلالية ، وذلك بالقياس إلى النظام العالمى ذى القطب الواحد . وربما يعزز هذا الاحتمال أنه إلى جانب الأقطاب المتعددة المتمثلة فى الحكومات ، سوف تتنامى حركة المنظمات الأهلية التى تحاول أن يكون لها صوت مسموع فى الدفاع عن حقوق الانسان بعامة وعن حقوق الفئات والدول الضعيفة بخاصة وأن يكون لها دور فى معالجة المشكلات ذات الطابع الكوكبى التى تتعرض لها البشرية . لقد برز ذلك بشكل جلى فى مؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والسكان والمرأة والمستوطنات البشرية ، ومن المتوقع أن يتحول هذا الحضور المؤقت فى المؤتمرات الدولية إلى حضور دائم فى إدارة شئون المجتمع العالمى (٢).

١-٢ العولمة أو الكوكبة

لاشك أن النظام الاقتصادى العالمى الذى يواجه الدول الساعية إلى التنمية فى الوقت الراهن يختلف اختلافاً جذرياً عن النظام الاقتصادى الذى عرفه العالم فى الستينات والسبعينات . إذ يمكن الآن الحديث عن اقتصاد كونى أو كوكبى تجرى فيه العلاقات الاقتصادية دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول القومية ، وتنتقل فيه السلع والخدمات والأموال وإلى حد

أقل الأفراد بحرية كبيرة ، وعلى نطاق ضخم ، انتقالاً سريعاً على امتداد الكرة الأرضية(٣) . كما يشهد العالم اتساعاً غير مسبوق للسوق ، ودرجة متزايدة من التشابك الاقتصادى والاعتماد المتبادل بين الدول والكيانات الاقتصادية عبر القومية العملاقة المسماه بالشركات متعدية الجنسية . كما انفصلت دورة المال إلى حد كبير عن كل من دورة الانتاج ودورة التجارة على الصعيد العالمى ، وصارت الأموال تتحرك بسرعة مذهلة وبأحجام ضخمة عبر الحدود القومية للدول دون استئذان أو إنذار(٤).

لقد أصبحت الشركات متعدية الجنسية المنظم الأساسى لجزء ضخم من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله ، وبطبيعة الحال فان هذه الشركات تتحرك بدافع تعظيم الأرباح على نطاق العالم فى مجموعه ، وليس على نطاق أى دولة بعينها . كما أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة قد أصبحت الأداة الرئيسية فى تحويل النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى من مجموعة اقتصادات رأسمالية قومية تجرى بينها علاقات اقتصادية دولية إلى كيان رأسمالى موحد يتخطى كل الحدود القومية . وقد كان من نتائج هذا التطور انحسار سلطة الدولة حتى فى البلدان الصناعية الكبرى على تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من أدوات السياسات النقدية والمالية . وقد تكرست هيمنة الشركات متعدية الجنسية على الاقتصاد العالمى مع انهيار الكتلة الاشتراكية ومع تأزم أحوال الدول النامية واعادة هيكلة اقتصادات هاتين الطائفتين من البلدان على نمط اقتصادات السوق الرأسمالية واندماجها - من موقع الضعف والتبعية - فى النظام الرأسمالى العالمى الجديد.

ولم تتوقف آثار الكوكبة عند انشاء مستوى اقتصادى كوكبى ، بل أنها أدت أيضاً إلى تداخل متعاظم عبر الحدود القومية لشئون الثقافة والاجتماع والسياسة ، وإلى تنميط متزايد فى السلوك البشرى على امتداد الكرة

الأرضية كلها . ومن الجدير بالانتباه أن هذا التنميط كان فى اتجاه واحد فى معظم الحالات ، وبخاصة فى حالة البلدان النامية ، ألا وهو الاتجاه المتمثل فى نقل الكثير من سلوكيات وعادات وقيم المجتمعات الغربية ، وبوجه خاص الأمريكية ، إلى باقي المجتمعات.

وتشكل الكوكبة تهديداً لمكتسبات الحركة العمالية لسبب أساسى ، ألا وهو أنه بينما يتخذ رجال ومنظمات الأعمال قراراتهم على أساس كوكبى ، إلا أن منظمات العمال مازالت حبيسة الأطر القطرية . وهكذا سبقت وحدة رجال الأعمال على النطاق العالمى ، وحدة العمال . وصار العمال هم الطرف الأضعف ، الذى يتعين عليه استعمال وسائل قطرية لمواجهة الخطط الكوكبية لمنظمات الأعمال بشأن نقل نشاطهم من دولة إلى أخرى مقتضيات تعظيم الأرباح على الصعيد الكوكبي.

وفيما يتعلق بآثار الكوكبة من منظور الدول النامية ، ثمة أمران جديران بالمناقشة ، ألا وهما : عالمية الأسواق وعالمية رأس المال.

ففيما يتعلق بعالمية الأسواق يقال ان اتساع الأسواق على امتداد العالم كله واختفاء كثير من القيود التى كانت تعترض حركة السلع والخدمات عبر الحدود ، يتيح للدول النامية ذات الأسواق المحدودة فرصة التغلب على عقبة ضيق السوق المحلى لديها ، وذلك بتوجيه التنمية الى الخارج ، أى باتباع سياسات للتنمية مرتكزة على التصدير . ومن هنا المطالبة بالاندماج الفورى فى الاقتصاد العالمى والكف عن إجراءات الحماية وماإلى ذلك. غير أن تجارب دول شرق أسيا التى نجحت فى اختراق حواجز التخلف والانطلاق الى مستويات عليا من النمو الاقتصادى تؤكد أمرين . أولهما : أنه لاغنى عن قدر من الحماية الموقوتة والمتدرجة من أجل تمكين الصناعات الناشئة من النضج واكتساب مزايا تنافسية يعتد بها فى الأسواق العالمية. وثانيهما : أن هذا النضج لايأتى من فراغ ، وانما هو متوقف على عدة عوامل من أهمها

بناء قاعدة محلية للصناعة الوطنية ، أى بناء سوق وطنى للمنتجات القابلة للتصدير كقاعدة ضرورية للانطلاق منها إلى الأسواق العالمية من جهة ، وبناء قدرات وطنية عالية للبحث والتطوير من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بعالمية رأس المال ، فهناك من يقول بأنها قد حررت البلاد النامية من قيد ندرة المدخرات الوطنية القابلة للاستثمار وبأن التنمية الوطنية لم تعد رهنا بتعبئة الموارد المحلية وحشدها . فرأس المال الخاص الأجنبى متاح على الصعيد العالمى لمن يطلبه . والمهم اذن هو توفير المغريات اللازمة لاجتذاب رأس المال الأجنبى للاستثمار فى البلاد النامية . ومرة أخرى ، فان التجارب التنموية الناجحة تضع تحفظاً شديداً على مثل هذه الأقوال. **فالدول النامية التى تنجح الآن فى استقطاب شطر ضخم من رأس المال الخاص الأجنبى لم تتمكن من ذلك إلا بعد أن كانت قد حشدت مدخراتها الوطنية وارتفعت بمعدلاتها إلى مستويات غير مسبوقة حتى فى الدول الاشتراكية التى كان يضرب بها المثل فى هذا الشأن.**

فمعدل الادخار المحلى خلال السنوات الثمانى من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣ كان يدور حول ٣٥٪ -٣٨٪ فى كوريا الجنوبية ، و٢٧٪ -٣٥٪ فى هونج كونج ، و٤٠٪ -٤٧٪ فى سنغافورة ،و٣٢٪ -٣٨٪ فى ماليزيا ، و٢٤٪ -٣٧٪ فى أندونيسيا . وقد ساعدت تلك التعبئة القوية للادخار المحلى على دفع معدلات الاستثمار إلى مستويات فائقة الارتفاع ، حيث كانت تدور حول ٣٠٪ - ٤٠٪ فى معظم الدول المذكورة . بل أن معدل الاستثمار بلغ ٤٧٪ فى سنغافورة فى سنة ١٩٨٤ ، وكان أعلى من ٤٠٪ فى تسع سنوات من أربع عشرة سنة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣ . ولذلك فبالرغم من أن تدفقات رأس المال الخاص الأجنبى إلى البلاد النامية قد زادت خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٤ من ٥ إلى ١٧٣ بليون دولار ، فان ثلاثة أرباع هذه الأموال قد ذهبت إلى عشرة بلدان فقط ، معظمها فى

شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . وهذه هي بالضبط البلدان التى كانت قد أثبتت قدرة فائقة على الارتفاع بمعدلات الادخار والاستثمار المحلى والنمو الاقتصادى فيها . أما البلدان التى لم تفعل ذلك ، فقد تجاوزها رأس المال الخاص الأجنبى ، أو لم تستطع أن تجتذب منه سوى نسبة هزيلة(٥) .**باختصار فان النمو الاقتصادي السريع هو الذى يجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولايسهم الاستثمار الأجنبى فى تسريع النمو إلا فى مرحلة لاحقة بعد ماتتأكد قدرة الاقتصاد على النمو بقواه الذاتية.**

ولاتتجلى الكوكبة فقط فى بروز دور الشركات متعدية الجنسية واتساق الأسواق العالمية والنمو فى التجارة العالمية فى السلع والخدمات وكذلك فى تدفقات الأموال عبر الحدود ، بل أنها تتجلى أيضاً فى **بروز عدد من القضايا ذات النطاق العالمى**التى أصبحت تستدعى معالجة عبر قومية أو كوكبية . ومن أهم هذه القضايا : قضايا المتلكات العمومية للبشرية فى الفضاء الخارجى وفى أعالى البحار وفى القطب الجنوبى ، وقضايا البيئة ، وقضايا السكان وتحركاتهم عبر الحدود القومية ، وقضايا الجريمة المنظمة على نطاق عالمى ، وقضايا الفقر والتفاوتات المتزايدة فى توزيع الدخل العالمى (٦) . ومن هنا المساعى المتعددة للوصول إلى معاهدات ومواثيق عالمية ، ولانشاء منظمات حكومية وأهلية تمارس نوعاً من الإدارة الجماعية لشئون العالم(٧)

١-٣ المعاملات التجارية الدولية بين التحريريه والحمائية

تنامى الاتجاه إلى تحرير المعاملات التجارية الدولية فى السنوات القليلة الماضية . وقد تمثل ذلك الاتجاه فى ماأسفرت عنه جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف من تعديلات للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(الجات) ، ومن إضافة عدد من الاتفاقات والتفاهمات والقرارات الوزارية الساعية إلى تحربر التجارة العالمية فى السلع والخدمات

، وانشاء منظمة التجارة العالمية التى بدأت أعمالها في يناير ١٩٩٥ (٨).**وبالرغم من أن العالم سيشهد درجة أعلى من التحرير فى المعاملات التجارية بين الدول بالقياس إلى الوضع السابق على انشاء المنظمة الجديدة للتجارة العالمية ، إلا أنه ليس هناك سند قوى للاعتقاد بأن أسواق العالم ستنفتح على مصاريعها فى المستقبل المنظور.**

فالتحرير المقرر بمقتضى الاتفاقات الجديدة هو تحرير جزئى ، وغير فورى ، ولايقضى على فرص تقييد التجارة وحماية الصناعات المحلية كليةً . فالتحرير جزئى حيث أنه ينصب على جزء أو نسبة صغيرة من التجارة فى القطاعات الجديدة التى سيشملها كالزراعة والمنسوجات والملابس . كما أن التحرير جزئى بمعنى أن بعض قطاعات التجارة ستبقى غير مشمولة بمظلة التحرير كالأسماك ومنتجاتها واللحوم ومنتجات الألبان والطائرات المدنية والصلب ، وستظل خاضعة لترتيبات خاصة ثنائية أو جماعية . كما أن التحرير ليس فورياً ، بل يمتد إلى سنوات طويلة . فالتحرير الذى سيشمل مابين ربع وثلث التجارة فى السلع الزراعية فقط سوف ينفذ خلال ست سنوات فى الدول المتقدمة وعشر سنوات فى الدول النامية. وطبقا لاتفاقية المنسوجات ليس هناك مايحول دون أن تظل نصف التجارة المقيدة بحصص كمية فى هذه المنتجات غير محررة حتى نهاية الفترة الانتقالية (سنة ٢٠٠٥) . كما أن ماتم فى مجال الخدمات ليس أكثر من اتفاق حول المبادئ التى سيجرى الاسترشاد بها فى الجولات القادمة من المفاوضات حول إزالة العوائق التجارية أمام تدفقات الخدمات . وأخيراً **فان فرص الحماية مازالت مكفولة سواء بالنصوص الصريحة للاتفاقات أم بالتحايل على بعض النصوص واستغلال بعض الثغرات التى مازالت قائمة فيها ، وبخاصة للدول النامية التى أكد إعلان مراكش ١٩٩٤ على أحقيتها فى معاملة متميزة وأكثر تفضيلاً.**

وليس القصد مما تقدم القول بأنه ليس هناك مايستوجب القلق من جانب الدول النامية . فبالرغم من الدرجة المحدودة من التحرير للتجارة المترتبة على تطبيق نتائج جولة أروجواى فلاشك أن المنافسة سوف تشتد سواء فى داخل الدول النامية أم فى أسواقها الخارجية ، وأن معظم هذه الدول سوف يواجه خسائر فى المدى القصير وربما فى المدى الطويل أيضا من جراء ذلك ، وكذلك من جراء الارتفاع المتوقع فى أسعار الواردات من السلع الغذائية ، والزيادة المرتقبة فى تكلفة الحصول على التكنولوجيا . وإذا كانت الاستفادة من الفرص المتاحة للحماية فى إطار الاتفاقات الجديدة يمكن أن تقلل من هذه الخسائر ، **فلاشك أنه من الضرورى أيضاً أن ترفع الدول النامية درجة استعدادها لمواجهة المنافسة الأجنبية على أرضها وكذلك فى الأسواق الخارجية** ، وذلك بزيادة انتاجية العمل فيها ورفع كفاءة الاستثمارات وتحسين جودة المنتجات واتقان مهارات التسويق والتفاوض واقتحام المجالات الجديدة الواعدة ، وذلك فضلاً عن رفع معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم معدلات النمو الاقتصادى فيها.

ومن الملاحظ من جهة أخرى أنه فى الوقت الذى تشتد فيه الجهود لتحرير التجارة العالمية ، فان ثمة اتجاهاً لتنامى الحمائية عن طريق تكوين **التجمعات التجارية الاقليمية** . وكما هو معروف فان الجات تبيح اقامة مثل هذه التجمعات (مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية) بمقتضى المادة(٢٤) منها ، والتى يرى البعض أنها تمثل خروجا صريحا على مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليه فى المادة (١) من الجات؟

لقد تزايد عدد التنظيمات الاقليمية (التكتلات والترتيبات التجارية والاقليمية) فى العالم بمعدلات متسارعة حتى بلغ ٨٥ تنظيما ، ظهر منها ٢٨ أى حوالى الثلث فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ (٩) . وأكثر هذه التنظيمات الاقليمية نجاحاً هو ماكان بين الدول الصناعية القديمة مثل

الاتحاد الأوربى (EU) ومنظمة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) ، أو الدول الصناعية الجديدة مثل تجمع الآسيان (ASEAN) الذى يضم عدداً من الدول الصناعية الجديدة فى آسيا مثل سنغافورة وأندونيسيا وبروناى وماليزيا والفلبين وتايلاند . وقد تزعمت الولايات المتحدة انشاء عدد من مناطق التجارة الحرة تعزيزاً لمصالحها التجارية ، كما فى حالة مناطق التجارة الحرة مع كل من إسرائيل ودول الكاريبى وكذلك منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك(NAFTA). وكان آخر التنظيمات الاقليمية هو منتدى التعاون الاقتصادى الاقليمى لدول آسيا والمحيط الهادى (APEC) الذى يضم الولايات المتحدة واليابان واستراليا والصين والدول الصناعية الجديدة فى آسيا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية . ويهدف هذا التنظيم إلى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين دوله بحلول عام ٢٠١٠.

إذن تتنازع التجارة الدولية قوتان : التحريرية والحمائية . وينبغى على الدول النامية أن تتعامل مع هاتين القوتين بما يعظم استفادتها من التعامل التجارى الدولى . فعليها أن تنمى قوتها الذاتية وقدراتها التنافسية للاستفادة من افتتاح الأسواق والفرص الأكبر للنفاذ إليها . كما أن عليها أن تستفيد من فرص الدعم والحماية ، لاسيما من خلال تكوين التجمعات الاقليمية التى تشكل نوعاً من الاعتماد الجماعى على الذات ، وذلك من أجل تعزيز قوى النمو الاقتصادى وتفادى الدخول قبل الأوان فى منافسة غير متكافئة فى بعض المجالات مع الكيانات الاقتصادية العملاقة التى تهيمن على الاقتصاد العالمى.

١-٤ التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى أساس المزايا التنافسية

ومن التغيرات العالمية الكبرى التى شهدها العالم فى الربع الأخير من

القرن العشرين والتى يتوقع لها الاستمرار فى القرن الواحد والعشرين تلك الطفرة الهائلة فى البحث العلمى والانجاز التكنولوجى ، والتى ظهرت تجلياتها بوضوح فى عدد من المجالات مثل الالكترونيات الدقيقة ، والمعلوماتية ، ونظم الاتصالات ، والمواد الجديدة ، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية وغيرها . وقد أدت هذه الطفرة العلمية والتكنولوجية الى تزايد قدرة الانسان على تغيير الاقتصاد المجتمع والبيئة الطبيعية بسرعات غير مسبوقة . كما أدت هذه التغيرات الى اتساع نطاق النشاط الاقتصادى والتجارة العالمية باضافة منتجات جديدة وبالنمو المذهل فى تجارة الخدمات وحركة الأموال عبر العالم . وفى نفس الوقت أسفر هذا التقدم عن تقدم ضخم فى مجال الاتصال الانسانى.

ومن المدهش حقاً أن الكثير مما نستعلمه اليوم من منجزات التكنولوجيا العالية (High Tech.) فى حياتنا اليومية وفى مجالات الصناعة والأعمال وغزو الفضاء والحرب وغيرها قد لايزيد عمره على ثلاثين أو أربعين عاماً ، أى منذ مالايزيد على واحد من مائة ألف من الفترة التى مضت منذ مشى الانسان على قدمين(١٠) . ولاشك فيما أضافه التقدم العلمى والتطور التكنولوجى من فرص للتقدم الانسانى بوتائر سريعة . كما أنه لاشك كذلك فيما جلبته منجزات العلم والتكنولوجيا من مخاطر للبشرية . فالبشرية تكاد تقوض دعائم ماسبق أن صنعته من تقدم ، بما فى ذلك الأسس الطبيعية لاستمرار الحياة على كوكبنا . إن البشرية توشك أن تدمر نفسها بنفسها بذات السلاح الذى صنع تقدمها(١١)

ويجدر الانتباه إلى ثلاثة أمور فيما يتعلق بهذا المتغير الثورى فى حياتنا المعاصرة والمقبلة:

(أ) العلاقة التبادلية بين الثورة العلمية والتكنولوجية وظاهرة الكوكبة.

لقد كانت الكوكبة نتاج ذلك التطور المذهل فى قوي الانتاج الذى

تمخض عن التقدم العلمى والتكنولوجى فى العقود القليلة الماضية . فهذا التطور فى قوى الانتاج قد فرض تعديلات ضرورية فى علاقات الانتاج وفى البنية الفوقية للمجتمعات التى أنتجته وللمجتمع العالمى . وقد تجلت هذه التعديلات فيما يطلق عليه الآن الكوكبة ، وبخاصة فى النمو العظيم فى نشاط الشركات متعدية الجنسية واتساع نشاطها بطول الأرض وعرضها ، وفى بروز نظام جديد لتقسيم العمل الدولى . غير أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ماكان من الممكن لها أن تتحقق لولا الدعم المالى الضخم لجهود البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الذى قدمته هذه الشركات العملاقة للمؤسسات العلمية ، وذلك باعتبارها صاحبة مصلحة كبرى فى منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية (١٢).

ب) الانتقال من مفهوم المزايا النسبية الى مفهوم المزايا التنافسية فى التجارة الدولية

حتى وقت ليس ببعيد ، كانت الدول تعتمد فى اقتحامها للأسواق الخارجية على ماتملكه من مزايا نسبية قائمةعلى ملكية الموارد الطبيعية أو على وفرة الموارد البشرية . ومن ثم فقد كانت الميزة النسبية موروثة . غير أن الامكانات الجبارة التى أتاحها التقدم العلمى والابتكار التكنولوجى قد مكنت بعض الدول من اكتساب مزايا نسبية جديدة . أى أن الميزة النسبية ، أصبحت مصنوعة أو مكتسبة بفضل التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى . وإذا وسعنا مفهوم التقدم العلمى ليشمل التقدم فى علوم الإدارة والتسويق وفى فنون التفاوض وفى أساليب الحماية والدعم ، فاننا نصبح إزاء أساس جديد للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، ألا وهو مفهوم المزايا التنافسية.

جـ) الفرص التى تتيحها الثورة العلمية والتكنولوجية للدول النامية

من المؤكد من تجارب الدول النامية التى نجحت فى كسر حاجز التخلف وتسلق سلم التقدم بسرعة مذهلة أن التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى

يمكن أن يتيح للدول النامية فرصاً عظيمة للنمو الاقتصادى السريع . إن هذه الامكانية متاحة للجميع مع سهولة الحصول على المعرفة العلمية المتقدمة ومع اختصار المسافة التى كانت طويلة جداً فى السابق بين الانجاز العلمى وبين ترجمة هذا الانجاز العلمى إلى تطبيقات تكنولوجية محددة . ولكن لايقدر على الإفادة من هذه الامكانية إلا تلك الدول التى تعمل بجد ونشاط على توفير البيئة المناسبة لذلك . **وليس هناك خلاف على أن أول العوامل المهيئة للمشاركة فى الثورة العلمية والتكنولوجية هو الاستثمار فى البشر،** من خلال التوسع فى التعليم وتحسين نظم التعليم والتدريب والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وكذلك من خلال النهوض بالخدمات الصحية والتغذية والرعاية الاجتماعية . فذلك أمر ضرورى للاستفادة من التكنولوجيا المستوردة وتطويعها للظروف المحلية فى البداية ، ثم للمشاركة بعد ذلك فى صناعة التقدم العلمى والتطوير التكنولوجى . غير أن الاستثمار فى البشر لايكفى وحده لتحقيق الغاية المرجوة ، إذ لابد أن يواكبه استثمار مادى بمعدلات مرتفعة فى البنية الأساسية وفى انشاء القواعد الانتاجية.

والمهم فى الأمر أنه قد **سقطت فكرة المراحل التكنولوجية** التى كانت تفترض أن الدولة النامية ينبغى أن تتقن أولاً التكنولوجيا التقليدية ثم تنتقل بعد ذلك إلى التكنولوجيات الوسيطة ، ثم فى مرحلة لاحقة الى التكنولوجيات العالية . وصار من الممكن للكثير من الدول السير فى أكثر من اتجاه تكنولوجى فى وقت واحد . ففى الوقت الذى تطبق فيه تكنولوجيات تقليدية فى بعض المجالات لامتصاص الأيدى العاملة الوفيرة ، يمكن استعمال تكنولوجيات وسيطة فى مجالات أخرى للنهوض بالانتاجية ، كما يمكن اقتحام بعض المجالات التى تعتمد على التكنولوجيات العالية لتكوين مزايا تنافسية جديدة واقتناص فرص النفاذ إلى الأسواق الحديثة نسبياً (١٣).

٥-١ أسس جديدة لتنظيم الأعمال واتخاذ القرارات والإدارة المجتمعية

ثمة عدد من الاتجاهات فى تنظيم الأعمال وإدارة المجتمع التى بدأت تأخذ مجراها بوجه خاص فى الدول المتقدمة والتى من المتوقع أن تجد طريقها الى التطبيق فى الدول النامية فى القرن الواحد والعشرين ، وذلك إذا ماعقدت هذه الدول العزم على الخلاص من التخلف وبناء أسس راسخة للتقدم . ومن أهم هذه الاتجاهات التى توجد بينها روابط قوية مايلى:(١٤)

أ- الانتقال من نمط التنظيم المركزى إلى نمط التنظيم اللامركزى ، وهو مايفسح المجال أمام البشر فى المستويات القاعدية والوسطى فى منظمات الأعمال لممارسة التفكير الخلاق وللابتكار فى حل المشكلات التى تواجههم . أما فى مجال ادارة المجتمع ، فان هذا التحول يعنى اطلاق طاقات المجتمعات المحلية لحل المشكلات التى تواجهها من خلال المنظمات الأهلية ، وتعزيز أساليب العون الذاتى.

ب - الانتقال من أسلوب التنظيم الهرمى إلى أسلوب التنظيم الشبكى التفاعلى ، وهو الأمر الذى أصبح ميسوراً بفضل النظم المتقدمة للمعلومات والاتصال.

جـ - التحول من الديمقراطية القائمة على التمثيل الى الديمقراطية القائمة على المشاركة على أوسع نطاق من جانب كافة الطبقات والفئات الاجتماعية . وهو ماينطوى مرة أخرى على اطلاق طاقات المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية.

ومما لاشك فيه أن هذه التطورات لاتفرض تعسفياً على أى مجتمع . بل أنها نتاج التطور الطبيعى لقوى الانتاج فيه ، والذى يفرض بدورة تجديد أساليب التنظيم والإدارة على مستوى وحدات الأعمال وعلى مستوى المجتمع كله. ومن ثم فربما لايمكن لمجتمع نام الأخذ بالكثير منها مالم يكن قد هيأ الأساس المادى لقيامها عن طريق تطوير القاعدة الانتاجية للمجتمع

على أساس منجزات العلم والتكنولوجيا . وبطبيعة الحال، فان التنظيم الجديد للمجتمع سوف يؤدى بدوره الى فتح المجال للمزيد من التطور العلمى والتكنولوجى ، ومن ثم للمزيد من التطور فى قوى الانتاج فى المجتمع.

وعلى خلاف مايظن الكثيرون تحت وطأة التحول الراهن للكثير من الدول الى نظام اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية ، فان القرن القادم ليس بأية حال قرن الخلاص من التخطيط أو تكريس الفردية. فنحن نعيش فى عالم تزداد خطورته على نحو قد لايظهر لنا بشكل مباشر فى كثير من الحالات (مثلا : التطور البطئ فى عدد السكان - التدهور البطئ فى البيئة ، تكدس الأسلحة النووية .. الخ) ويرجع ذلك - فى رأى اثنين من كبار الباحثين فى تطور العقل البشرى وتطور البيئة والحضارة - الى أن عقلنا لم يدرب بعد على الاستجابة للتغيرات التدريجية البطيئة الطويلة المدى ، فعلى امتداد قرون طويلة اعتاد العقل البشرى على الاستجابة السريعة للتغيرات المؤقتة سريعة الزوال باعتبار أن ذلك كان هو المطلوب للبقاء . لكن الانسان قد اكتسب فى تطوره - بالذات فى المراحل الحديثة - قدرة عظيمة على احداث التغيير بسرعة غير مسبوقة ، بحيث أصبحت قدرة الانسان على تغيير العالم المحيط به تفوق بمراحل قدرته على تفهم العالم الذى صنعه . ولهذا ينصح هذان الباحثان بأن علينا أن نعيد تدريب أنفسنا لتفهم العالم الذى صنعناه . أى أن علينا أن نطور عقلاً جديداً للتعامل الكفء مع العالم الجديد الذى نحيا فيه ." **لقد بلغنا زمناً يلزم فيه أن نوجه تطورنا بأيدينا ، وأن نخلق عملية تطورية جديدة ، عملية تطور واع** . أن الورطة البشرية تتطلب نوعاً مختلفاً من التعليم والتدريب نكتشف به التهديدات التى تتحقق فى سنين وعقود لا فى لحظات . إن علينا أن نطور " انعكاسات بطيئة" تكمل الانعكاسات السريعة . ان علينا أن نستبدل بعقولنا عقولاً جديدة" (١٥).

وخلاصة القول هي أن المستقبل يحمل لنا تحديات لم نعتد التعامل معها . وهذه التحديات ، موجودة الآن على نطاق ضيق بعض الشئ ، ولكن يتوقع أن تستفحل بمرور الزمن ، وبخاصة إذا لم نغير أسلوبنا فى التفكير فى المشكلات التى نواجهها - على مستوى كل مجتمع وعلى مستوى المجتمع الدولى . بعبارة أخرى ، **أننا مطالبون من أجل التحرك نحو مستقبل آمن للبشرية . أن نغير من الآن الطريقة التى نتخذ بها قراراتنا فى كافة المجالات** . وأهم عناصر التغيير فى هذا الصدد هى الوعى العميق بأهمية الأمور التالية:

أ - التخطيط وتوجيه التطور والسيطرة عليه فى مناحى الحياة المختلفة.

ب - النظرة الشاملة والتعامل مع المركب ومع التفاصيل دون افراط فى التجريد والتبسيط.

جـ - الربط بين الأشياء والربط بين أجزاء المعرفة المختلفة(التفكير العلاقى)

د - التفكير طويل المدى والتعامل مع التغييرات التدريجية البطيئة التى يمكن أن تسفر عن كوارث عظيمة فى الأجل الطويل.

هـ - تبديل طريقة تفهمنا لأنفسنا؛ كأفراد منفصلين كل يبحث عن مصالحه ، إلى تفهم لكيفية توافقنا داخل بيئات اجتماعية وبيولوجية وفيزيقية"(١٦)

و - المبادأة والاقتحام وعدم التردد فى ولوج المجالات الجديدة على أساس من المخاطرة المحسوبة

ز - زيادة المتاح من المعلومات - بما فى ذلك نتائج البحوث العلمية - عن الظاهرة أو المشكلة محل الاهتمام ،وذلك لتقليل احتمال التحيز أو التحامل وللتغلب على المقولات الموروثة(١٧).

ومن حسن الحظ أن التطور العلمى يوفر الآن - من خلال نظم المعلومات

والاتصالات ومن خلال أساليب التحليل الكمى والنمذجة - وسائل ممتازة لتمكين متخذى القرارات من الوفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه . ولاشك أن المستقبل يعد بالمزيد من التطوير فى هذه الوسائل . والمهم أن نبدأ فوراً فى ترسيخ أسس بناء العقل الجديد . وعناصر التفكير الجديد فى عقول البشر ونفوسهم من خلال **التعليم والتدريب** ، وأن ننشر على أوسع نطاق ممكن المعرفة العلمية والمنهج العلمى فى التفكير ، وذلك بعد تخليصه من الاتجاهات القديمة التى أسرفت فى التبسيط والتجريد.

القسم الثانى

المستجدات والتوقعات المستقبلية على الصعيد الاقليمى

بحكم التاريخ والجغرافيا ، وبحكم تفاعلات الزمان والمكان ، فان مصر دولة محورية فى اقليمها العربى . كما أنها دولة ذات وضع خاص فى المحيط الأوسع المحيط بها ، وذلك بحكم كونها منطقة تقاطع دوائر اقليمية متعددة كالدائرة الأفريقية والدائرة الأسيوية والدائرة الاسلامية ودائرة دول الجنوب والدائرة المتوسطية والدائرة الشرق أوسطية . وبغض النظر عن التعريف الدقيق لهذه الدوائر ومع التسليم بأن هذه الدوائر ليست متكافئة من حيث الأهمية ، فلاشك أن مصالح مصر الحيوية قابلة للتأثر بدرجة أو بأخرى بما يجرى فى محيطها الاقليمى الذى تمثله هذه الدوائر المتعددة . ومن جهة أخرى فان بعض الأطراف الاقليمية المحيطة بمصر قد يكون لها مصالح فى مصر لايتوافق بعضها مع المصالح المصرية.

وسوف نركز فيما يلى على أربع دوائر هى: الدائرة العربية ، والدائرة الشرق أوسطية ، والدائرة المتوسطية ، والدائرة الأفريقية . كما أننا سنوجه الانتباه الى قضيتين شائكتين على المستوى الاقليمى وهما قضية المياه وقضية الغذاء.

٢-١ الدائرة العربية والتسويات السلمية مع إسرائيل

مازال الوضع العربى يتسم بالضعف والتفكك وغياب دالة هدف عربية موحدة تسعى جميع الدول العربية إلى تعظيمها ، وذلك بالرغم من وجود عدد من المخاطر المشتركة التى تتهددها جميعاً . فالمنطقة العربية محل أطماع من أطراف أجنبية متعددة . بعضها يتحرك بدافع تأمين تدفق النفط العربى إليه . وبعضها تحركه أغراض استراتيجية وبعضها - مثل إسرائيل - تحركها أطماع التوسع والسيطرة.

وبالرغم من تآكل الثروة المالية العربية ، وتحول الكثير من دول الفائض الى دول عجز ، فمازالت الفوارق الداخلية شاسعة بين الأقطار العربية ، وتشكل عنصر ازعاج لمسيرة التعاون العربى . ومع تسليم الكثيرين بأهمية العمل العربى المشترك ، فمازالت الإرادة السياسية لتحويل هذا الادراك الى واقع ملموس غائبة . كذلك لايمكن الزعم بوجود رأى عام ضاغط بدرجة قوية فى اتجاه قيام عمل عربى مشترك . ولذلك مازال العرب عاجزين عن التحرك الجماعى وفق رؤية مستقبلية مشتركة ، وذلك بالرغم مما زقاموه من مؤسسات ومما وقعوه من معاهدات ومواثيق للعمل العربى المشترك . ولايبدو أن محاولات العمل المشترك على مستوى جزئى - فى الخليج والمغرب العربيين مثلا - قد أسفرت عن نجاحات تستحق الذكر.

ومن جهة أخرى أدى التفكك العربى وغياب الاتفاق على دالة هدف عربية موحدة الى نجاح اسرائيل فى التعامل المنفرد مع كل دولة عربية على حدة . وشهدت المنطقة تنازلات عربية لايبررها السلوك الفعلى لإسرائيل على مسار التسويات السلمية وعلى مسار نزع السلاح النووى . واندفع عدد من الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل التوصل إلى تسويات مرضية ، بل وبالرغم من استمرار التصرفات العدوانية الصريحة لإسرائيل تجاه الفلسطينيين فى الأرض المحتلة واستمرارها فى بناء المستوطنات فى الضفة الغربية ، واحتلالها للجنوب اللبنانى وشن الهجمات

الوحشية عليه ، وتمسكها باحتلال الجولان السورى . عقدت مؤتمرات الدار البيضاء وعمان والقاهرة لخلق أطر مؤسسية وقنوات اتصال بين العرب وإسرائيل تحت شعار بناء شرق أوسط جديد . وتأكدت النوايا العدوانية لإسرائيل ، واصرارها على الفوز بالأرض والسلام معاً ، بعودة الليكود لتولى مقاليد الحكم فى صيف ١٩٩٦ . وبالرغم من انعقاد قمة عربية فى ذلك الحين بعد طول انقطاع ، إلا أن نتائجها مازالت تندرج فى باب الأقوال أكثر مما تندرج فى باب الأفعال.

إن مصر تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين فى بيئة عربية مضطربة ، يسودها التفكك والتشرذم ، ويتم فيها تغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، وتثور فيها النزاعات بين الأقطار العربية بعضها وبعض أكثر مما تثور بين الأقطار العربية وأطراف خارجية . وماغزو العراق للكويت ببعيد . فلازالت الأمة العربية تعانى ويلات هذه الحرب الحمقاء التى فرقت العرب ، والتى فتحت الباب من جديد لعودة الوجود العسكرى الأجنبى الى المنطقة العربية ، والتى أدت إلى خراب العراق وتقسيمه وحصاره ، كما أدت إلى استهلاك قسط عظيم من ثروة دول الخليج العربية لأغراض الدفاع والأمن . ومازالت الخلافات حول الحدود أو حول بعض الجزر تعكر صفو العلاقات بين قطر والبحرين ، وبين قطر والسعودية ، وبين مصر والسودان . كما عرفت الحروب الأهلية طريقها إلى المنطقة - فى الصومال وفى اليمن ، ومن قبل فى السودان.

أضف إلى ماتقدم أن مصر تتعرض لاحتمالات عودة العاملين المصريين فى دول الخليج ، مع انتهاء مرحلة إقامة البنية الأساسية هناك ، ومع غياب حركة تنموية قوية فى هذه الدول ، ومع تزايد عدد مواطنى دول الخليج والسعى لإحلالهم محل العمالة الوافدة . وهو أمر يجب التحسب له عند وضع التصورات المستقبلية لمصر تفادياً للمفاجآت . فليس من الحكمة توقع

أن تسهم الهجرة الى البلاد العربية فى التخفيف من حدة الضغط السكانى ، أو فى مواجهة البطالة ، أو فى زيادة موارد مصر من النقد الأجنبى . ومن جهة أخرى ، تبقى احتمالات استفادة مصر من الأموال العربية مرهونة بقدرتها على تهيئة مناخ استثمارى جيد وعلى الارتفاع بمعدلات الاستثمار والنمو اعتماداً على القدرات الذاتية وبخاصة المدخرات المحلية والعمالة المتعلمة والماهرة.

وسواء استكملت التسويات السلمية مسيرتها أم لم تستكمل ، فمن المؤكد أن على مصر أن ترتب أمورها على أساس استمرار الصراع العربى الإسرائيلى . فالصراع سيظل قائماً بحكم اختلال موازين القوة العسكرية وبحكم اختلال موازين القوى الاقتصادية . ولن يغنى استمرار الصراع الحضارى بوسائل التقدم الاقتصادى والاجتماعى عن استمرار بناء القوة العسكرية المصرية والعربية لردع أى عدوان إسرائيلى محتمل وللتمكن من مواجهته إذا وقع ليس فقط بسبب النزاع على الأرض ، بل وربما بسبب النزاع على المياه ومعنى ذلك أن جانباً مهماً من الموارد المصرية سيظل يوجه للتسليح ويحجب عن التنمية.

٢-٢ الدائرة الشرق أوسطية والدائرة المتوسطية

فى غياب تصور عربى مشترك للمستقبل ، سارع الآخرون إلى رسم تصوراتهم المستقبلية للمنطقة ، ومحاولة فرضها على العرب . فهناك المشروع الشرق أوسطى الذى تحركه إسرائيل والولايات المتحدة أساساً من أجل خلق واقع جديد ، تندمج فيه إسرائيل فى المنطقة من موقع التفوق والاستعلاء ، وتخلق لنفسها عمقاً استراتيجياً مع العرب من خلال التعاملات الاقتصادية ، ومن خلال الزج بمشروعات اقليمية تؤسس لإسرائيل دوراً محورياً فى المنطقة ، وتنفى فى نفس الوقت فكرة القومية العربية والنظام الاقليمى العربى . وبالرغم من تعقد العلاقات العربية الإسرائيلية

منذ تولى الليكود مقاليد الحكم فى إسرائيل ، إلا أن قنوات التعامل الاقتصادى بين إسرائيل ومصر وعدد من الدول العربية الأخرى كالأردن وقطر والمغرب قد بقيت مفتوحة . كما أن الترتيبات مازالت مستمرة لإقامة البنك الاقليمى للتنمية فى الشرق الأوسط والمجلس الاقليمى لرجال الأعمال وغير ذلك من المؤسسات التى برزت فكرتها من خلال مؤتمرى الدار البيضاء وعمان. ومن المتوقع مستقبلاً أن يتزايد التغلغل الإسرائيلى فى مصر وعدد من الدول العربية الأخرى ، وأن تتخلق مصالح مشتركة لرجال الأعمال المصريين والإسرائيليين تفاقم حالة التبعية التى تعانى منها مصر أصلاً.

ومن جهة أخرى يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الاقليمى فى المنطقة من خلال مايسمى بالشراكة العربية - الأوربية ، أو التعاون المتوسطى . وهى شراكة غير متكافئة بطبيعة الحال ، تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوربية أكثر مما تفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات العربية . وغير خاف أن أحد الدوافع الأساسية للمشروع الأوربى هو وقف تيار الهجرة إلى أوربا من البلدان العربية ، وإعادة جانب من العمالة العربية المتواجدة فى أوروبا إلى بلادها الأصلية . وهو أمر يجب أيضا أخذه فى الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربى عند التفكير فى المستقبل ، لكن ذلك ليس أمرا ذا بال بالنسبة لمصر ، حيث لاتمثل الهجرة إلى أوروبا سوى نسبة ضئيلة من إجمالى الهجرة من مصر . وقد وجد المشروع الأوربى طريقه إلى التطبيق فى شكل اتفاقات شراكة مع تونس والمغرب ومازالت المفاوضات جارية لبلورة اتفاق شراكة مع مصر . ومن المرجح فى ظل الظروف الحالية أن يتم التوصل قريباً إلى اتفاق شراكة أوروبية - مصرية . وهو مانعتقد أنه سيؤدى إلى مزيد من المصاعب أمام التنمية فى مصر . حيث يزداد انفتاح الاقتصاد المصرى على الاقتصادات الأوربية ، وتتعرض

منتجات الصناعات المحلية لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الأوروبية ، وحيث لاتتيسر فرص أكبر على نحو ملموس لنفاذ المنتجات المصرية إلى السوق الأوروبى سواء لأسباب متعلقة بالجودة أم لأسباب متعلقة بعدم توفير كم كبير من المنتجات القابلة للتصدير.

وهكذا فمن المفارقات الغريبة أن مشروعات التعاون الاقليمى المدفوعة بطرف أجنبى هى التى وجدت طريقها الى التطبيق فى المنطقة العربية ، بينما مازالت مشروعات التعاون الاقليمى المفترض أن تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة عن أن تفرض نفسها على الساحة . ومن المفارقات الأكثر غرابة أن يزعم البعض أنه ربما كانت مشروعات الشرق أوسطية أو المتوسطية هى المسار الذى ينبغى اتباعه للوصول إلى مشروعات للتعاون الاقليمى العربى . وهكذا سوف تظل مقادير العرب بيد أطراف خارجية ، إلى أن ينتبه العرب من غفلتهم وينشطوا العمل الاقتصادى المشترك فيما بينهم ، ويبتكروا له مداخل جديدة.

٢-٣ الدائرة الأفريقية

يحيط الغموض الدائرة الأفريقية ، وذلك بالنظر إلى الأوضاع البائسة لهذه القارة والأزمات الاقتصادية الطاحنة التى شهدتها معظم دولها ، علاوة على الحروب الأهلية ونزاعات الحدود التى مازالت تقف حجر عثرة أمام جهود التعاون الأفريقى . ولاشك أن لمصر مصالح حيوية فى أفريقيا ، تأتى فى مقدمتها المياه والسوق الأفريقية الواعدة ، وامكانات التعاون الصناعى والتكنولوجى مع دول القارة . ولذلك لاشك فى أن جانباً من مسيرة التنمية فى مصر سوف يتوقف على مدى نجاح مصر فى تطبيق سياسة أفريقية ناجحة ، تسعى إلى استتباب الأمن والسلم فى ربوع القارة ، وتعزز أواصر التعاون على الأقل بين دول حوض النيل

٢-٤ قضية المياه وقضية الغذاء

من المعروف أن معظم المنطقة العربية تقع في المنطقة المناخية الجافة وشبه الجافة حيث تشكل مساحة هذا النوع من المناطق نحو ٩٠٪ من إجمالى مساحة المنطقة العربية(٨) وتشير بعض التقديرات إلى أن الوطن العربى يمكن أن يواجه عجزا مائياً يتزايد باطراد من ٣٠ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب فى سنة ٢٠٣٠ . كما تذهب بعض التقديرات الأخرى إلى توقع إنخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة فى السنة من ١٤٣٠٨ متر مكعب فى سنة ١٩٩٠ إلى ١١٤٢٣ متر مكعب سنة ٢٠٠٠ ثم إلى ٨٠١١ متر مكعب سنة ٢٠٢٥. . ومع ذلك يقدر أن تواجه الدول العربية فى مجموعها وكذلك ١٠ دول من بين ١٧ دولة عربية حالة عجز مائى فى الربع الأول من القرن الواحد والعشرين.

وفيما يتعلق بمصر يقدر أن ينقلب الفائض المائى المتوقع توافره فى سنة ٢٠٠٠ إلى عجز يتراوح مقداره فى سنة ٢٠٢٥ مابين ١٢ و٢٩ مليار متر مكعب . وحيث أن الشطر الأعظم من موارد مصر المائية يأتى من القارة الأفريقية . فان نصيبها من المياه معرض للتناقص إذا تسارعت خطى التنمية فى دول حوض النيل . ولنا عودة إلى هذه النقاط فيما بعد.

ويفاقم من مشكلة المياه التى يمكن أن تفجر حروباً فى المنطقة فى القرن القادم وجود أطراف غير عربية تشترك مع المنطقة العربية فى بعض مصادر المياه أو تتنافس معها فى انتزاع أكبر قدر يمكن من الرصيد المتاح وذلك فى غيبة اتفاقات صريحة لاقتسام الموارد المائية بين دول المنطقة . ومن أبرز هذه الأطراف تركيا وإسرائيل ، وذلك فضلا عن أثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى . ومن المعروف أن لدى تركيا تطلعات قوية لاستعمال المياه كأداة لتكريس وتوسيع نفوذها الاقليمى . كما أن لديها مشروعات مائية كبيرى للرى وتوليد الكهرباء ومن أهمها مشروع جنوب شرق الأناضول الذى يهدف إلى تنمية المناطق التى يعيش فيها الأرمن والأكراد وعرب لواء الاسكندرون

، وكذلك مقايضة النفط العربى بمياه نهرى دجلة والفرات والكهرباء المتولدة منهما . وهذا المشروع سوف يحتاج إلى حوالى ٦٥٪ من مياه الفرات وحوالى ٦٠٪ من مياه دجلة . ولهذا المشروع اثار بيئية خطيرة ليس أقلها زيادة ملوحة المياه القليلة المتبقية من النهرين لاستعمال سوريا والعراق وارتفاع نسبة الكبريت بها مما يقلل من صلاحيتها للرى . كما أن لدى تركيا مشروع أنابيب السلام الذى يقضى باستخدام نهرى سيحان وجيحان المحليين لامداد البلاد العربية الأخرى باحتياجاتها من المياه . ومع ذلك يقدر أن تفيض الموارد المائية عن الاحتياجات الخاصة بتركيا حتى بعد سنة ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق باسرائيل ، فمن المعروف أنها مازالت تدرج ضمن مشروعاتها للاستيطان والتوسع بعداً مائياً قوياً . وهى تسعى جاهدة للاستفادة من مياه النيل لرى النقب الشمالى ، كما أنها حاولت توثيق علاقتها بأثيوبيا لهذا الغرض . وقد استولت إسرائيل على مياه الضفة الغربية وغزة بعد عام ١٩٦٧ ، واستنزفت الموارد المائية للأراضى المحتلة . وكذلك كرست إسرائيل جهودها للاستيلاء على مياه نهر الأردن وكل منابعه الأمر الذى أدى إلى ازدياد ملوحة النهر وجعل مياهه غير صالحة للرى فى وادى الأردن. كما أن هناك مؤشرات قوية على استيلاء إسرائيل على جانب من مياه الليطانى على الرغم من كونه نهرا محليا للبنان . وأخيرا فان إسرائيل رفضت تقسيم المياه فى إطار المباحثات المتعددة الأطراف والثنائية وتسعى بدلا من ذلك إلى إعادة توزيع المياه من مناطق الفائض إلى مناطق العجز أو الحاجة . كما تسعى إسرائيل أيضاً أن يكون لها دور متميز فى قضية المياه من خلال المساهمة بتكنولوجيات تحلية المياه فى المنطقة العربية.

ولذا فان المحيط الاقليمى لمصر يمكن أن يشهد قدراً من عدم الاستقرار أو حتى النزاعات الساخنة من جراء عدة عوامل . أولها : التنافس على

الرصيد المائى المتاح للعرب ولدول الجوار ، وذلك دون وجود اتفاقيات تنظم حقوق السحب من هذا الرصيد للدول المشتركة فى أحواض الأنهار والخزانات الجوفية. وثانيها : مشكلة تدهور نوعية المياه وخاصة زيادة الملوحة وانتشار التلوث فى المياه السطحية والطبقات المائية العليا نتيجة التخلص من الملوثات الصناعية ومخلفات الصرف الصحى فيها دون تدابير كافية للمعالجة والتنقية . وثالثها: توقع وجود عجز مائى فى المستقبل القريب على مستوى عدد كبير من الأقطار العربية وإسرائيل . وبطبيعة الحال فان مصر لاتملك أن تقف موقف المتفرج إذا تعرض أمنها المائى للخطر أو إذا ثارت نزاعات أو حروب حول موضوع المياه فى الشرق الأوسط . ومن الواجب على مصر التحسب لهذا الأمر ليس فقط بتطوير القوة العسكرية الرادعة ، ولكن كذلك بقيادة المنطقة نحو استراتيجية مائية عربية متكاملة.

وترتبط قضية المياه ارتباطا وثيقا بقضية الغذاء . ومن المعروف أن البلاد العربية تعتمد على الخارج فى تلبية مالايقل عن نصف احتياجاتها الغذائية . وفى الوقت الذى لايوجد مايشير إلى تناقص الاعتماد الغذائى العربى على المصادر الخارجية ، فان أسعار الغذاء المستورد أخذت فى الارتفاع من جراء تطبيق اتفاقية الغذاء التى أسفرت عنها جولة أورجواى . وبذلك تزداد الصعوبات التى تواجه الدول العربية ولاسيما الدول المحدودة الدخل ، فى تدبير احتياجاتها من الغذاء . واضافة إلى ماينطوى عليه هذا الوضع من تهديد للأمن الغذائى العربى ، فانه ينطوى على مخاطر شديدة سياسية وأمنية من أهمها التعرض للضغوط السياسية والوقوع فى شباك التبعية(١٩)

القسم الثالث

التحديات الحالية والمستقبلية التى يتعين على مصر مواجهتها

استنادا إلى ماعرضناه فى القسمين السابقين من تغيرات فى المحيط العالمى والاقليمى ، وانطلاقا من تصورنا للمشكلات التى تعترض مصر على الصعيد المحلى ، نقدم فيما يلى مجموعة المشكلات أو التحديات الرئيسية التى يتعين على مصر الاستعداد لمواجهتها فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين وفى مطلع القرن الواحد والعشرين ، مقرونة ببعض الاقتراحات حول كيفية المواجهة الملائمة.

٣-١ تحدى العيش بكرامة والتحرك باستقلالية نسبية فى إطار نظام عالمى تسيطر على إدارة شئونه - ولو إلى حين - قوة عظمى واحدة.

ومواجهة هذا التحدى تستلزم أمرين . أولهما : إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل وبناء عناصر القوة الذاتية المصرية . وثانيهما: توثيق عرى التعاون مع دول الجنوب التى تواجه نفس المشكلة ، وبخاصة الدول العربية والأفريقية ودول الجوار الآسيوى وذلك من خلال تعزيز عناصر الاعتماد الجماعى على الذات ومن أجل زيادة قدراتنا التفاوضية فى هذا العالم الجديد.

ولعل السير فى هذين الاتجاهين سيكون فى حد ذاته أحد العناصر المساعدة على التعجيل بتحويل النظام العالمى الراهن إلى النظام متعدد الأقطاب المرتقب ظهوره خلال المستقبل غير البعيد ، والذى قد يوفر فرصا أفضل للحركة والمناورة أمام الدول النامية . وسوف يعجل بقدوم هذا التحول فى النظام العالمى أيضا المساهمة النشطة من مصر وغيرها من دول الجنوب فى الجهود الرامية إلى بلورة نوع من الإدارة الجماعية لشئون العالم ، وهو الأمر الذى تتزايد أهميته مع بروز الكثير من القضايا ذات الأبعاد الكوكبية ، كما سبقت الإشارة فى القسم الأول.

٣-٢ تحدى البقاء والنماء فى زمن الكوكبة.

مع تزايد تحكم الكيانات الاقتصادية العملاقة المعروفة بالشركات

متعدية الجنسية فى مقدرات الاقتصاد العالمى ومع تزايد الصراع على الأسواق ، ومع احتدام المنافسة فى الأسواق الداخلية والخارجية ، فى الوقت الذى تنحسر فيه سلطة الدولة القومية وسيطرتها على أدوات السياسة الاقتصادية وحركة المتغيرات الاقتصادية ، فان التحدى الذى يواجه الدولة النامية ، وبخاصة الصغيرة والأشد فقرا ، هو: كيف يمكن تفادى مخاطر التهميش أو الانسحاق تحت أقدام الكبار ، وكيف يمكن الاستفادة مما تنتجه الكوكبة من اتساع وانفتاح فى الأسواق ومن نمو مذهل فى حركة الأموال عبر الحدود القومية فى إحداث التنمية الوطنية.

إن الاستفادة من ظاهرة الكوكبة لن تأتى بمجرد فتح أبواب الاقتصاد الوطنى والارتماء فى أحضان السوق العالمى من موقف الضعف والتبعية . بل أن النتيجة الحتمية فى مثل هذه الحالة سوف تكون هى تكريس التبعية ودخول التنمية فى مسار عشوائى لاتؤمن عواقبه . **أما الاستفادة الحقيقية من الكوكبة فتحتاج الى تخطيط دقيق وتوقيت محكم.** فالتخطيط الدقيق مطلوب من أجل بلورة قدرات تنافسية للاقتصاد المصرى تؤهله للاستفادة من انفتاح واتساع الأسواق ، ومن أجل رفع مستوى القدرة الادخارية والاستثمارية الوطنية التى تعد من أهم عوامل جذب رأس المال الأجنبى ، على ماسبق ذكره فى القسم الأول ، والتوقيت المحكم مطلوب فيما يتعلق بالدرجات المختلفة لفتح السوق الوطنى والاندماج فى السوق العالمى بما لايورط الاقتصاد الوطنى فى الدخول فى منافسة غير متكافئة قبل الأوان مع القوى الاقتصادية الأجنبية . وهو مايؤدي إلى خراب الصناعة الوطنية وحرمان الاقتصاد الوطنى من المهلة الضرورية لتكوين وتطوير المزايا التنافسية فى عدد من المجالات الواعدة.

ومع التسليم بأن خيار العزلة الكاملة والانغلاق أمام المؤثرات الخارجية لم يعد ممكنا ، ومع التسليم كذلك بأهمية المنافسة لحفز الصناعة الوطنية

على زيادة الكفاءة وبأهمية الاحتكاك الدولى لمتابعة التقدم العلمى والتكنولوجى والمشاركة فى صنعه فاننا نرى أنه من الضرورى الأخذ بقدر من الدعم والحماية الموقوتة والمتناقصة عبر الزمن للصناعات الوطنية ، وذلك من أجل احداث التغيرات الضرورية لإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى وتمكينه من تطوير المزايا النسبية القائمة وتحويلها الى مزايا تنافسية يعتد بها فى السوق الوطنى أولا ، وفى السوق العالمى ثانيا. وبالرغم من أن الجات وأخواتها لاتغلق كلية أبواب الدعم والحماية ، إلا أن مهلة الدعم والحماية سوف تكون أقصر ونضوج الصناعات الناشئة أسرع فيما لو تمت جهود التنمية فى إطار تجمع اقتصادى اقليمى ، على الأقل للتغلب على عقبة ضيق الأسواق القطرية.

٣-٣ تحدى الوجود والتقدم فى زمن التكتلات الاقتصادية الأقليمية الكبرى

مثلما أن الجماعة أقوى من الفرد على مواجهة جماعة أخرى ، فان مصر وغيرها من الدول النامية يمكن أن تتعامل على نحو أفضل مع القوى الاقتصادية الداخلة فى تكتلات اقليمية ، فيما لو اصطنعت لنفسها تكتلا اقليميا تتضافر فيه جهودها مع جهود غيرها ، لاسيما الدول العربية الشقيقة . وبالرغم من مظاهر الضعف والتفكك البادية على الوطن العربى فى الوقت الراهن ، وبالرغم من غياب الإدارة السياسية والضغط الشعبى الكافى لعودة الروح الى حركة الوحدة العربية ، إلا أن اليأس يجب ألا يتملك النفوس بشأن العمل العربى المشترك.

فالعرب يمتلكون من المقومات والامكانات الموضوعية والذاتية للوحدة الشئ الكثير الذى أفاض دعاة الوحدة فى تفصيلة (٢٠) . وإذا كان تكاثر التحديات التى يتعين على العرب مواجهتها داخل الوطن العربى وخارجه لم يكف لاستنهاض الهمم وتنشيط الدعوة إلى العمل العربى المشترك ، فان

الأمل يبقى معلقا بجهود المثقفين والهيئات العلمية والأحزاب فى تنشيط وترويج ثقافة الوحدة العربية ونشر الوعى بأهمية العمل العربى المشترك، ومن ثم إعادة الثقة إلى الجماهير العربية فى أهمية العمل الجماعى العربى وجدواه ، والمساعدة فى بلورة رأى عام عربى ضاغط فى اتجاه ترجمة شعارات الوحدة إلى أعمال ملموسة . كما أن جانبا من العبء فى استنهاض الهمم نحو العمل الوحدوى العربى يقع على عاتق الاقتصاديين وغيرهم من الباحثين ، من خلال إجراء دراسات كمية تبين ليس فقط المكاسب التى يمكن أن تعود من السير على طريق العمل الجماعى العربى ، بل يتبين كذلك الخسائر التى يتكبدها العرب من جراء إهماله . وأخيرا ، أن الأمل فى صحوة عربية يبقى معلقا باستعادة مصر لدورها الريادى والقيادى فى المنطقة ، مهما كلفها ذلك من متاعب وأعباء.

٣-٤ تحدى البقاء والنماء فى زمن تتعاظم فيه أهمية القوى العاملة المتعلمة والبحث العلمى والابتكار التكنولوجى.

لقد أصبحت هذه العناصر الثلاثة من أهم الأسس فى تكوين المزايا التنافسية فى الوقت الراهن ، وينتظر أن تتزايد أهميتها مستقبلا فى تحديد المكانة الاقتصادية للدول ، ولم يعد من المجدى الركون إلى المزايا النسبية التقليدية القائمة على ملكية الموارد الطبيعية أو الموارد البشرية الرخيصة ، ومن هنا فلا سبيل لانتزاع موقع متميز على خريطة الاقتصاد العالمى فى القرن القادم سوى بالبدء فورا فى تنمية الموارد البشرية وبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا ، وذلك بعدة طرق من أهمها مايلى:

(أ) محو الأمية وتطوير نظم التعليم وزيادة فرص الحصول على تعليم جيد دون حواجز مالية أو غير ذلك من المعوقات ، مع زيادة الاهتمام الموجه لتعليم الرياضيات والعلوم الأساسية.

(ب) تطوير نظم التدريب ، بما يرفع من مستوى المهارات لدى القوة

العاملة المصرية.

(جـ) تطوير مراكز ومعاهد البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي وتوفير الموارد الضرورية لتنشيطها وزيادة مساهمتها فى صناعة العلم والتكنولوجيا.

(د) تطوير الدراسات العليا بالجامعات والقضاء على بعثرة الكفاءات وهدر الموارد ، من خلال تركيز كل تخصص فى معهد أو مركز علمى يزود بأعلى الكفاءات ويتفرغ فيه الباحثون والأساتذة للبحث العلمى لقاء منح وأجور تغنيهم عن تبديد جهودهم فى الجرى وراء لقمة العيش.

(هـ) ربط البحوث فى مرحلة الدراسات العليا وكذلك فى معاهد ومراكز البحوث والتطوير بخطة بعيدة المدى لاقتحام عدد من المجالات الصناعية والتكنولوجية . وهو مايقتضى أن تكون هذه الخطة جزء لايتجزأ من خطة أشمل للتنمية الوطنية.

إن بناء القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا سوف يساعد مصر على مواجهة تحدى الدخول فى عالم التكنولوجيا العالية ، فى نفس الوقت الذى يتعين عليها أن تطور قطاعات الاقتصاد المعتمدة على تكنولوجيات تقليدية وبسيطة . بل إن بناء هذه القاعدة هو الذى سيمكن مصر من تطوير القطاع الأكبر من المنشآت الانتاجية والخدمية الصغيرة والمتوسطة والارتفاع بانتاجية العمل وزيادة القيمة المضافة فيها . فلا مفر أمام مصر من السير فى مجال التنمية الصناعية والتكنولوجية فى أكثر من إتجاه فى نفس الوقت ، وذلك لتحقيق أكثر من هدف . مثلا: بامتصاص العمالة فى بعض القطاعات ذات الكثافة المرتفعة لعنصر العمل وزيادة الانتاجية فى بعض القطاعات برفع كفاءة استخدام رأس المال ، ورفع القدرة التصديرية فى قطاعات أخرى باستخدام تكنولوجيات عالية ترتقى بالجودة لمقابلة احتياجات بعض الأسواق الخارجية.

٣-٥ تحدى تطوير الإدارة فى مجال الأعمال وعلى صعيد المجتمع كله

لقد كان للحكم المركزى فى مصر دور هام فى الحفاظ على الأمن الاقتصادى وفى الحفاظ على وحدة الوطن . إلا أنه تحول مع الزمن إلى قيد يكبل حركة الجهاز الإدارى ويحد من كفاءته . بل ان عدوى هذا التراث المركزى قد انتقلت إلى مؤسسات قطاع الأعمال العام ، وكانت أحد أسباب ضعف الأداء فيه . وإذا كان التحول من المركزية الى اللامركزية هو أحد سمات القرن القادم ، فلا شك أن مصر من الدول الأولى باحداث هذا التحول . فهذا أمر مستحب بالنظر إلى تعثر أو فشل الإدارة المركزية للاقتصاد (ولانقول التخطيط المركزى ، لأن التخطيط مركزى بالضرورة ، من حيث كونه نشاط تنسيقى فى المقام الأول) . كما أن هذا التحول يتوافق مع الصيغة الأكثر رشادة فى إدارة الاقتصاد وادارة التنمية ، ألا وهى الجمع بين التخطيط واقتصاد السوق ، وإن بقى الوزن الأكبر فى هذا المزيج من نصيب التخطيط بحكم ماتتطلبه التنمية من تغيرات جوهرية فى هيكل الاقتصاد ومسيرته (٢١).

وإذا كان من سمات القرن القادم التحول من التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكى ، فان استفادة مصر من هذا الاتجاه تتطلب تقوية البنية الأساسية فى مجال المعلومات والاتصالات ، وزيادة حجم المعلومات المتداولة ، والتخلص من القيود والعراقيل التى تعترض الوصول إلى المعلومات من جانب الباحثين بخاصة ، وسائر المواطنين بعامة.

والمشاركة الشعبية هى أحد سبل مصر فى تطوير الإدارة والارتفاع بمستوى الأداء . فهى ضرورية لضمان تعبير الخطط والسياسات عن طموحات ومصالح أغلبية الشعب . كما أنها ضرورية لتوفير الرقابة على أداء الحكومة ولسرعة تدارك الأخطاء ولمواجهة الانحراف والفساد ، مع تأمين حق الشعب فى المحاسبة والمساءلة . ولكى تكون المشاركة الشعبية

فعالة ، فانها لابد أن تستند إلى قاعدة قوية من الحريات والحقوق الديمقراطية . وفى هذه الحالة ستكون المشاركة هى الأداة فى إحداث ماتستلزمه التنمية الجادة من التغييرات فى هيكل السلطة ، ومن استيعاب لقوى وطاقات الشباب الطامح الى التغيير ، ومن توظيف إيجابى لمؤسسات المجتمع المدنى ، ومن إطلاق لطاقات المجتمعات المحلية.

ويضاف إلى كل ماتقدم من مداخل للإصلاح الإدارى على مستوى منظمات الأعمال (العامة والخاصة على السواء) وعلى مستوى المجتمع كله ، التعليم والتدريب من أجل تكوين عقلية جديدة قادرة على التعامل مع العالم سريع التغير الذى نعيش فيه ، ومن أجل زرع أساليب جديدة فى اتخاذ القرارات أساسها المنهج العلمى(بعد تخليصه من الاتجاهات المفرطة فى التبسيط والتجريد) ، والنظرة التركيبية الشاملة ، والتفكير العلاقى ، والتفكير طويل المدى.

٣- ٦ تحدى مخاطر الوجود الصهيونى فى المنطقة العربية

سواء استكملت مسيرة التسويات السلمية أم لم تستكمل ، فان إسرائيل ستظل بؤرة اضطراب وعدم استقرار فى المنطقة ، بكل مايمكن أن يترتب على ذلك من مواجهات لاتملك مصر الوقوف إزاءها موقف المتفرج ، فاسرائيل ستظل مصدر تهديد للعرب بما لديها من أطماع توسعية ، وباصرارها على التفوق العسكرى على العرب أجمعين ، وانفرادها بامتلاك السلاح النووى ، وبمحاولاتها الاستيلاء على الموارد العربية النادرة ، وفى مقدمتها المياه . وأخيرا فان عدوانية إسرائيل قائمة بحكم الأساس العنصرى الذى تقوم عليه هذه الدولة.

وهكذا فان على مصر أن تكون مستعدة ليس فقط للمواجهة الحضارية الطويلة المدى مع الكيان الصهيونى من خلال التنمية الشاملة ، بل أن عليها أن تكون مستعدة فى أى وقت للمواجهة العسكرية مع إسرائيل.

وهذا سوف يلقى بأعباء ثقيلة على مصر ، قد تجور على الموارد المخصصة للتنمية فيها . ويتمثل التحدى الذى يتعين مواجهته فى هذا الصدد فى كيفية تحويل زيادة القدرة العسكرية المصرية الى عنصر ايجابى فى كشف حساب التنمية . وربما يكون الحل هو تطوير الصناعة العسكرية المصرية بحيث تكون مصدرا لتوفير فرص العمل ولتطوير التكنولوجيا فى القطاع المدنى ، ولزيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى عن طريق تصدير السلاح.

٣-٧ تحدى السكان والمكان وتنمية الموارد

يشهد معدل النمو السنوى فى عدد السكان اتجاها تنازليا لاشك فيه . فقد هبط المعدل من ٢٫٥٪ من النصف الأول من الثمانينات إلى حوالى ٢٪ فى الوقت الراهن . وطبقا لتقديرات البنك الدولى ، يتوقع استمرار معدل النمو السكانى فى الانخفاض ليصل إلى ١٫٦٪ فى السنوات الخمس الأولى من القرن الواحد والعشرين ، ثم إلى ١٪ بحلول عام ٢٠٢٥ ، حيث يصل عدد سكان مصر إلى ٨٧ مليون نسمة ، بزايدة قدرها ٣٠ مليون نسمة عن عدد السكان فى عام ١٩٩٥ . وإذا كان هذا التطور يدعو إلى الارتياح من جهة ، فانه لايستوجب الاسترخاء من جهة أخرى. فبالرغم من الهبوط فى معدل النمو ، إلا أن مصر ستظل تستقبل فى كل عام مالايقل عن ٩٠٠ ألف نسمة حتى خلال الربع الأول من القرن الواحد والعشرين . وإذا لم يتحقق هذا التوقع ، واتجهت الخصوبة الى الانخفاض بمعدلات أقل مما هو مفترض فى تقديرات البنك الدولى ، فقد يصل عدد السكان إلى ٩٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، بزيادة قدرها ٣٦ مليون نسمة عن عدد السكان فى عام ١٩٩٥(٢٢).

وإذا كان لنا أن ننظر بايجابية إلى قضية السكان ، فمن الواجب أن نكف عن تعليق كافة مشكلات مصر على معدلات نمو السكان ، وأن نتعامل مع السكان باعتبارهم الثروة الحقيقية لمصر . وهى حقيقة لاشك

فيها ، وذلك بالنظر إلى ضآلة نصيب مصر من الثروات الطبيعية ، وخصوصا من الأرض القابلة للزراعة والمياه والبترول والمواد الخام . **ولهذا ، وبالرغم مما تفرضه الزيادة السكانية المرتقبة من أعباء اضافية علاوة على عبء إعاشة السكان الحاليين والارتفاع بمستوى انتاجيتهم ومعيشتهم ، فانه من الواجب نقل التركيز فى السياسات من بعد النمو السكانى إلى بعدى الخصائص السكانية والتوزيع المكانى للسكان.**

والتركيز على بعد الخصائص السكانية يعنى الاهتمام **بتنمية رأس المال البشرى،** بكل مايتفرع عن هذه المسألة من مسائل خاصة بالخلاص من وصمة الأمية وتطوير التعليم وتوسيع نطاق الفئات السكانية المستفيدة منه، والنهوض بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، إلى جانب الارتفاع بمستوى اشباع الحاجات الأساسية الأخرى وبخاصة الغذاء والصحة والسكن وخدمات المرافق الحيوية كالمياه النقية والصرف الصحى وماإلى ذلك.

أما التركيز على البعد المكانى فهو **يعنى تنمية رأس المال المكانى لمصر** ، وذلك بتوسيع الحيز المعمور من أرض مصر أساسا بالخروج من الدلتا والوادى المكدس بسكانه إلى الصحراء الفسيحة وتعمير مساحات شاسعة منها ، ونقل بضعة ملايين من سكان مصر للعيش والاستقرار فيها ، وليس فقط لإنجاز مهام انتاجية غير مرتبطة بنمط متكامل للمعيشة فى هذه المناطق . وقد سمعنا مؤخراً عن تصريحات رسمية بشأن زيادة الحيز المعمور من ٤٪ إلى ٢٤٪ من مساحة مصر . وهذا اتجاه محمود بلا شك ؛ وإن كنا لانعلم شيئا عن وجود دراسات جادة ومشروعات محددة قابلة للتنفيذ وتتوافر لها مصادر التمويل.

وتزداد أهمية الخروج إلى الصحراء مع تناقص احتمالات التخفيف من الضغط السكانى عن طريق الهجرة إلى الدول العربية التى تنخفض طاقاتها باستمرار على استيعاب العمالة الوافدة ، كما سبقت الإشارة فى القسم

الثانى . كما تزداد أهمية هذا الأمر مع وصول العلاقة بين السكان والمكان إلى حد الانفجار فى الوادى والدلتا ، وبخاصة فى التجمعات الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، فضلا عن التآكل المستمر فى الرقعة المنزرعة فى الريف تحت ضغط الاحتياجات المتزايدة لتوسع النشاط الاقتصادى وللإسكان فى الريف والمدن المجاورة . وعلى أى الأحوال ، فان زيادة الحيز المعمور يعنى إضافة موارد جديدة للرصيد الحالى من موارد مصر ، وهو مايساعد على فتح المزيد من فرص الانتاج والتوظف.

غير أن تصحيح معادلة السكان والمكان لن يتم على وجه رشيد ، الا بايلاء اهتمام أكبر لقضية **تنمية الموارد** فاختلال المعادلة ليس مرجعه سرعة نمو السكان فحسب ، بل وبطء نمو الموارد الضرورية لاستيعابهم فى أنشطة انتاجية وللوفاء باحتياجاتهم الانسانية . وهنا تبرز قضيتان : **الأولى هى قضية التصنيع بمعناه الواسع** الذى ينبغى أن يشمل طبقا للمفاهيم الحديثة صناعة الخدمات المتطورة . فمع ندرة الموارد الطبيعية لمصر ووفرة مواردها البشرية، ينحصر الأمر في خيارين : تصدير البشر أو تصدير منتجات يصنعها البشر . ولما كانت أبواب الهجرة آخذة فى الانغلاق أمام المصريين وبخاصة فى دول الخليج العربية ، لايتبقى أمام مصر سوى حسن الاستفادة من البشر فى زيادة الانتاج الصناعى للاستخدام المحلى وللتصدير ، حتى لو تطلب الأمر - وهو سوف يتطلب بالفعل - الاعتماد على استيراد المواد الخام من الخارج كما فعلت دول كثيرة غيرنا من قبل كاليابان وبعض دول شرق آسيا الفقيرة فى الموارد الطبيعية.

ومن حسن الحظ أن مجال التصنيع واسع ومتجدد بلا حدود . وبالرغم مما أنجزته مصر فى مجال التصنيع ، فانها مازالت تتحرك على سطح بحره الواسع ولم تدخل فى أعماقه بعد . فنصيب الصناعة التحويلية والتعدين (بدون البترول) يتراوح الآن حول ١٧٪ وهى ذات النسبة التى كانت متحققة

من أربعين سنة ، أى فى سنة ١٩٥٧ . **ولو أردنا التحول إلى دولة حديثة التصنيع ، فانه من الضرورى الارتفاع بهذه النسبة فى غضون العقد القادم الى الضعف أو إلى ٣٥٪ . وهذا يعنى ضرورة تبنى فلسفة التصنيع السريع والعميق** التى تعنى التغيير الطفرى ، لا التدرج والتحسين الهامشى فى حجم وخصائص مسار الكيان الصناعى القائم . وهذا يتطلب من جهة أولى اقتحام المجالات التكنولوجية الجديدة من خلال انتقاء بعض الصناعات الواعدة فى بعض مجالات المواد الجديدة والمعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية . كما أنه يتطلب من جهة ثانية النهوض بالإنتاجية فى الكتلة الضخمة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج نشط للتحديث على أساس من المعرفة العلمية والتكنولوجية الملائمة.

أما القضية الثانية المرتبطة بتنمية الموارد فهى **قضية تطوير الريف والانطلاق على طريق التنمية الريفية المتكاملة** . ومن الأركان الأساسية فى مثل هذه التنمية ، علاوة على محو الأمية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المياه النقية والصرف الصحى ، **توسيع الانتاجية للريف المصرى** . وهذا يتطلب أمرين **الأمر الأول هو تطوير الزراعة** واحداث توسع رأسى فيها اعتمادا على منجزات العلم والتكنولوجيا ، مع تعديل التركيب المحصولى بعيدا عن البعثرة والتشتت فى كل اتجاه كالوضع القائم حاليا . ويتصل بتطوير الزراعة **تطوير هيكل الملكية الزراعية الراهن** ، للمساعدة فى تخفيف حدة الفقر فى الريف المصرى وتضييق الفوارق بين الطبقات . ومن الاقتراحات التى يمكن النظر فيها فى هذا الشأن تنفيذ اصلاح زراعى جديد يهبط بالحد الأقصى للملكية الزراعية الى ٢٥ فدانا للأسرة وعشرة فدادين للفرد (٢٤) . وأرجو ألا يثير هذا الاقتراح انزعاجا كبيرا ، فأحد المنطلقات الرئيسية فيما حدث من نمو اقتصادى سريع مع عدالة توزيع لابأس بها فى دول شرق أسيا كان إصلاحا زراعيا جذريا (٢٥) .**أما الأمر**

الثانى فهو تصنيع الريف. وثمة مجال واسع فى هذا الشأن لخلق فرص عمل كثيرة للقوى العاملة فى الريف من خلال نشر المشروعات الصناعية الصغيرة.

٣-٨ تحدى نفاذ البترول وشحة المياه

طبقا لتقديرات خبير البترول المصرى د. حسين عبد الله ، فانه إذا استمر استهلاك الطاقة فى النمو بمعدل ٣٪ سنوياً ، واستمر التصدير بمعدل ١٠ مليون طن بترول مكافئ ، فان مصر ستكون قد استهلكت نصيبها من احتياطيات البترول والغاز بحلول عام ٢٠٠٨ ، أى بعد ١٢ سنة من الآن . أما إذا توقفت مصر من الآن عن تصدير البترول ، وعدلت عن النوايا الحالية لتصدير الغاز ، فان الاحتياطيات المعروفة حاليا سوف تنفذ بحلول عام ٢٠١١ ، أى بعد ١٥ سنة من الآن . وهكذا فانه فى غضون ١٥ سنة تحرم منها مصر من عائدات البترول والغاز سيتعين تدبير موارد لاستيراد الطاقة والاستعداد لمواجهة ماينطوى عليه استيراد الطاقة من مخاطر ، وبخاصة مع توقع أن يشهد العالم شحة بترولية بحلول عام ٢٠١٥ (٢٦).

وعلى ذلك من الواجب التحسب من الآن لاحتمال مواجهة أزمة طاقة فى الربع الأول من القرن القادم ، وذلك بالاقتصاد فى تصدير البترول والغاز الطبيعى أو الامتناع كلية عن تصديرهما من جهة أولى ، وبتنمية مصادر بديلة للطاقة من جهة ثانية . ومن المهم فى هذا الصدد إعادة فتح ملف الطاقة النووية الذى أغلق فى مصر منذ كارثة تشير نوبل ، وتكثيف البحوث فى مجال الطاقات البديلة ، وبخاصة الطاقة الشمسية والطاقة البيولوجية ، وذلك فضلا عن أخذ موضوع ترشيد استعمالات الطاقة بجدية أكبر .

وفيما يتعلق بالمياه ، فكما سبق ذكره فان مصر قد تواجه فى سنة ٢٠٢٥ عجزاً مائياً يتراوح مابين ١٢و٢٩ مليار متر مكعب ، وهو ماسوف

ينعكس سلبياً على امكانات تنمية الزراعة وتدبير الطاقة المائية ومشروعات توسيع الحيز المعمور . وتزايد احتمالات ذلك مع الاضطراب الحالى فى العلاقات مع السودان ومع مشاعر القلق لاتى أبدتها السلطات السودانية عند سماع اعلان الحكومة المصرية مشروع قناة توشكى والدلتا الجديدة فى الصحراء الغربية . كما ستتزايد هذه الاحتمالات فيما لو شرعت أثيوبيا فى تنفيذ خططها للتحول إلى الزراعة المروية ، حيث لاتزيد المساحات المروية فيها عن ٢٠٪ ، ومواجهة هذه الاحتمالات تستوجب تنشيط الجهود الراهنة لترشيد استعمالات المياه وتنمية مصادرها فى مصر ، ومراجعة الاتفاقات الحالية بشأن توزيع مياه النيل على الدول المنتفعة بها ، بما يوفر أساساً قوياً فى الجانب المائى لمشروعات الزراعة والتوسع فى الحيز المعمور ومصادر الطاقة على المدى البعيد.

٣-٩ تحدى التدهور البيئى وتأمين استدامة التنمية

تواجه مصر مشكلات بيئية عديدة من أهمها مايلى: تآكل الرقعة المنزرعة فى الوادى والدلتا تحت ضغط الزحف العمرانى ، وتلوث التربة الزراعية وتدهور نوعية شطر كبير منها لتزايد درجة الملوحة وغير ذلك من الأسباب ، وتلوث مياه النيل بما يلقى فيه من مخلفات المصانع ومخلفات البشر ، وتلوث الجو وبخاصة فى التجمعات العمرانية الكبيرة.

ومع الزيادة المرتقبة فى عدد السكان ، ومع كل تأخير فى توسيع الرقعة المأهولة من الحيز القومى سوف يزداد التدهور فى الأوضاع البيئية ، وتزداد معه تكلفة مكافحة التلوث واستعواض الموارد التى تم تبديدها بمعدلات مرتفعة قبل الأوان ، وتقل فرص تأمين استدامة التنمية . ومن هنا تزداد أهمية الإسراع بتعمير مساحات جديدة من أرض مصر ، ونقل عدة ملايين من البشر إليها ، مع توفير مقومات العيش الكريم فيها ، كذلك تزداد أهمية المبادرة بوضع إجراءات صارمة للحفاظ على البيئة موضع التنفيذ ،

ومهما ترتب على ذلك من إرتفاع فى تكلفة المشروعات ، فلا شك أن النتيجة على المدى الطويل ستكون ايجابية إذا أخذنا فى الاعتبار تكلفة التلوث ذاته وماينطوى عليه من إهدار للموارد واعتلال فى صحة البشر وغير ذلك من الأضرار.

٣-١٠ تحدى الفقر وتزايد الفوارق فى توزيع الدخل والثروة

من الملاحظ أن العشرين عاما التى انقضت منذ تطبيق مصر لسياسة الانفتاح بما اشتملت عليه من اعادة بناء الرأسمالية وتوسيع المجال لقوى السوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، قد شهدت اتساعا كبيرا فى الفوارق الداخلية بين الطبقات . وقد تسارعت الحركة فى هذا الاتجاه مع التطبيق الموسع لسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ابتداء من صيف ١٩٩١.

ومن المؤشرات ذات الدلالة فى هذا الصدد.

أ - انخفاض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٠٪ طوال الفترة من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات الى ٤٥٪ فى سنة ٧٥ /١٩٧٦ ، ثم إلى ٣٧٪ فى سنة ٨٦ /١٩٨٧ ، ثم إلى ٢٦٪ فى سنة ١٩٩٢/٩١ (٢٧) أى أن حصة الأجور فى الناتج المحلى الاجمالى قد انخفضت الى النصف خلال ١٥ سنة ليس غير . ولاتتوافر بيانات أحدث فى هذا الشأن ، وإن كان من المرجح أن يكون نصيب الأجور قد هبط إلى أقل من ربع الناتج المحلى الإجمالى فى الوقت الراهن.

ب - ارتفاع نسبة الفقراء فى ٩٠ /١٩٩١ إلى مالايقل عن ٤٠٪ ، مع حصولهم على أقل من ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، فى الوقت الذى يستحوز فيه أغنى ١٠٪ من السكان على قرابة ثلث الناتج المحلى الاجمالى (٢٨) . ومن المرجح أن نسبة الفقراء قد ازدادت مع انخفاض حصتهم فى الناتج فى منتصف التسعينات (٢٩)

ومن المتوقع أن تزداد حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتزداد معها نسبة الفقراء إذا مااستمر الاتجاه الراهن نحو اطلاق قوى السوق والنمو الرأسمالى مع انحسار دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى . ولايخفى مالهذا التطور من أضرار على الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، فضلا عن تأخير النمو فى القوى البشرية واستمرار انتاجية العمل عند مستوياتها المنخفضة . وينبغى أن نتذكر أن أحد أسرار تواصل النمو الاقتصادى فى دول شرق أسيا كان الحفاظ على درجة معتدلة من التفاوت فى توزيع الدخل ، مع التخفيض المستمر فى نسبة الفقراء ، فى الوقت الذى كان النمو الاقتصادى يتم بمعدلات متسارعة . ولاشك أن احتواء الفوارق فى توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر وتدبير الحاجات الأساسية للسكان وتأمين درجات متزايدة من تكافؤ الفرص فى الحصول على الوظائف وتحسين الدخل والحراك الاجتماعى من الأمور الضرورية لتأمين حد معقول من التماسك الاجتماعى والاستقرار الاجتماعى والسياسى . وهى أمور لاتخفى أهميتها لاستمرارية النمو . كما لايخفى أن تحقيق هذه الأمور يتطلب دورا نشطا من الدولة ، كما يتطلب عدم الانسياق وراء الدعاوى القائلة بأن اجراءات عدالة التوزيع سوف تعرقل النمو الاقتصادى (٣٠)

٣-١١ تحدى الاعتماد الكبير على مصادر الدخل الريعية وعلى الخارج

يعتمد الاقتصاد المصرى اعتمادا كبيرا على المصادر الريعية غير المرتبطة ببناء قدرات انتاجية ذاتية ، كما يعتمد فى جانب كبير على مصادر للدخل قابلة للتقلب السريع بحكم ارتباطها بتقلبات الأسواق الخارجية ومدى استقرار الأوضاع الداخلية . فمازال نصف الناتج المحلى الاجمالى يأتى من القطاعات الخدمية ، ومازالت حصة الصناعة والتعدين فى الناتج لاتزيد عن ١٧٪ فى ١٩٩٦/٩٥ (٣١) . وطبقا لتقديرات البنك الدولى لم يشهد القطاع الصناعى نموا يذكر منذ عام ١٩٩٠ حتى عام

١٩٩٤ ، حيث كان معدل النمو السنوى ١ر٠٪ ، كما أن نمو هذا القطاع كان محدوداً للغاية طوال عقد الثمانينات حيث لم يزد عن ٦ر٢٪ سنويا (٣٢) . ومن جهة أخرى ، فقد ارتفعت نسبة المساهمة الاجمالية لصادرات البترول وقناة السويس وعائدات السياحة وتحويلات العاملين فى الخارج فى حصيلة النقد الأجنبى من الصادرات السلعية والخدمية معا من ٦٣٪ فى ١٩٨٣/٨٢ إلى ٦٨٪ فى ١٩٩٣/٩٢ ، ومازالت النسبة عند هذا المستوى المرتفع فى الوقت الراهن . وبالاضافة الى ذلك ، مازال الاعتماد كبيرا على الخارج فى تدبير احتياجات البلاد من بعض السلع الحيوية ، وفى مقدمتها الغذاء ، ومازالت الصادرات السلعية فى حدود ثلث الواردات السلعية (٣٣).

وبطبيعة الحال ، فان هذا الخلل فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى هو سمة من سمات التخلف التى ينبغى التخلص منها بزيادة نصيب القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات المتطورة فى الناتج ، والارتفاع بنسبة الوفاء بحاجات الاستهلاك والانتاج المحلى من المصادر المحلية . ويجب ألا يفسر ذلك على أنه دعوة للاكتفاء الذاتى ، بل يجب اعتباره توجها نحو تأمين درجة معقولة من الاعتماد على الذات وتقليل مخاطر الاعتماد على الخارج وعلى مصادر الدخل ذات الصفة الريعية . وهذا التحول يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر التحولات الهيكلية التى تنطوى عليها عملية التنمية.

٣-١٢ تحدى التحديث مع الحفاظ على الأصالة.

فالنمو المنقطع الصلة بالهوية الحضارية والأصالة الثقافية للشعوب هو نمو بلا جذور ، على حد تعبير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ . فالنمو - أو بالأحرى التنمية - يجب أن تنطوى على إثراء ، لا إفقار الثقافة الوطنية . كما أنها يجب أن توظف كل ماهو ايجابى فى الثقافة الوطنية ، والتراث الوطنى فالتنمية إرتقاء بأحوال البشر وليست بالضرورة تغريب للبشر ،

أو تنميط لسلوكهم وثقافتهم على منوال ثقافة القوى المسيطرة فى العالم ، دولاً كانت أم شركات متعدية الجنسية .

إن هذه هى قضية الجمع بين الأصالة والمعاصرة ، أو قل هى قضية الانفتاح على النظام الاقتصادى الكوكبى وعلى مجتمع المعلومات مع الاحتفاظ بالقدرة على الاختيار بن العناصر الثقافية التى تبثها الأسواق بشكل غير مباشر والتى تنشرها أجهزة الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر. فنحن أحوج مانكون إلى اقتباس قيم الانضباط والاتقان واحترام العمل المنتج والتفكير العلمى والمبادأة من ثقافات المجتمعات المتقدمة ، أكثر من احتياجنا الى تقليد أنماط الاستهلاك وقيم الانحلال والتفكك الأسرى والفردية . ونحن أحوج إلى التمسك بما فى تراثنا من قيم التضامن والتكافل والتراحم فى الوقت الذى يجب أن ننبذ فيه قيم النفاق والتواكل والسلبية والكسب السريع . ومدار الأمر فى ذلك كله على أجهزة التعليم والثقافة والاعلام ، وعلى الحريات والمشاركة الشعبية المستنيرة التى يمكن أن تسهم فى توجيه هذه الأجهزة لما هو أنفع ، وتسخيرها لخدمة مسيرة التنوير والعقلانية والتواؤم مع مقتضيات العالم الجديد.

ولعل البحث عن عناصر التميز فى التراث والثقافة الوطنية وترويج هذه العناصر من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية والاعلامية وكذلك من خلال المؤسسات الأهلية ، يكون أحد وسائل مصر فى **بلورة مزايا تنافسية جديدة** تساعدها على القفز على سلم التقدم وعلى الإسراع بترقية وضعها فى نظام تقسيم العمل الدولى.

القسم الرابع
التنمية المنشودة لمصر

فى ضوء العرض السابق للتحديات الحالية والمستقبلية التى يتعين على

مصر مواجتها ، وفى ضوء الإشارات التى قدمناها حول كيفية مواجهة هذه التحديات ، تتضح حقيقة أساسية ، ألا وهى أن القاسم المشترك الأعظم فى هذه المواجهة يتلخص فى التالى:

أ - إعادة هيكلية الاقتصاد والمجتمع والتحرك السريع - طفرياً ، لا تدريجياً - على هذا الطريق من أجل بناء وتنمية عناصر القوة الذاتية المصرية ، والارتقاء بوضع مصر فى نظام تقسيم العمل الدولى.

ب - إعادة ترتيب علاقات مصر الاقليمية ، من أجل تكوين عمق اقليمى - عربى أساساً - لعملية التنمية ، ومن أجل زيادة المكاسب وتقليل الخسائر التى يمكن أن تترتب على الانفتاح على النظام الاقتصادى العالمى الجديد والمرتقب ، وزيادة فرص الاستفادة من كوكبيته.

وفى الحالين ، فان العبء الملقى على عاتق مصر ضخم . فمصر ليست مجرد دولة عادية ، لا فى محيطها الاقليمى ولا فى محيطها العالمى . وقدر مصر أن تكون الدولة النموذج فى محيطها العربى ، كما أن قدر مصر يؤهلها للقيادة والريادة وشق طريق التقدم أمام شقيقاتها العربيات . وهذا أمر له تكاليفه وأعباؤه ، ولكنه يفتح أفاقا مهمة لتنمية مصر وتنمية الوطن العربى فى الوقت نفسه .

ومواجهة هذه التحدّيات الكثيرة والكبيرة فى آن واحد تستلزم التسلح ابتداء بمفهوم رشيد للتنمية يتم فى ضوئه رسم تصور مستقبلى للتقدم على المدى البعيد ، أى صياغة مشروع حضارى للنهضة المصرية . والمفهوم الرشيد للتنمية - فى تقديرى - هو **مفهوم التنمية الوطنية المستقلة** . فماذا يعنى هذا المفهوم؟

٤-١ عناصر التنمية الوطنية المستقلة

التنمية الوطنية المستقلة لمصر هى عملية تحرير وتمكين للبشر الذين يعيشون على أرض مصر ، كما أنها عملية تحرير وتمكين للوطن الذى

ينتسبون إليه.

وهذا التعريف ينطوى على سبعة عناصر أساسية ، هي:

(١) تحرير البشر من كل مايعترض تطوير معارفهم وقدراتهم ، وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التى تساعدهم على إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فيهم وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمى والتطوير والابتكار التكنولوجى تكون مع تطوير الادارة الركيزة الأساسية للارتفاع بانتاجية العنصر البشرى.

(٢) تمكين البشر من توظيف قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم فى أعمال مفيدة ، وذلك من خلال التوسع المستمر فى الطاقات الانتاجية التى تكفل فرصاً كافية لتشغيل كل قادر على العمل وراغب فيه.

(٣) تحرير البشر من القيود التى تحرمهم من المشاركة فى صنع القرارات التى تمس شئون حياتهم وشئون مجتمعهم ، وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء.

(٤) تحرير البشر من الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعى ، وتمكينهم من اشباع احتياجاتهم الانسانية المشروعة ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار مايحققه المجتمع من نمو اقتصادى ، ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات وذلك دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتفاع بانتاجية العمل والارتقاء بمستوى الأداء.

(٥) تمكين البشر من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد ، وذلك دون الإفتئات على حقوق الأجيال التالية فى تأمين مايكفى من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشى لائق ، وكذلك صيانة حقهم فى العيش فى بيئة نظيفة.

(٦) تحرير الوطن من القيود على إرادته وعلى حريته فى إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الاقليمية والدولية من منظور المصلحة الوطنية

والأمن القومى ، ومن ثم تمكينه من تعديل موقع الاقتصاد الوطنى فى نظام تقسيم العمل الدولى بما يساعد على إحراز وضع أكثر تكافؤا وأكثر إنصافا.

(٧) نقطة البدء فى التحرير والتمكين هى إعادة ترتيب البيت المصرى من داخله . وهذا يستلزم نضالاً وطنياً من أجل إعادة توزيع السلطة السياسية فى المجتمع بما ينقل سلطة اتخاذ القرارات إلى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة فى هذا النوع من التنمية ، وبما يقيم نظماً للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة . أى أن نقطة الانطلاق فى التنمية الوطنية المستقلة هى نقطة نضالية ، سياسية وثقافية فى آن واحد.

٤-٣ ايضاحات ضرورية

إن **وطنية التنمية** لاتعنى التعصب العرقى أو الاستعلاء الشوفينى ، كما أنها لاتعنى الانغلاق والانعزال عن مجرى الحركة التاريخية التى يشهدها العالم والاحتماء بجدار منيع من الحماية المطلقة والمستمرة للاقتصاد الوطنى . فمثل هذه الخيارات لم تعد واردة ولاممكنة فى عالم اليوم ولا فى عالم القرن الواحد والعشرين . وانما يقصد بالوطنية أن تكون البوصلة فى العمل التنموى هى المصلحة الوطنية أى مصالح الكتلة العريضة من الشعب المصرى ، لامصالح فئة قليلة منه ، ولامصالح أطراف أجنبية تملى إرادتها عليه .

كما يقصد بالوطنية أن تستهدف التنمية ضمن ماتستهدف حماية الأمن القومى المصرى . وبالنظر إلى وضع مصر الاقليمى ، فان هذا يعنى ضمن مايعنى – تمكين مصر من مواجهة التحدى الإسرائيلى ، حضارياً – وعسكرياً إذا لزم الأمر ، وتمكينها من ممارسة دورها القيادى والريادى فى الوطن العربى.

واستقلالية التنمية لاتعنى العزلة والانطواء أو الاكتفاء بالذات بل أنها

تعنى السيطرة على القرارات وتوجيهها لخدمة الصالح الوطنى والأمن القومي . إنها تعنى حرية اتخاذ القرارات الوطنية دون استسلام لضغوط الحاجة ودون اذعان لأية قوى خارجية . والاستقلالية فى عالم تسوده الكوكبية وتتشابك فيه مصالح الدول والكيانات الاقتصادية المختلفة هى أمر نسبى بالضرورة . فهى لاتعنى الانفراد باتخاذ القرارات دون مبالاة بآثارها المحتملة على الدول الأخرى . وإنما تعنى الاستقلالية أن ينتقل الاقتصاد الوطنى من حالة التأثر ومن وضعية الانقياد لقوى خارجية ، إلى مرحلة التأثر والتأثير في الآخرين ، أى إلى مرحلة الأخذ والعطاء بدرجات متقاربة في سياق العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الآخرين . ومدار الأمر فى ذلك هو بناء وتطوير عناصر القوة الذاتية ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية فى إحداث التنمية إلى أقصى حد مستطاع ، والحرص على تأمين درجة عالية من تكامل وتماسك الهيكل الاقتصادى المصرى .

وأخيراً ، فان الاستقلالية تعنى نفي التبعية ، وهو مالايأتى إلا عن طريق التحسين المستمر لوضع الاقتصاد الوطنى فى النظام الاقتصادى العالمى.

وثمة علاقة طردية بين التنمية والاستقلالية . فبقدر ماتتحقق التنمية بالاعتماد على القدرات الوطنية ، بقدر ماتزداد حصانة الاقتصاد والمجتمع ضد احتمالات الهيمنة الخارجية ، وبقدر ماتتعاظم قدرة المجتمع على الأخذ والعطاء المتكافئ أو المتقارب مع المجتمعات الأخرى . بقول آخر : كلما سار المجتمع قدما على طريق تنمية عناصر القوى الذاتية ، كلما ازدادت فرصته فى جنى المكاسب من النظام العالمى فالاعتماد على الذات هو المقدمة الحقيقية للاعتماد المتبادل مع الغير.

وإذا كانت التنمية الوطنية المستقلة لاتعنى الحماية المطلقة والمستمرة، فانها لاتتعارض معها ، بل انها تستلزم فى مراحلها الأولى الأخذ بدرجة أو

اخرى من **الحماية الموقوتة والمتناقصة عبر الزمن** حتى تتاح أمام الصناعات الوليدة فرصة ملائمة للنضج وحتى تتاح للاقتصاد فرصة كافية لبلورة مزايا تنافسية يعتد بها فيما بعد فى الأسواق العالمية . وهذا النوع من الحماية ليس هدفاً فى حد ذاته ، بل هو وسيلة لتمكين الاقتصاد من عبور العتبة الحرجة مابين التخلف والتنمية . كما أنه ليس كافياً فى حد ذاته لبلوغ هذه الغاية . إذ يجب أن تواكب مع فرض الحماية الموقوتة والمتدرجة تطبيق برنامج وطنى للنهوض بالقوى البشرية وللارتقاء بالصناعات الوطنية على أساس قوي من المنجزات العلمية والتكنولوجية.

وثمة شرط ضرورى آخر لانجاز التنمية الوطنية المستقلة ، **ألا وهو قيام الدولة بدور رئيسي وقيادى فى عملية التنمية** ، وبخاصة فى المراحل الأولى منها . ولايكفى فى هذا الشأن التدخل من جانب الدولة بأدوات التوجيه غير المباشر ، بل يلزم قيامها بدور مباشر وحاكم فى مجالات الاستثمار والانتاج والتوزيع لتأمين تحرك الاقتصاد الوطنى نحو تحقيق عناصر التنمية المستقلة المشار إليها سابقا . وهنا تبرز **أهمية القطاع العام** كوسيلة ضرورية للدولة فى ممارسة مهام القيادة والتوجيه . وقيام الدولة بهذا الدور لايعنى احتكار الدولة للنشاط الاقتصادى ولايعنى سياق إعادة البناء والتنمية من الضخامة بما يستوجب استنهاض كل الهمم وتعبئة كل الجهود . وفى هذا الشأن يرحب بالرأسمالية الوطنية المنتجة ، كما يرحب برأس المال الأجنبي كعنصر مساعد يعزز القدرات الوطنية ولايحل محلها . كما أن قيام الدولة بمهام القيادة والسيطرة الوطنية على مسارات العمل التنموى لايعنى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد أوامر خاضع للإدارة المركزية واستبعاد قوى السوق . فالخبرات السابقة فى مصر وغيرها من الدول التى مارست التخطيط تشير إلى **أهمية المزاوجة بين التخطيط وقوى السوق** ، وأهمية التوصل إلى تقسيم عمل مناسب بينهما ، مع الاحتفاظ بعجلة القيادة بيد

لتخطيط لتأمين الحركة المستمرة والسريعة صوب الأهداف الاستراتيجية المرسومة.

إن هذا الاعتقاد بأهمية دور الدولة فى تحقيق التنمية الوطنية المستقلة لايتجاهل أن أجهزة الدولة المصرية تعوزها فى الوقت الحالى الكفاءة والنزاهة اللازمتين لحسن قيادة سفينة التنمية نحو الغايات المرجوة. ومن هنا أهمية **النضال من أجل تطوير أجهزة الدولة وتطهيرها** . وهذا بدوره يتطلب نضالا قويا من أجل نشر الديمقراطية وسيادة القانون ، علاوة على تكثيف البحث عن سبل فعالة لتحديث الدولة والارتفاع بكفاءة الادارة العامة لشئون المجتمع . فالديمقراطية والمشاركة الشعبية هما الضمان ضد انحراف الدولة وتسلطها . وهكذا تعود إلى ماسبق التأكيد عليه ، ألا وهو **أن نقطة الانطلاق فى التنمية الوطنية المستقلة هى النضال السياسى والثقافى** من أجل تنوير العقل المصرى ورفع مستوى الوعى الشعبى بالامكانات والمصاعب ، ورفع مستوى التطلعات بما يتلاءم مع التقدم الطفرى المنشود ، ومن أجل تعبئة طاقات القوى الساعية إلى التغيير والباحثة عن غد أفضل ، وفى مقدمتها الشباب المصرى.

الهوامش

١) للمزيد حول وجهة النظر الواردة فى هذه الفقرة والفقرة التى سبقتها ، ـــر : عبد الخالق عبد الله ،" النظام العالمى الجديد: الحقائق والأوهام" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ أبريل ١٩٩٦ ، ص ٣٦ -٥٩.

٢) أنظر فى تفاصيل ذلك: لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، تقرير اللجنة: جيران فى عالم واحد ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠١ ، سبتمبر ١٩٩٥.

٣) للمزيد حول ظاهرة الكوكبة ، انظر : اسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين

لمصريين ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد لسياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة.

٤) أصبحت التجارة السلعية العالمية في عام ١٩٩٠ ثلاثة أمثال ماكانت عليه في عام ١٩٦٥ . كما زادت التجارة العالمية في الخدمات خلال نفس الفترة أكثر من أربع عشر مرة . وفيما يتعلق بحركة الأموال ، يقدر أن هناك أكثر من تريليون دولار تجوب العالم كل ٢٤ ساعة بحثا عن أعلى عائد . أنظر : برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، ١٩٩٦ نيويورك ، ص ٨ (الترجمة العربية).

٥) الاحصاءات المذكورة في هذه الفقرة مستمدة من : البنك الدولى، تقرير التنمية في العالم ، أعداد مختلفة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، مرجع سبق ذكره ، ص٩ . وطبقا للمصدر الأخير (ص ٧٨) ، كان الاستثمار الخاص الأجنبى شديد التركيز في توزيعه على البلدان النامية ، فقد ظفرت بالشطر الأعظم منه الدول شبه المصنعة ، مثل الصين التى اجتذبت في ١٩٩٤ زهاء ٤٠٪ منه ، أى ٣٣٫٦ مليار دولار من أصل ٨٤ مليار دولار تدفقت إلى البلدان النامية فى تلك السنة . كما ذهب ٢٤٪ من هذا الإجمالى إلى هونج كونج وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند . وفي المقابل ، حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ٣٫٦٪ منه ، ولم تحصل أقل البلدان نموا سوى على نسبة تقرب من ١٪.

وحسب التقرير السنوى للبنك الدولى عن عام ١٩٩٦ (واشنطن ١٩٩٦ ، ص ٨٢) ، زادت تدفقات رأس المال الأجنبى إلى البلدان النامية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى فى سنة ١٩٩٥ إلى ١٠٨ مليار دولار منها ٩٨ مليار دولار من مصادر خاصة، شاملة ٥٤ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة . ومما حفز هذه الطفرة فى انسياب رأس المال الأجنبى إلى هذه المنطقة - حسب التقرير - سرعة النمو الاقتصادى . إذ بلغ معدل النمو

السنوى المتوسط للمنطقة ٢ر٩٪ فى سنة ١٩٩٥ ، وذلك بارتفاع طفيف عن المعدل المسجل لسنة ١٩٤ وهو ٩ر٨٪.

٦) على مدى الثلاثين عاما الماضية كان النمو الدخل فى العالم يتسم بقدر كبير من عدم المساواة ، كما أن عدم المساواة كان آخذا فى التزايد . فقد زادت حصة أغنى ٢٠٪ من سكان العالم من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من الدخل العالمى بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩١، بينما انخفضت حصة أفقر ٢٠٪ من سكان العالم من ٣ر٢٪ إلى ٤ر١٪ خلال الفترة نفسها . ويقدر أن دخل أغنى ٣٥٨ شخصا فى العالم يعادل دخل أفقر ٤٥٪ من سكان العالم مجتمعين ، والذى يقدر عددهم بنحو ٣ر٢ مليار نسمة ، أنظر برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.

٧) لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، مرجع سبق ذكره.

٨) للمزيد حول تحليل نتائج جولة أوروجواى (١٩٨٦ -١٩٩٣) وتقييمها ، أنظر : ابراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ١٩٩٥.

٩) P . Evans and J.Walsh , The EIU Guide to the New GATT, London, EIU,1994 ; p .2.

١٠) روبرت ارنشتاين وبول ايرليش ، عقل جديد لعالم جديد ، ترجمة أحمد مستجير ، سلسلة الفلسفة والعلم.(٢)، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢.

١١) أنظر فى تفاصيل ذلك : المرجع السابق.

١٢) اسماعيل صبرى عبد الله ، مرجع سبق ذكره.

١٣) أنظر فى أهمة وامكانية التقدم على جبهة تصنيع واسعة مقال على نجيب ،" حول الصناعة والاختيارات التكنولوجية" فى: محمد السيد سعيد(

محرر) ، الثورة التكنولوجية – خيارات مصر للقرن ٢١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥-٤٢.

١٤) أنظر : السيد ياسين ،" مجتمع الألفية الثالث : قيمه وتناقضاته وآفاق تطوره " فى : أسامة الباز(محرر) مصر فى القرن ٢١ – الآمال والتحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠١ -١٠٢.

١٥) ارنشتاين وايرليش ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ . أنظر أيضا الفصل الثامن . ويوضح الكاتبان – بأمثلة متعددة – نوعية التعليم والتدريب المطلوبين للتعامل مع العالم الجديد ، وذلك فى الفصل التاسع من الكتاب ، وهى تتضمن : التفكير الانتقادى ، والتفكير الشامل لعدد من القضايا مع بيان كيفية الربط بينها ، والتفكير المتمحور حول علاقات بين الأشياء (التفكير العلاقى) ، والتفكير البعيد عن الفردية والقائم على تفهم كيفية توافق البشر داخل بيئات اجتماعية وبيولوجية وفيزيقية، مع التخلص من أسلوب التفكير " الكاريكاتيرى" المعتمد على التبسيط المفرط لكل ماهو معقد إلى أسلوب التفكير المركب الذى يتعامل مع التعقيدات والتفاصيل والترابطات بشكل شامل ومتكامل. كما يشير الكاتبان (ص ٢٥٥) إلى ضرورة أن يتعلم الإنسان منذ الصغر أهمية التخطيط فى الحياة.

١٦) نفس المصدر ، ص ٢١٩.

١٧) نفس المصدر ، ص ٢٥٨ حيث يذكر المؤلفان أن القاعدة هى: " كلما ازداد ماتعرفه عن شخص ، قل احتمال أن تحكم عليه حكما سريعا شاملاً.

١٨) يستند العرض التالى لقضية المياه إلى المصادر التالية : سامر مخيمر وخالد حجازى ، أزمة المياه فى المنطقة العربية – الحقائق والبدائل

الممكنة ، عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، مايو ١٩٩٦ ، أحمد الكواز (محرر) ، أزمة المياه فى الوطن العرى ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ١٩٩٣ : غاده الحفناوى ،" أزمة المياه فى الشرق الأوسط" ، مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٧ و٤٣٨ ، يوليو / أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٧١ -١٢٤.

١٩) للمزيد حول الوضع الغذائى العربى راجع : أحمد حسن ابراهيم ،" قطاع الزراعة وأشكال التكامل العربى البديلة"، فى محمد محمود الامام(محرر) ، الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة ، كتاب أعمال المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،(تحت الطبع) ، حسن حمدان العلكيم ،" أزمة الغذاء فى الوطن العربى - التحديات وآفاق المستقبل" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٨ -٢٦.

٢٠) أنظر مثلا : محمد محمود الامام ، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ١٩٩٣ ، اسماعيل صبرى عبد الله ، وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٥.

٢١) تفاصيل ذلك مشروحة فى : ابراهيم العيسوى ،" نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق " ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٥) ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ٦٧ -٩٥

٢٢) هذه التقديرات مستمدة من الدراسة الأولية التالية والمتاحة من جانب البنك الدولى على شبكة الانترنت

S.Cochrane and E.Massiah , Egypt : Recent Changes in Population Growth - Their Causes and Consequences , Human Capital Development and Operations Policy (H C O) Working Papers No.49

٢٣) تحتوى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٦ /١٩٩٧ (وزارة التخطيط ، ١٩٩٦) على مايطلق عليه" الاستراتيجية المكانية القومية" ، والتى تتضمن مشروعين لتوسيع الحيز المعمور وهما: المشروع القومي لتنمية سيناء والمشروع القومى لتنمية جنوب مصر . وقد سمعنا فى الأيام القليلة الماضية عن فكرة مشروع نهر مواز لنهر النيل يبدأ من مفيض توشكى وينتهى بدلتا جديدة فى الصحراء الغربية.

٢٤) ورد هذا الاقتراح ضمن بديل الإصلاح الهيكلى للرى المصرى فى دراسة محمد أبو مندور الديب ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، مركز المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤٢.

٢٥) أنظر فى ذلك - تايوان - ابراهيم العيسوى ، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق التنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٤ ومابعدها.

٢٦) أنظر: حسين عبد الله ، " مستقبل الطاقة فى الوطن العربى مع إشارة خاصة لمصر" ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥. وربما تكون التقديرات الواردة فى هذه الورقة متشائمة أكثر مما ينبغى ، حيث أنها تقوم على افتراض أن الاحتياطي البترولى هو ٣٫٤ مليار برميل بترول مكافئ ، بينما تشير المصادر الرسمية وغير الرسمية إلى أن هذا الاحتياطى قد بلغ ٦٫٣ مليار برميل بترول مكافئ فى السنوات الأخيرة(١٩٩٣ - ١٩٩٥) أنظر مثلا تصريحات رئيس الوزراء فى الأهرام ، ١٩٦/١١/٨ ، وكذلك:

Economist Intelligence Unit , Country Profile , Egypt (1994 - 95), E I U,London , 1995.

أما تقديرات الغاز الطبيعى فلا خلاف عليها فى المصادر المختلفة التى

رجعنا إليها وهى تبلغ ٢١ تريليون قدم مكعب . وباعادة الحساب استخدام التقدير الأعلى للاحتياطى من البترول ، فان عمر البترول والغاز المصرى قد يمتد إلى حدود سنة ٢٠٢٠ ، وذلك بافتراض التوقف عن تصديرهما من الآن.

٢٧) التقديرات حتى ١٩٧٦/٧٥ مأخوذة من : ابراهيم العيسوى :" التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادى فى مصر ، " فى : جودة عبد الخالق (محرر) ، الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ ص ١٩١ ، وحسب التقديرات للسنتين الأحدث من بيانات العمالة والأجور والناتج المنشورة فى البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد (٤٩) ، العدد (١) ، ١٩٩٦ ، ص ٨٥.

٢٨) أنظر تحليلا مقارنا للتقديرات المختلفة لنسب الفقراء وحصتهم فى الناتج المحلى الاجمالى فى : ابراهيم العيسوى ،" التنمية البشرية فى مصر - ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤ "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، يونيو ١٩٩٥.

٢٩) وهذا مايستدل عليه من نتائج المسح الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى فى عام ١٩٩٣ . فبمقارنة نتائج هذا المسح بالنتائج المستخرجة من مسح الدخل والانفاق لعام ١٩٩١/٩٠ ، يتضح انخفاض نصيب أفقر ٤٠٪ من السكان فى الدخل من ١٩٫٥٪ إلى ١٧٪ وارتفاع نصيب أغنى ٢٠٪ من ٤٢٫٣٪ إلى ٤٥٫١٪ وهذه التغيرات ليست بالهينة إذا تذكرنا أنها لم تستغرق أكثر من ثلاثة أعوام . انظر: معهد التخطيط القومى ، مصر - **تقرير التنمية البشرية** ١٩٩٥ ، القاهرة ، ١٩٥ ، ص ٧٦.

٣٠) حول العلاقات المتبادلة بين النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية

والتنمية البشرية ، أنظر : برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الثالث.

٣١) وزارة التخطيط ، مرجع سبق ذكره.

٣٢) البنك -الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٦، واشنطن ١٩٩٦ ، ص ٢٥٨.

٣٣) النسب المذكورة محسوبة من بيانات منشورة فى البنك الأهلى المصرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ -٨٧ ،والبنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية "، المجلد (٣٦) ، العدد (١) ، ١٩٩٦/٩٥.

فى الزراعة المصرية

د. على نويجى

مهام الزراعة المصرية:

على الزراعة المصرية أن تقدم للمصريين الغذاء اللازم فلا تكون هناك فجوة وأن تقدم خامات زراعية لازمة للصناعة ، وأن تضمن لقدر معقول من المصريين عمالة ذات أجر مجز يمكنهم من الحياة العادية والاستهلاك المناسب وكذلك الادخار للمستقبل . كما أن عليها أن تحقق فائضا زراعيا يمكن من الاستثمار فى التنمية .

حقائق حول الزراعة المصرية:

يبلغ الزمام المزروع طبقا لأرقام الحكومة ٧ر٧ مليون فدان والمساحة المحصولية ١٣ مليون فدان . ويبلغ عدد المصريين اليوم حوالى ٦٢ مليونا ، وتبلغ الزيادة السنوية فى السكان ٢ر١ مليونا.

وتبلغ الموارد المائية المخصصة للزراعة ٦٠ مليار مترا مكعبا القسم الأكبر منها من موارد نهر النيل وهناك قسم آخر من مياه الصرف الزراعى والمياه الجوفية السطحية بالوادى والدلتا والمياه الجوفية العميقة فى مختلف الصحارى المصرية . ويبدو أن هذا هو الحد الأقصى من المياه فى الظروف الحالية التى يمكن أن تخصص للزراعة.

والواقع أن الوضع الراهن للزراعة المصرية يدعو إلى القلق على الحاضر ويثير الشكوك حول المستقبل.

فهذا الوضع يعنى أن نصيب المصرى من الزمام المزروع يبلغ ٥١٣ مترا مربعا من الأرض ، وهو قدر سوف يتناقص باستمرار إذا استمرت الحال على ماهى عليه من ثبات مساحة الزمام المزروع أو زيادتها زيادة لاتتناسب مع

زيادة فى السكان تبلغ ٢ر١ مليون نسمة سنويا . وتقول الحكومة أنها تستصلح ١٥٠ ألف فدان سنويا وعلى ضوء زيادة السكان السنوية فأن الوضع لن يتحسن بأى درجة ، ذلك أن تصيب الوافد الجديد من الانتاج الزراعى لن يعدو القدر الذى ذكر.

وتقول المصادر الدولية أن الحد الأدنى من الزمام لانتاج قدر معقول من الغذاء لانسان يبلغ نحو ٨٠٠٠ مترا مربعا أى أكثر من خمسة عشر ضعفا لنصيب المصرى وأن نصيب المصرى لايعدو ٤ر٦٪ من المستوى العالمى.

ومن ناحية أخرى فأن الزمام المزروع الذى يبلغ ٧ر٧ مليون فدان يتوزع بين ٣٨٩٦ ألف مالك ، منهم ٣٨٢٢ ألف مالك يملكون خمسة أفدنة فأقل ومن هؤلاء الأخيرين يبلغ عدد من يملكون فدانا فأقل ٢٦٩٦ ألف مالك . وفى المستقبل المنظور سوف يتضاعف عدد الملاك بفعل زيادة السكان وسوف تتضاءل أحجام المزارع ، كما سوف يتناقص الزمام المزروع بزيادة الحدود التى سوف تقام بين المزارع القزمية ومن نتائج هذا الوضع أن تتحول الزراعة المصرية تدريجيا إلى اقتصاد معيشى متخلف ينتج من أجل الاستهلاك المباشر للمنتجين أساسا ، ومايتبقى بعد ذلك اذا تبقى شئ لايمكن المنتج من التأثير فى الأسواق. وفى ظل هذه الأوضاع لن يكون هناك فائض زراعى للاستثمار.

الائتمان والتمويل:

من المعروف فى كل بلدان العالم أنه لازراعة بدون تمويل ، وفى مصر كان التمويل دائما هاجس المنتجين . وتعانى الزراعة المصرية من ضعف جهازها التمويلى ، فالجمعيات التعاونية الزراعية فقيرة فى مواردها ، وبنك التنمية الذى كان منوطا به الائتمان الزراعى أقحم نفسه فى مغامرات استثمارية وهمية أوقعته فى مصاعب وكاد أن يفلس لولا المعونات التى خصصتها له هيئة المعونة الأمريكية شريطة أن يقرض قطاع التجارة .

وصناديق التمويل التى اقترحتها هيئة المعونة الأمريكية بالاتفاق مع إدارة التعاون الزراعى بوزارة الزراعة وهى هيئة حكومية فشلت فى انقاذ المنتجين من أزمتهم التمويلية.

وضعف الموارد التمويلية للزراعة المصرية يتضح من مقارنة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فمع أن قطاع الزراعة يسهم بنسبة ١٦٫٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلا أن نصيبه من التسهيلات الائتمانية لايتجاوز ٢٪ بينما تحصل الصناعة على ٤٠٪ من حجم الائتمان والتجارة على ٢٤٫٦٪ والخدمات على ٢٣٫٧٪ وهذا التردى فى نصيب الزراعة من الائتمان يؤدى إلى تناقص قدرة الزراعة على الوفاء بحاجة الأمة من الغذاء ، وعدم قدرتها على امتصاص قسم من البطالة كان يمكن أن يعمل فى القطاع ويندرج تحت الصعوبات الائتمانية أن الائتمان الممنوح لاستصلاح الفدان لا يتجاوز ١٢٥٠ جم بينما تصل تكلفته إلى عشرة آلاف جنيه (عام ١٩٩٥).

العمالة الزراعية :

تبدو الزراعة المصرية من أكثر القطاعات الاقتصادية استخداما للعمالة ، وفى ظل الظروف الراهنة تتطلب المعاملات الزراعية ٧٠٠ مليون يوم عمل ، يفى بها ٤٫٢ مليون عامل بين رجل وإمرأة وطفل وصبى . ومع أن هناك ميكنة لقسم من العمليات الزراعية ألا أن تلك الميكنة أعفت الماشية من أعباء العمل الزراعى دون البشر . ولاينتظر فى المستقبل القريب تغيير هذا الوضع ، ذلك أن المعاملات الزراعية تطلب هذا النوع من العمل مالم تتغير الزراعة المصرية تغييرا جذريا . وفى نفس الوقت فان الزراعة المصرية بوضعها الراهن دون تصنيع زراعى فى مجال المنتجات الزراعية وصيانة آلات الزراعة بنشر الورش فى الريف المصرى ، فأنها تبدو غير قادرة على امتصاص البطالة الناجمة عن زيادة السكان أو تلك التى قد تنتج عن

تعديل فى العمليات الزراعية (تصنيع زراعة القمح بالسطارات واستخدام الشتالات فى الأرز وتصنيع جنى المحاصيل مثل محصولى القمح والأرز).

فى التسويق :

فى الوضع الراهن ومع الضعف التمويلى للجمعيات التعاونية الزراعية الناجم عن عدم وجود بنك تعاونى ، يقف المنتجون الزراعيون (يربو عددهم على ثلاثة مليون منتج) فى الأسواق ، أسواق مستلزمات الزراعة ومنتجاتها على السواء فى مواجهة بضع آلاف من تجار مستلزمات الزراعة ومنتجاتها المدعمين باتحاداتهم التى شكلوها على عجل ومولين من المصارف التجارية والنتيجة معروفة سلفا فالمنتصر هو قطاع التجارة المتحالف مع البنوك . وعلى الفلاح المتعجل فى الحصول على مستلزمات الانتاج لان مواعيد الزراعة محددو أن يقبل بالأسعار التى يفرضها قطاع التجارة الطويل النفس والمتحالف مع البنوك ، وعلى المنتج الزراعى المتلهف أبدا للتخلص من محصوله أن يقبل بالأسعار التى يفرضها التحالف المذكور . وحتى بنك التنمية والائتمان الزراعى أصبح حليفا لقطاع التجارة بدلا من المنتج ، فأصبح يقرض التجار لدخول السوق ويؤجر لهم شونه ومخازنه .

وغير خاف عن المتأمل مشكلة تمويل المحاصيل الرئيسية مثل القطن والأرز والقمح كل عام.

فى الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك:

وهى قسم مكمل للزراعة المصرية . وفى الوقت الراهن تبلغ العشيرة المدرة للألبان ٦ مليون رأس ، يملك كبار المربين منها ٨٩ ألف رأس والباقى لصغار المربين وصغار الفلاحين . وتخصص لاطعام الحيوان مساحة لاتقل عن ٢ر٥ مليون فدان.

وانتاجنا من اللحوم يبلغ ٣٥٠ ألف طن سنويا ، كما يبلغ انتاج اللبن مليونى طن أما انتاجنا السمكى فلا يزيد عن ٣٠٠ ألف طن.

محاولات الخروج من الأزمة:

لم تقف الأمة المصرية مكتوفة الأيدي أمام الأزمة الراهنة المتمثلة فى ندرة الموارد الزراعية بالنسبة للسكان والزيادة السكانية التى لاينتظر لها أن تصل إلى مستويات معقولة قريبا طبقا للدراسات السكانية . وقد اتجهت الجهود إلى التوسع الرأسي والأفقى ، وهناك نتائج ايجابية وأخرى سلبية لهذه الجهود نذكرها على النحو التالى:

١) زيادة المساحة المحصولية ، وقد بلغ التكثيف المحصولى نحو ١٠٠٪ تبلغ المساحة المحصولية اليوم ١٣ مليون فدان.

٢) زيادة استخدام المخصبات الصناعية لمواجهة استنزاف التربة نتيجة للتكثيف المحصولى بحيث وصل إلى مستويات خطرة (نصيب الفدان من الأسمدة يصل إلى طن سنويا). ومع أن زيادة استخدام لأصناف المختلفة من الأسمدة (العناصر السمادية الكبرى والصغرى) قد أدت إلى زيادة فى انتاجية المحاصيل إلا أنها أدت فى نفس الوقت إلى الاضرار بصحة الانسان والحيوان وتدهور البيئة.

٣) أدى تعاقب المحاصيل الناجم عن التكثيف المحصولى إلى زيادة تعاقب الآفات ما حتم زيادة مرموقة فى استخدام المبيدات بحيث أصبحت مصر من أكثر بلدان العالم استخداما لها.

٤) أدي التكثيف المحصولى إلى زيادة ارتفاع مياه التربة ، مما حتم زيادة الصرف المغطى بتكاليفه الباهظة فى الانشاء والصيانة.

٥) أدى تحسين التقاوى والبذور إلى زيادة مرموقة فى الانتاجية للفدان ، غير آن هذه الزيادة توشك أن تتوقف أو أن يكون تأثيرها محدودا نظرا لاعتمادها على التمويل الأجنبى وخاصة هيئة المعونة الأمريكية.

٦) أدت محاولات زيادة الثروة الحيوانية إلى زيادة استخدام الأرض والمياه وهى نادرة وذلك للتربية على البرسيم وهى تربية غير اقتصادية .

كما أدت زيادة المزارع السمكية إلى استهلاك ٣ مليار متر مكعب من المياه سنويا مع أن المخطط القومى للمياه (WATER MASTER PLAN) قد أوصى باستخدام مياه الصرف الزراعى بدلا من مياه النيل.

ورغم هذه الجهود والنتائج الناجمة عنها ألا أنها لم تنجح فى تخفيف وطأة الأزمة . فقد استمرت الفجوة الغذائية فى الزيادة ، وأدى الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات إلى تلوث البيئة وأدى التكثيف الزراعى إلى زيادة المياه الجوفية ، وأدي عسر التمويل إلى عثر التوسع الأفقى فى الزراعة . وأدى تدهور التعاون الزراعى إلى زيادة أعباء الزراعة بزيادة تكلفة الخدمات الزراعية التى كانت تقوم بها الجمعيات من خلال تملكها للآلات الزراعية وتأجيرها بأجر زهيد لصغار المزارعين . وكانت صعوبات التمويل وراء عدم تجديد العشرية المنتجة للحوم والألبان التى تدهورت صفاتها الوراثية وأصبح معامل التحويل فيها ضعيفا للغاية . وأدت محاولات زيادة الانتاج الحيوانى والسمكى الى استنزاف عناصر الزراعة النادرة وهى الأرض والمياه.

وفى النهاية أدت هذه العوامل إلى زيادة الفجوة الغذائية وتدهور الميزان التجارى الزراعى ، وفى عام ١٩٩٤ زاد عجز هذا الميزان إلى ٦ مليار جنيه بين صادرات زراعية وصلت إلى ٣ مليار جنيه وواردات زراعية أغلبها سلع غذائية بمبلغ ٩ مليار جنيه

الخروج من المأزق:

فهل ثمة طرق للخروج من المأزق:

نعم يستطيع المصريون بجهودهم الذاتية دون معونات أجنبية أن يخرجوا من أزمتهم هذه ، وسوف نقدم فى السطور التالية ملامح مشروع لذلك:

ويتضمن هذا المشروع مرحلتين مرتبطتين:

المرحلة الأولى : ادارة كفئة للمرحلة الراهنة : وهى مرحلة ندرة الموارد.

المرحلة الثانية: التوسع فى الموارد المائية والأرضية والتوسع فى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المرحلة الأولى

والادارة الكفئة للمرحلة الأولى هى شرط ضرورى لانجاز المرحلة الثانية حين تتراكم الخبرات وتزدهر المؤسسات ويتوفر فائض زراعى فنصبح قادرين على القيام بأعباء المرحلة الثانية من التنمية التيتنخرط فيها كل قوى الأمة على أساس ماأنجزناه.

وادارة المرحلة الراهنة (الممكنة فقط بقوى المرحلة الراهنة) تتطلب:

١) تخطيط البحوث العلمية فى مجالات استنباط السلالات الجديدة المطلوبة لإنجاز التركيب المحصولى ، وهى بحوث محددة الأهداف وليست مجرد بحوث علمية لنيل درجات علمية ، غير أنها فى نفس الوقت تخدم التقدم العلمى فى مراكز البحوث التابعة للجامعات ومراكز البحوث الأخرى فى الوزارات والادارات المختلفة . وهذا التمويل الذى تقوم به حاليا جهات أجنبية يجب أن تموله الزراعة المصرية ليخدم أهدافها ، أن هذه البحوث ليست لازمة فقط للمحاصيل الحقلية والبستانية بل كذلك لتجديد سلالات الثروة الحيوانية كى تزداد كفاءتها التحويلية ويزداد ادرارها للبن وبهذا يقل كثيرا استهلاكها للأعلاف ، مما يوفر الموارد المتاحة لأهداف أخرى.

أن البحوث العلمية أصبحت اليوم السمة الرئيسية للزراعة فى العالم ، وأصبحت الهندسة الوراثية حجر الزاوية فى الانتاج الزراعى . واليوم يجوب علماء البلدان المتقدمة العالم كله يبحثون فى نباتاته التقليدية لينقلوا منها العوامل الوراثية المناسبة لانتاجهم الزراعى ، ومصر تمتلك رصيداً من هذه النباتات الطبيعية التى يمكن أن تكون مصدرا لدخل جديد اذا نحن استخلصنا العناصر الوراثية المناسبة لاستخدامها محليا أو بيعها للبلدان الأخرى التى تجد نفسها فى حاجة إليها.

وحتى يمكن انجاز مهام البحث العلمى ، لابد من توفر أساسين:

الأساس الأول: يتمثل فى القاعدة العلمية والفنية ، المتمثلة فى العلماء والفنيين المدربين على إجراء البحوث الأكاديمية والتطبيقية ، والمؤسسات التى يعملون فى اطارها ، والأساس الثانى هو التمويل الذى يتطلب موردا دائما يتناسب مع مهام البحث العلمى والتطبيقى . هذان الأساسان لازمين لبقاء الأمة المصرية ورقيها.

الأساس الأول:
القاعدة العلمية والفنية

لقد استطاع المصريون خلال السنوات الأخيرة أن ينضجوا مجموعة من العلماء والباحثين والفنيين فى مجالات الزراعة المختلفة ، كما استطاعوا أن ينشئوا عددا من المؤسسات العلمية والفنية تمثل حدا أدنى يمكن الركون إليه فى مختلف المجالات البحثية اللازمة للزراعة المصرية . وسوف نكتفى بالاشارة إلى تلك الرئيسية منها التابعة لمختلف الادارات الجامعية والحكومية.

فهناك كليات الزراعة المصرية التى تبلغ (١٦) كلية استطاعت أخيرا أن تنشئ (٤٠) مركزا علميا تابعا لها كما استطاعت كليات الطب البيطرى أن تطرق آفاقا رحبة فى مجال تكنولوجيا وراثة الحيوان . وهناك فى وزارة الزراعة مركز البحوث الزراعية الذى يدير (١٤) معهدا للبحوث المتخصصة فى كافة المجالات مثل معهد بحوث الأراضى والمياه ومعهد بحوث المحاصيل الحقلية ومعهد بحوث المحاصيل السكرية ومعهد بحوث المحاصيل الزيتية ومعهد بحوث الهندسة الوراثية وغير ذلك من المعاهد المتخصصة . هذا بالاضافة إلى(٣٣) محطة بحوث حقلية . كما توجد مؤسسات أخرى تابعة مباشرة لوزارة الزراعة مثل الادارة المركزية للتقاوى والمعمل المركزى للمبيدات والمركز المصرى لتطوير الأسمدة بطلخا بالدقهلية الذى يدير فرعا

آخر فى أبو زعبل ، والجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى كما أنشئ مؤخرا مزكزان للهندسة الوراثية ، أحدهما معمل النسخ الوراثى للدم للقيام بضبط الاخصاب الصناعى للماشية وتحسين سلالاتها ، والثانى معمل بحوث التكنولوجيا وزراعة الأنسجة تابع لكلية الزراعة بجامعة القاهرة . كما أن هناك أكاديمية البحث العلمى بفروعها المختلفة إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى العاملة فى مجال البحوث المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية.

وغنى عن البيان أن كل تلك المؤسسات لايمكن أن تقوم إلا بوجود عدد مرموق من الأساتذة والعلماء والباحثين . وبذلك يمكن أن نقول أنه قد تحقق لمصر الأساس الأول للبحوث العلمية المتعلقة بالزراعة والثروة الحيوانية.

الأساس الثاني:
التمويل

وفى الوقت الراهن تقوم جهات أجنبية متعددة بتمويل بحوث الزراعة المصرية . ومن البديهى أن هذا التمويل يأتى من تقدير هذه الجهات لأهمية نوع من البحوث وأفضليته على نوع آخر . وفى هذا الصدد فان اختلاف وجهات النظر فى أهمية بحوث معينة قد تؤثر على التمويل الصادر من تلك الجهات . ولذلك فان جهود العلماء والتكنوقراط المصريين يجب أن تمول من جهات تعرف كيف تفاضل بين البحوث وكيف تقرر أهميتها . وفى واقع الأمر فأن الإدارة الحكومية تبدو عاجزة عن هذا التمويل ، ويبدو بنك التعاون الذى يملكه التعاون الزراعى هو المؤهل للقيام بهذا الواجب.

٢) التخطيط المركزى للتركيب المحصولى : ولن يجدى فى هذا الصدد التحدث عن نظم اقتصادية تحررت فيها الزراعة من التخطيط المركزى ، ذلك لأن ندرة الموارد المصرية من الأرض والمياه واعتمادنا المطلق على الزراعة المروية التى لها مصدر وحيد هو فيضان نهر النيل السنوى يوجب

علينا حسن استخدام تلك الموارد طبقًا لاحتياجاتنا القومية.

٣) تكثيفا محصوليا إلى الحدود الآمنة ، وهذا التكثيف المحصولى يتطلب انتاج سلالات جديدة قصيرة المكث فى الأرض ، قليلة المتطلبات من المياه ومن المخصبات الصناعية والمبيدات وذات انتاجية عالية . وهذه السلالات تبدأ أبحاث انتاجها فى مراكز البحوث المنوه بها من قبل ثم أنها تتطلب بعد ذلك تربية وإكثارا . وتقوم وزارة الزراعة فى الوقت الراهن بمهام التربية والاكثار ، غير أنها تحاول اليوم التخلص من هذا العبء بنقله إلى الشركات التجارية (مثل بيونير مثلا) ، وهذا سوف يؤدى إلى فرض ضريبة على التقاوى المنتجة ينوء بحملها المنتج الزراعى كما سبق أن رأينا.

٤) مصدر لتمويل الزراعة يتحمل أعباء تمويل العمليات الزراعية ومستلزمات الزراعة وتمويل تسويق الانتاج الزراعى بحيث لايترك لتحالف التجار والبنوك . وفى الواقع الراهن يوجد لذلك تنظيمين هائلى الأبعاد هما التعاون الزراعى وبنك التنمية . وللتعاون الزراعى أبعاد هائلة فهناك خمسة آلاف جمعية ومستويات متعددة من جمعية القرية أو الجمعية النوعية إلى الاتحاد التعاونى الزراعى . كما أن لبنك التنمية ستة فروع للمركز الرئيسى ، كما أن هناك ١٧ بنكا فى المحافظات و١٥٩ فرعا فى المراكز يتبعها ٧٨٤ بنك قرية تدير ٤٣٣٦ مندوبية فى القرى . ويدير البنك ٥٤٧ مخزنا و٥١١ شونة و١٢٨ مستودعا ويعمل به ٤٩ ألف موظف يجمعون بين الخبرات المختلفة الزراعية والتجارية والادارية والتعاونية والمالية ، بالاضافة إلى مندوبياته التى تصل إلى أربعة آلاف مندوبية ، وكان قد آل إلى البنك التراث التعاونى بأكمله : أمواله وتنظيماته وممتلكاته وكوادره طبقا للقانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الذى حول المؤسسة العامة للائتمان الزراعى وفروعها (بنوك التسليف فى المحافظات) الى البنك . وهذين الجهازين العملاقين يمكنان الزراعة المصرية من تخطى عقباتهما الكبيرة ، غير أن هناك تعديلان

يتوجب القيام بهما كى ستطيع الجهازان القيام بواجباتهما :

الأول: تعديل قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بحيث يتضمن استقلال الحركة التعاونية الزراعية عن غيرها من الحركات التعاونية وأن يتضمن ديمقراطية التعاون الزراعى وتحرره من بيروقراطية الجهاز الادارى للدولة ويضمن صلة أرقى بالدولة التى يجب أن يكون مهامها دعم التعاون الزراعى مثل كل بلدان العالم المتقدم والنامى على السواء .

والتعديل الثانى هو تحويل بنك التنمية إلى بنك تعاونى يملكه ويديره ويوجه سياسته التعاونيون . وكما سبق أن أوضحنا فان بنك التنمية قد آل إليه التراث التعانى بأكمله ، فلا يمكن التفريط فيه .

وبذلك يمكن للتعاون الزراعى ومصدر تمويله أن يحققا ائتمانا قويا للزراعة فى كل المجالات ويمكن للتعاون والبنك معا تمويل البحوث التى تمول من جهات أجنبية لاتهمها ولاتعرف كثيرا احتياجاتنا البحثية.

المرحلة الثانية:

وهى مرحلة التوسع فى الموارد الأرضية والمائية ، كما أنه فى هذه المرحلة نستطيع أن نحصل على نتائج أكثر ايجابية من استخدام التكنولوجيا الحديثة ومنها الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة بعد أن نكون قد طورناها لتكون مناسبة لمصر فى المرحلة السابقة . ومن المعروف أن الحكومة ترفض التورط فى التوسع المنشود كما أنها غير قادرة على الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الحديثة . ونحن نعتقد أنها فى وضعها الراهن غير قادرة على ذلك . ولما كان هذا التوسع ضرورة حيوية لضمان حياة أبنائنا فى المستقبل القريب والبعيد على السواء ، فان جهة مايجب أن يناط بها هذا التوسع . جهة مايكون فى طوقها تمويله ورعاية القائمين على هذا التوسع بدءا من العلماء الباحثين فى تطوير وترشيد

استخدام الموارد إلى المنتجين الذين يقبلون بالمخاطرة وهم الفلاحين وأبنائهم الذين ذرعوا العالم وزرعوا أرضا قاحلة فى ليبيا والعراق والسعودية وهنا فى بلدنا الوادى الجديد وسيناء والصحراوات بما تزخر به من مياه جوفية وأراضى صالحة للزراعة ، غير أنها تتطلب جهدا وتمويلا ، ومن المعروف أنه فى قانون بنك التنمية الأساسى توجد نصوص خاصة باستصلاح الأراضى وتمويل التحديث فى طرق الرى ، غير أن قصور موارد البنك لم تتح ذلك ووجود بنك يستطيع الإقراض الطويل المدى يشترك فى تمويل استصلاح واستزراع الأرض الجديدة وتطوير طرق الرى المناسبة تطبيقا لتجارب العلماء قد يساعد فى هذا الصدد وهذا يمكن أن يوفره بنك يموله الفلاحون والدولة إذا كان هذا فى طوقها ، كما يمكن للتعاون الزراعى المساهمة فى تنظيم تلك العملية لتوفير مستلزمات الانتاج وتسويق منتجاته ، وهذه ضرورة بعد المصاعب الجمة التى واجهت من يزرع الأرض الجديدة التى تكاد أن توقف هذا الاتجاه فى التنمية والنمو.

فى الحركة التعاونية

د. على نويجى

مقدمة:

التعاون باعتباره المساعدة المتبادلة بين الناس فى مواجهة أمور الحياة يعتبر من أوسع النشاطات الاجتماعية انتشارا بين المصريين . ويمكننا أن نتتبعه من أبسط أشكاله إلى أكثرها تعقيدا وتنظيما فى كافة شئون الحياة.

وأشكال التعاون البسيطة رغم صغر حجمها تلعب أدوارا هامة فى حياة المصريين ، فهناك أشكال التعاون بين الفلاحين المصريين التى تأخذ شكل الزمالة بين أسر الفلاحين حينما يزامل بعضهم البعض فى أعمال الحقل مرة عند إحدى الأسر وأخرى عند أسرة ثانية ، ولاتتكلف الأسرة المضيفة سوى الطعام الذى تقدمه للجميع وقت الظهيرة . وهناك زمالة فى استخدام الماشية وإن قلت كثيرا بعد التوسع فى استخدام الآلات، وهناك المشاركة فى ملكية بعض آلات الزراعة بقصد الاستخدام.

وهناك شكل من أشكال التعاون أكثر تطورا وهو الذى يطلق عليه المصريون تعبير الجمعية ، ولهذه الجمعية شروط وقواعد ، منها أن تكون بمبالغ محددة ولمدة محددة ولأعداد محددة من المتعاملين ، وهى مؤقتة وليس لها صفة الدوام . ويتولى تنظيم الجمعية من هو موثوق به من حيث الأمانة والقدرة على جمع الاشتراكات ، وكثيرا مايتعامل الأفراد مع منظم الجمعية دون التعرف على أعضائها الآخرين ، وقد يكون من شروط بعض الأعضاء عدم الإفصاح عن أنفسهم إلا لمنظم الجمعية.

ويدفع عضو الجمعية مبلغا شهريا أو يوميا حسب الاتفاق ، ويحدد لكل عضو الموعد الذى يحق له فيه أن يأخذ مبلغ الجمعية . وتنتهى الجمعية

يتقاضى آخر عضو مستحقاته . وهذه الجمعيات واسعة الانتشار ، ولاتكاد مؤسسة حكومية أو خاصة أن تخلو من جمعية أو أكثر ، هذا فضلا عن الجمعيات فى الأحياء.

وعن طريق تلك الجمعيات الواسعة الانتشار يستطيع كثير من المصريين استيفاء حاجاتهم الملحة مثل ملابس الشتاء للأسرة وملابس المدارس ، وترميم المساكن وغير ذلك من متطلبات الحياة التى تتطلب ائتمانا بسيطا لاتستطيع المصارف أن تفى به لصغر حجمه فضلا عن انعدام تكلفته.

وطبقا لبعض الدراسات بلغ حجم المبالغ المتداولة فى الجمعيات نحو خمسة مليارات جنيه سنويا . ويمكن أن نقول أن نشأة هذا النوع من الجمعيات تمتد إلى مئات السنين.

هذه بعض الأمثلة للأشكال الشعبية من التعاون السائدة فى مصر ، وهى شبيهة بما يحاول بعض السياسيين والاجتماعيين بالغرب الدعوة إليه تحت تعبير المنظمات القاعدية Grass Root Organisations (GRO).

ومن هذا يمكننا القول بأن روح التعاون بين المواطنين هى صفة أصيلة ، ويمكن الاستناد إليها فى خلق مؤسسات تدعم الاقتصاد الوطنى وتساعد صغار المنتجين فى توفير مستلزمات الإنتاج لهم ، كما تساعد صغار المستهلكين الذين يشكلون القاعدة الأساسية للسكان فى مصر فى توفير متطلباتهم الاستهلاكية.

وإلى هذه الروح يعزى نجاح الحركة التعاونية المنظمة.

(١)

الحركة التعاونية المنظمة

وللحركات التعاونية المنظمة ثلاثة تنظيمات : الحركة التعاونية الزراعية وتختص بخدمة الانتاج الزراعى. والحركة التعاونية الإنتاجية ، وتخدم منتجى الصناعات الصغيرة والحرفيين . والحركة التعاونية

الاستهلاكية وتقوم على خدمة المستهلكين ويوجد داخل كل منظمة أشكال أخرى من الحركة التعاونية تخدم فرعا متخصصا من فروع الإنتاج أو نوعا معينا من المستهلكين.

أولا: الحركة التعاونية الزراعية

وبغض النظر عن تاريخ الحركة التعاونية الزراعية ودواعى نشأتها وعوامل تطورها ، فان الأوضاع الراهنة وخاصة بعد اتساع نطاق الخصخصة واتساع نطاق نشاط القطاع التجارى والمصرفى فى تجارة مستلزمات الزراعة ومنتجاتها ، تدعو إلى رعاية حركة التعاون الزراعي ودعمها كى توقف تدهور مكانة المنتج الزراعى فى الأسواق: أسواق مستلزمات الزراعة ومنتجاتها على السواء.

ويرتبط بتلك الضرورة : ضرورة دعم حركة التعاون الزراعى مابلغته الأوضاع الراهنة فى حيازة وتملك الأرض الزراعية ، فطبقا للكتاب الاحصائى السنوى الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٥ بلغ عدد الملكيات الزراعية ٣٨٩٦ / ألف مالك ، منهم ٣٨٢٢ / ألف يملكون خمسة أفدنة فأقل ومن هؤلاء الأخيرين يبلغ عدد ملاك فدان فأقل ٢٦٩٦ / ألف مالك . والواقع أن هؤلاء الملاك يواجهون فى الأسواق قلة من تجار مستلزمات الزراعة ومنتجاتها المدعمين من قبل المصارف التجارية ما يجعل موقفهم حرجا ومستقبلهم محاطا بالشكوك . وفى واقع الأمر فان المنتجين الزراعيين لن يواجهوا فى الأسواق تجارا منفردين ، ذلك أن هؤلاء التجار الذين سمح لهم بالتجارة فى مستلزمات الزراعة ومنتجاتها عام ١٩٩١ سرعان ماكونوا شركات قليلة العدد غير أنها بالغة القوة بالاستناد إلى تحالف قوى مع المصارف التجارية . ويكفى أن نعلم أن قطاعا من هؤلاء هم تجار الأسمدة من تجار منفردين يبلغ عددهم ثلاثة آلاف تاجر وشركات لتجارتها يبلغ عددها ٢٠ شركة سرعان ماشكلوا اتحادا عاما

لتجار وموزعى الأسمدة وذلك من أجل منع المنافسة بينهم فى الأسواق وتدعيم وضع احتكارى لهم فى مواجهة ملايين المنتجين الزراعيين . وبدون تعاون زراعى قوى ومدعم ، فسوف يقف فى الأسواق بضع آلاف من التجار الذين يعرفون بعضهم البعض مستندين إلى الاتحاد الذى شكلوه ومدعمين بالمصارف التجارية فى مواجهة ملايين المنتجين الزراعيين الذين لا يعرفون بعضهم البعض ، وفى غيبة حركة تعاون زراعى قوى ومدعم سوف يقف هؤلاء المنتجون فرادى أمام تكتل قوى من قبل قطاعى التجارة والبنوك . وهنا سوف يضطر المنتجون إلى شراء مستلزمات الانتاج الزرعى بالأسعار المحلقة التى يفرضها تحالف التجار والبنوك ، ويبيعون إنتاجهم الزراعى بأقل الأسعار التى يفرضها تحالف قوى أيضا من تجار المنتجات الزراعية والبنوك وفى ظل حركة تعاونية زراعية ضعيفة ومجزأة سوف تلغى السوق لصالح احتكار التجارة والبنوك.

الصعوبات أمام حركة التعاون الزراعى:

١- الضعف المالى والإدارى وعدم توفر المنشآت: وهذه الصعوبات ناجمة عن القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاضى بتحويل المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى ، فقد قضت الفقرة الأولى من المادة ٢١ بأيلولة كل أصول المؤسسة العامة إلى بنك التنمية . كما أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢ قد سمحت لوزير الزراعة أن ينقل الكوادر الفنية والمحاسبية من الجمعيات التعاونية الزراعية الى فروع بنك التنمية ، وأتاحت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى لبنك التنمية أن يستولى على مخازن وشون التعاون الزراعى مقابل أجر عادل.

وهكذا حرمت الجمعيات التعاونية الزراعية من مصدر تمويلها ومن كوادرها الفنية التى دربتها ومن أماكن عملها ، بل وحرمت أيضا من وظيفتها الرئيسية وهى إقراض المزارعين ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة

الرابعة على أن للبنك إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

٢- العلاقة بالدولة : لاتستطيع أي منظمة أن تقوم بوظائفها بعزلة عن الدولة ، والتعاون الزراعي المصرى فى أشد الحاجة إلى تدعيم الدولة ، غير أن هذا الدعم شئ والتدخل الدائم من قبل الأجهزة الادارية شئ آخر . وكثيرا مايأخذ هذا التدخل صورة حل مجالس إدارات منتخبة وتعيين أخرى محلها ، أو إلغاء قرارات وإقرار قرارات أخرى مما يخل بأداء التعاون الزراعي . إن العلاقة بالدولة تعنى أن تدعم الدولة التعاون بصفته أداة الائتمان الضرورى للزراعة المصرية وبصفته أداة إشاعة المعرفة الفنية للزراعة ، وأداة توزيع المستحدث من التقاوى والأسمدة ، وبصفته المالك لأدوات يستأجرها صغار الزراع.

٣- ارتباط التمويل بأجهزة أخرى خارج نطاق التعاون الزراعى ، مما يخل كثيرا بقدرة التعاون الزراعى على أداء وظائفه المتعددة . والواقع أن تاريخ سلبيات التعاون الزراعى كلها مرتبطة بأجهزة التمويل التى لايشرف عليها التعاون الزراعى مثل بنوك التسليف وكانت مستقلة عن الجهاز التعاونى والمؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وأخيرا بنك التنمية . إن عدم تملك التعاون الزراعى لمصدر تمويله هو مصدر رئيسى لضعف الأداء التعاونى وتعثره.

التغلب على المصاعب :

ومن أجل التغلب على المصاعب التى تواجه التعاون الزراعى اتجهت أغلب المحاولات الى تقديم مقترحات لتعديل قانون التعاون الزراعى ، وهناك فى هذا الصدد عدة محاولات :

١) هناك محاولة وكالة المعونة الأمريكية ، كلفت بها المنظمة الدولية لتنمية التعاون الزراعى بالاشتراك مع وزارة الزراعة المصرية وقد عقدت

محادثات المائدة المستديرة ، التى شاركت فيها منظمة تعاونية أمريكية وكلف مكتب كامل للاستشارات القانونية بصياغة أفكار المائدة المستديرة في شكل قانون.

٢) الاتحاد العام للتعاونيات أعد نموذجا لقانون التعاون الزراعى.

٣) اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء برئاسة د. إبراهيم حلمى عبد الرحمن وفريق من أساتذة الجامعات والمعهد العالى للتعاون الزراعى.

ونرى من جانبنا أن مشروعات تعديل قانون التعاون الزراعى يجب أن تُتَضَمَّن فى المبادئ التالية:

١- تماسك وتكامل ووحدة بنيان الحركة التعاونية ، وترى المحاولات الأمريكية أنه يمكن لأى مستوى تعاونى أن يستقل وهناك أراء أخرى لبعض أساتذة الجامعات تذهب هذا المذهب والعيب الرئيسى فى هذا الاتجاه هو عدم الاعتداد بالواقع المصرى ، فالتعاون الزراعى المصرى يقف فى مواجهة تحالف قطاعى التجارة والبنوك ، ولايمكن لجمعية صغيرة ، أو عدة جمعيات متحالفة أن تواجه تحالف التجارة والمصارف ، وفى أسواق مستلزمات الزراعة وأسواق المنتجات الزراعية تنعدم المنافسة إذ يقف ملايين المنتجين الذين لارابطة بينهم فى مواجهة اتحادات لتجار المستلزمات والمنتجات الزراعية المدعمين من قبل المصارف والنتيجة معروفة ، سوف يفرض قطاع التجارة مايراه مناسبا له من أسعار . ولن يستطيع المنتجون الزراعيون المواجهة الا بالاستناد إلى قوتهم الموحدة أى الاتحاد التعاونى. ولابد للبنيان التعاونى أن يتماسك من القاعدة إلى القمة حتى يمكن للمنتج الزراعى أن يحصل على أفضل الشروط.

٢- وجود مصدر تمويل مستقل للحركة التعاونية وهو مايتمثل فى بنك التعاون ، ونحن نرى تحويل بنك التنمية الرئيسى إلى بنك تعاون . وليس هذا بغريب ، ذلك أن بنك التنمية الرئيسى قد إستولى على التراث

التعاونى بأكمله . ومن الناحية التمويلية فقد استولى بنك التنمية على ماتراكم على مر الزمن منذ ماقبل مطلع القرن العشرين من المخصصات التى كانت الدولة المصرية قد خصصتها للتعاون الزراعى على النحو التالى:

١- حصة الحكومة فى البنك الزراعى المصرى الذى تأسس عام ١٩٠٢.

٢- خصصت الحكومة مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية عند صدور القانون الدولى للتعاون الزراعى(القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣) فى عهد وزارة يحيى إبراهيم.

٣- فى عهد وزارة عبد الخالق ثروت الائتلافية بين حزبى الوفد والأحرار الدستوريين صدر قانون التعاون الزراعى الثانى وخصصت الوزارة مبلغ ٣٥٩ ألف جنيه لاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية.

٤- عام ١٩٢٩ خصصت وزارة محمد محمود مبلغ ٤ مليون جنيه تحت بند الاحتياطى الزارعى وذلك لإقراض الجمعيات التعاونية الزراعية.

٥- عام ١٩٣١ ساهمت الحكومة فى تأسيس بنك التسليف الزراعى.

٦- عام ١٩٦٤ تحول بنك التسليف إلى المؤسسة العامة للائتمان والتعاون الزراعى بموجب القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ وبه استولت المؤسسة على التراث الائتمانى المصرى ، ثم أخيرا جاء القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ليرث به بنك التنمية كل أموال الائتمان الزراعى التى تراكمت عبر ثلاثة أرباع القرن.

وبذلك لانكون مغالين إذا نحن احتفظنا للتعاون الزراعى بما تراكم من أموال خصصتها الأجيال السابقة لتدعيمه.

وفى نفس الوقت فان استيلاء بنك التنمية على كوادر التعاون الزراعى التى كونها ودربها على مر حقب عديدة منذ نشأة التعاون الزراعى قد أحدث انقطاعا فى سير تطور الكوادر الفنية فلا أقل من أن تستعيد الحركة

التعاونية تراثها الذى استولى عليه بنك التنمية.

وهذا الاتجاه يتفق مع السياسة العامة فى خصخصة المؤسسات ، وملكية الدولة غير مضمونة البقاء فى ظل السياسات العاصفة الراهنة ، لذلك فمن الواجب أن يستعيد المزارع المصرى تراث التعاون الائتمانى الذى تكون على مر الحقب السبع الماضية والواقع أن هناك مهاما واجبة يمكن للتعاون الزراعى أن يقوم بها . إذا تملك بنكا تابعا له ، فالتعاون الزراعى يجب أن يكون شركات للتسويق وهذه خبرة مصرفية يمكن لبنكه أن يقوم بها.

٣- أن تدير الجمعية التعاونية الزراعية وحدة بحثية خاصة بها لتقوم بحل المشكلات الفنية الخاصة بالمحاصيل والتربة والآفات المحلية ، وهذا ليس ضربا من الخيال فالبحث العلمى هو محاولة لبحث المشكلات على الواقع العملى ، وهذا أيضا من دواعى تكامل البنيان التعاونى ومن أسباب وجوب وجود علاقة قوية بالدولة ، ويحسن هنا أن نتذكر أنه تم إنشاء أربع مجالس إقليمية للبحوث الزراعية والارشاد بالمناطق الزراعية ذات الطبيعة الواحدة فى كل من : مصر الوسطى والدلتا وغرب الدلتا مع الساحل الشمالى وشرق الدلتا مع سيناء ويمكن لهذه المجالس أن تعتمد على وحدات البحوث المقترحة فى الجمعيات التعاونية الزراعية ، وسوف يؤدى هذا إلى أن تكون بحوث تلك المجالس ذات طبيعة واقعية . وعلينا أن نتذكر فى هذا الصدد أن شركات أجنبية قد شكلت حديثا فى مصر وذلك للعمل فى مجال البحوث العملية والعلمية ، وهذه الشركات على صلة وثيقة بالشركات الإسرائيلية التى يحسن أن تكون بعيدة عن مجال الزراعة المصرية منها شركة تكنوجرين المصرية وهى على صلة وثيقة بل وعضوية بشركات بلاستروجريفات الإسرائيلية التى تعمل فى مجال تكنولوجيا شبكات الرى وشركتى زراعيم وهزيرا وتعملان فى مجال التقاوى والأسمدة.

٤- وجوب تدعيم الدولة للتعاون الزراعى دون التدخل فى إدارته.

ثانيا: التعاون الإنتاجي
(الحرف والصناعات الصغيرة)

الإنتاج الحرفي يحتل مكانة مرموقة في الحياة المصرية وهناك في مصر نحو أربعة ملايين حرفي يشتغلون بانتاج سلع يحتاجها المجتمع ، كما يقوم الحرفيون بصيانة للسلع المعمرة ، وبذلك يضمنون لها عمرا أطول وخدمة أكثر كفاءة.

ويمكننا أن نقول أن الصناعة الحرفية تقوم بمهام خمس:

١) إنتاج سلع للاستهلاك المباشر مثل صناعة الملابس والأحذية والأثاث.

٢) صيانة السلع المعمرة الاستهلاكية مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفزيون والراديو.

٣) صيانة السلع المعمرة الانتاجية مثل السيارات والمحركات وماكينات الري والجرارات الزراعية.

٤) دور إنتاجي مكمل لكثير من الصناعات مثل المعمار ، فهناك عملية البناء والخرسانة المسلحة ، ونجارتها ونجارة الباب والشباك ، والسباكة وصيانتها وصناعة بعض مكونات ماكينات الري.

٥) تجميع بعض السلع مثل ماكينات الري.

وهكذا نرى أن الصناعة الحرفية تتخلل كافة أرجاء الحياة المصرية ، وتقوم بدور فعال في استمرار الحياة في مصر . لذلك لن يكون غريبا أن نرى ارتباط تدهور أو رقي نوعية الحياة بتدهور أو ازدهار الحرفة المصرية.

وفي الوقت الراهن تعاني الحرفة المصرية من مجموعة من المصاعب ، أدت إلى بعض الخلل الذي يهدد لا الحرفي وحده ولكن نوعية الحياة المصرية التي تعتمد بدرجة أساسية على رقي الحرفي وارتفاع مستواه المهني

والمادى.

معوقات الصناعات الحرفية:

رغم أن الصناعات الحرفية والصغيرة تتمتع ببنية تنظيمية جيدة . فهناك جمعيات تعاونية إنتاجية لأغلب الحرفيين والصناعات الصغيرة إلا أن هذه الجمعيات تعانى من نقص التمويل وتدهور القدرة على التنظيم . هذا فضلا عن الإهمال غير المبرر وغير المفهوم من قبل المؤسسات الدراسية والأحزاب السياسية ، فاذا استعرضت مختلف ألوان الدراسات فى المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية فلن تجد دراسة واحدة عن الصناعة الحرفية ولا عن اقتصاديات الورش الصغيرة.

كما أن استعراض البرامج الحزبية لكافة أحزاب مصر يوضح أنه لايوجد بها مايتناول تلك الصناعات ولاأصحابها ولا الدور الذى تقوم به ماعدا جمعية النداء الجديد التى أبدت اهتماما بالصناعات الحرفية والصغيرة.

وهذه معوقات الصناعات الحرفية:

(١) تخلف أدوات العمل والتخلف التكنولوجى ، فرغم الرغبة الجادة لدى الحرفى لترقية أدوات الاستخدام ، وتبنى أرقى أنواع التكنولوجيا ،. الا أن عائقا هاما يقف أمامه في هذا الصدد ، منها ضعف التمويل ، فالحرفي لايستطيع أن يحصل على أدوات العمل الراقية التى لاتنتج فى مصر إلا بتمويل يعجز عن الوفاء به .

٢) نقص التدريب وعدم وجود مؤسسات تدريبية راقية للحرفى يتلقى فيها تدريبات بين حين وآخر على المستويات الجديدة للحرفة.

٣) عدم قدرة الصناعات الحرفية أن تحصل على خامات الدرجة الأولى اللازمة للسلع التى تنتجها من شركات قطاع الأعمال العام أو القطاع الاستثمارى ، فغالبا ما تكون الخامات التى يحصل عليها فرزة ثانية أو ثالثة مما يؤثر على كفاءة المنتج النهائى.

٤) عدم القدرة على تكوين رصيد صناعى يستجيب للطلبات المفاجئة للأسواق وذلك بسبب الضعف المالى.

٥) فرض الضرائب على الحرفى بطريقة عشوائية أعجزته عن الوفاء بها ، وقد اضطر كثير من هؤلاء إلى تصفية أعمالهم لهذا السبب . وهناك كثير من الضرائب التى يخضع لها الحرفى ، بعضها قانونى وأغلبها غير قانونى .

٦) عجز الحرفيين عن الوفاء بمتطلبات التأمين على عمالهم الذين هم أيضا فى دور التلمذة الحرفية ، وبذلك تتراكم الديون بفوائدها المحلقة وأخيرا يستقر الحرفى فى السجن أو يصفى أعماله.

إن هناك ظاهرة لافتة للأنظار وهى الحرفى الجوال الذى يتجول بين القرى ليقوم بعمله بدلا من العمل المستقر فى ورشته التى أغلقها بسبب عدم قدرته على الوفاء بضرائب أرباح لم تتحقق وتأمينات على عماله لايستطيع دفعها ، وهذا مظهر من مظاهر اليأس من الاستقرار .

وفى الماضى البعيد كان الحرفى الجوال هو الاسكافى (مصلح الأحذية) أو مصلح موقد البترول (وابور الجاز)، واليوم تشهد القرى ميكانيكى الجرار يجوب القرى على دراجته البخارية بدلا من الورشة التى أغلقها.

٧) تعقيدات الترخيص التى زادت أخيرا ، وتعدد الجهات التى تقوم بذلك وزيادة النفقات الرسمية وغير الرسمية.

هذه بعض معوقات الصناعة الحرفية التى تهددها ، بل إن كثيرا من الحرفيين قد صفوا أعمالهم ، ويقومون بالعمل فى الشوارع أو المنازل ، مما أدى إلى تدنى مستوى الحرفة.

وهناك فى المستقبل القريب خطر داهم ، فبعد نحو عشر سنوات سوف يجرى تحرير التجارة الخارجية بالكامل طبقا لاتفاقية منظمة التجارة الدولية التى انتهت اليها اتفاقية الجات فى مطلع عام ١٩٩٥ ، وبموجب هذه

الاتفاقية سوف يكون علينا فى خلال عشر سنوات أن نسمح لكافة السلع ومنها الصناعات الحرفية أن تدخل البلاد دون تمييز جمركى . ولما كنا نعلم أن صناعات دول جنوب شرق أسيا تعتمد على الصناعات التجميعية التى يقوم بها الحرفيون فسوف تغرق البلاد فى طوفان من السلع الرخيصة الثمن وجيدة الصنع ، فالحرفيون فى دول جنوب شرق أسيا يتمتعون بعناية دولهم ، هذه الرعاية المتمثلة فى تسهيلات تمويل من بنوك متخصصة فى إقراض الحرفيين ، وتسهيلات ضريبية ، فضلا عن المساعدات فى مجالات التدريب والتحديث والتسويق وليس هذا الخطر وهمياً، فصناعة الملابس الجاهزة تعانى اليوم من السلع المهربة من الجمارك وأوشكت أن تنهار ، وقد نشرت جريدة الأهرام (٢٤ سبتمبر ١٩٩٥) أن المهربين استطاعوا الاستفادة من حكم دستورى يمنع الجهات المسئولة من التعرض للسلع المهربة طالما أن هذه السلع قد خرجت من الدائرة الجمركية . هذا فى حالة التهريب ، وينتظر خلال السنوات العشر القادمة (بعد تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة الدولية) أن يصبح استيراد السلع كاملة الصنع التى يقوم بها الحرفيون فى جنوب شرق أسيا منافسا قويا للصناعات الحرفية المصرية التى لاتجد أى معونة من الدولة.

وإذا كانت هذه الأخطار تهدد الحرفيين وبالتالى الصناعة المصرية ومجمل المستهلكين المصريين ، فهل هناك من مخرج.

هناك مايمكن من خروج تلك الصناعة من أزمتها الراهنة:

١) تدعيم الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة وتشكيل جمعيات فى الصناعات التى لم تنشأ بها بعد ، وإعداد برامج تدريبية لتحديث الحرفة وتعتبر هذه الجمعيات التعاونية الانتاجية حجر الزاوية فى النهوض بالصناعات الحرفية.

فى الوقت الراهن تقوم إدارة التعاون الإنتاجى بوزارة الصناعة بنوع من

الاشراف والتوجيه للجمعيات التعاونية الإنتاجية ، إلا أن التطورات الحديثة تبدو أكبر من قدرة تلك الإدارة على المساعدة والتوجيه فى ظل افتقاد الدراسات الخاصة بتلك الصناعات.

٢) إنشاء بنك متخصص لإقراض الحرفيين حيث أن الصناعات الحرفية لها ظروفها الخاصة بها والتى لاتستطيع البنوك الحالية الوفاء بمتطلباتها . ومن المعروف أن الصناعات الحرفية فى كل أنحاء العالم تعتمد اعتمادا كليا على القروض المصرفية الميسرة التى تقدمها مصارف متخصصة لإقراض الصناعات الصغيرة.

٣) إعفاء صغار الحرفيين من الضرائب المتراكمة عليهم ، وسن قانون يعفى صغار الحرفيين من الضرائب . وليس فى هذا بدعة فقد سبق لحكومات كثيرة فى عهود سابقة أن أعفت بعض قطاعات المجتمع من الضرائب المتراكمة ، كما أن الغاء الضرائب عن صغار الحرفيين لتشجيعهم على ممارسة عملهم وزيادة إنتاجهم لايقل أهمية عن إعفاء المستثمرين من الضرائب.

٤) إعفاء صغار الحرفيين من أداء التأمينات الاجتماعية عن عمالهم ، وأن تقوم الحكومة بأداء هذه التأمينات ، وذلك تشجيعا للتلمذة الصناعية التى تحاول الحكومة جاهدة إنشاء مراكز لها تكلف الكثير ولاتنجز إلا القليل.

وغنى عن البيان أن مصاعب الضرائب والتأمينات الاجتماعية ليس مصدرها رجال هاتين الهيئتين ، بل مصدرهما القانون القاصر عن تقدير الحقائق . لذلك فان الصناعات الحرفية فى حاجة إلى قانون جديد يضع فى إعتباره حقائق حياة الحرفيين وصناعاتهم.

٥) تسهيل إجراءات الترخيص بورش الحرفيين ، من خلال تنقية القرارات الادارية من كل التعقيدات التى تعطل بدء عمل ورش الحرفيين.

وغنى عن البيان أن الجزاءات السابقة تمثل الدعم الذى يناسب حركة التعاون الحرفية والصناعات الصغيرة.

ثالثا: التعاون الاستهلاكى

يلاحظ من يتأمل حالة الأسواق المصرية ، الاختلالات البالغة التى تنتابه والتشوه الذى يعانيه فهناك فى أطراف السوق قوة مبالغ فيها فى جانب التجارة وضعف واضح المعالم فى جانب المستهلكين . وهذا الضعف يتضح من مجموعة من الظواهر.

فأسعار السلع ترتفع باستمرار ، ومواصفات هذه السلع متدنية ، ويتعرض المستهلكون لخديعة الاعلانات عن حصول الشركات المنتجة على شهادات الأيزو وهى لاتعنى جودة السلع وإنما تتعلق بالادارة الداخلية للانتاج ، ويمكن للشركات أن تتبع أحدث وسائل الإدارة فى إنتاج أسوأ أنواع السلع وأبعدها عن المواصفات المطلوبة.

وتتمتع الشركات المنتجة والموزعة بالقدرة على التأثير فى قرارات الحكومة نتيجة لانتمائها لمؤسسات فائقة القوة مثل اتحادات الصناعات والغرف التجارية بينما يقف المستهلك وحيداً دون مؤسسات تدعم موقفه . وهناك فى مؤسسات صناعة القرار مثل مجلسى الشعب والشورى من يمثل هذه الشركات مما يجعل وضع المستهلك حرجا فى مواجهتها.

وينتظر لهذه الاختلالات أن تتفاقم كلما أمعن المسئولون فى سياسة الخصخصة . ومن الظواهر المثيرة للقلق حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ضبط السلع المهربة إذا دخلت من المنافذ دون أن تضبط ، وهذا يفتح المجال أمام تهريب السلع التى لايعرف مصدرها ، هذا بينما يؤكد القانون الفرنسى ولاية الحكومة على السلعة على مدى خمس سنوات من دخولها ويسمح للحكومة أن تجرى تفتيشا على مدى هذه السنوات فى مخازن السلع وأماكن عرضها ومحلات بيعها.

وفي مواجهة موقف الشركات في مسألة الأسعار تشكلت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وهى غير المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين . غير أن عدد هذه الجمعيات ضئيل لايتناسب مع اتساع نطاق المستهلكين . وتعاني هذه الجمعيات مع قلة عددها من ضآلة رأسمالها وقلة مخازنها وسوء إدارتها.

وهناك إلى جانب هذه الجمعيات العامة ، جمعيات أخرى فئوية تخدم طائفة محددة مثل موظفي إحدى المستشفيات أو إدارة حكومية معينة . وهذه الأخرى تعاني من الفساد وسوء الإدارة وضآلة الموارد إلى حد الاقتراض من المرابين لتمويل عملية شراء السلع التى تخصصها لها إدارة وزارة التموين المحلية.

ويحتاج التعاون الاستهلاكى إلى دراسة متأنية إذا كان له أن يحدث التوازن اللازم في الأسواق وفي النهاية ، فان هذه الجمعيات تخدم المستهلك من الناحية النظرية في مسألة الأسعار ، أما باقى مواصفات السلع فليس لها تأثير عليها.

نحو.. رؤية برنامجية
للمشكلة الفلاحية / الزراعية في مصر

عريان نصيف

الواقع الحالى للمشكلة الفلاحية / الزراعية

أولا: التعاون الزراعي:

اعتبر الدستور المصرى الحركة التعاونية احدى الركائز الأساسية للبلاد اجتماعيا واقتصاديا ، ونص في صلب المادتين ٢٩ ، ٣١ على ضرورة حماية الدولة التعاون - ملكية ومنشآت - وخص بالاهتمام الجمعيات التعاونية الزراعية حيث نص فى المادة ٢٨ على ضرورة " دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الحديثة"

وكانت الحركة التعاونية الزراعية حتى منتصف السبعينيات تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات البنيان التعاونى ، تضم فى عضويتها ٢ مليون و٨٣٠ ألف فلاح ، وتؤدى دورها تجاه ملايين المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الانتاج المدعومة ، بما يمكنهم من القيام بمهامهم الانتاجية.

.. وبعد التحرير والخصخصة

١- تم رفع الدعم عن مستلزمات الانتاج الزراعى وتركت لاستغلال القطاع الخاص ومافيا السوق السوداء ، مما أدى إلى زيادة أسعارها بنسب خرافية:

* الأسمدة زادت بنسبة تتراوح بين ٥٠٠-٨٠٠ ٪.
* المبيدات ارتفعت أسعارها بمتوسط نسبة ٦٠٠٪.
* التقاوى والبذور زادت - كحد أدنى - بنسبة ٥٠٠٪.

* أجر الرى بالماكينات ارتفع إلى حوالى ٧٠٠٪ نتيجة ارتفاع سعر الكيروسين.

٢- محاولة تصفية الدور التعاونى فى الريف - بل والمجتمع - بالكامل . ولعل ذلك يتضح بجلاء من المذكرة المقدمة من القطاع التعاونى إلى وزارة الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء بشأن خطة هذا القطاع لعام ٩٤ / ١٩٩٥ ، والتى نصت على" إن الحكومة لم تنفذ أى مطلب للقطاع التعاونى بالنسبة لخطة ١٩٩٤/٩٣، مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ماتضمنته هذه الخطة".

٣- بعد عودة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى - بعد أن كان الرئيس السادات د قام بحله تحت دعاوى متهافتة - بذلت وتبذل أشد الضغوط من أجل تفريغه من أى مضمون حقيقى ومن أى دور فاعل للزراعة وللفلاحين ، وصلت إلى حد عدم تمكينه من تقديم مشروع جديد للتعاون الزراعى - قادر على حماية الزراعة.والتعاون والفلاحين من مخاطر سياسات هذه المرحلة - تحت دعوى إصدار قانون موحد للتعاون ينظم كل فروعه المختلفة ، رغم مخالفة ذلك للقواعد الدستورية وللواقع الاجتماعى.

ثانيا: التمويل والائتمان الزراعى:

استفاد الفلاح المصرى - واستفاد بالتالى الانتاج الزراعى - من التيسيرات الائتمانية التى استمرت منذ بدايات الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات ، والتى يتمثل أهمها فيما يلى:

* تقديم القروض المالية للمزارع بضمان المحصول وليس بضمان الأرض.

* سهولة استلام الفلاح للقروض من الجمعية الزراعية بقريته وليس من البنك مباشرة.

* لم تتجاوز فوائد هذه القروض - طوال هذه المرحلة - نسبة ٦٪ ، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ مجرد فوائد رمزية.

.. وبعد التحرير والخصخصة

لم يكتف المسئولون عن السياسة بالانتكاسة التى أحدثها صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - المنشئ لما يسمى بنوك القرى - فى مجال الائتمان الزراعى ، والتى تتمثل فيما يلى:

* عودة أغلب القروض بضمان الأرض وليس المحصول.

* تغليب القروض الاستثمارية - حقيقية كانت أو وهمية - على القروض الزراعية.

* رفع الفوائد المتوالى حتى وصلت إلى أكثر من ١٧٪ وبالحسابات الربوية المركبة . لم يكتفوا بذلك ، بل وقاموا - وتحت شعار تحرير الزراعة - بالاجراءات التالية:

* تحرير سعر الفائدة على القروض - بمختلف آجالها - من بنك التنمية والائتمان الزراعى.

* تخلى بنوك التنمية والائتمان عن التعامل فى كافة أنشطة الاستثمار الزراعى وتركها للقطاع الخاص.

* توسع البنك فى الاقتراض من البنوك الأجنبية ، بما أوصل مديونيته إلى أكثر من نصف مليار جنيه .

٤- تهديد من تبقى من المتعاملين معه من المزارعين - وخاصة صغارهم - بالسجن والحجز على أراضيهم للإسراع بسداد مديونيتهم رغم الشكوك حول مدى دقتها.

ولقد أدى كل ذلك إلى تدهور الوضع المالى لبنك التنمية والائتمان ، والأخطر من ذلك تدهور سياسة الائتمان الزراعى بما يعنيه ذلك من معاناة للفلاحين ومن ترد للزراعة المصرية.

ثالثا: العلاقة الإيجارية الزراعية:

كان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - الخاص بالإصلاح الزراعى

- حريصا على قيام حالة واقعية وقانونية من التوازن بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها.

* فقد صان للملاك حق ملكيتهم لأرضهم وحصولهم على ريعها ، رغم انتفاء أي دور انتاجى - مباشرة أو بالاستثمار - لغالبيتهم.

* وحمى فى نفس الوقت حق المستأجرين المنتجين فى البقاء فى الأرض - مصدر دخلهم الوحيد على العكس من مجمل الملاك - طالما لم يخل أى منهم بالتزاماته القانونية والعقدية.

ولقد ترتب على ذلك أن أصبح الريف المصرى يحظى بقدر كبير من الاستقرار النسبى الاقتصادى والاجتماعى ، بما انعكس - ايجابيا - ليس فقط على حياة الفلاحين والانتاج الزراعى بل على واقع المجتمع المصرى بأسره.

.. وبعد التحرير والخصخصة..

فى الوقت الذى كان من المفيد فيه موضوعيا اعادة النظر فى هذه العلاقة - على ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية - بما يكفل التوازن بين أطرافها الثلاثة (حقوق المستأجرين - مصالح الملاك - مستقبل الانتاج الزراعى) ، أصر المسئولون على اصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذى يتضمن فى الأساس:

١- رفع القيمة الإيجارية دفعة واحدة - اعتبارا من عام ١٩٩٢ - إلى أكثر من ٣٠٠٪ (من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة)

٢- اقرار حق المالك بارادته المنفردة - اعتبارا من عام ١٩٩٧ - فى طرد المستأجر من الأرض.

ومع ادراكنا أن عدد العقود الايجارية تبلغ - وفق الاحصاءات الرسمية - مليون ، ١٨٨ ألف ، ٧٣ عقد تمثل نسبة أكثر من ٢٨٪ من جملة

المساحة المنزرعة فى مصر ، لتبين حجم التردى الذى سيلحق بكافة الأطراف.

* تعرض مالايقل عن ٦ مليون مواطن منتج - من المستأجرين ،وأفراد أسرهم - الذين لاعمل لهم إلا بالزراعة ولايحصلون على أى دخل سوى منها ، إلى البطالة الضياع.

* فقدان أكثر من مليون من صغار الملاك(٣ أفدنة فأقل) - الذين لايمارسون الزراعة - لدخل سنوى ثابت أصبح يتراوح بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ جنيه للفدان وقابل للزيادة المستمرة.

* المخاطر على الانتاج الزراعى - واتساع الفجوة الغذائية - ومايترتب على ذلك للمجتمع كله اقتصاديا وسياسياً.

* * *

وخلاصة النتيجة الفعلية لهذه السياسة الزراعية فى العقدين الأخيرين ، كما يلى:

١) تدهور الواقع الاقتصادى والاجتماعى للفلاحين -.وليس صغارهم فقط - ووصل نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فى الريف - وفقا للدراسات العلمية والاحصاءات الرسمية المحلية والعالمية - إلى حوالى ٤٥٪ ، وارتفاع نسبة البطالة الريفية إلى أكثر من ٢ مليون مواطن.

٢) اتساع الفجرة الغذائية وازدياد اعتمادنا على الخارج فى توفير مطالبنا الغذائية الرئيسية:

* حوالى ٦ مليون طن قمح ودقيق.
* مايقرب من مليون طن سكر.
* ٦٦٪ من احتياجاتنا من اللبن ، ٩٧٪ من الزبد والسمن.

٣) فقد نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية:

* مابين ٦٠٠ -٨٥٠ ألف فدان من الأراضى الخصبة بالدلتا والوادى لحساب مافيا التجريف والبناء.

* تصفية مشروعات الاستصلاح الكبرى (مديرية التحرير - الصالحية - وادى النطرون - غرب النوبارية)

* قتل الحلم والأمل لعشرات الآلاف من الشباب والمزارعين بعدم توفير امكانات استمرارهم فى المشروعات الجديدة للاستصلاح والاستزراع (وادى الريان - بنى سويف - الحسينية شرقية - قوته بالفيوم - طريق الاسماعيلية - غرب طهطا - بلطيم .. إلخ)

٤- سيطرة الاحتكار والسوق السوداء على العملية الزراعية:

بدءا من التعامل فى مستلزمات الانتاج ، حتى التصدير والاستيراد ، مرورا بالتحكم فى السوق الداخلى للمستهلكين (السماد - القطن - الأرز - اللحوم .. الخ).

* * *

هذه صورة حقيقية موجزة للواقع الفلاحى / الزراعى اليوم.

وهى - بلا شك - شديدة الاختلاف عن الواقع الذى تم من خلاله - ومن أجل تطويره - وضع برنامجنا الفلاحى والزراعى ضمن البرنامج السياسى العام فى أبريل سنة ١٩٨٠ . ولعل ذلك الاختلاف ، يتضح بشكل رئيسى - فيما يلى :

أولا: - رفع يد الدولة نهائيا عن كافة مراحل ومقدرات عملية الانتاج الزراعى:

- توفير ودعم مستلزمات الانتاج.
- الائتمان المالى اللازم للزراعة.
- وضع الهيكل المحصولى على ضوء الاحتياجات الضرورية للتنمية والاستهلاك.
- التعامل فى المحصول الزراعى داخليا.
- سياسة الاستيراد والتصدير ، سواء للمستلزمات أو للمحاصيل.

ثانيا - الانتكاس بكافة مكاسب وحقوق الفلاحين التى قررها قانون الإصلاح الزراعى ، أو حتى التى كانت مقررة قبل ١٩٥٢:

- تصفية الدور التعاونى الزراعى.
- اهدار التوازن فى العلاقة الإيجارية.
- إعادة حق تمليك الأرض للأجانب .

ويفترض ذلك - بطبيعة الحال - تقديم رؤية برنامجية لحزبنا - للنضال مع الفلاحين من أجلها - فى المرحلة المقبلة ، وهى أن لم تكن مغايرة مع مجمل توجهنا العام فى مجال المسألة الفلاحية / الزراعية ، ولكنها من المفترض ادراكها للواقع الحالى فى هذا المحور الاجتماعى والاقتصادى الحيوى ، ووضعها آليات التعامل معه من أجل تغييره للأفضل ، سواء من خلال البرنامج المرحلى أو التوجه طويل المدى :

البرنامج المرحلى

أولا: - تيسير سبل الحياة والانتاج للفلاح :

١) قيام بنك تعاونى لخدمة الفلاحين والانتاج الزراعى ، يكون متخصصا وقادرا على تمويل الحركة التعاونية الزراعية ، بما يمكن معه أن تصبح الجمعية التعاونية وحدة اقتصادية متكاملة مؤهلة لتوفير مستلزمات الانتاج بأسعار فى متناول الفلاحين ، وتقديم القروض المالية اللازمة لزراعاتهم بفوائد محدودة ، وتيسير استخدامهم للميكنة الزراعية وتسويق حاصلاتهم ، واقامة مشروعات لصالحهم.

٢) انشاء صندوق مالى يقرض المستأجر بقيمة الأرض المؤجرة - التى يرغب المالك فى بيعها - حتى يتمكن من شرائها ، مع تحصيل قيمتها من المستأجر أو ورثته على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميسرة .

وبشكل عاجل ، اصدار تشريع يقضى بعدم نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ - فى شقه الخاص بحق المالك بارادته المنفردة فى إخلاء المستأجر من

الأرض – لمدة خمس سنوات (عام ٢٠٠٢ بدلا من ١٩٩٧).

٣) تنفيذ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ – الذي يقضى باعفاء مالك الأرض الزراعية التى لاتزيد جملتها عن ثلاثة أفدنة من ضريبة الأطيان وكافة الضرائب الاضافية الملحقة بها – وعدم تعويق نفاذه تحت دعاوى ادارية وبيروقراطية لادخل للفلاحين بها.

٤) الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والعلاجية والتعليمية والثقافية والتموينية فى القرية المصرية ، مع ضرورة وسرعة نشر مظلة التأمينات الاجتماعية والصحية بأسلوب حقيقى وجاد . على جماهير الفلاحين المحرومين منها .

ثانيا: حماية الأرض والمياه:

١) الجدية فى ايقاف نزيف اهدار الأرض الزراعية بالتجريف والبناء ، والذى أفقدها فى السنوات الأخيرة مايقرب من ١٥٪ من جملة المساحة المنزرعة ، مع وضع الحلول الموضوعية لقضية الاسكان الريفى.

٢) التعامل المتوازن مع قضية مياه النيل والزراعة ، بما يراعى خطورة وضعنا المائى – الذى يقترب وفقا للدراسات العلمية من " المحدودية المائية" وينذر " بالفقر المائى" – وبما يحرص فى نفس الوقت على مصالح الفلاحين والانتاج الزراعى ، من خلال الاستفادة بالدراسات العلمية والميدانية الهامة التى قام بها العشرات من خيرة العلماء المصريين حول:

* توظيف المياه الجوفية ، والمطرية ، ومياه الصرف (المتعامل معها) فى الاستصلاح والزراعة.

* تعميم زراعة " الأرز المقاوم للجفاف" ، الذى تأكدت – نظريا وحقليا – ايجابية البحوث حوله منذ عهد المرحوم الدكتور مصطفى الجويلى.

* التقليل من حجم فاقد المياه (السدة الشتوية – ورد النيل .. الخ)

٣) عدم اهدار – بل استثمار – الجهود والامكانات التى تم القيام بها

فى سبيل انجاز ترعتى " الوادى الجديد" ، وسيناء ، على أن يتم ذلك من خلال:

– التعامل الايجابى والجاد مع التحفظات العلمية التى أبداها كبار خبراء مصر فى مجال الرى والمياه .

– أن يتم انجازهما من خلال " الدولة" المصرية وليس المستثمرين الأجانب والشركات متعدية الجنسية.

– أن تقوم لجنة قومية – حقيقية – بمتابعة انجازهما ، وبضمان أن تكون ثمارهما لصالح الشعب المصرى وليس لكبار المستثمرين.

ثالثا : صيانة الناتج الزراعى من " الفقد" ، والاحتكار:

أ– التقليل من حجم الفاقد فى المحاصيل الزراعية:

من الطبيعى أن تكون هناك نسبة فاقد – لأسباب متعددة – فى المحاصيل الزراعية ، أما أن تصل هذه النسبة إلى ماقدره المسئولون – علميا وحكوميا – إلى ماقيمته عدة مليارات من الجنيهات سنويا ، وأن يصل الفاقد فى انتاج القمح – بسبب سوء التخزين فقط – إلى حوالى ٢٥٪ من حجم المحصول السنوى ، فهذا مايستدعى حركة جادة – علمية ورقابية لايقاف هذا الاهدار.

ب – صدور قانون منع الاحتكار:

لعل هيمنة مافيا الاحتكار فى مصر على السوق بشكل عام – والسوق الزراعى والغذائى بشكل خاص – يستوجب الاصرار على سرعة صدور قانون منع الاحتكار الذى وضع د. أحمد جويلى مشروعه الهام والايجابى منذ توليه مسئولية وزارة التموين ، ومازال – حتى الآن – حبيسا فى " الأدراج".

*   *   *

لعل البرنامج المرحلى – السابق عرضه – يكون قادرا – على ضوء

الواقع الحالى بكل محاور هذا الواقع ومفرداته - على انقاذ الزراعة المصرية ووقف تدهورها ، وعلى توفير الحدود المعقولة ليتمكن الفلاح المصرى - العنصر الرئيسى فى عملية الانتاج - من العمل والحياة .

ولكن الزراعة - العصب الرئيسى للحياة فى مصر - كانت وستظل محورا رئيسيا للنضال الوطنى والديمقراطى واليسارى ، والفلاح - صانع الحضارة المصرية منذ أقدم عصور التاريخ - سيكون دائما محورا لاهتمام ودعم كل أبناء مصر ، فالمسألة الفلاحية / الزراعية هى جوهر قضية الثورة المصرية .

* فالأرض الزراعية فى مصر - رغم عدم زيادتها كثيرا عن ٦ مليون فدان - تقدم - بجهد الفلاحين - مساحة محصولية تزيد عن ١١ مليون فدان (سواء بالزراعات المحصولية أو الخضرية أو البستانية) .

* والقطاع الزراعى ، يعمل به أكثر من ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة المصرية ، ويساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج الاجمالى.

* والزراعة مازالت مصدراً أساسيا للنقد الأجنبى ، حيث تقدم أكثر من ٢٥٪ من قيمة الصادرات القومية .

* وبالاضافة إلى دورها الطبيعى فى توفير المستلزمات الغذائية الرئيسية لمجموع السكان ، فان حوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل الصناعى ناتج من الصناعات القائمة على الزراعة (الغزل والنسيج - السكر - الزيوت .. إلخ) ، أو المرتبطة بها (السماد)

ومن هنا .

فان البرنامج المرحلى ، لايمكن أن يكون بديلا عن ..

البرنامج الاستراتيجى طويل المدى للزراعة والفلاحين.

الذى يمكم ايجاز محاوره فيما يلى:

أولا: تنفيذ شعار " الأرض لمن يفلحها ":

وشعار " الأرض لمن يفلحها "..

* ليس جديدا على حركة الثورة المصرية ، فمنذ نهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، رفع هذا الشعار ليس فقط من جانب المنظمات الشيوعية واليسارية بل أيضا من خلال الاتجاهات الاشتراكية / الديمقراطية.

* وهو أيضا ليس شعارا اشتراكيا بطبيعته ، بقدر مايستهدف فى الأساس تصفية بقايا العلاقات الاقطاعية والمتخلفة فى المجتمع ، وتوفير الفرص الأوسع أمام الاستثمار - الأكثر تقدما فى الزراعة ، وقد تم تنفيذه فى الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المختلفة ، بما فيها الدول الرأسمالية التقليدية كاليابان ، التى قامت فى الأربعينيات بالغاء ملكية الملاك الغائبين وبيع أراضيهم - بشروط ميسرة - لمستأجريها.

* ونفاذه كفيل - فى نفس الوقت - بما يلى:

أ - الحل الجذرى لمشكلة العلاقة الإيجارية.

ب - زيادة الانتاج الزراعى.

جـ - التناغم مع شعار" النضال ضد القوى الطفيلية غير المنتجة" فى المدينة .

ثانيا المزرعة التعاونية الاختيارية:

ولعل ذلك التوجه يكون أكثر فاعلية فى ظل السياسات الزراعية والاقتصادية الحالية ، التى رفعت يد الدولة نهائيا عن العملية الزراعية ، وتركت الفلاحين - ملاكاً ومستأجرين - نهبا لمافيا الاحتكارات والسوق السوداء وجماعات التصدير والاستيراد.

فتلك المزارع التى تقوم على مبدأ " التجميع الزراعى الاختيارى وليس الغاء الملكية الفردية" ، ستكون قادرة - وخاصة مع تهميش الدولة لحركة التعاون الزراعى .. على مايلى:

* استخدام الميكنة والآلات الزراعية فى المساحات المجمعة.

* التغلب على مشاكل التمويل والائتمان والحصول على مستلزمات الانتاج.

* التسويق المجزى للمحاصيل بعيدا عن تحكم احتكارات السوق.

* التقليل من حجم البطالة الريفية.

ثالثا: التنسيق الزراعى العربى :

لعل فتح ملف التنسيق الغذائى والزراعى العربى ، سيصبح ضرورة أساسية ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، وخاصة مع ادراك الواقع التالى :

- مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى الوطن العربى ، حوالى ١٩٨ مليون هكتار.

- كميات المياه السطحية (الأنهار) - بخلاف الجوفية والمطرية - تصل إلى ٢٧٤ مليار متر مكعب سنوياً.

- قوة العمل العربية تصل إلى أكثر من ٧٥ مليون . تزيد بمعدل ٢٫٥ مليون سنويا ، وعلى الرغم من ذلك ، فان استيراد الوطن العربى للنسبة الغالبة من احتياجاته الغذائية ، تصل قيمته - فى مجال الحبوب فقط - إلى أكثر من ٦ مليار دولار سنوياً ولن نعجب لهذا التناقض بين الامكانات والمحصلة ، إذا أدركنا أنه لايزرع من الأراضى القابلة للزراعة سوى حوالى ٢٨٪ فقط ، ولايستغل من هذا الجزء المنزرع فعلاً سوى ٨٪ فى زراعة المحاصيل الدائمة.

أما بالنسبة للمياه ، فلا يستخدم من كمياتها المتاحة سوى ٥٪ فقط وهذه الكمية المستخدمة يتم اهدار مالايقل عن ٣٠٪ منها.

إن هذا الواقع سيفرض ، بل يجب أن يفرض - مهما كانت الخلافات والمشاكل العربية / العربية ، أن يتم - إن لم يكن تكامل - فعلى الأقل

تنسيق عربى فى المجال الزراعى والغذائى ، ومصر قادرة من خلال فلاحيها - الذين علموا العالم فن الزراعة - وعلمائها ذوى الخبرة الكبيرة المتوارثة ، على أن يكون لها دور رئيسى فيه .

* * *

وهنالك **قضيتان شديدتا الأهمية لبرنامجنا ونضالنا الفلاحى** المرحلى والاستراتيجى - وهما :

١) حماية الزراعة المصرية - وبالتالى المجتمع المصرى كله - من مخاطر:

* الاثار المدمرة لما يسمى المعونات الأمريكية.

* التطبيع مع العدو الصهيونى فى مجال الزراعة والمياه.

* تمكين الشركات الأجنبية الكبرى - متعدية الجنسية - من ملكية أو استغلال أرض مصر الزراعية.

٢) الدعم - بكافة صوره وآلياته - للحركة الديمقراطية المنظمة فى المجال الزراعى:

* الحركة التعاونية الزراعية واتحادها العام.

* اتحاد الفلاحين المصريين (تحت التأسيس)

* النقابة العامة - ولجانها المحلية - لعمال الزراعة.

* أى منظمات ديمقراطية وشعبية قائمة - أو قد تقوم مستقبلاً - فى داخل الحركة الفلاحية (مثل لجان حماية المستأجرين).

قضية الطاقة فى مصر

عمرو كمال حموده

صحيح أن هناك شئ من التخطيط فى مجال الطاقة ، ولكنه ليس كافيا ولايتمشى مع المخاطر الكامنة فى المستقبل ، ذلك أن الحكومة تغلق التناول لقضايا الطاقة على الدائرة البيروقراطية الضيقة والتى تهيمن على صناعة القرار فى وزارة البترول ووزارة الكهرباء والطاقة .. بينما يحتاج الواقع إلى نظرة جريئة فى التعامل مع المشكلات الحيوية التى تهدد الجيل الحالى والأجيال القادمة . فالحكومة قد استجابت لروشتة البنك الدولى ، ولم تعد لدينا استراتيجية متكاملة لتنفيذ منظومة متناغمة بين مصادر الطاقة المختلفة .. وهناك عمل كبير تقاعست عنه الأجهزة البيروقراطية القائمة.

* فالاحتياطى القائم والمعلن من الزيت الخام هو ٣ر٣ بليون برميل وهو يكفي بالكاد مدة عشر سنوات على الأكثر .. والإكتشافات البترولية الحالية بسيطة الحجم ولاتعوض الاستهلاك أو السحب من المخزون.

* إن مصر مهددة باستيراد البترول الخام بعد عشر سنوات ، أى ستخسر قيمة مانصدره ونستعوض ذلك بفاتورة كبيرة من الاستيراد ستشكل عبئا على الخزانة العامة وكاهل المواطن ، قدرها ثلاثة بلايين من الدولارات.

* رغم محدودية المخزون المعلن من الغازات الطبيعية ، إلا أن الحكومة قد دخلت فى لعبة خطرة لتصدير الغاز لإسرائيل والأردن وفلسطين ، ثم مشروع آخر لتصدير الغاز مسالاً إلى تركيا ، بتكاليف طائلة ، فى حين أن الشبكة القومية لتوصيل الغاز للمصانع والمنازل لم تستكمل وأمامها شوط

طويل .. وكذلك قيام الحكومة باستيراد البوتاجاز سنويا بكمية ١٠٠/١٥٠ ألف طن حتى اليوم!

* فاجأ مشروع " توشكى" وزارة البترول ، وبدأت على عجل وخروجا على خطة الوزارة ، طرح خطة سريعة جديدة لمواجهة احتياجات هذا المشروع من الأسفلت لرصف الطرق وانشاء مستودع ضخم فى توشكى من البنزين والكيروسين والسولار لتشغيل محطات الكهرباء ومحطات الرفع المطلوبة .. وسوف تتكلف هذه الترتيبات مبالغ لم تكن مرصوده أصلا فى خطة الوزارة ولم يعمل حسابها. ولاتوجد تقديرات تحليلية لاحتياجات البلاد من الطاقة سواء الكهربية أو البترولية خلال ١٠ -١٥ سنة القادمة.

فى ضوء هذه القيود فان الهدف الذى يجب أن تتمسك به أى حكومة خلال الفترة القادمة هو " الحفاظ على مصادر الطاقة وتنميتها وإيقاف الهدر فيها" وقد وجهت انتقادات كثيرة لمسألة الإهمال فى برامج الحفاظ على الطاقة وتنفيذ هذه البرامج ، وترشيد الأداء المالى والمحاسبى لإيقاف نزيف النفقات والمصروفات التى تبتلع جزءاً كبيراً من الإيرادات الخاصة ببيع خدمة الطاقة للمواطنين أو القطاع الصناعى فى المجتمع.

الكهرباء

هناك مشكلات تحتاج إلى تقييم ونظرة مختلفة فى التعامل والإصلاح ، منها التمويل ، لان إنشاء محطات الكهرباء الجديدة حسب المرصود له ، يتم عن طريق ٤٦٪ قروض خارجية و٥ر٣١٪ قروض محلية و٦ر١٠٪ معونات خارجية بينما التمويل الذاتى ٦ر٨٪ ، ونحن نري أن عبء القروض الخارجية كبير جدا ، وليس صحيا أن نقوم بتمويل مشروعان باقتراض خارجى يمثل نصف قيمتها.

والمشكلة الثانية ضرورة مناقشة أو بالأخرى إعادة فتح ملف المحطات التى تدار بالطاقة النووية ، ونحن نحتاج لحوالى ثمانية محطات ، تنتج

طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة ، وكلما تأخرنا فى فتح هذا الملف ، فان الأسعار والتكاليف تزداد ، ورغم ذلك فهى أرخص نسبيا من المشروعات ذات التكنولوجيا المعقدة مثل إنشاء محطة توليد الكريمات بالنظام المزدوج الذى يعتمد على استغلال الطاقة الشمسية فى فترات النهار وعلى الغاز الطبيعى أثناء الليل لإنتاج ١٠٠ ألف كيلو وات / ساعة وتبلغ تكلفة المشروع ١٥٠ مليون دولار بقرض من بنك الإنشاء والتعمير وهو قرض يشكل مديونية كبيرة ، وبديل عالى التكلفة عن التوليد بالطاقة النووية فى إطار منظومة أخرى . فالمحطات النووية يمكنها بسهولة تلبية ٤٠٪ من إحتياجات مصر من الطاقة خصوصا مع محظور نضوب البترول مستقبلا.

وتأتى قضية أخرى وهى السماح للقطاع الخاص بانشاء وإدارة محطات كهرباء .

ونحن نرى أن النخبة الاقتصادية التى تعمل فى مجال القطاع الخاص ليس لديها أى خبرة فى هذه النوعية من المشروعات ، ولاأعتقد أنه سيمكنها الحلول مكان الدولة فى هذا الحقل الخطير المؤثر على خطط التنمية والحياة المباشرة لجماهير المواطنين من الدلتا إلى الصعيد . ومن المهم جدا فتح هذا الموضوع للحوار بين الخبراء والفنيين والأحزاب لان جوانبه غير معروفة أو معلومة للكافة.

البترول والغازات

أغلبية البترول الخام المصرى يتم تصديره لاسرائيل سواء مباشرة أو عن طريق طرف ثالث ، وهذه السياسة تحتاج لترشيد لان من الخطورة لاعتماد على مصدر رئيسى لشراء البترول المصرى ، ولابد للعودة لسياسة تنويع مصادر البيع والتسويق.

والنقطة الثانية أن من الأهمية الاعتماد على تكرير أكبر كمية من البترول الخام وتصديره كمنتجات بترولية عملية للاستفادة من القيمة

المضافة وتحقيق إيرادات أكبر من عملية البيع للنفط الخام ، خصوصا مع التدني الكبير في أسعار البترول عالميا

ويرتبط بذلك تطوير معامل التكرير القائمة عن طريق التوسع فى سعات عمليات التحويل الثانوية وتفضيل التكسير الهيدروجيني على التكسير باستخدام المساعدات ، وذلك لتوفير المقطرات الخفيفة والمتوسطة للاستهلاك المحلي والتصدير.

وفى نفس الوقت ضرورة تشغيل الطاقة الغير مستغلة داخل معامل التكرير عن طريق سياسة جديدة فى مجال تسويق المنتجات البترولية وذلك بالتشغيل لحساب الغير والدخول فى إتفاقات طويلة الأجل مع دول منتجة للبترول تقوم بتوريده لمعاملنا ونقوم بالتشغيل لحسابها واقتسام أرباح البيع معا . وهى سياسة لها عدة فوائد ، منها ضمان الحصول على بترول خام لتشغيل معامل التكرير فى حالة الصعوبات فى المستقبل المنظور لتعويض العجز المنتظر فى الموازنة .(وهناك حالات مثل رومانيا وفنزويلا والمكسيك والدنمارك) علما بان صناعة التكرير في إسرائيل ستشهد انتعاشا كبيرا بعد التوصل للتسوية الشاملة وموقعها منافس جدا لموقع مصر سواء على البحر الأحمر أو البحر المتوسط ويجب أن نتحسب من الآن لهذا الوضع التنافسي.

* إن موقف الغاز مقلق ، وسياسة الحكومة غير مفهومة كما سبق أن ذكرنا ، يكفى أن نشير إلى أن خبراء هيئة البترول أنفسهم ذكروا فى الأبحاث المنشورة أن تكلفة إنشاء مشروع الغاز المسال إلى تركيا باهظة جدا فهى تشمل :

١) انشاء مصنع لتسيل الغاز وتسهيلات التخزين والشحن ، وتبلغ التكلفة التقديرية لهذا المصنع والتسهيلات ٧٠٠ دولار لكل طن أى أن المصنع لن تقل تكلفته عن ١ر٢ بليون دولار.

٢) ميناء لتصدير الغاز المسال بعمق مياه من ١٣ إلى ١٨ متر قريب من المصنع والتسهيلات يسمح بشحن ناقلتين فى آن واحد.

٣) أسطول ناقلات لنقل الغاز الطبيعى المسال إلى ميناء المشترى ، ويلزم توافر ناقلتين كحد أدنى لتحقيق إنتظام عملية النقل ، وتبلغ تكلفة إنشاء الناقلة الواحدة الجديدة سعة ١٢٥ ألف طن مترى من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ مليون دولار !

وفى تقديرنا أن أفضل وسيلة هى التركيز على إحلال الغاز محل المازوت والسولار فى محطات الكهرباء إذا أمكن وفى إمداد القطاع الصناعى بالغاز بدلا من المصادر الأخرى ، خصوصا مصانع الصعيد ، كيما ونجع حمادى للألمونيوم.. وإستكمال الشبكة القومية للمنازل ، لان الغاز طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة نسبيا.

التوصيـــــات

عند تخطيطنا لسياسة واستراتيجية جديدة للطاقة يجب الاهتمام بالبحث العلمى وتطبيقاته ، وهى نقطة مهملة من الأجهزة البيروقراطية فى مجال الطاقة فى مصر .. ،يستلزم الأمر تنشيط دور المجلس الأعلى للطاقة ، وطرح تصوراته على الخبراء والفنين المتنوعين وحدوث التزاوج الإخصابى بين أجهزة القرار والجامعات ومراكز البحوث العلمية فى هذا المجال.

– ولابد من التركيز على تنويع مصادر الطاقة ، مثل الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة الشمسية خاصة فى الريف والمناطق العمرانية الجديدة ، واستخدام البيوغاز والأبحاث على الزيت الحجرى.

– الانضباط الحازم فى المحاسبة والرقابة على التكاليف والتحصيل وحسن الأداء المالى والإقلال من الإقتراض الخارجى على مستوى قطاع البترول وقطاع الكهرباء.

– ضرورة النظر فى أراء الخبراء التى تفضل الدورة المركزية فى نظم

القوى الكهربائية كذلك بديل الدورة المركبة والمتكاملة مع نظام تغيير الفحم ، كذلك بديل تكنولوجيا الأفران ذات الفرشة المتميعة باستخدام الفحم أو الطفلة الزيتية.

– تشجيع تحسين كفاءة استخدام الطاقة فى القطاع المنزلى والتجارى والحكومى ووقف نزيف الهدر من الطاقة ، واعتماد سياسة سعرية مرتفعة للكهرباء بالنسبة للشرائح الغنية فى المجتمع.

نحو رؤية فى أزمة المياه المصرية

د. على نويجى

الهدف من هذه الورقة هو محاولة تقديم قدر من المعلومات عن المياه المصرية تمكننا من فهم أساسيات المسألة المائية فى مصر وما يحيط بها من مشكلات فى الداخل والخارج حتى نتمكن من الاشتراك فى الحوار الدائر حول المياه وتوفير البعد الاجتماعى والتنموى والسياسى لأفكار التكنوقراط كما تجىء المعالجة فى إطار التنمية التى نتوخاها.

(١)

الموقف الحرج لمصر فيما يختص بالمياه العذبة المتجددة

تبلغ موارد المصريين من المياه العذبة المتجددة ٥٦.٩ مليار متر مكعب وتتكون من ٥٥.٥ مليار من مياه النيل و١.٤ مليار متر مكعب من أمطار الساحل الشمالى بأكمله فى الدلتا وغرب وشرق الدلتا وشمال سيناء. ويبلغ عدد المصريين اليوم ٦١ مليونا، ويتزايدون بنحو ١.٣ مليون نسمة فى العام.

وبذلك يمكن القول أنه على المصرى فى الوقت الراهن أن يعيش على نصيب من المياه العذبة المتجددة لا يعدو ٩٠٠ متر مكعب لكافة أغراض الحياة سنويا. على أننا يجب أن نتنبه أنه إذا سارت الأمور على ما هى عليه، فإن هذا النصيب سوف يتناقص سنويا، إذ أننا نزيد بنحو ١.٣ مليون نسمة كل عام.

وهذا القدر من المياه هو أقل من المتعارف عليه عالميا وهو ١٠٠٠ متر مكعب سنويا للفرد. ولما كانت الحياة تتحول إلى استحالة فى ظل هذه الكمية الضئيلة من المياه، فإننا نلجأ إلى استكمال حاجتنا بإعادة استخدام مياه جرى استخدامها من قبل وهى أساسا مياه الصرف الزراعى وهى محملة بملوثات من الصرف الصحى من القرى ومن آثار المخصبات الصناعية التى تبلغ نحو ٦ ملايين طن سنويا ومن آثار المبيدات المستخدمة فى الزراعة. وفى الوقت نفسه نلجأ إلى استخدام مياه أحفورية لا تتجدد مثل مياه خزان

الخرسان النوبى فى صحراوات مصر. كما تلجأ أحيانا إلى الافتراض من نصيب السودان.

الأخطار التى تهدد نصيب المصريين المتواضع من المياه :
ومع هذا التواضع فى نصيبنا من المياه، فإن هناك أخطار تحف به، فتقلل من كميته وتسىء إلى مواصفاته. وهذه الأخطار تجىء من مصادر داخلية وأخرى خارجية.

الأخطار الداخلية

وهذه الأخطار الداخلية تتعلق بفقدان قدر مرموق من المياه والتلوث. وحتى يمكن أن نتفهم هذين الخطرين: تبديد المياه والتلوث، فإنه يتوجب علينا أن نتعرف على بعض ملامح نظام الرى والحديث فى مصر: من شبكة الرى إلى الطريقة التى تصرف بها المياه من بحيرة ناصر.

شبكة الرى ووظيفتها :

ويبلغ طول شبكة الرى ٣٧ ألف كم وتتكون من النيل وفرعيه والرياحات والترع الرئيسية والترع الفرعية وترع التوصيل، ويحرم القانون رى الحقول منها مباشرة وإنما يتم ذلك عن طريق المجارى المائية الخاصة التى تأخذ من ترع التوصيل وتتخلل الحقول. وتتحكم فى تدفق المياه مجموعة من القناطر على النيل وفروعه وعلى كافة الترع وهى مزودة ببوابات للتحكم فى التدفق.

وكان مفترضا قبل إلغاء التخطيط المركزى للتركيب المحصولى أن تصرف المياه المخصصة للزراعة من بحيرة ناصر طبقا لمتطلبات النبات المحددة سلفا طبقا للتركيب المحصولى المقرر والمخطط مركزيا، وتستغرق المياه من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع لتصل إلى الحقول حسب الموقع بتوجيه من قناطر الحجز المقامة على فروع النيل ورياحاته وترعة المختلفة.

ويتطلب حسن أداء شبكة الرى، قدر معقول من المحافظة على أرانيك الترع وإحكام البوابات والتطهير الدورى للمجارى المائية والمحافظة على تركيب محصولى يتناسب مع سعة شبكة الرى.

وقد تعرضت شبكة الرى فى الحقب الأخيرة إلى مؤثرات أدت إلى تدهور أدائها.
فقد انتقل قسم كبير من المحاصيل إلى الموسم الصيفى مما ألقى عبئا ثقيلا على شبكة

الرى، كما جرى إهمال أعمال التطهير تحت وطأة عجز الموازنة.

.......................حاشية رقم (١ و٣)

التخطيط المركزى للتركيب المحصولى وعلاقته بالرى :

وهكذا نرى فى ظل المستوى التكنولوجى الراهن أن نظام الرى المصرى لا يمكن أن يعمل بأية كفاءة إلا فى ظل نظام تتقرر ه سلفا كل سنة مساحة المحاصيل الزراعية ومواقعها طبقا للموارد المائية المتاحة وقدرة شبكة الرى، أى التخطيط المركزى للتركيب المحصولى، وقد ظل التركيب المحصولى يخطط بقرار من مجلس الوزراء حتى عام ١٩٨٧، طبقا للمتح من المياه الواردة والاحتياجات الزراعية والمدنية. وبعد عام ١٨٨٩٨٧، استبدل بقرار من وزير الزراعة، ثم استبدل بما يسمى بالتركيب المحصولى التأشيرى تمشيا مع معتقدات وزارة الزراعة فى التحرر الاقتصادى وذلك عام ١٩٩٢.

.......................حاشية رقم (٢)

ومن المعروف أن خلافا بين وزارة الرى التى تتمسك بتخطيط التركيب المحصولى ووزارة الزراعة التى ترى إلغاءه يطل بين حين وآخر. (يراجع فى صدد هذا الخلاف قرارات مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينيات ١٦ ـ ١٨ فبراير ١٩٩٢ والتوصية رقم ١٣ من توصيات المؤتمر القومى للمياه ٢٣ ـ ٢٥ فبراير ١٩٩٢، وجلسات مجلس الشعب ٦ مارس و١٣ يونيو ١٩٩٤ وجريدة «الأهرام» ٢٩ مارس ١٩٩٤).

ويمكن أن نقول دون مغالاة أن كفاءة الرى المصرى تتوقف على:-

أولا: كمية المياه المتاحة فى بحيرة ناصر والمخصصة للزراعة.

ثانيا : التخطيط المركزى للتركيب المحصولى، بحيث تلتزم الزراعة بمساحات محددة فى أماكن معينة للمحاصيل الزراعية وتوقيت محدد لزراعتها.

ثالثا: حالة شبكة الرى من تطهير يحافظ على اتساعها وعمقها (أراتيك الشبكة) وحالة القناطر والبوابات المقامة على ترع التوصيل بالشبكة. وكذلك على المحافظة على عمق فتحات المساقى من تلك الترع.

رابعا: كفاءة الاتصال بين مراكز إدارة عملية الرى من بحيرة ناصر التى أطرافها القائمة على بوابات ترع التوصيل وأفمام المساقى.

المفقود من المياه :

وفى تقدير خبراء وزارة الرى أن المفقود من المياه يصل إلى ٣٥٪ من المياه المنصرفة

عند أسوان، وذلك بسبب تدهور كفاءة شبكة الري: من أطماء الترع وتهايل جوانبها وتآكل بوابات الغما الخشبية وسيادة وسائل الاتصال البدائية بين المراكز والأطراف في هندسات الري وحراس بوابات الغماء، هذا بالإضافة إلى انتشار الحشائش المائية التي تستهلك وحدها ٣ مليارات متر مكعب مقدرة عند أسوان وإلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي.

وإذا كان هذا التقدير قد جاء في كتاب وزارة الري عام ١٩٧٩، فإن تصريحا أخيرا لوزير الري يوضح لنا أنه لم يحدث تحسن يذكر:

جاء في «الأهرام» الاقتصادي عدد ١٤٥٤ في ١٨ نوفمبر ١٩٩٦: صرح وزير الري في لقاء بجامعة القاهرة أن جهود وزارة الري في المرحلة القادمة ترتكز على حسن إدارة وتوزيع الموارد المائية من خلال نظم الري وتحسين شبكة الصرف التي تؤدي إلى فقد ٣٥٪ من إيرادات النهر بسبب سوء نظم الري. وهناك عدة جهات دولية وافقت على تمويل مشروع تطوير الري هي البنك الدولي الذي قدم قرضا ميسرا ٧٥ مليون دولار والحكومة الهولندية ٢٠ مليون دولار واليابان ٦ ملايين دولار والحكومة الألمانية ١٦ مليون دولار بخلاف ما يخصص من ميزانية الدولة يطبق المشروع على ٣٥ ألف فدان في محافظتي كفر الشيخ والبحيرة.

....حاشية رقم (٣)

وقد أجملت وزارة الري هذه الحالة في كتابها (خطة تطوير الري في مصر) الصادر عام ١٩٧٩ ص: ١٨ (.. ويؤسفنا أن نقرر وكلنا أسى.. أن مصر بعد أن كانت من الدول الرائدة في مجال الري.. أصبحت تقف اليوم قرب نهاية الصف).

التلوث :

تتخلل شبكة الري الوادي والدلتا جميعا، كما تمتد اليوم إلى شرق وغرب الدلتا وتوشك أن تصل إلى سيناء. وطول هذه الشبكة ٣٧ ألف كيلومتر، وتبلغ مساحتها ٢٤١٠ كيلومترات مربعة، أي نحو ٥٧٠ ألف فدان. ويمكن أن نقول أن مصر تعيش على شواطئ شبكة الري، فتلتقي في شبكتي الري والصرف كل مخلفات الإنسان والحيوان، كما تبقى في تلك المياه آثار المخصبات الصناعية المستخدمة في الزراعة وتبلغ نحو ٦ ملايين طن سنويا، وآثار المبيدات التي وصلت إلى ١١ ألف طن في العام، هذا فضلا عن أن الصرف الصحي في معظم المناطق يختلط بالصرف الزراعي.

وقد أدى هذا الوضع مع غياب الوعي بمضاعفات التلوث التى تدهور نوعية المياه بشكل يدعو إلى القلق، ومع تدهور نوعية المياه حدث تدهور ملحوظ فى نوعية الحياة.

هذا عن الأخطار المتولدة داخل الوطن، وهى أخطار ناجمة عن سوء الاستخدام وتدهور التخطيط، وإهمال الصيانة، وتضاؤل التخطيط الصحى، فماذا عن الأخطار الخارجية.

الأخطار الخارجية

تحصل مصر على ٩٧,٥٪ من المياه العذبة المتجددة من خارج حدودها وبالتحديد من الهضبة الأثيوبية ٨٤٪ وهضبة البحيرات الاستوائية (١٦٪). وتمر المياه قبل دخولها إلى الحدود المصرية عبر السودان. ولم يكن هناك عبر التاريخ خلاف حول حق مصر فيما تحصل عليه من مياه. غير أنه بعد إعلان استقلال دول حوض وادى النيل، ومع تزايد السكان وتزايد متطلباتهم من الغذاء ومحاولة زيادة إنتاجه عن طريق الزراعة المروية، بدأت هذه الدول فى المطالبة بحصة من مياه النيل، وهو حق مشروع. غير أن مشروعية هذا الحق لابد أن تدعم بحقوق الدول الأخرى الواقعة فى الحوض. غير أن المطالبة بالحق من قبل هذه الدول جاء مصحوبا بالاحتجاج بحق دول المنابع المطلق فى إقامة المشروعات دون رعاية حقوق دول المصب وهى مصر والسودان. ولم تقف المسألة عند الاحتجاج، فى المحافل الدولية، بل قامت أثيوبيا فعلا ببناء مشروعات على روافد النيل بما يهدد نصيب مصر منه.

وهذه الأخطار الخارجية توجب على المصريين أن يواجهوا الأمر بقدر من الجدية التى تتناسب مع تلك الأخطار التى تهدد روح الوطن ووجوده.

........................حاشية رقم (٥)

ولن يجدى مصر شيئا إذا نحن توقفنا عند الحقوق التاريخية لمصر، أو ركنا إلى الاحتجاج بالمواثيق الدولية التى تقر بحقوق مصرية على مياه النيل، وذلك لأسباب كثيرة تتعلق بالأوضاع الدولية والأوضاع الداخلية لدول أفريقيا عامة ودول حوض النيل خاصة.

وهناك مؤشرات على أن حوض وادى النيل ليس بالقدر المشهور عنه من الفقر المائى، فقد أسفرت دراسات كثيرة عن وجود موارد مائية تبلغ نحو ٧٤٠ مليار متر مكعب من المياه يتبدد القسم الأكبر منها فى أقاليم سدود بحر الجبل وبحر الغزال ومستنقعات ميشار، ويمكن فى ظل ظروف مناسبة أن تتعاون دول الحوض على استرداد قسم مرموق منه. ومن المعروف أن موارد النيل فى خط تقسيم المياه بين نهرى الكونغو وبحر الغزال

تصل إلى ٥٠٠ مليار متر مكعب من المياه لا يصل منها إلى بحيرة نو على بحر الغزال إلا ٥٠ مليون متر مكعب. وكثيرا ما كانت مصر أثناء الإحساس بنقص المياه تتوجه إلى دراسة منابع النيل من جديد لمحاولة زيادة الموارد من المياه.

....حاشية رقم (٦)

(٢)

حول الإمكانيات المائية المتاحة فى الوقت الراهن

وإذا كنا قد بدأنا الحديث بالتنويه بالمياه العذبة المتجددة، فإن أزمة تلك المياه اضطرتنا إلى التوجه لإمكانيات أخرى لمياه أقل جودة نضطر إلى استخدامها مؤقتا للإفلات من الأوضاع الراهنة.

وبذلك يمكننا أن نحدد ما يمكن أن نستخدمه من مياه على النحو التالى:

أولا : المياه العذبة المتجددة :

٥.٥ مليار متر مكعب هى نصيب مصر فى الوقت الراهن من مياه النيل حسب الاتفاقية بين مصر والسودان المبرمة عام ١٩٥٩:

١.٤ مليار متر مكعبا من الأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى الغربى وساحل شرق الدلتا وساحل سيناء الشمالى. (الساحل الشمالى الغربى ٧٠٠ مليون متر مكعب - سواحل الدلتا ٣٠٠ مليون متر مكعب - سيناء ٤٠٠ مليون متر مكعب). وبذلك يبلغ نصيب مصر من المياه العذبة المتجددة ٥٦.٩ مليار متر مكعب سنويا.

ثانيا : مشتقات من مياه النيل :

وتشمل المياه المتسربة من مياه النيل إلى المياه الجوفية فى الدلتا والوادى، كما تشمل مياه الصرف الزراعى وذلك على النحو التالى:

- ٣ مليارات متر مكعب هى المياه الجوفية المتسربة من مياه النيل على طول نهر النيل فى مصر.

- ٣ مليارات متر مكعب من مياه الصرف الزراعى يجرى استخدامها فى الوقت الراهن فى شرق وغرب ووسط الدلتا بمتوسط ملوحة ١٢٥٣ جزءا فى الميون.

........................حاشية رقم (٧)

ثالثا : المياه الجوفية فى صحراوات مصر وهى مياه غير متجددة:

وتختلف تقديرات تلك المياه كثيرا، وحسب د. محمد عبدالهادى راضى إبان توليه منصب مدير معهد بحوث وتوزيع المياه وطرق الرى، فإن هذه المياه تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول هى المياه الجوفية السطحية التى يطلق عليها مياه الينابيع، وتقدر طاقتها السنوية بنحو ٠.٣ مليار متر مكعب فى العام.

أما القسم الثانى فهى المياه الجوفية العميقة فى الصحراء الغربية وسيناء، فتبلغ طاقتها نحو ٣.٥ مليار متر مكعب. وبذلك تبلغ التقديرات الرسمية للمياه الجوفية فى صحراوات مصر نحو ٣.٨ مليار متر مكعب سنويا. وتشير دوائر وزارة الرى إلى احتمال زيادتها إلى ٤.٩٨ مليار متر مكعب.

غير أن هناك تقديرا آخر يفوق ذلك كثيرا، وبغض النظر عن القبول به فى دوائر وزارة الأشغال العامة والموارد المائية، وتشير دراسات (أكساد) عام ١٩٩٠ تشير إلى إمكانيات ضخمة من مياه خزان الخرسان النوبى.

ويشير كتاب (تنمية جنوب مصر) الذى أصدرته وزارة الأشغال والموارد المائية فى يناير ١٩٩٧، إلى أن المياه الجوفية فى نطاق الواحات الأربع الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية يصل إلى ٢٠٠ ألف مليار متر مكعب (ص: ٢٤).

حاشية رقم (٨)

على أننا سوف نعود فنذكر بالأرقام الرسمية لهذه المياه وهى حاليا فى حدود ٣.٨ مليار سنويا والاتجاه إلى زيادتها إلى حدود ٤.٩٨ مليار متر مكعب.

رابعا : مياه الصرف الصحى والصناعى :

من المعروف أن معظم مياه الصرف الصحى تنتهى إلى شبكة المجارى المائية فى الترع والمصارف. وهناك خطط لإجراء معالجة لقسم منها خاصة بالقاهرة والإسكندرية والمدن الكبرى لإعادة استخدامها بطريقة آمنة فى مشروعات الرى. ولم يجر بعد الاتفاق على استخدامها فى الزراعة أو الصناعة.

وبذلك يمكن أن نقول بأن إمكانياتنا من المياه فى الوقت الراهن تصل إلى ٦٦.٧ مليار متر مكعب، منها مياه صرف زراعى منخفضة النوعية تتطلب باستمرار معايرة ومعالجة عند اللزوم، ومنها مياه جوفية فى الوادى والدلتا أثبتت بحوث سبق ذكرها أنها

ملوثة غير أنه يجرى استخدامها دون معالجة.

الاستخدام الراهن للمياه :

الاستخدام الزراعى : تبلغ احتياجات النبات عام ١٩٩٥ ٣٦.٦ ميار متر مكعب، غير أن كفاءة الرى لا تتعدى ٦٠٪، لذلك احتاجت الزراعة لكمية من المياه تبلغ ٦١ مليار متر مكعب. ومن البديهى أن هذا الاستخدام لا يتيح مزيدا من استصلاح الأراضى، فليس فى وسعنا توفير مياه لذلك الاستصلاح إلا إذا نحن أجرينا تغييرا جوهريا فى الزراعة المصرية، من حيث استنباط أنواع من المحاصيل أقل احتياجا للمياه وأقل مكثا فى الأرض، وتعديلا فى هدف استصلاح الأراضى ونمط ذلك الاستصلاح.

استخدام البلديات : بلغ الماء المنتج لصالح استخدام البلديات ٤ مليارات متر مكعب عام ١٩٩٥.

الاستخدام الصناعى : بلغ الاستخدام الصناعى عام ١٩٩٥ نحو ٣.٥ مليار متر مكعب.

وبذلك نرى أن الاستخدام قد فاق إمكانيات المياه المصرية فى الوقت الراهن، إذ يبلغ ٦٨.٥ مليار متر مكعب، وقد جرينا على ذلك منذ وقت، وكنا نعوض الفرق بالاستعارة من نصيب السودان من مياه السد العالى، غير أن ذلك الوضع لا يمكن أن يستمر.

(٣)
السياسات المائية الراهنة

وحاولت الحكومة أن تعالج هذا الوضع الخطر بمجموعة من الإجراءات غير المترابطة، غير أنها وجدت أن ذلك الوضع غير مجدى. فمشكلات المياه المصرية مترابطة لا تجدى معها تلك الإجراءات، فترشيد استخدام مياه النيل سوف يؤدى إلى نقص فى مياه الصرف الزراعى وزيادة ملوحتها، ومن ثم عدم صلاحيتها. كما أن سياسة استخدام أقل التدفقات تؤدى إلى بطء المياه ونمو الطحالب والأعشاب المائية، واستخدام أعلى التدفقات إلى تهايل جوانب شبكة الرى وتخلخل التربة وراء القناطر المقامة عليها وبالتالى انهيارها.

فرأت أن تضع كل الإجراءات فى إطار مخطط تجريبى واحد يأخذ فى اعتباره ترابط

مشكلات المياه المصرية، ثم تحاول بعد ذلك النظر فى وضع سياسة مائية، وقد أسفر العمل فى إطار المخطط التجريبى عن مجموعة من الحقائق:

أن مصر تعانى من نقص كبير فى الكوادر العلمية التى يمكن أن تسهم فى وضع نماذج رياضية تساعد على تفهم مشكلات المياه وتنميتها. وأن هناك نقص كبير فى الكوادر الفنية التى يتطلبها حصر المشكلات ودراستها واقتراح الحلول وتنفيذها، وكذلك نقص فى العمالة الفنية المتخصصة فى أعمال الرى.

أن هناك انهيارا واسع النطاق فى شبكة الرى يتمثل فى تهايل ترع التوصيل واتساع قطاعاتها المائية، مما يسبب نقصا فى المياه المخصصة للرى، وأن قناطر الحجز تعمل بنظام بوابات الغما الخشبية التى أدى تآكلها إلى تسرب المياه، وأن قناطر النيل الرئيسية (أسيوط ونجع حمادى وإسنا)، قد انتهى عمرها الافتراضى ومهدد بالانهيار. هذا فضلا عما يسببه انتشار الحشائش المائية من فقد المياه. وقد أدت هذه العوامل إلى عدم وصول المياه إلى مستوى فتحات المساقى الخاصة فلجأ الفلاحون إلى مخالفة قوانين الرى والرى مباشرة من ترع التوزيع، وأدى ذلك إلى مزيد من نقص المياه فى نهايات تلك الترع.

عدم وجود ترابط بين الأجهزة القائمة على استخدام المياه.

أن كل طرف معالجة مسائل الرى تتم بوسائل بدائية، سواء على مستوى التخطيط والتنفيذ والاتصال.

نقص التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات.

زيادة المفقود من المياه نتيجة لإلغاء التخطيط المركزى للتركيب المحصولى.

وبعد ذلك أخذت الوزارة فى تخطيط قومى عام يأخذ فى حسابه النتائج التى أسفرت عنها المشروعات التجريبية، ويرنو إلى المستقبل. وقد أطلقت أدبيات وزارة الرى على مخططها هذا: استراتيجية تطوير الرى حتى عام ٢٠٠٠.

ورأت وزارة الرى أن تستعين بالخبرات المصرية والأجنبية ومساهمات المؤسسات الدولية الفنية والعلمية والمالية فى توفير الأسس العلمية والفنية لهذه الاستراتيجية. وقد اشترك فى هذه الدراسات وزارة الرى المصرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى، وقد انتهت تلك الجهود بصياغة ما أطلقت عليه الوزارة:

مشروع الخطة المتكاملة لتنمية الموارد Water Master Plak :

وبدأ العمل فى المشروع فى أكتوبر ١٩٧٧، واستغرق ٤٢ شهرا، واشترك فيه مجموعة من الخبراء المصريين مع أربعة من الخبراء الأجانب، علاوة على بعض الخبراء المؤقتين. وقدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية معونة مالية قدرها ١.٢٥ مليون دولار والبنك الدولى

- ٨٥ ألف دولار، والحكومة المصرية ٦٤٠ ألف جنيه مصرى، منها ٤٠٨ آلاف جنيه عينا و٢٣٢ ألف جنيه نقدا.

وانتهى العمل فى المشروع فى إبريل ١٩٨١ حين قدمت النتائج النهائية للحكومة ويتضمن تقريرا رئيسيا و٢٠ تقريرا فنيا.

...............................حاشية رقم (٩)

ومع أن التقرير النهائى لم يكن قد قدم بعد، إلا أن وزارة الرى قد رأت أن تتعجل الاستفادة من البيانات والدراسات التى أجريت فصاغت منها مشروعها: استراتيجية تطوير الرى حتى عام ٢٠٠٠.

وتقوم الاستراتيجية على تنفيذ مجموعة من المشروعات لمعالجة مشكلات المياه فى مصر طبقا لما جاء فى المخطط القومى للمياه، وأفكارا حول تطوير موارد مياه النيل من منابعه، وحول مزيد من تطوير الرى فى مصر.

وقسمت المشروعات إلى ثلاث خطط متتابعة:

الخطة الأولى : ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

الخطة الثانية : ١٩٨٥ - ١٩٩٠.

الخطة الثالثة : ١٩٩١ - ٢٠٠٠.

وتقول الوزارة إنه بانتهاء تنفيذ الخطط الثلاث نكون قد حققنا ما نصبو إليه من تطوير طرق الرى وتدبير ما نحتاجه من مياه خلال المراحل القادمة.

وقدمت الوزارة الخطة الأولى متضمنة كل التفاصيل الخاصة بالمشروعات والتمويل، أما الخطتين الثانية والثالثة، فقد قدمت بشأنهما مجرد أفكار ومقترحات للبحث بعد توافر الأجواء السياسية فى دول حوض النيل، وتوفير الاعتمادات التى تمكن من إجراء البحوث اللازمة بشأنها.

أ مكونات الخطة الأولى :

وتتناول الخطة الأولى معايرة القناطر وتجديد البوابات واستبدال بوابات الغما ببوابات حديدية. ومشروع لإعادة استخدام مياه الصرف فى الرى فى الفيوم، وتطوير الرى بمركز المنصورية فى محافظة الجيزة، وهو مشروع تجريبى لتحديث الرى بتبطين الترع الفرعية التى يكون فاقد الماء فيها كبيرا، واستخدام التحكم الآلى فى توزيع المياه، ومقاومة الحشائش المائية.

وقدرت الوزارة أن ما سوف توفره من مياه بتنفذ الخطة الأولى يبلغ ٦.٠٤٨ مليار متر

مكعب مقدرا عن أسوان. كما أن العائد من الخطة سوف يغطى التكاليف خلال ست سنات من بدء التنفيذ وسوف تتكلف ٢٤.١١ مليون جنيه، منها ٨.٩٣ جنيه بالنقد الأجنبى، والباقى وقدره ١٥.١٨ مليون جنيه بالنقد المحلى.

الخطتان الثانية والثالثة :

أما الخطتان الثانية والثالثة، فقد رأت الوزارة أن تقدم إطارا عاما لهما ولم تستطع أن تقدم مشروعات محددة بصددهما. وأشارت فقط إلى وجوب تنف مشروعات أعالى النيل وتطوير مجراه، وتعميم التحكم المركزى وتطوير الرى بكل المحافظات وتعميم استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى وتنظيم استخدام المياه الجوفية وتوحيد الزراعات على الترع الفرعية وترع التوزيع.

وأخيرا أشارت غامضة حول مستقبل المياه فى مصر (... إجراء دراسات مكثفة للبحث عن موارد جديدة للمياه، سواء كان ذلك بأعذاب المياه أو غير ذلك من الطرق..).

وهكذا يكون ما تحدد بشكل واضح هو ما أعلنته وزارة الرى من مشروعات سوف تقوم بها فى خطتها الأولى، غير أن ما أنجز قد قل كثيرا عما أعلنته، ودخل الاضطراب إلى التخطيط بأسره. فتخلت الوزارة عن كثير من مشروعات الخطة الأولى وحاولت إنجاز بعض ما كانت تنوى القيام به فى الخطتين الثانية والثالثة.

....حاشية رقم (١٠)

(٤)

نظرة إلى المستقبل

هل يمكن أن نقول إن مصير المصريين قد تقرر بمحدودية المياه العذبة المتجددة فى وقتنا الراهن، هذا ما يبدو فى ظاهر الأمر. وهذا الوضع يلقى شكوكا على حاضر الأمة المصرية، ويهدد مستقبلها بالخطر، فما من فكاك..؟

أن الأمة المصرية تمتلك العديد من المؤسسات والكوادر العلمية والفنية التى يمكن تنميتها وتدريبها لتفادى هذا الوضع الحرج.

ونحن نستطيع اليوم فى ظل هذه المحدودية أن نستخدم سياسات تخرجنا من الوضع الراهن وتفتح آفاق المستقبل، ونحن نملك:

فى شبكة الرى: يجب العناية بشبكة الرى بحيث يعاد بناء القسم الأكبر منها حيث إنها أنشئت فى ظروف رخاء مائى وعدد من السكان. أن إعادة بناء شبكة الرى المصرية يجب أن يتناول كافة أقسامها لتلافى أى فقدان للمياه سوى البخر.

إعادة النظر فى المقنن المائى للنبات ومقنن الرى حيث إن الفارق بينهما كبير بدرجة غير مقبولة.

إعادة النظر فى التركيب المحصولى :

وذلك فى أمرين : الأول هو الإقلال من زراعة المحاصيل التى تتطلب قدرا كبيرا من المياه وهى على وجه التحديد: قصب السكر والأرز والقطن، وأن تدرس على وجه السرعة بدائلها.

والأمر الثانى هو التمسك علنا ورسميا بالتخطيط المركزى للتركيب المحصولى، والالتزام به وتجريم الخروج عنه.

استنباط محاصيل ذات إنتاجية أكثر وفرة وأقل مكوثا فى الأرض، وهذا هو محتوى الثورة الخضراء الأولى التى حدث قسم منها فى المكسيك والهند فيما يختص بالقمح وفى الفلبين فيما يختص بالأرز، وهناك فعلا محاولات فى مصر فى هذا الصدد فيما يختص بمحاصيل الأذرة والقمح والأرز، غ ير أنها متواضعة ويجب العناية برعايتها حتى تحقق المأمول منها.

استنباط أنواع جديدة من النباتات اللازمة لمصر تستطيع أن تتحمل ضغوط البيئة من حيث الحرارة وملوحة المياه وعمر النبات، ويمكن هنا المزج بين تكنيكات زراعة الأنسجة والتربية فى الحقول، واستخدام المخزون الوراثى فى النباتات المصرية، ويجب فى هذا الصدد المحافظة على ذلك المخزون الذى تنبهه اليوم مؤسسات دولية مستخدمة حقوق الملكية الفكرية.

ويجب علينا أن نستخدم هذا الحق الذى تتيحه لنا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من خلال هيئة الموارد الوراثية النباتية التابعة لها.

كما يجب أن نمضى قدما فى استخدام الهندسة الوراثية التى تتيح عزل ونقل الجينات الوراثية المواتية إلى نباتات أخرى تطوع لنا الحصول على نباتات مقاومة لضغوط البيئة.

أن أى تخطيط لمسألة المياه المصرية لا يمكن أن يكون ذا جدوى دون اشتراك مستخدمى تلك المياه، وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على الفلاحين المصريين إذ أنهم أكثر المستخدمين عددا وأهمية.

إعادة انظر فى السياسة المصرية قبل دول حوض وادى النيل. ومن الواضح أم هذه

الدول تفتقد أى مخطط جاد لتفادى فقد المياه لدى المنابع، ولعل هذا ناجم عن ظروفها الداخلية. ويجب علينا أن ننشئ مؤسسات علمية جادة لدراسة أوضاع هذه البلدان كى تساعد على تبنى سياسة تستجيب إلى مصالحها، فضلا عن المصالح المصرية غير أن المخطط الرئيسى يجب أن يكون استخدام ما نسطتيع إنجازه من المخططات السابقة لبناء. الثقة بيننا وبين هذه البلدان. أن دور وزارة الخارجية محورى فى هذا الصدد، غير أنه يجب أن يجىء بعد إنجاز قسم مرموق من المخططات السابقة.

إعادة النظر فى مسألة الاعتماد على التمويل الأجنبى قروضا ومنحا فى مشروعا المياه، والرى على وجه الخصوص. أننا فى هذا الصدد نعتمد اعتمادا كليا على ذلك النوع من التمويل وهذا يعنى أننا غير قادرين على تحمل تكاليف الحياة.

وهناك الوضع المختل فى محتوى العقل المصرى الراهن اذلى لا يبدى اهتماما بتلك المسألة الأكثر أهمية لوجده وهى مسألة مياه النيل، والمسئول عن ذلك هى قيادة المجتمع بمعناها الواسع: الأحزاب والسياسيين ورجال الجامعات والتعليم ومراكز البحوث ورجال الصحافة والإعلام.

وبعد :

فإن الأوضاع الحرجة لمسألة المياه المصرية والمعالجة الصحيح لمشكلاتها تتطلب من المصريين جميعا أن يبذلوا قدرا من الاهتمام يتناسب مع خطورة تلك الأوضاع ويتكافأ مع متطلبات المعالجة المطلوبة وعيا وعلما وتمويلا.

أن صياغة ومناقشة مشروع قومى للمياه يلم بكل تفاصيل المسألة ويناقش على كل المستويات الفنية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية يصبح ضرورة بقاء لا تتحمل رفاهية إلقائها على عاتق الفنيين من رجال وزارة الرى والزراعة فقط، بل يجب أن تكون شغل المصريين الشاغل. المشروع القومى للمياه يجب أن يكون موضع حوار واسع النطاق كى نتخطى ما نحن فيه من أخطار ومصاعب.

حواشى فى مشكلة المياه

حاشية رقم (١)

مأزق نظام الرى الحديث فى مصر:

تتكون شبكة الرى المصرية من النيل وفرعيه والرياحات والترع الرئيسية التى تخرج منه، تتفرع عنها الترع الفرعية، ومن هذه الأخيرة تخرج ترعه التوصيل التى تأخذ منها مضاقى الأرض الزراعية. ويبلغ طول شبكة الرى هذه ٣٧ ألف كيلومترا. وقد زودت الشبكة بمجموعة من قناطر الحجز وبوابات «الغما» التى تستخدم فى توجيه المياه خلال شبكة الرى هذه إلى مواقع الاستخدام. ويحرم القانون الرى من الترع مباشرة وإنما يجرى رى الحقول من المساقى الخاصة التى تأخذ من ترع التوصيل. وتقع فتحات المساقى على أبعاد متفاوتة من قيعان ترع التوصيل بحيث تنخفض تلك الفتحات لتقترب من قيعان ترع التوصيل كلما اتجهنا إلى نهاياتها، وبذلك تحصل الأراضى الواقعة على نهايات ترع التوصيل على نصيبها من المياه. كما أن ترع التوصيل مزودة ببوابات (ميزانيات) مخصصة لحجز المياه أمامها أو إطلاق تلك المياه حسب حاجة الرى وطبقا لتدرج الأرض. ويحرس هذه البوابات حارس متخصص، يتولى إبلاغ إدارة الرى فى الإقليم (هندسة الرى) بمنسوب المياه أمام وخلف البوابة يوميا، كما يقوم بتنفيذ تعليمات الهندسة فيما يخص بإطلاق المياه وحجزها ودرجة ذلك الحجز، وذلك عن طريق بوابات الغما.

ويجب فى هذا النظام ألا تزيد متطلبات الرى على تسعة مليارات متر مكعب فى أى شهر من الشهور، بل يجب أن تقل عن ذلك كثيرا، ذلك أن شبكة الرى لا تزيد قدرتها على التوزيع على تسعة مليارات من الأمتار المكعبة موزعة على الشهر.

غير أنه خلال الحقب الأربع الأخيرة لوحظ زيادة مساحة المحاصيل الصيفية، وتلك البستانية التى تحتاج ريا صيفيا، وألقى ذلك عبئا على شبكة الرى يحسن ألا يستمر طويلا. ويظهر ذلك واضحا طبقا للأرقام التالية التى تقارن بين مساحات المواسم الزراعية فى عامى ١٩٥٢ و١٩٩٤:

الموسم الزراعى	المساحة بالألف فدان	
الموسم الشتوى	١٩٥٢	١٩٩٤
الموسم الصيفى	٤٣٦٤	٥٨٣٢
الموسم النيلى	٣٠٢٦	٥٧٧٨
مساحة البساتين	٩٤	٩٤١

على أن تلك أرقام لا تعكس حقيقة أزمة المياه الصيفية، ذلك أن المساحات البستانية لا تروى حقيقة إلا خلال الصيف، كما أن المحاصيل النيلية تتطلب القسم الأعظم من متطلباتها المائية خلال الصيف. وبذلك بلغت أعباء الرى الصيفى نحو ٧٣٥٥ ألف فدان. فإذا أضفنا إلى هذا أن متطلبات البلديات تزيد صيفا، فإن موقف شبكة الرى وتستخدم أيضا لتوصيل المياه لكل الأغراض سوف يكون حرجا.

ويمكن تصور الوضع إذا نحن لاحظنا كميات المياه الموزعة للزراعة خلال السنة الزراعية ١٩٩٤/ ١٩٩٥ وتبلغ ٦١.١٥ مليار متر مكعب، وذلك طبقا للمنصرف من بحيرة ناصر حسب بيانات وزارة الرى.

الشهور	كميات المياه الموزعة بالمليار م٣
أكتوبر ١٩٩٤	٢.٩٧
نوفمبر ١٩٩٤	٢.٩٠
ديسمبر ١٩٩٤	٣.١٥
يناير ١٩٩٥	٣.١٥
فبراير ١٩٩٥	٣.٥٨
مارس ١٩٩٥	٤.٤٢
إبريل ١٩٩٥	٥.٠٧
مايو ١٩٩٥	٤.٨٦
يونية ١٩٩٥	٦.٧٥٠
يوليو ١٩٩٥	٩.٩٩٠
أغسطس ١٩٩٥	٨.٣٩٠
سبتمبر ١٩٩٥	٥.٩٤٠

ومن المعروف أن الاحتياجات الفعلية للنبات أقل من هذا كثيرا، غير أن كفاءة توزيع المياه التى لا تزيد على ٦٠٪ حتمت صرف هذا المقدار الكبير من المياه. وفى الوقت نفسه فإن استهلاك الصناعة والاستهلاك المدنى الموازنات والملاحة وتوليد الكهربائة والسدة الشتوية تحتم زيادة فى المياه المنصرفة من بحيرة ناصر تفوق الأرقام السابقة كثيرا.

حاشية رقم (٢)

التخطيط المركزى للتركيب المحصولى وعلاقته بالرى :

قبل عام ١٩٨٧، كان تقرير التركيب المحصولي يتم عن طريق مجلس الوزراد على النحو التالي :

كانت وزارة الأشغال العامة في أكتوبر من كل عام تخطر مجلس الوزراء بكميات المياه الواردة من الفيضان والمختزنة في بحيرة ناصر، وكان على مجلس الوزراء أن يطلع الوزارات المختصة مثل وزارة الزراعة والتموين والصناعة والسياحة والكهرباء والطاقة بكميات المياه المتاح استخدامها لهذا العام لكافة الأغراض.

وعلى ضوء كميات المياه المخصصة للزراعة وكذلك المتطلبات من السلع الزراعية، يتخذ مجلس الوزراء قرارا يحدد فيه التركيب المحصولي للسنة الزراعية المقبلة التي تبدأ في أكتوبر، وتقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الزراعية وإدارات الزراعة بتحديد مساحات المحاصيل المختلفة وأماكن زراعتها، وتقوم بإبلاغها إلى وزارة الأشغال العامة التي تقوم بإطلاق مياه الزراعة في مواعيدها المخصصة وتوجه المياه بواسطة شبكة الري إلى أماكن الزراعة.

وإطلاق مياه الزراعة يجب أن يتم يوميا طبقا لمتطلبات أعداد الحقول، ثم متطلبات النبات المتوالية من رية الزراعة إلى رية المحاياة ثم ريات التبرية والنمو الخضري ورية الإنضاج إلى أن يفطم النبات.

وتستغرق رحلة المياه من بحيرة السد إلى أماكن الاستخدام الزراعي من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع حسب موقع الزراعة.

وكان إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي بعد عام ١٩٨٧، وانفردت وزارة الزراعة بتقريره أولا ثم التحول عام ١٩٩٢ إلى ما يسمى «التركيب المحصولي التأشيري»، وإطلاق الحرية لزراعة أي محصول واختيار أي وقت للزراعة أثر بالغ السوء على كفاءة الري، فقد اضطرت إدارة الري إلي إطلاق مياه لا يستفاد إلا بجزء قليل منها.

ومن المعروف أن خلافا قد نشب بين وزارتي الري والزراعة حول إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي، وأخذ الخلاف شكل الصراع العلني، فقد عقدت وزارة الزراعة «مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية في التسعينات» تحت إشراف د. يوسف والي وزير الزراعة بالمركز المصري الدولي للزراعة بالدقية (١٦ - ١٨ فبراير ١٩٩٢)، واتخذ قرارات تحرير الزراعة المصرية ومن بينها إلغاء التخطيط المركزي للتركيب المحصولي. وبعد أقل من أسبوع عقدت جماعة مهندسي الري بجمعية المهندسين المصريين، المؤتمر القومي للمياه (٢٣ - ٢٥ فبراير ١٩٩٢) وأصدر التوصية (١٣) التي تشدد على

ضرورة الالتزام بالتخطيط المركزى للتركيب المحصولى. ولا يزال هذا الخلاف مستمرا إلى اليوم، مع أن وزارة الزراعة تصدر تعليمات غير معلنة لتؤكد سرا على التركيب المحصولى، ويندر أن يكون هناك هذا القدر من الهزل فى موقف يتطلب أكبر قدر من الدقة.

حاشية رقم (٣)

المفقود من المياه :

إن شبكة الرى خاصة ترع التوصيل تعانى من نقص المياه الناجم عن عدم تطهيرها، وتهالك بوابات الغما، كما أن هناك نقص البيانات التى يجب أن ترسل إلى وزارة الأشغال العامة يوميا عن الموازنات أمام وخلف قناطر الحجز على الترع، وذلك بسبب بدائية وسائل الاتصال، وانتشار الرى من ترع التوصيل (يحرمه القانون) بدلا من المساقى. كل ذلك أدى إلى فقدان قدر مرموق من المياه، فضلا عن انتشار الحشائش المائية، وهذا القدر المفقود من المياه قدرته وزارة الأشغال العامة على النحو التالى:

(١) بسبب سوء حالة شبكة الرى: المفقود من مياه الرى تصل إلى ٣٥٪ من المنصرف من بحيرة السد لخدمة الزراعة، منها ٢٤٪ بين أفمام الترع الرئيسية وفتحة الرى و١١٪ بين أفمام فتحة الرى والحقول.

(كتاب خطة تطوير الرى فى مصر: وزارة الأشغال ص: ٣٥ ـ ٣٦) (إضافة فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٦: جاء فى الأهرام الاقتصادى عدد ١٤٥٤ الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٦: صرح وزير الرى فى لقاء بجامعة القاهرة أن جهود وزارة الرى فى المرحلة القادمة ترتكز على حسن إدارة وتوزيع الموارد المائية من خلال نظم الرى وتحسين شبكة الصرف التى تؤدى إلى فقد ٣٥٪ من إيرادات النهر بسبب سوء نظم الرى. وهناك عدة جهات دولية وافقت على تمويل مشروع تطوير الرى هى البنك الدولى الذى قدم قرضا ميسرا ٧٥ مليون دولار والحكومة الهولندية ٢٠ مليون دولار واليابان ٦ ملايين دولار والحكومة الألمانية ١٦ مليون دولار، بخلاف ما يخصص من ميزانية الدولة يطبق المشروع على ٣٥ ألف فدان فى محافظتى كفر الشيخ والبحيرة».

ومن المعترف به لدى دوائر وزارة الرى أن قسما من هذا المفقود من المياه يرجع إلى إلغاء التخطيط المركزى للتركيب المحصولى.

التوصية (١٣) للمؤتمر القومى للمياه (٢٣ ـ ٢٥ فبراير ١٩٩٢)

(٢) المفقود عن طريق الحشائش المائية: ويصل المفقود من المياه إلى ٣ مليارات متر مكعب سنويا، نظرا لاتساع المسطح المائى لشبكة الرى الذى سبق الإشارة إليه والذى يصل إلى أكثر من نصف مليون فدان. وهذا الفقد ناجم عن البخر والنتح من الحشائش العائمة مثل ورد النيل وعدس الماء، وهناك تأثير آخر لحشائش الماء المغمورة التى تعمل على النيل من السعة التصميمية لقطاع المجرى المائى وتنقص من قدرته على نقل الماء.

وقد ظهر ورد النيل فى مصر عام ١٩٥٨ وتحول إلى وباء عام ١٩٦٥، وأعلنت وزارة الأشغال أنها قد قضت عليه فى فبراير ١٩٦٧، غير أنه لم يلبث إلا قليلا حتى ظهر مرة أخرى بصورة أخطر. ولابد من دراسة أمره باستمرار وبطريقة علمية حتى يمكن المحافظة على من المياه.

(٣) المفقود عن طريق البخر، وجرى تقديره شمال بحيرة السد بنحو ملياري متر مكعب. وهذا ما لا حيلة لنا فيه فى الوقت الراهن على الأقل.

حاشية رقم (٤)

ومصادر تلوث المياه المصرية متعددة:

(١) التلوث الناجم عن صرف مخلفات المصانع فى النيل وفروعه. وفى هذا الصدد فإن المصانع من أسوان إلى القاهرة وفرعى النيل بعد ذلك تصرف كلها فى مياه النيل. (مصانع السكر فى كوم أمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادي ومصانع الألومنيوم بنجع حمادي والكوكاكولا والصابون وزيت الطعام بسوهاج ومصانع الحديد والصلب ومصانع كفر الزيات للصابون والزيت والملح والصودا).

(٢) الصرف الزراعى: من أسوان إلى القاهرة تصرف ٧٢ مصرفا فى النيل، وتصرف فى فرع رشيد أربعة مصارف وفى فرع دمياط ثلاثة مصارف. ومياه هذه المصارف هى خليط من الصرف الزراعى والصرف الصحى، علاوة على صرف سفن النقل وعدد من السفن السياحية يبلغ أكثر من ٢٠٠ سفينة.

عن دراسة للمجالس القومية المتخصصة
أقرتها فى ٢٢ فبراير ١٩٩٢

من بين ملوثات مياه الصرف الزراعى كميات كبيرة من الأسمدة الصناعية التى يذهب قسم كبير منها إلى مياه الصرف الزراعى، ومن المعروف أن مصر تستخدم نحو ٧ ملايين طن مخصبات صناعية سنويا.

هذا علاوة على أن جميع القرى فى مصر بل والمدن الصغرى تلقي بصرفها الصحى فى المجارى المائية من ترع وقنوات ومصارف.

(٣) تلوث المياه الجوفية: وقد أثبتت التحليلات لعينات مأخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وإمبابة وبنى سويف وأبورواش والجبل الأصفر والمنصورية بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير أنها ملوثة.

مجلة علوم المياه عدد أكتوبر ١٩٩١

ولا يقتصر الأمر على تلوث الماء الخام، فمياه الشرب تعانى من تدنى المواصفات التى نتبعها، وهى مواصفات وضعتها منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١ ونحن لانزال من الناحية النظرية تتمسك بهذه المواصفات مع أن المنظمة العالمية وضعت مواصفات جديدة عام ١٩٨٤ ثم عدلتها عام ١٩٩٣. ومع ذلك فمواصفات ١٩٧١ لاتزال هى المرجع. والأكثر دلالة أننا شكلنا لجنة يقال لها اللجنة العليا لمياه الشرب، ولم تجتمع هذه اللجنة منذ عام ١٩٧٥.

...................(الأهرام ٢٨ مارس ١٩٩٤).

حاشية رقم (٥)

قام مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى وبمعونة فنية من إسرائيل (١٩٥٨ ـ ١٩٦٥) بدراسة لمشروعات النيل انتهت باقتراح بناء ٢٦ سدا وخزانا على النيل الأزرق ونهر فنشا يمكن أثيوبيا من زراعة مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٣٨ مليار كيلووات ساعة. وقد قامت أثيوبيا فعلا ببناء سد على نهر فنشا. وفى عام ١٩٨١ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية وأعلنت أثيوبيا أنها بسبيل إقامة ٤٠ مشروعا جديداً فى حوض النيل الأزرق ونهر السوباط. وقد حثت أثيوبيا دول الهضبة الاستوائية على الاقتداء بها فى إقامة مشروعات على منابع النيل الاستوائية.

وأعلنت كثير من دول الحوض أنها لا تعترف بحق مصر فيما تحصل عليه من مياه نهر النيل، وأنها تحصل على أكثر من حقها، وأن مصر إذا أرادت أن تحافظ على ما تحصل عليه، فإن عليها أن تدفع ثمنا له.

وفى الوقت نفسه فإن تلك الدول رفضت واستمرت فى رفض القيام بتطوير موارد النيل كى تحصل كل دولة على ما يكفيها من موارد المياه والكهرباء.

وإذا كانت تلك الدول تتجاهل الحقائق وتسعى إلى أسهل الحلول، أو لا تسعى إلى أى

حل عملى، فإن الموقف فى مصر يبدو أكثر إثارة للعجب. فقد اعتبرت الصفوة المصرية وخصوصا الصفوة السياسية أن مسألة المياه مسألة فنية، من مسئوليات إدارة المياه فى المجتمع، لا تلزمها سوى إيماءة سياسية قصيرة، وليس هناك ما هو أبعد عن الصواب من هذا. فمسألة مياه النيل مسألة جوهرية، وهى أصل الأصول فى الوجود المصرى، إذ لولا النيل لكانت مصر بمطرها القليل والقصير الأمد وصحراواتها الشاسعة القاحلة لا تعدو أن تكون مجموعة من القرى البائسة على الشواطئ الشمالية، وبعض الأماكن من سيناء، وبعض الواحات حول ينابيع الصحراوات.

حاشية رقم (٦)

فى يونية ١٩٤٨ قدم وزير الأشغال إلى مجلس الوزراء يحذر من أزمة فى المياه بعد توسعات أخيرة فى استصلاح الأراضى. وفى ١٢ أغسطس قرر مجلس الوزراء المصرى تشكيل لجنة قومية من حسين سرى وعثمان محرم وعبد القوى أحمد لدراسة المسألة، وفى ١٠ مايو ١٩٤٩ قدمت اللجنة تقريرها إلى وزير الأشغال وانتهى التقرير إلى التوصيات التالية:

١ - إقامة سد أوين على مخرج بحيرة أوين بأوغندا، لتوليد كهرباء تستفيد منها أوغندا فقط، بينما المياه تستفيد منها مصر والسودان.

٢ - دراسة منطقة بحيرة كيوجا ودراسة مجرى النهر بينها وبين شلالات مرشيزون للنظر فى إمكان إقامة سد عند مخرج البحيرة.

٣ - دراسة إقامة سد على بحيرة ألبرت.

٤ - شق قناة جونجلى، ويبلغ طولها ٣٦٠ كيلومترا من مدينة بور إلى مصب نهر السوباط، ينشأ عليها قنطرة وهويس ملاحى، والقصد منه هو المحافظة على قسم من المياه التى تتبدد فى منطقة السدود.

٥ - إنشاء سد على مخرج بحيرة تانا للتخزين المستديم.

٦ - إنشاء سد مروى على الشلال السادس قرب مدينة مروى بالسودان.

٧ - دراسة مناطق بحر الغزال ونهر السوباط بقصد إقامة مشروعات لتجنب تبديد القسم الأكبر من مياه هذين النهرين.

٨ - دراسة النيل الأزرق والعطبرة للعمل على أحكام ضبط وزيادة المياه.

(تراجع ورقة عمل مقدمة من المهندس نجيب فهمى سعيد عن أزمة مياه النيل)

حاشية رقم (٧)

استخدام مياه الصرف الزراعى:

وتهدف سياسة وزارة الأشغال العامة إلى زيادة هذه المياه إلى ٧ مليارات متر مكعبا بحلول عام ٢٠٠٠. وتتراوح كمية مياه الصرف بين ١٣ - ١٦ مليار متر مكعب. وتقول مصادر الوزارة (معهد بحوث الصرف ١٩٩٢) إن هناك كمية من مياه الصرف لا يمكن إعادة استخدامها لرداءة نوعيتها وللحفاظ على التوازن الملحى فى الأرض الزراعية ومنع تقدم مياه البحر الأبيض المتوسط إلى الدلتا.

وتشير آخر الدراسات التى أجراها معهد بحوث الصرف التابع لمركز الدراسات المائية عام ١٩٩٢ من واقع مراقبة مياه الصرف على ٩٠ نقطة مراقبة مقامة على المصارف ومحطات الصرف أن جملة مياه الصرف فى الدلتا وشرق وغرب الدلتا يبلغ ١٣ مليار متر مكعب، وأن مياه صرف الفيوم تبلغ ٠.٣، ٢ مليار متر مكعب، أما مياه صرف الوجه القبلى ٣.٢ مليار متر مكعب فإنها تصل إلى النيل مباشرة.

ويجرى استخدام مياه الصرف على نطاق ضيق فى كثير من مناطق الوجه البحرى عند نقص مياه نهايات الترع، وهذا كثيرا ما يحدث (فى نهايات الترع يحدث كثيرا ألا تصل مياه المناوبة لعدم تطهير ترعة التوصيل، وكذلك بسبب مخالفات الزراع فى الأحباس العليا للترعة حين يروع من ترعة التوصيل مباشرة أو حين يخفضون منسوب فتحة الرى).

غير أن الاستخدام الرسمى، فإنه يجرى فى ترعة السلام فى شرق الدلتا ومنطقة مصرف العموم فى غرب الدلتا وفى منطقة الفيوم. وهذا الاستخدام يتطلب يقظة دائمة لتحليل مواصفات المياه على مدار العام ومراقبة التربة والنبات. وهذه الدقة تعتبر غير مأمونة العواقب، فالدقة واليقظة ليست من صفات الجهاز الإدارى المصرى.

على أنه علينا أن نتذكر أن مياه الصرف الزراعى غالبا ما تكون ملوثة بمياه الصرف الصحى غير المعالجة، كما أن مياه الصرف الزراعى محملة فى الوقت نفسه بما يتسرب إليها من الأسمدة، وهى ليست مجرد آثار، فإن نصيب الفدان من المخصبات الصناعية يصل إلى ٨٠٠ كيلوجرام فى العام، إذ أننا نستخدم فى الأرض المصرية نحو سبعة ملايين طن من الأسمدة سنويا على الأقل يصل قسم مرموق منها إلى مياه الصرف الزراعى. وإذا توسعنا فى استخدام مياه الصرف الزراعى فى الرى فإن علينا أن نراقب

التربة باستمرار ونجرى عليها تحليلات نصف سنوية، كما يجب علينا أن نراقب مراحل الإنبات والنمو والنضج للمحاصيل الزراعية، وذلك من أجل وقاية التربة والنبات، وبالتالى الإنسان من آثار الملوحة والتلوث.

حاشية رقم (٨)

. مياه خزان الخرسان النوبى :

تشير الدراسات التى نشرها المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (أكساد) عام ١٩٩٠ بدمشق، إلى وجود خزان هائل الأبعاد للمياه الصالحة للاستخدام فى حوض الداخلة الذى يشمل معظم الصحراء الغربية فى مصر. ويبلغ سمك الطبقة الحاملة للمياه ١٢٠٠ متر فى واحات الداخلة و٢٠٠٠ متر فى واحة الفرافرة، وهذه المياه عذبة فى الجنوب والجنوب الغربى وتزداد الملوحة كلما اتجهنا شمالا. وعلى العموم فإن الملوحة أقل من ١٠٠٠ جزء فى فى المليون فى الأراضى جنوب خط عرض ٢٩، أى جنوب الخط الواصل بين بنى سويف والثلث الأخير من منخفض القطارة، وهذه الملوحة تتناقص كلما ازداد العمق، ففى الواحات الخارجة والداخلة تبلغ الملوحة فى الطبقات العليا حدود ٦٠٠ جزء فى المليون، بينما تبلغ فى الطبقات السفلى فى حدود ٢٠٠ جزء فى المليون.

وتقدر مصادر الأكساد أن حجم هذا الخزان فى مصر يبلغ ٥٠ ألف كيلومتر مكعب من المياه، أى ٥٠ ألف مليار متر مكعب. وفيما يختص بالتغذية، فتشير الدراسات إلى أن هذه المياه ترجع إلى حقب جيولوجية قديمة، إلا أن هناك دراسات أخرى تشير إلى تغذية من الأمطار التى تسقط على السودان ومن المياه الأخرى السودانية، كما أن هناك تغذية أخرى محدودة من الأمطار التى تسقط على مناطق تشاد (تيبسى).

وهذه التقديرات تشير إلى أن هناك احتمالات للتوسع فى استخدام المياه الجوفية التى يحتويها خزان الخرسان النوبى، وأن استخدامها يتوقف على ما نبذله أولا من بحوث فى هذا الصدد. وأن هذا تحتمه علينا الضائقة المائية التى سوف تتزايد فى المستقبل بحكم الزيادة السكانية والرغبة فى مستوى حياة أرقى.

حاشية رقم (٩)

المخطط القومى للمياه : Water Master Plan

في عـام ١٩٧٥ بدأت الحكومـة المصرية في المفـاوضـات مع البنك الدولي والبـرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، للاشتراك في وضع مخطط قومي للمياه يضع في الاعتبار الوضع الراهن واحتمالات المستقبل.

وكان على وزارة الري - وهي شريك المؤسستين الدوليتين - أن تستعد لهذه المهمة، وكان لدى الوزارة كثير من التخصصات غير أنها كانت مبعثرة، فرأت أن تعيد توظيف تلك التخصصات بحيث تستطيع أن تفيد وأن تستفيد من التعاون مع المؤسستين الدوليتين.

واستعدادا لهذا الوضع، استصدرت وزارة الري القرار الجمهوري رقم ٨٣٠ في ٢٨ أغسطس عام ١٩٧٥ بإنشاء مركز البحوث المائية باعتباره مؤسسة علمية تسري عليها أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن المؤسسات العلمية.

ويضم المركز ١١ معهدا علميا بحثيا يتخصص كل منها في مجال علمي محدد من مجالات عمل وزارة الري. وهذه المعاهد هي:

معهد بحوث توزيع المياه وطرق الري - معهد بحوث الصرف - معهد بحوث تنمية الموارد المائية - معهد بحوث الآثار الجانبية للسد العالي - معهد بحوث الهيدروليكا والطمي - معهد بحوث صيانة الترع والمصارف ومقاومة الحشائش - معهد بحوث المياه الجوفية - معهد البحوث الميكانيكية - معهد البحوث المساحية - معهد بحوث الشواطئ - معهد بحوث الإنشاءات وميكانيكا التربة.

وبذلك تصورت وزارة الري أنها قد أتمت استعدادها للاشتراك بطريقة فعالة في كل ما يتعلق بالدراسات التي سوف تنجز وفي تنفيذ المهام التي يمكن أن توكل إليها.

وقد بدأ المخطط باتفاق بين الأطراف الثلاثة في أكتوبر ١٩٧٧ على إنجاز دراسة تضع في اعتبارها الموارد الفعلية واستخداماتها، كما تضع احتمالات موارد مصر المتاحة في المستقبل. واستغرقت الدراسة نحو ثلاث سنوات.

وفي النهاية تم إنجاز المخطط القومي للمياه، ويتضمن تقريرا رئيسيا وعشرين تقريرا فنيا.

الملامح الرئيسية للمخطط القومي للمياه : Water Master Plan

أولا : إنشاء بنك للمعلومات يشمل ثلاثة نظم: نظام يتضمن البيانات الزراعية، وآخر يختص بشبكات الري، والثالث يختص بشبكات الصرف.

ثانيا : تخليق برامج ونماذج رياضيـة كأدوات للدراسات التخطيطية المائية واستخداماتها المختلفة. وقد تم إنشاء خمسة نماذج رياضية:

(١) النموذج الزراعى الاقتصادى : Agro - Economic Model، لاستخدامه فى تخطيط استخدام المياه المخصصة للزراعة، واختبار السياسات المتعلقة بسياسة الأسعار والعمالة الزراعية والسياسة السمادية والتركيب المحصولى.

(٢) نموذج مشروع أعالى النيل : Upper Nile Model، لدراسة مشروعات تقليل المفقود من مياه النيل فى مستنقعات أعالى النيل وأولويات تنفيذها والتوصل إلى سلاسل زمنية مختلفة للفوائد التفاضلية بين المشروعات.

(٣) نموذج محاكاة السد العالى : Simulation Model، لاختبار السياسات التفاضلية لتشغيل السد العالى.

(٤) نموذج البرمجة الديناميكية : Dynamic Programing Model، الذى يساعد فى تفضيل بعض السياسات بعد الزيادة فى إيراد النهر بعد تنفيذ مشروعات أعالى النيل.

(٥) نموذج توزيع المياه حسب الاحتياجات المائية وطريقة التوزيع عند نقط التحكم الرئيسية بشبكة الرى، مع مراعاة قدرات نظام الرى الراهن واستيعاب أقسامه لكميات المياه اللازمة.

ثالثا : تنمية الموارد المائية :

يشير التقرير الثالث إلى مشروعات تنمية الموارد المائية على النحو التالى:

(١) مشروعات أعالى النيل وتشمل تقليل الفاقد فى مستنقعات بحر الجبل، مشروع قناة جونجلى بمرحلتيه، ومشروعات مستنقعات ميشار وبحر الغزال التى توفر لمصر فقط ٩.٥ مليار متر مكعب.

(٢) استخدام ٤.٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى حتى عام ٢٠٠٠، ويمكن زيادتها إذا اتضحت صلاحية كميات أخرى من تلك المياه.

(٣) الحد من صرف المياه إلى البحر بسبب السدة الشتوية والملاحة والموازنات، وهذه الأخيرة تتطلب تقوية القناطر الكبرى على النهر.

(٤) معالجة مياه الصرف الصحى والصناعى بما يسمح بإعادة استخدامها.

(٥) أعذاب مياه البحر.

رابعا : الاستخدام :

تضمن التقرير الفنى الثانى الاستخدامات المائية (الزراعة والصناعة والبلديات والثروة السمكية وتوليد الطاقة والنقل النهرى).

وفيما يختص بالتوسع الأفقى فى الزراعة (قدرت الحكومة مساحة التوسع الأفقى بنحو ٣ ملايين فدان)، فقد ربطها المشروع بإنجاز مشروعات أعالى النيل ومشروع استخدام مياه الصرف الزراعي.

وأوصى التقرير ١٣ باستخدام مياه الصرف الزراعى دون مياه الترع فى المزارع السمكية، وذلك طبقا لمقنن ١٤ ألف متر مكعب للمزارع العميقة و١١.٢ ألف متر مكعب للمزارع السطحية.

وبشأن الاستخدامات البلدية، فقد قدر المشروع بأنه حتى عام ٢٠٠٠ سوف توفر خدمات توصيل المياه لجميع سكان الجمهورية داخل المبنى أم خارجه. وقدر المشروع أن المفقود من شبكة المياه البلدية يصل إلى ٦٠٪ وأوصى بخفض هذه النسبة إلى ٢٥٪ فى الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥.

وبخصوص الاستخدامات الصناعية للمياه، فقد تم مسح جميع المشروعات الصناعية الراهنة على الطبيعة لأول مرة فى مصر. وقدر للمصانع احتياجات مائية ٦.٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠. كما أشار التقرير إلى أن متطلبات محطات الكهرباء الحرارية أو النووية سوف تصل عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ مليار متر مكعب، وعلى ذلك فمن المطلوب أن تنشأ على شواطئ البحر.

ويتعلق بالاستخدام أيضا مسألة نوعية المياه، وإن جاءت فى المشروع فى تقرير مستقل (التقرير الفنى رقم ٧). وفى هذا التقرير توصية بوجوب وضع المياه المتجددة أو مشتقاتها أو الجوفية تحت الملاحظة المستمرة مهما كان هدف الاستخدام.

ويبقى بعد ذلك التنويه بأن إنشاء بنك للمعلومات بنظمه الثلاثة: نظام بيانات الزراعة، ونظام بيانات شبكة الرى، ونظام بيانات شبكة الصرف، هذا إلي جانب تخليق البرامج والنماذج الرياضية، هى أكثر نتائج المشروع جدوى.

هذه هى بعض معالم المخطط القومى للمياه الذى تم فى نهاية السبعينيات. وجدير بالذكر أنه لم تجر أي تعديلات على هذا المخطط، مع أن هناك دراسات شتى قامت بها مؤسسات وزارة الرى خلال السنوات العشر الأخيرة. ومع ذلك فإنها لم تدرج ضمن إطار المخطط القومى مع أن البرامج والنماذج الرياضية تتيحه، بل إنها وضعت أساسا للتمكين من ذلك حتى نستطيع إدراك الآثار التي تترتب علي عوامل تلقائية أو مخططة. وغنى عن البيان أن تلك النماذج نفسها فى حاجة إلى إدخال تعديلات عليها، حتى تواكب التغييرات الحادثة فى علوم البرامج والنماذج الرياضية، كما أن الآفاق الجديدة فى الزراعة تتطلب برامج ونماذج رياضية جديدة.

حاشية رقم (١٠)

القصور فى تنفيذ الخطة الأولى :

معايرة القناطر وتجديد البوابات واستبدال أخشاب الغما :

كان مخططا أن يتم ذلك فى غضون خمس سنوات، غير أن معايرة القناطر لم تنته إلا عام ١٩٩٣، (كان مقرراً أن تنتهى عام ١٩٨٤)، ولم تستبدل بوابات الغما الخشبية ببوابات حديدية إلا عام ١٩٩٥، وذلك بسبب تباطؤ الإنتاج فى الشركة المصرية العامة لورش الرى، وكان مطلوبا منها إنجاز ١٢٠٠٠ متر مربع من البوابات الحديدية، وبطء استيراد معدات كان من المقرر أن تستورد خلال أول عامين.

كما أن أعمال معايرة القناطر التى تستغرق سنة لكل قنطرة بحيث تجرى المعايرة يوميا، ويجب أن يقوم بها مهندسو الرى، تأخرت كثيراً بسبب النقص فى مهندسى الرى (كانت الخطة تتطلب اثنين من المهندسين متفرغين لكل محافظة)، وتباطؤ برامج التدريب المقررة لهم، ونقص وسائل النقل لهم.

وأدى ذلك إلى خسارة ٨.١ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان سنويا كان مقدرا أن تتوفر فى نهاية الخط الأولى.

المحتويات

القسم الأول
قضايا سياسية وثقافية

صفحة

صفحة

القسم الثانى
قضايا اقتصادية واجتماعية

صفحة

رقم الإيداع : ١١٢٨٨ / ٩٧


Bibliotheca Alexandrina
06450026